

كتاب

هفتا ايجاصم

صلاح منتصر

العودة والسقوط



من المنصة إلى المحكمة

الطبعة الثالثة

الصعود والسقوط
مبارك من المنصة إلى المحكمة

الناشر:

مؤسسة المصطفى للمطبعة والطباعة
والنشر والإعلان والتوزيع

11 ش جمال الدين أبو المظفر - جاردن سيتي
49 ش المهندسين من قصر العيني - القاهرة

الإشراف الفني:

د. أحمد محمود

جرافيك:

حسين رجب

مراجعة لغوية:

علي سليمان

مونتاج الكتروني:

أحمد طه

الفهرس

٩ الفصل الأول يوم سقط النظام

لماذا رفض تعيين نائب له - الدستور والرئيس - نهاية جنبت البلاد جدلاً دستورياً - عمر سليمان كتب البيان - رسالة من عمر سليمان إلى المشير بقرار التخلي - اجتماع في ٢٠ يناير لبحث الاحتمالات - نظيف يشرح المشكلة بالإنجليزية - سقوط شبكة اتصالات الشرطة في مصر - استدعاء القوات المسلحة وحظر التجول - عنما آخر أبوغزالة نزول الجيش ٤ ساعات - ثوابت الجيش: لا توريث لا إنقلاب لا عنف مع الشعب - المشير يرفض تعيينه نائباً - مبارك في مركز القيادة - القوات المسلحة ترد على الزيارة - الجيش يؤيد مطالبة مبارك بالرحيل - مؤامرة موقعة الجمل ضد الجيش - كيف جرت موقعة الجمل - صفوت وعز يرفضان حل مجلس الشعب - التحفظ على أموال المفري وجرانة والعدلى - معاقبة رشيد لأنه رفض دخول الوزارة

٣٥ الفصل الثاني : شاويسكو على أبواب القصر

مبارك يعترف: كنا غلطانين - عمر سليمان يعتذر عن عدم مواجهة مبارك - بدرأوى يواجه مبارك بالحقيقة - مبارك: أنا مستعد أموت - يابدرأوى اتفضل سيادتك بره - بدرأوى : إنتم ناس ماعندكوش وطنية - بدرأوى لمبارك : أرجوك أعلن أنك لا تحكم - لقاء مع الشباب في الزمالك - محاولة مع مبارك للقاء الشباب

٥٣ الفصل الثالث : شباب الثورة في الميدان

مصطفى النجار ابتكر شعار: نقدر - عمرو سلامة: أنا انضريت ليه ؟ - فشل اتصالات بدرأوى بمبارك - صراع اللحظات الأخيرة في القصر - أنس الفقى من بائع موسوعات إلى الوزارة - إعادة أنس الفقى بعد أن تقرر إبعاده

٦٣ الفصل الرابع : الطريق إلى القمة

من هو حسنى مبارك - قصة تعيينه نائباً للرئيس - قال لصديقه : مرعى وعثمان وأشرف حيقرشونى - الرجل القادم في مصر - منصور حسن وزيراً للرئاسة - سأل مبارك عن توزيع الاختصاصات فأجابه: خذ كل الاختصاصات - بعد ذلك زعل وطلب توزيع الاختصاصات - وختل الساحة من المنافسين - قرارات سبتمبر وراء خروج منصور

أول تصريح له : أنا اسمى حسنى مبارك - مؤامرة يوم اغتيال السادات لإعلان الدولة الإسلامية - المخدر كان زائدا ففشلت العملية - أبوباشا ينفذ الخطة ١٠٠ لتأمين القاهرة - مذبحه فى أسبوط صباح يوم العيد - مبارك يعلن : السادات قال لى إنه كان سيعتزل بعد أبريل - الإفراج عن مسجونى سبتمبر - الكفن لا جيوب له - ماذا كان يقول عندما بدأ - أول اتصال تليفونى مع مبارك - يكسب ود الآخرين بسهولة - قال لرفعت السعيد : لا أحب مهاجمة مرأتى بعد أن أموت - المشكلة الاقتصادية الهم الأول - شركات توظيف الأموال - انفراج الأزمة بعد غزو الكويت - إعادة العلاقات مع العرب - إعادة مقر الجامعة العربية بعد عشر سنوات - استعادة طابا بالتحكيم الدولى - تضيق الدائرة على مبارك - عملية أديس أبابا - كبار رجال الدين يزورونه لتهنئته - الشعراوى : لن أختتم حياتى بنفاق - بورسعيد : هل كانت محاولة اغتيال - محاولة اغتياله عن طريق المجارى - الفقى يركب سيارة مبارك - إنزال حقائب الصحفيين من طائرة الرئيس - ثلث الجالسين فى مؤتمراته أمن - يتنصت على التليفونات قبل تجويلها - ٤ ساعات يوميا فى المركز الرياضى - حكاية البرتقالة والفوطه والطبق - التغيير فى السلوك والملابس - مغامرات الكلب «برنس» مع الفقى والباز - سوزان مبارك دولة موازية - قصة زكريا عزمى - دائرة عزل مبارك عن الحقيقة - وأصبح يعتمد على ابنه جمال

يحب إخفاء وجهة الطائفة - وإخفاء اسم رئيس الوزراء - التاريخ سيحاسبه على ما لم يصدره - العناد من صفاته الأساسية - يفقد السمع لعناده مع الطب المصرى - فؤاد محيى الدين أقوى رئيس وزراء اختيار السادات - اختار كمال حسن على بعد وفاة محيى الدين لأنه الأقدم - ترتيب استقالة كمال على مع مصطفى الفقى - أبوغزالة يعترض على «الجنزورى» ومصطفى خليل يرشح له على لطفى - سلسلة من الأزمات مع على لطفى - إختطاف الباخرة أكيلي لاورو - تنظيم ثورة مصر يهاجم الإسرائيليين - أحداث الأمن المركزى - رفعت المحجوب يرشح له عاطف صدقى - فترة الاغتيالات والإرهاب - تأخر تغيير عاطف صدقى سبع سنوات - أخيرا جاء كمال الجنزورى - مشروعات الجنزورى للخروج من الوادى - مبارك قال للجنزورى : أيوه إنت حتمشى ياكمال - عاطف عبيد : زاد انتشار الفساد - بدأت اختيارات الابن - كيف تصبح مليونيراً فى يوم - جمال مبارك الحاكم من لجنة السياسات - وزراء الثروة والسلطة - أحمد نظيف زرع ونشر وسائل الثورة - أحمد شفيق وزارة ضبط الأحداث - إختياره لم يفد مبارك أو شفيق

غباء النظام هو الذى أسقطه - الفتيات أول من كسرن الحاجز الأمنى - طريق طويل إلى ميدان

التحرير أوله التمديد والتوريث - بدأت الفكرة بعد عملية التوريث فى سوريا - جمال من البنوك إلى السياسة - هيكل ينفى التوريث بشهادة الأب والابن - مبارك: لا توريث عندنا - يطلب من إبراهيم نافع دراسة التوريث - الأب يستسلم للضغوط - مشكلة التوريث فى شخصية جمال - كان يجب انسحابه بعد الولاية الرابعة - كيف غير موقفه من التمديد - دولة فيها فساد أم فساد فيه دولة ؟ - التجارة فى ديون مصر - والد زوجة علاء والبيزنس - يبحث عن عمل لعلاء فى البترول - فيروس اسمه حسين سالم - موقف له مغزاه من مبارك وسوزان - حسين سالم من العراق إلى أمريكا - شرم الشيخ قصة تعمير ضخمة - المصائب فى البترول والغاز - كفاية .. كفاية ٢٤ سنة حكم - حركة كفاية شجعت ظهور عشرات الحركات - شباب ٦ أبريل - بعض الكتاب لم يكونوا صامتين - كلنا خالد سعيد - البطالة والإحساس بالظلم - ١٢٢١ منطقة عشوائية - ٣٠ سنة تحت حكم الطوارئ - البرادعى حرك المياه الراكدة - إضرابات مستمرة طوال عام ٢٠١٠ - كارثة الانتخابات المزورة - خليفهم يتسلوا - صفوت: هل تريدوننا أن نزور إرادة الشعب ؟ - ثورة تونس تلقى ظلالها على مصر - حتى ظروف الجو كانت مع ميدان التحرير

١٧٧ الفصل الثامن : الغاز الباب السرى لتبديد ثروة شعب

١٠ ملاحظات تلخص أخطاء تصدير الغاز - بيع البترول لإسرائيل بعد اتفاق السلام - ميدور أنشأها مبارك بالتعاون مع إسرائيل - مجدى مهنا يفضح أسرار ميدور - سامح فهمى من ميدور إلى وزير البترول - مشروعات فهمى لتصدير الغاز - ٢٠٠٣ تشغيل الخط العربى للأردن - صفقة الغاز مع إسرائيل - دراسة لشباب مجهول تكشف المستور - يوسف غالى يقترح اجتماعا يوميا لمجلس الوزراء - تشكيل مجلس أعلى للطاقة - وقف مشروعات التصدير ومراجعة العقود - الحكم بوقف تصدير الغاز لإسرائيل - قضية أجريوم انتهت لصالح الشركة - ٢٥٠٠ مليون خسائر فى سنتين مع إسرائيل

١٩٩ الفصل التاسع : الطريق إلى طرة

لو اكتفى مبارك بثلاث أو أربع فترات لانتهى نهاية مشرفة - لماذا أعاد ترشيح نفسه - يعرف أخبار المظاهرات من التلفزيون المصرى - يترك بيته إلى قصر هليوبوليس - انحياز الجيش حسم الموقف - فشل كل محاولات إنقاذ النظام - حملة واسعة من النكت خلال أيام الثورة - إحالة مبارك وعلاء وجمال إلى الجنايات - أول رئيس جمهورية يحاكم جنائيا - اتهام الرئيس بالرشوة - اتهامات حسين سالم - اتهامات علاء وجمال - فريد الديب يتولى إبلاغ مبارك قرار الاتهام - حبس سوزان ثم الإفراج عنها - خصم تكاليف علاج مبارك من مخصصاته - الحبس يطال نجوم النظام - حقوق المحبوس احتياطيا - سجن طرة يدخل أضواء الشهرة - علاء وجمال فى زنزانة أرضيتها أسمنتية

٢٢١ الفصل العاشر: مبارك على سرير في القفص

- ضغوط المليونيات في التحرير تسرع بمحاكمة مبارك - طيب مبارك الألماني يرفض الحضور
- اختلاف الرأي حول نقل مبارك - محاكمة مبارك في أكاديمية الشرطة - رئيس المحكمة : لى رب كريم يحاسبني - ظهور مبارك في القفص على سرير طبي - كيف استقبلت الصحافة يوم المحاكمة
- محامى مبارك يطلب سماع شهادة ١٦٠٠ - ١٠ قرارات أهمها وقف تصوير الجلسة

٢٣٣ ملحق الوثائق

هذا الكتاب

بدأت فكرة هذا الكتاب بعد أن نشرت فى جريدة الأهرام اعتباراً من يوم ١١ مارس، وفى مناسبة مرور شهر على نهاية حكم حسنى مبارك وسقوط جمهوريته، ما رواه لى د. حسام بدرأوى عن تفاصيل أحداث الأيام الستة الفريدة التى عاشها منذ طلب إليه حسنى مبارك يوم ٥ فبراير أن يدير شؤون الحزب الوطنى الديمقراطى، فى محاولة لإنقاذ وتجميل صورة الحزب بعد أن بدا واضحاً انهياره، وأنه برغم ملايين أعضائه المسجلين فى سجلاته قد بدا فجأة أشبه بهيكل ديناصور ضخمة مثل التى تعرضه المتاحف، فى إشارة إلى تاريخ مضى!.

كانت الأحداث لاتزال ساخنة متدفقة عندما جلست إلى الدكتور حسام بدرأوى فى مكتبه فى الطابق الأخير بمستشفى النيل بدرأوى المطل على نيل المعادى، وكان تفكيرى أن أوّجّل نشر التفاصيل التى سمعتها إلى مناسبة مرور سنة أو نحو ذلك على سقوط الجمهورية الثالثة، حيث كانت الأولى جمهورية عبدالناصر، والثانية أنور السادات، وإن جمع الثلاثة أنها كانت جميعها عسكرية، لكننى وجدت من المناسب سرعة نشر ما قاله لى بدرأوى ليكون ذلك فى وجود جميع الأبطال الذين وردت أسماؤهم حتى يكون لأى منهم حق الرد والتعليق أو حتى التكذيب، وقد كانوا فى ذلك الوقت يتمتعون بكامل الحرية التى تمكنهم من ذلك.

إننى وبعد انتهائى من نشر هذه الحلقات كل يوم جمعة على مدى سبعة أسابيع بدأت أفكر فى هذا الكتاب، ورحت أقلب أوراقى ومذكراتى وأجرى اتصالاتى مع شهود الأحداث من الشباب الجديد الذين لم أكن أعرفهم وأصبحوا نجوم الساحة. وقد كان من الممكن - كما أراد بعض الناشرين الذين اتصلوا بى - أن أنهى الكتاب فى ثلاثة أو أربعة أسابيع حتى يطرح فى السوق على عجل، ولكننى قررت ألا يكون كتاباً ينتهز فرصة سقوط حاكم ليهيل التراب عليه ويحكى عن مساوئه وفساده، ولكن ليحكى بأمانة عن سنواته فى الصعود والسقوط، وكيف بدأ نزيهاً وانتهى إلى قفص الاتهام. فقد قلت ومازلت أكرر إن الذين يقولون إننا عشنا مع حسنى مبارك ٢٠ سنة من الفساد والظلم والقهر يهينون بصورة غير مباشرة شعبه الذى ظل صامتاً كل هذه السنوات

ونافقه وتحمل ما لاقاه وعاشه من فساد . وربما كان حادث محاولة اغتيال مبارك فى أديس أبابا فى يونيو عام ١٩٩٥ بعد ١٤ سنة من توليه يعد خطأ فاصلاً بين زمانين، فقد كانت هناك فرحة حقيقية بنجاته، وكان أكبر تعبير عن هذه الفرحة ما قام به كبار رجال الدين فى ذلك الوقت : شيخ الأزهر، وبابا الأقباط، والشيخ الشعراوى، والشيخ محمد الغزالى الذين ذهبوا إلى مبارك، وألقوا أمامه كلمات لا يمكن أن تكون تعبيراً عن نفاق، وإنما عن مشاعر حقيقية. فما الذى حدث وتغير بعد ذلك؟!.

إننى حاولت جهدى من خلال عشرة فصول اجتهدت فيها قدر استطاعتي أن أروى هذا التاريخ، بداية من الأحداث الساخنة الدرامية التى انتهت بسقوط حكم مبارك، مروراً ببدايته منذ كان نائباً وتوليه الرئاسة، والظروف التى واجهها بعد اغتيال السادات وسنوات حكمه والوزارات التى شهدت فترة رئاسته، والأسباب التى أدت إلى ميدان التحرير، ومن بينها قضية التمديد والتوريث وطريق الفساد والانتخابات الفاضحة التى شهدتها مصر وقضية تصدير الغاز إلى إسرائيل، وقد خصصت لها فصلاً خاصاً، ثم الطريق إلى طرة، وأخيراً إلى المحكمة، لتكتمل بذلك حكاية سنوات مبارك بين المجد والانهيـار، ومن الصعود إلى السقوط.

وأنتهى هذه المقدمة السريعة ببعض النقاط التى أراها ضرورية:

- ١- يعلم الله أننى لم أخترع شيئاً مما كتبت، بل على العكس كانت هناك حكايات لم أنشرها رغم ما بها من إثارة استجابة لرجاء الذين رووها لى بعدم النشر.
- ٢- إننى لا أستطيع ادعاء أن هذا الكتاب يسرد «كل» الحقيقة، فهناك بالتأكيد أسرار مازالت خافية يمكن أن تكشفها الأيام.

- ٣- إن قصة حسنى مبارك، الذى حكم مصر ٣٠ عاماً، ستبقى لخمسـين سنة مقبلة على الأقل مرجعاً لكل من يجلس على كرسى الحكم، ليتعلم كيف لا تصبح نهايته مثل حسنى مبارك، كما ستكون دليلاً للأجيال القادمة تتعلم من دروسها كيف لا يتكرر «مبارك» آخر. وأول هذه الدروس للجميع ألا تطول فترة حاكم مهما كانت الأسباب.

- ٤- إننى أعترف بأن شعورين متناقضين من الأسف ومن الرضا نازعانى يوم ٣ أغسطس ٢٠١١ عندما شاهدت حسنى مبارك، الذى تعودنا على مدى ٣٠ عاماً رؤيته محاطاً بالمهابة والقوة والسلطة، يأمر فيطاع ويتسابق المسؤولون لإعلان أنهم

ينفذون توجيهاته، ثم ها هو فى داخل قفص الاتهام يرقد على سرير طبى لا حول له ولا قوة، وقد وقف أمامه داخل القفص المتهمان الآخران علاء وجمال، وقد ظلا واقفين فى محاولة يائسة لحجب أبيهما عن عدسة التليفزيون المسلطة عليه لنقل صورته إلى أركان العالم. وقبل ذلك يوم ١٢ فبراير بعد ساعات من إعلان سقوطه، كان هناك مشهد آخر لصور مبارك المعلقة فى جميع المكاتب الرسمية والوزارات وهى يتم نزعها وإسقاطها من مكانها، إشارة إلى نهاية رئيس وسقوطه بأمر الشعب، ولعله تقليد لا نعود إليه ونفعل مثل الدول العريقة التى لا تضع صور رئيسها وتثبتها على الجدران، وكأنها توحى إليه بالخلود إلى أن يموت.

كانت هناك يوم ٣ أغسطس صورة مؤسسة للرجل الذى تعودنا أن يسبق دخوله المكان زعقة التشريفاتى معلناً بفخر : السيد رئيس الجمهورية، فيقف كل من فى المكان انتظاراً لظهوره ويهللون بالتصفيق. أما فى هذا اليوم فقد انكمش داخل القفص بعد أن أصبح متهماً ينتظر صيحة الحاجب عندما يزعم بكلمة : محكمة، فيكون مستعداً ليقول لرئيس المحكمة : أفندم. ولا أعرف هل كان مبارك عاجزاً إلى الدرجة التى جعلته يظل طوال المحاكمة راقداً على سريريه فى القفص، أم أن بقية من إحساس جعلته يحتمى وراء سريريه حتى لا يقف عندما ينادى عليه رئيس المحكمة كما تقضى القواعد ويجيبه أفندم، وهو الذى كما قلت كان هو الذى يقف له الجميع!.

مع ذلك فقد كانت الصورة فى حد ذاتها معبرة عن مدى التحول الذى أصاب مصر، والذى امتد بعد ذلك إلى ليبيا واليمن وسوريا وقبل ذلك إلى تونس، مؤكداً أن حكم الشعوب العربية لم يعد عملاً مستباحاً لمن يملك السلطة ويحيط به المنتفعون والمنافقون وشياطين الفوايه الذين يؤلهونه، وترزية القوانين الذين يحاولون توفير ما يضمن له الحكم، ليس لنفسه فقط مدى الحياة وإنما لأولاده من بعده. لم يعد الحكم حرية الحاكم أن يفعل ما يريد من جرائم ومخالفات مطمئناً إلى أنه لا يخضع لحساب.

٥ - إن من المفارقات أن جميع أنظمة الحكم التى شهدت ثورات شعوبها فى عام ٢٠١١ هى التى بدأت بانقلابات عسكرية نجحت فى وقتها فأصبحت تحمل أسماء الثورات. حدث ذلك فى سوريا التى كانت أسبق الكل فى هذه الانقلابات فور حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨، ثم تبعها مصر، ثم العراق، فاليمن، فليبيا.

فتونس. واليوم مع انهيار هذه الأنظمة العسكرية على يد شعوبها يتأكد فشل أسلوبها فى حكم الشعوب.

٦ - إن نهاية حكم حسنى مبارك لها أسبابها العديدة، لكن أهمها وأساسها التمديد والتوريث، والفساد. وسوف يجدنى القارئ عند الحديث عن التوريث أربطه بسوريا. فقد كانت سوريا بعد وفاة رئيسها حافظ الأسد أول دولة عربية تبتكر فكرة توريث الحكم للابن فى دولة جمهورية عربية، وإن سبقتها كوريا الشمالية فى شرق آسيا. ويوم توفى حافظ الأسد يوم ١٠ يونيو ٢٠٠٠ كان عمر ابنه بشار أقل من ٢٥ سنة، بينما الدستور السورى يقضى بألا يقل عمر المرشح للرئاسة عن ٤٠ سنة، وفى أيام تم جمع البرلمان السورى الذى أجرى أعضاؤه تعديلاً عاجلاً على الدستور هبط بسن المرشح للرئاسة إلى ٢٤ سنة (١)، وكان من الطبيعى لشاب فى مصر اسمه «جمال» يكبر بشار بسنتين أن يطمع هو الآخر فى أن يرث حكم أبيه الذى امتد حكمه إلى ست فترات وامتدت به الحياة إلى ما بعد الثمانين. وإذا كانوا فى سوريا قد أخضعوا الدستور لمشيئة الابن فما الذى يمنع أن تمضى مصر على نفس النهج ١٩؟

ولم يكن التوريث المستورد من سوريا على أى حال أول مؤثر قادم من سوريا على تاريخ مصر، فقد لعبت سوريا بالذات دوراً غير عادى فى صنع تاريخ مصر وتحوله. فالانقلابات العسكرية التى شهدتها سوريا منذ ١٩٤٩ كانت القدوة التى سار عليها الضباط الأحرار فى مصر. ونداء الوحدة الذى تشبث به سوريا مع مصر كان أحد الأسباب فى تعطيل عبدالناصر عن تفرغه لنهضة مصر وتحوله إلى زعيم مشغول بمشاغل أمته، والانفصال الذى جرى بعد ثلاث سنوات من الوحدة انعكس بعد ذلك على قرارات عبدالناصر فى التأميمات والحراسات والسياسة الاشتراكية، وحرب اليمن.

وعندما قيل إن إسرائيل جمعت حشودها العسكرية أمام حدودها مع سوريا. وهو ما لم يكن صحيحاً - سارع عبدالناصر وأشهر سيف الحرب وجرت مغامرة ٦٧ التى مازالت الأمة العربية رغم حرب أكتوبر ٧٣ تدفع ثمنها. وحتى فى هذه الحرب، فبسبب إلحاح سوريا على تخفيف ضغط القوات الإسرائيلية عليها، كسرت القوات المصرية وقفعتها التعبوية التى توقفت عندها فى سيناء يوم ١٦ أكتوبر بأقل خسائر ممكنة، وتقدمت شرقاً خارج مظلة الصواريخ الحامية مما كبدها فى خلال أربع ساعات

خسائر فى المدرعات أضعاف ما خسرتة فى عشرة أيام وبعد ذلك عندما وضع أنور السادات روحه على كفه وأجرى مبادرة السلام المفاجئة لم ترحمه سوريا، وقادت تخوينه ومحاولة عزل مصر، وإلى اليوم مازال الجولان محتلاً.

٧- إن حسنى مبارك صاحب النصيب الأكبر فى ما وصلت إليه مصر اليوم من تردٍ فى مجالات عديدة أخطرها بلاشك التدهور الذى أصاب بصورة ظاهرة الإنسان الذى يمثل العنصر المشترك فى سبب وفى حل أى مشكلة، وإن كان هذا التدهور بدأ منذ أهملت ثورة يوليو جانب الثقافة وتكاسلت عن دفع التعليم بما يتناسب مع زيادة أعداد الطلاب، مما كانت نتيجته انتشار الدروس الخصوصية، وانهيار حالة المدارس، وبداية عصر الخداع والغش الذى عشناه فى كثير من المجالات، وخداع النفس بالمجاميع المرتفعة التى لم ترها مصر فى أحسن فترات التعليم بها. ورغم ما نسب إلى فترة ما قبل ثورة ٥٢ من اتهامات فإن الذى لا ينكره أحد أنه قبل ٥٢ كان هناك إحساس أكثر بقيمة الثقافة والمتقنين وبالمدرسة والمدرسين، وقد انعكس ذلك بوضوح فيما كان يكتب وما يفتى، من عمالقة الأدب والفكر والفن من أمثال الحكيم ومحفوظ وطه حسين والعقاد وزكى نجيب محمود وبنيت الشاطىء ويوسف إدريس ولويس عوض وصالح طاهر والتابعى ومصطفى وعلى أمين وهيكلى وإحسان عبدالقدوس، وأم كلثوم وعبدالوهاب وفوزى والسنباطى ويوسف وهبى والريحانى وغيرهم، وجميعهم ولدوا ونموا وبدأ عطاءهم قبل ثورة يوليو. وقد كان الموجى والطويل وبلوغ وعبد الحليم وصالح جاهين و أحمد بهاء الدين هم آخر الذين ارتووا بثقافة وقيم قبل ٥٢ ثم قدموا عطاءهم المبدع بعد الثورة.

٨ - إننى أعرف أنه سيأتى يوم يجلس فيه قضاة محايدون للتاريخ يعيدون فرز ما قيل فى هذه الفترة التى نعيشها، فإلى كل هؤلاء... إلى جيلى وإلى الأجيال القادمة، أقدم شهادتى، مردداً ما قاله الحق فى كتابه الكريم: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين). صدق الله العظيم

صالح منتصر

القاهرة ٣١ أغسطس ٢٠١١

الفصل الأول

يوم سقط النظام

■ يوم المنصة وقف السادات يواجه المعتدين فأصبح شهيداً واختفى مبارك تحت الكراسى فأصبح رئيساً ■ تشاءم من تعيين نائب له طوال ٣٠ سنة وبعد ١٣ يوماً من تعيين أول نائب تمت الإطاحة به ■ الإنذار الذى وجهته ثورة ٥٢ إلى فاروق لا يختلف عن إنذار ثورة ٢٥ إلى مبارك ■ لماذا وقع فاروق وثيقة تنازله مرتين ■ عمر سليمان كتب بيان التخلي ووافق عليه مبارك بالتليفون ■ لم يوقع مبارك حتى اليوم وثيقة على تنازله ■ خطاب من عمر سليمان إلى المشير بعد شهرين بتخلي مبارك يصدر به مرسوم ■ اقترح أحمد درويش يوم ٢٧ يناير حل مجلسى الشعب والشورى قبل أن يأتى يوم الجمعة ■ صفوت الشريف سأل أحمد نظيف عن المزايا التى يقدمها لكسب رضا المتظاهرين فقال له نظيف: المتظاهرون يسألون لماذا طالّت مدة الحكم؟ ■ حبيب العادلى قال لمبارك يوم الخميس: لا يمكن نعطى تنازلات لهؤلاء الأولاد ■ سقوط شبكة اتصالات الشرطة يوم الجمعة من الإسكندرية إلى شلاتين ■ حتى عربة مطافئ المتحف المصرى دخل من قادها وسرقها ■ لثانى مرة فى عهد مبارك تم استدعاء الجيش للنزول إلى الشارع ■ كان مفروضاً أن تتم عملية التسلم بين الشرطة والجيش فى ثلاثة أيام فلم يجد الجيش شرطة ■ القوات المسلحة قررت مبكراً ثلاثة مبادئ: لا توريث، لا انقلابات، لا عنف مع الشعب ■ ذهب مبارك لزيارة مركز عمليات لتسجيل صورة توضح سيطرته فردت عليه القوات المسلحة بأول بيان ■ البيان أيد مطالب الشعب وعلى رأسها الرحيل ■ موقعة الجمل كانت مؤامرة ضد الجيش ولهذا لم يطلق رصاصة واحدة ■ صفوت الشريف وأحمد عز أوقفا قرارا بحل مجلس الشعب يوم ٣ فبراير لأن الانتخابات الجديدة لا تضمن أغلبية للحزب الوطنى ■ فى نفس اليوم تقرر التضحية بالمغربى وجرانة والعادلى وعز والتحفظ على أموالهم وضم رشيد إلى المعاقبين لأنه رفض دخول الوزارة حتى بعد أن كلمه مبارك.

فى السادسة مساء يوم الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١ أذاع اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية من خلال تليفزيون مصر بياناً نصه «أيها المواطنون.. فى هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد. والله الموفق والمستعان».

عمت الفرحة كل مصر، وبدأ الأمر أشبه بانتصار دولة أعلن العدو استسلامه لها، إلا أن أحداً لم يسأل: هل كتب الرئيس أو وقع قراراً بذلك، وهل فى الدستور الذى ينظم قواعد انتهاء دور الرئيس إشارة إلى كلمة «تخلى» الرئيس عن سلطاته أو تكليفه القوات المسلحة بالمهمة التى أعلنها؟

تولى حسنى مبارك رئاسة مصر يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١ فى ظروف غير مسبوقة خلف فيها الرئيس السادات الذى تم اغتياله، وسقط نظام مبارك يوم ١١ فبراير ٢٠١١ فى ظروف أيضاً غير مسبوقة وكان أول رئيس جمهورية جاء بطريق الاستفتاء يتم إسقاط نظامه ثم جرت بعد ذلك محاكمته. مر الموت على «مبارك» وتخطاه يوم كان جالساً فى المنصة إلى جوار أنور السادات يحضر معه الاحتفال بالذكرى الثامنة لحرب أكتوبر. وقف السادات مندهشاً ومتصدياً لما يراه فأصبح شهيداً، أما حسنى مبارك فقد أسرع بالاختفاء تحت الكرسى الذى يجلس إليه فأصبح رئيساً! وقد راجت بعد ذلك مقولة إن مبارك هو الذى دبر عملية اغتيال السادات. وهى مقولة تؤسس جميع الأحداث إلى نظرية المؤامرة، وهى وإن كانت المؤامرة وراء عدد كبير من الأحداث إلا أنه بالنسبة لعملية المنصة لم يكن سهلاً إذا كان مبارك قد دبرها ضمان أن ينجو منها فبجانب الرصاصات التى وجهت إلى الجالسين كانت هناك قنبلة ألقيت على حافة المنصة لو انفجرت لحصدت كل الجالسين فى الصف الأول ومن بينهم حسنى مبارك، بالإضافة إلى أن مبارك فى ذلك الوقت لم يكن يملك الدهاء اللازم لتدبير هذه المؤامرة، ثم أكثر من ذلك لو أنه كانت هناك مؤامرة اشترك فيها لكان الجناة أول من كشفوه وهو ما لم يشر إليه أحد بذلك فى هذا الوقت، لأن العملية كانت أكبر من مبارك ونجاته منها كانت أكبر من الذين قاموا بها.

لماذا رفض تعيين نائب له ؟

وخلال الـ ٢٠ سنة التى حكم فيها مبارك مصر منفرداً رفض أن يعين نائباً للرئيس، لأسباب وصل بعضها إلى درجة إهانة الشعب عندما ذكر أكثر من مرة أنه لم يستطع العثور على من يستحق أن يعينه فى هذا المنصب، ثم بعد ذلك عدل عن هذه المقولة الجارحة للملايين المصريين وقال إن تعيين نائب للرئيس يعد تعييناً للرئيس القادم، وهو لا يريد أن يفرض شخصاً على الشعب، وأن يترك له حريته فى اختيار رئيسه القادم. ولابد أنه كانت له أسبابه التى لم يفصح عنها، فقد يكون قد قصد حجز المكان مبكراً للابن، وهو افتراض مشكوك فيه لأنه لم يفكر فى توريث الابن إلا بعد ٢٠ سنة من حكمه، ولهذا فالاحتمال الأكبر أنه إما لم يشأ أن يجيء بشخص يصبح مركز قوة يمكن أن يهدده ويضطر لمواجهته وهو بطبيعته شخصية لا تحب المواجهة، أو أنه كان يشعر بالتشاؤم من تعيين نائب، وقيل إنه التقى فى بداية حكمه بعرافة ذكرت له أن نهاية حكمه ستكون بعد تعيين نائب له. وأياً كانت الحقيقة فالحادث أنه بعد ١٢ يوماً من تعيينه اللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة نائباً له، وقف هذا النائب ليعلن نهاية حكم مبارك، وكأن قرار تعيينه جاء خصيصاً لينوب عن مبارك فى قراءة قرار تنازله عن الرئاسة!.

عمر سليمان فى المخابرات العامة

تخرج عمر محمود سليمان فى الكلية الحربية عام ١٩٥٥، وتولى الوظائف القيادية بالقوات المسلحة من قائد فصيلة حتى قائد فرقة، وفى شهر يوليو ١٩٨٩ ارشحه اللواء أحمد عبدالرحمن رئيس جهاز الرقابة الإدارية فى ذلك الوقت للرئيس مبارك لتولى رئاسة جهاز المخابرات العامة. وكان سليمان يعمل نائباً لأحمد عبدالرحمن. وقد ظل سليمان رئيساً للجهاز ٢١ سنة متواصلة، وهى أطول فترة تولى فيها شخص رئاسة الجهاز المسئول فى الدولة عن مكافحة التجسس والنشاط المضاد لأمن الدولة والحصول من مختلف الجهات خارج مصر على المعلومات السياسية والاقتصادية والعسكرية وتجميعها وتحليلها وتقديم تقرير بها للقيادة السياسية، وإلى جانب ذلك يقوم الجهاز بالتعاون مع الأجهزة الأمنية فى وزارتى الدفاع

والداخلية فى موضوعات حماية الأجانب والنشاط المناهض للأمن القومى داخل مصر. وقد تعرض عمر سليمان لمحاولة اغتيال نجا منها دون معرفة من الذى قام بها حتى اليوم. وقد جرت المحاولة بعد يومين من تعيينه نائباً للرئيس. وكان جهاز المخابرات قد رصد بالفعل معلومات عن احتمال عملية غامضة، فقامت حراسته باتخاذ إجراءات احتياطية منها تغيير السيارة التى يستقلها وجعل حارسه الخاص يجلس فى سيارته وهى سيارة زجاجها «فيمي» لا يكشف من خارجها الجالس فيها. وفى الوقت الذى كان عمر سليمان فى مستشفى وادى النيل الذى يتبع جهاز المخابرات وله مكتب فيه تعرضت سيارته لهجوم بالرشاشات قتلت على التوالى الحارس الخاص الذى كان يجلس فى الكرسى الأمامى، كما أصيب السائق، وبعد يومين توفاه الله. وقد ثارت شكوك عمر سليمان فى البداية حول أن تكون المحاولة من ترتيب جهة عربية إلا أنه ذكر للقريبين حوله بعد ذلك عدم صحة هذه الشكوك، وأن من قام بمحاولة اغتياله جهة مصرية وهو ما جعل البعض يتشككون فى أن يكون وراء المحاولة أصابع زكريا عزمى وجمال مبارك، وأياً كان فلم تسعف الظروف الكشف عن الذى وراء المحاولة التى مازال ملفها مفتوحاً.

سبقة إسماعيل وعباس الثانى

إن مبارك لم يكن أول حاكم لمصر تتم تنحيته، ففى خلال المائتى سنة منذ حكم أسرة محمد على الذى بدأ عام ١٨٠٥م، تم خلع الخديو إسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩، وبعد ذلك فى ١٩ سبتمبر ١٩١٤م تم خلع الخديو عباس حلمى الثانى، إلا أن الاثنين -إسماعيل وعباس- تم خلعهما على يد الإنجليز. ولذلك كان الملك فاروق أول ملك يخلعه الشعب بعد ثلاثة أيام من حركة الضباط الأحرار التى استولوا فيها على السلطة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والتى جاءت فى أول جملة فى البيان الذى قرأه البكباشى أنور السادات فى الإذاعة فى الساعة صباحاً عبارة: «اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم»، وهى الجملة التى يمكن أن تنطبق أيضاً على أهم أسباب إسقاط مبارك بعد ٥٨ عاماً من إسقاط فاروق!

إنذار الثورة إلى فاروق

وإذا عدنا إلى التاريخ نجد أن حركة الجيش وجهت إنذاراً إلى الملك فاروق يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ كان نصه: «من الفريق أركان حرب محمد نجيب، باسم ضباط الجيش ورجاله، إلى جلالة الملك فاروق الأول: إنه نظراً لما لاقتة البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق، نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفرادها لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماكن على حساب الشعب الجائع الفقير، ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر، مما أفسد الحقائق وزعزع ثقته في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطا فأثرى من أثرى، وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم...»

لذلك فقد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالته التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد، على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه. والجيش يحمل جلالته كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج. . إمضاء: محمد نجيب. فريق أركان حرب».

فاروق يوقع وثيقة التنازل مرتين

وفى ظهر ذلك اليوم وقع الملك فاروق الأمر الملكى التالى:

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان...

لما كنا نطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقياً...

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة، ونزولاً على إرادة الشعب، قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا

الأمير أحمد فؤاد، وأصدرنا أمراً بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة ١٣٧١-٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

وقد وقع «فاروق» على وثيقة التنازل أسفل الوثيقة، ووقع مرة ثانية عليها فوق كلمة «فاروق» في أعلى الوثيقة (انظر الصورة في ملحق الوثائق) وقيل في ذلك الوقت إن أصابع فاروق ارتعشت عندما وقع التوقيع الأول فأراد أن يؤكد مرة ثانية، ثم تبين فيما بعد أن التقاليد كانت تقضى بأن يوقع الملك الأوامر التي يصدرها مرتين، كما فعل مع أمر نزوله عن العرش.

الدستور والرئيس

دارت الأيام وبعد ٥٨ عاماً شهدت مصر تنازلاً ثانياً عن الحكم هذه المرة من رئيس جمهورية وليس من ملك، وحسب الدستور المعمول به حتى نهاية حكم مبارك فقد وردت فيه المواد ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ التي حددت استقالة وعجز رئيس الجمهورية.

تقول المادة ٨٢: إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية اختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه. ولا يجوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو إقالة الوزارة.

وتقول المادة ٨٣: إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب.

وتقول المادة ٨٤: في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية، أو عجزه الدائم عن العمل، يتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الشعب، وإذا كان المجلس منحلّاً حل مكانه رئيس المحكمة الدستورية العليا، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة، مع التقيد بالخطر المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٦، ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية، ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئاسة.

نهاية جنبت البلاد جدلاً دستورياً

ولهذا فإن ما أعلنه عمر سليمان مساء يوم ١١ فبراير عن تخلى مبارك عن الحكم وتكليفه القوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، لم يرد فى الدستور. ومع ذلك يسجل لهذه النهاية أنها جنبت البلاد مشاكل جدل دستورى واسع، فلم يكن متصوراً لو سلك مبارك الطريق الدستورى وأرسل استقالته إلى رئيس مجلس الشعب أن يتولى د. فتحى سرور رئيس المجلس فى ذلك الوقت (لم يكن تم حله) مسؤولية رئاسة البلاد التى كانت ستواجه بالتأكيد فوضى طاحنة، فقد كان مجلس الشعب نفسه مطعوناً فى شرعيته بسبب عمليات التزوير الفاضحة التى شهدتها انتخاباته، وكانت من أهم أسباب ثورة الغضب التى عمت الشعب وطالبت برحيل حسنى مبارك. وكان لابد أن ينتهى الأمر إلى الجيش، ولكن بعد أحداث وأحداث. إلا أنه على حد تعبير فقيه دستورى فإنه حتى آخر دقيقة فى منصبه لم يحترم حسنى مبارك الدستور الذى أقسم اليمين على احترامه، واخترع أسلوباً غير مسبوق فى إنهاء رئاسته لاعلاقة له بالدستور، مما يعنى أنه قبل أن يرحل أسقط بتصرفه هذا الدستور مما يستوجب عدم محاولة ترقيعه، بل العمل فوراً على إصدار دستور جديد. (كان من أوائل القرارات التى أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل مجلسى الشعب والشورى).

عمر سليمان كتب البيان

والحقيقة أن حسنى مبارك حتى اليوم لم يوقع على أى قرار مكتوب يعلن فيه استقالته أو تخليه أو عجزه عن ممارسة سلطته. والبيان الذى قرأه اللواء عمر سليمان، نائب الرئيس، كتبه عمر سليمان فى مكتب المشير محمد حسين طنطاوى، بحضور الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وجرت مراجعته سريعاً دون العودة إلى أى قانونى مما جعل البيان لمن يقرؤه خالياً من أى إشارة إلى دستور أو قانون أو مبررات. وقد قام اللواء عمر سليمان بعد كتابته بالاتصال بحسنى مبارك الذى كان قد وصل إلى شرم الشيخ وقرأه عليه تليفونيا. وقد وافق مبارك على البيان لكنه طلب تأجيل إذاعته إلى ما بعد إقلاع الطائرة التى كانت موجودة فى مطار المازة لحمل علاء وجمال إلى شرم الشيخ. وفور المكالمة قام عمر سليمان بتسجيل البيان فى مقر وزارة الدفاع وسلمه إلى اللواء إسماعيل عثمان عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومدير الشؤون المعنوية بالجيش، الذى حمّله إلى مبنى

التليفزيون فى ماسبيرو، وواجه مصاعب شديدة لاختراق جموع الحشود الكبيرة التى كانت تحيط بمبنى التليفزيون فى ذلك الوقت. وما إن أذيع البيان حتى انفجرت مصر بفرحة يمكن - دون مبالغة - وصفها بأنها أكبر فرحة فى تاريخ مصر، وقد شاهدها شخصيا فى وجوه وعيون آلاف المصريين الذين تدفقوا على منطقة ميدان التحرير وما حولها، مما عكس حجم الكبت الذى كانوا يختزنونه فى صدورهم على طول السنين.

رسالة إلى المشير بقرار التخلي

وقد أثار عدم وجود قرار مكتوب بتنازل مبارك عن الرئاسة تعليقات عدد من الدستوريين الذين خشوا أن يكون ذلك عيباً يفتح باب التشكيك فى تنحي مبارك، فكان أن صدر بعد شهرين بتاريخ قديم هو تاريخ ١٢ فبراير ٢٠١١ عدد خاص من «الجريدة الرسمية» يحمل رقم ٦ مكرر فى ورقة واحدة تحمل عنوان الجريدة الرسمية فى صفحة وفى الصفحة الأخرى جاء ما يلى:

إلى السيد المشير محمد حسين طنطاوى

القائد العام للقوات المسلحة

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

إدراكا من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك لمسؤولياته التاريخية تجاه الوطن، واستجابة لمطالب الشعب التى عبرت عنها جموعه، ورغبة منه فى تجنب البلاد مخاطر الفرقة، فقد أبلغنى سيادته ظهر يوم الجمعة الموافق الحادى عشر من فبراير سنة ٢٠١١ بتخليه عن منصبه كرئيس لجمهورية مصر العربية وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة مقاليد البلاد، وطلب منى أن أعلن ذلك للشعب، وقد أعلنت ذلك فور تكليفى به.

حفظ الله مصر ووقاها السوء

ينشر فى الجريدة الرسمية

إمضاء نائب رئيس الجمهورية

عمر محمود سليمان

٢٠١١/٢/١١

انظر صورة من القرار فى الجريدة الرسمية بملحق الوثائق

وكما يتضح فإنه فى هذا الخطاب أشار إلى دور الشعب الذى تجاهله فى البيان الذى قرأه اللواء عمر سليمان.

تدريب الشباب على المظاهرات والاحتجاجات

يعترف عمر سليمان فى التحقيقات التى جرت معه بأنه كانت هناك معلومات قبل يوم ٢٥ يناير بأن هناك حالة غضب شديدة لدى الشعب، نتيجة تردى الأحوال الاقتصادية والبطالة والفساد، زادت حدتها بعد نتائج انتخابات مجلس الشعب، وأنه منذ أكتوبر ٢٠١٠ زادت الاتصالات عن طريق الـ«فيس بوك» والـ«تويتر» بين الحركات المعارضة، مثل حركة كفاية وحركة ٦ أبريل وحركة «كلنا خالد سعيد»، يعبرون فيها عن ضرورة عمل شىء لتغيير الوضع الحالى للإفراج عن المعتقلين السياسيين ومحاربة الفساد وإنهاء العمل بحالة الطوارئ. وحسب ما رصده جهاز المخابرات وأثبتته فى تقاريره فإنه منذ عام ٢٠٠٥ بدأت السفارة الأمريكية فى القاهرة برنامجاً أطلق عليه اسم «الديمقراطية والحكم الرشيد» وفى البداية جرى الاتفاق على أن تتولى الحكومة المصرية الإشراف على الأموال التى تخصصها أمريكا وتدفعها للمنظمات المدنية التى تحددها، إلا أنه بعد فترة أصبح تحويل الأموال يتم بعيداً عن إشراف الحكومة، فى الوقت الذى أصبحت تدريبات الشباب التى تتم فى أمريكا وبولندا والأردن ودول أخرى تتناول - طبقاً لتقارير جهاز المخابرات وأجهزة الأمن - كيفية القيام بالمظاهرات وأساليب الاحتجاجات والتجمعات. وقد قدمت الحكومة المصرية أكثر من شكوى إلى السفارة الأمريكية جرى تجاهلها.

اجتماع ٢٠ يناير لبحث الاحتمالات

وحسب المعلومات التى رصدها جهاز المخابرات العامة عقب أحداث ثورة تونس فقد توقع الجهاز وقوع مظاهرات فى المدن الرئيسية لن يزيد عدد المتظاهرين فى كل منها ٣٠ ألفاً وأنها ستكون سلمية وتتصرف فى نهاية اليوم بعد أن تعلن عن مطالبها التى تنحصر فى إنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين كمطلب أساسى ثم محاربة الفساد وإقالة الحكومة، وهى المطالب التى كانت موجودة بالفعل حتى يوم

٢٥ يناير، ثم زادت عليها فى الأيام التالية مجموعة طلبات متصاعدة مثل حل مجلسى الشعب والشورى، وتعديل الدستور للقضاء على فكرة التوريث، وبعد جمعة الغضب يوم ٢٨ يناير أضيف إليها إسقاط النظام.

وعندما أبلغ اللواء عمر سليمان الرئيس مبارك بهذه المعلومات، طلب مبارك أن يجرى بحثها فى اجتماع يرأسه رئيس الوزراء د. أحمد نظيف عقد فى اليوم التالى يوم ٢٠ يناير، وحضره المشير محمد حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، واللواء عمر سليمان مدير المخابرات، واللواء حبيب العادلى وزير الداخلية، والسيد أنس الفقى وزير الإعلام، ود. طارق كامل وزير الاتصالات. وقد عرض عمر سليمان المعلومات التى لدى جهازه عن قيام مظاهرات يوم ٢٥ يناير يجب الاستعداد لها. وحسب التقارير التى جرت مناقشتها فقد أكدت أن جماعة الإخوان المسلمين لن تشارك فى هذه المظاهرات، وبناء على ذلك أكد وزير الداخلية أنه سيقوم كما جرت العادة فى هذه المظاهرات «على تأمينها إلى أن تتصرف»، أما فى حالة اشتراك الإخوان فقد أكد وزير الداخلية أنه «سيتم إجهاض هذه المشاركة بالقبض على عدد من عناصرهم».

وفى هذا الإطار انتهى الاجتماع على أساس أن أعداد المتظاهرين ستكون محدودة وسلمية، وستنتهى فى الليلة نفسها بعودة المتظاهرين إلى بيوتهم، إلا أن أحدا لم يتوقع الأعداد الكبيرة التى تدفقت للاشتراك فى المظاهرات، خاصة بعد أن صدر قرار فضها عند منتصف ليلة ٢٥/٢٦ يناير ودخول المظاهرات. فى تحدٍ مع الشرطة والإصرار على البقاء فى ميدان التحرير الذى أصبح رمزاً لقوة المتظاهرين.

اتصالات حماس وبدو سيناء

وفى خلال يومى ٢٦ و ٢٧ يناير رصد جهاز المخابرات العامة اتصالات بين حركة حماس وبدو سيناء، تم فيها الاتفاق على تسلل بعض مجموعات من حماس عبر الأنفاق من غزة إلى سيناء، وهى المجموعات التى قامت باقتحام السجون المصرية الموجود بها أفراد من حماس.

ونتيجة سرعة تطور الأحداث على عكس ما كان متوقعاً، فقد جرى عقد اجتماع

عاجل يوم الخميس ٢٧ يناير ٢٠١١ لهيئة مكتب الحزب الوطنى، برئاسة صفوت الشريف الأمين العام للحزب، وحضور د. أحمد نظيف رئيس الوزراء.

وفى حديث خاص، حكى لى الدكتور أحمد درويش، وزير التنمية الإدارية السابق، أنه اعتباراً من يوم الثلاثاء ٢٥ يناير، بدأ متابعة ما يجرى من اتصالات بين الشباب على الـ«تويتر» والـ«فيس بوك»، وغيرهما من الوسائل العصرية المستخدمة، التى يجيدها أحمد درويش، وقد استشعر خطورة ما يتم الإعداد له فى يوم الجمعة (جمعة الغضب- كما أطلق عليها) والسرعة غير العادية التى كان يتم بها إجراء الاتصالات وحشد الشباب بصورة بدت أسرع كثيراً من وسائل الأجهزة التى تحاول ملاحقتها. كان من بين المعلومات التى جرى إرسالها على «فيس بوك» كيفية تعامل المتظاهرين مع سيارات الشرطة بقولهم «عندما تلاقى مدرعة قم برش إسبراى إسود على قرازها وبالطريقة دى تحجب رؤية السائق، أو قم بفتح باب المدرعة وحاول تشد سائقها أو نط على العربية من الخلف وإرمى عليها قنبلة مولوتوف».

وفى ضوء هذه التطورات، اتصل الوزير أحمد درويش برئيس الوزراء أحمد نظيف، وأوضح له أن هذه التطورات الخطيرة تستدعى تفكيراً غير عادى لمواجهتها، وحدد درويش لرئيس الوزراء تفكيره على الوجه التالى:

١. إن مصر بعد ساعات قليلة أمام يوم جمعة غير عادى تؤكد الدلائل أنه قنبلة ضخمة يجرى شحنها للانفجار.

٢. إن الإخوان المسلمين مازالوا بعيدين عن الاشتراك فى المظاهرات لتشككهم فى نجاحها، إلا أن الدلائل تشير إلى أنهم بدأوا يتوقعون نجاحها ويخشون عدم مشاركتهم، وبالتالي فالاحتمال الأكبر أنهم سيشاركون فى مظاهرات الجمعة (اشتركت جماعة الإخوان فى المظاهرات بالفعل يوم الجمعة قبل صلاة العصر، وبعد رسالة غامضة انتشرت فى وسائل الاتصال تقول: عبير دخلت المستشفى ويجب زيارتها).

٣. إن الحكمة تقتضى عدم الانتظار حتى يجرى شحن القنبلة وانفجارها وبعد ذلك يكون رد الفعل، بل من الضرورى سبق الفعل المنتظر بإجراء ما سماه أحمد درويش «إجراء صادم» يتعامل مع الجموع ويفرغ حماسهم قبل أن تأتى صلاة يوم الجمعة.

٤. بناء على هذا، اقترح الدكتور أحمد درويش على رئيس الوزراء تبني فكرة أن

يقوم الرئيس مبارك بمبادرة يسبق فيها الكل بتوجيه خطاب إلى الشعب، مؤكداً على أن يكون يوم الخميس (٢٧ يناير) قبل يوم الجمعة، يعلن فيه بوضوح تفهم مطالب الشباب، ويؤكد ذلك بقرار فوري يعلنه بحل مجلسي الشعب والشورى، ويدعو مجموعة من الشباب للقاءه يوم السبت لمناقشة قضايا الوطن. وبذلك يكون قد اتخذ إجراءات استباقية لما يعده شباب التحرير. وقد اقتنع رئيس الوزراء بهذه الأفكار وقرر تبنيها في اجتماع هيئة مكتب الحزب.

نظيف يشرح المشكلة بالإنجليزية

ما إن بدأ الاجتماع حتى توجه صفوت الشريف إلى رئيس الوزراء بسؤاله عن «حزمة» القرارات التي أصبح على الحكومة تقديمها لشراء رضا المواطنين. وضرب صفوت نماذج لذلك، قائلاً إنه من الضروري إعلان الحكومة عن تثبيت تعيين العمالة المؤقتة والإعلان عن فرص جديدة للعمل وإدراج عدد من السلع بالسعر المدعوم في بطاقات التموين إلى جانب زيادة الرواتب والأجور.

انتظر نظيف حتى تحدث الشريف وزكريا عزمى وغيرهما حول هذه المطالب التي على الحكومة سد أفواه الملايين بها، ثم قال إنه يعتقد أن هناك مسافة بعيدة بين هذه الأفكار التي يسمعها وبين الذي يطالب به المتظاهرون الذين نزلوا إلى ميدان التحرير. وسكت أحمد نظيف قليلاً، ثم - وقد حكى ذلك لأحمد درويش - إنه تصور أن استخدام التعبيرات الإنجليزية يمكن أن يخفف وقع كلماته على مستمعيه، فقال إنه يعتقد أن الذين ذهبوا إلى ميدان التحرير لهم ثلاثة مطالب أساسية هي:

Police brutality. freedom and democracy. Longevity of the period الترجمة إلى العربية، قال أحمد نظيف إن المطالب التي ذهب إليها متظاهرو ميدان التحرير هي: عنف الشرطة، ومطلب الحرية والديمقراطية، والمطلب الثالث طول مدة الحكم.

لم يستطع د. أحمد نظيف أن يكمل الحديث عن فكرة أن يسبق مبارك المتظاهرين ويعلن حل مجلسي الشعب والشورى، فقد وضع أنه أحمد نظيف في عالم آخر غير الذي يجري فيه حديث المجتمعين. وجاء هذا التأكيد عندما جرى اتصال تليفوني

فى اليوم نفسه بين مبارك وحبیب العادلى وزیر الداخلية، بحضور أحمد نظیف، قال فیه العادلى لـ «مبارك» ما نصه: «یاریس لا یمكن أعطى أى تنازلات لهؤلاء الأولاد ولسه مافاتش غیر یومین اتین، إحنا ننتظر یوم الجمعة وإحنا قادرین على نهو هذا الموضوع».

وفى هذه اللحظة أدرك أحمد نظیف أنه أصبح رئیس وزراء سابقاً بعد أن انتصرت نظریة انتظار ما یأتى به یوم الجمعة ومواجهته، بینما كانت نظریته التى حاولها استباق أحداث یوم الجمعة وإعلان قرار قوى ینزع فتیل الانفجار!.

سقوط شبكة اتصالات الشرطة فى كل مصر

كان یوم جمعة الفضب ٢٨ ینایر یوماً فاصلاً، فبجانب الحشود الكبيرة التى شهدھا میدان التحریر فى القاهرة، وفى أكثر من عشر مدن أخرى فى المحافظات، فقد شهد انهيار جهاز الشرطة بالكامل، وهو جهاز ضخم یقدر عدد أفرادہ بنحو ملیون فرد. إلا أنه فجأة انسحب أفراد هذا الجهاز من مواقعهم بعد أن ظلوا أربعة أيام كاملة لا یغادرون أماكنهم أنهكت خلالها قواهم، فى الوقت الذى حدث فیه أمر بالغ الغرابة عندما توقفت بالكامل اعتباراً من الخامسة مساء الجمعة جمیع اتصالات الشرطة فى كل أنحاء مصر نتیجة سقوط شبكة الجهاز من العرش إلى حلایب وشلاتین والسلوم، مما قطع الاتصالات بین وزیر الداخلية و بین القوات ومساعدى وزیر!.

■ وفى هذا یوم، الجمعة ٢٨ ینایر، هوجمت السجون، وبعضها جرى استخدام القوة فیه لإجبار النزلاء على الهرب، وعندما جرى بعد ذلك حصر السجون التى هوجمت تبین أنه من بین ٤٣ سجنأ فى مصر تم تدمير ١١ سجنأ وأصببت بشكل جزئى ستة سجون. وحسب تصریحات اللواء نزیه جاد الله، مساعد وزیر الداخلية المسؤول الأول عن قطاع السجون، (جريدة «المصرى الیوم» ١٤ و١٥ مايو ٢٠١١) فإن جمیع السجون التى تعرضت لمحاولات اقتحام كان بداخلها عناصر فلسطينية وأخرى من أعضاء حزب الله، دون النظر إلى انتماءات هذه العناصر، وسواء كانوا محكوماً علیهم أو معتقلين، وقد تم هروب هؤلاء جمیعاً.

وحسب عملیات الحصر التى قامت بها وزارة الداخلية، فقد تبین هروب ٢٣٧١٠

مساجين من السجون العامة، وذلك غير المحبوسين فى حجز أقسام الشرطة فلم يمكن حصر أعدادهم بسبب احتراق الدفاتر الخاصة بهم فى الأقسام.

■ وفى هذا اليوم انتشرت أعمال السلب والنهب لكثير من المحال والمولات والمساكن الخاصة وحتى بعض المستشفيات، وجرت محاولة سرقة كنوز المتحف المصرى وكان الغريب سرقة عربة المطافئ الضخمة الخاصة بالمتحف، وقد تولى بعضهم قيادتها والخروج بها وبعد ذلك لم تعد. (فى ١٨ فبراير ٢٠١١ بعثت وزارة الخارجية إلى وزارة الداخلية نص رسالة تلقتها الخارجية من مكتب تمثيل مصر فى رام الله تقول : نقلا عن مصادر بقطاع غزة تلاحظ مؤخراً وجود عشرات السيارات المهربة من مصر والتي مازالت تحمل لوحات شرطة وحكومة، كما شوهدت سيارتان للأمن المركزى مما يطلق عليها ميكروباص مدرع فى قطاع غزة).

■ وفى هذا اليوم جرى حرق المقر الرئيسى للحزب الوطنى على النيل، وعدد من المقار الفرعية فى القاهرة وفى المدن.

استدعاء القوات المسلحة وحظر التجول

وكان ضروريا فى ضوء هذه التطورات اتخاذ ردود الأفعال بعد أن وقع الفعل، فتم فرض حظر التجول من الرابعة عصراً إلى السابعة، صباح اليوم التالى، واستدعاء القوات المسلحة للحفاظ على الأمن. وهى ثانى مرة يستدعى فيها الجيش فى عهد حسنى مبارك، إذ كانت الأولى فى ٢٥ فبراير ١٩٨٦ عندما راجت شائعة بين جنود الأمن المركزى فى معسكرهم فى هايكستب قرب مطار القاهرة بمد سنوات خدمتهم من ثلاث إلى خمس سنوات، فثاروا احتجاجاً وخرجوا إلى الشوارع وقاموا بإحراق بعض المحال التجارية والفنادق فى شارع الهرم مما هدد الأمن، ولمدة أسبوع أعلنت حالة حظر التجول وانتشرت قوات الجيش فى شوارع القاهرة لكنها لم تشهد أى اعتصامات أو مظاهرات، وإنما على العكس تعاون الشعب مع الجيش تعاوناً رائعاً فى ضبط الأمن، ولم تسجل فى تلك الأيام أى حوادث سرقة أو اعتداءات من الشعب على الممتلكات العامة أو الخاصة، بينما تمكنت قوات الجيش من التصدى للجنود المتمردين وإنهاء الأزمة، وبعدها عادت قوات الجيش إلى ثكناتها.

عندما أخرج أبوغزالة نزول الجيش ٤ ساعات

وأنقل من مذكراتي ما سمعته من الدكتور لواء عبدالكريم درويش عن حادث الأمن المركزي قال: كان سبب ثورة هؤلاء الجنود أن العسكري ينتظر بفارغ الصبر اليوم الذي يكون قد أمضى ٢ سنوات ليخرج من الخدمة وينحدر من سجن المعاملة غير الإنسانية التي يعيشها سواء من حيث الأكل أو الخدمة. في ذلك اليوم سأل الذين عليهم دور الخروج عن وصول ملفاتهم استعدادا لخروجهم فقوجئوا بإبلاغهم أن خدمتهم امتدت سنتين، وهنا انفجر البركان. وتم إبلاغ اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية الذي أرسل إليهم قوات من الشرطة للتعامل معهم إلا أن هذه القوات ما إن وصلت إلى معسكر المتمردين حتى انضمت إليهم. وقرر الوزير أن يذهب إليهم بنفسه، وكانت المفاجأة أن المتمردين احتجزوه وجعلوه رهينة، وهي أول مرة يتعرض فيها وزير لمثل هذا الموقف. وأضاف عبدالكريم درويش: اتصل بي فاروق الحيني مساعد الوزير وقال لي: الوزارة ليس فيها وزير فتعالى من فضلك، باعتبارك أقدم الرتب ورئيس الأكاديمية لتدير الوزارة. ذهبت إلى الوزارة بالفعل واتصل بي اللواء حسن أبوباشا يسألني الرأي، وكان أبوباشا وزيرا سابقا للداخلية، ثم أصبح وزيرا للتنمية المحلية وترك الوزارة، لكنه بحسه الأمني أحس بخطورة وسألني عما سأفعله فقلت له إنه لا مفر من الاستعانة بالجيش لأن قوات الشرطة التي تذهب للتعامل مع العساكر المتمردين تنضم إليهم. وبالفعل أعطى الرئيس مبارك أمره إلى المشير عبدالحليم أبوغزالة بإنزال الجيش. لكن أبوغزالة لغير سبب مفهوم، تأخر أربع ساعات حتى نزلت قوات الجيش، وعندما عرف عساكر الأمن بذلك استسلموا.

وفيما بعد سألت المشير أبوغزالة عن واقعة تأخير قوات الجيش في ذلك اليوم، فقال لي إنها صحيحة، وقال مضيفا إن الذي آتاه كثيرا مسألة انضمام قوات الشرطة التي ذهبت للتعامل مع المتمردين إليهم، ولذلك خشيت أن يحدث ذلك مع قوات الجيش فتكون المشكلة أكبر، لهذا والكلام لأبوغزالة طلبت اختيار القوات التي تذهب من الجيش من القوات الاحتياط الكبار في السن الذين لا مستقبل يهتمهم إذا دخلوا في تمرد أو ثورة. وكان هذا في فبراير ١٩٨٦، أما هذه المرة بعد ٢٥ سنة في ٢٨ يناير ٢٠١١ فقد كانت دعوة الجيش أساسها مواجهة الشعب!

الجيش كان مستعداً للنزول.. ولكن

لم يكن استدعاء مبارك للجيش مفاجأة لقياداته من حيث النزول إلى الشارع، ففي القوات المسلحة توجد خطة معدة مسبقاً لمثل هذه الظروف الطارئة التي تقتضى استدعاء القوات المسلحة لمساعدة جهاز الشرطة، وهذه الخطة تقوم القوات المسلحة بالتدريب عليها مثل التدريبات المختلفة التي تقوم بها القوات المسلحة للمهام المتعددة التي تتولاها. ولذلك فإنه عندما صدر أمر رئيس الجمهورية للمشير محمد حسين طنطاوى بنزول القوات المسلحة يوم ٢٨ يناير، لتأمين الأهداف الحيوية ومساعدة الشرطة، كان الأمر يبدو بالنسبة للقوات المسلحة عملاً عادياً. لكن كانت المفاجأة عندما اكتشفت قيادة الجيش بعد نزول القوات حجم الانهيار الذي حدث لجهاز الشرطة. فحسب الاستعدادات المألوفة - وهذا كلام سمعته من عدد من كبار المسؤولين العسكريين - فقد كان المفروض أن يحدث تبادل المسؤولية بين الشرطة والجيش في فترة لا تقل عن ثلاثة أيام، وأن يستمر لجهاز الشرطة حتى مع نزول الجيش دوره في الشارع. إلا أن الذي حدث أن القوات المسلحة عند نزولها لم تجد شرطة تتسلم منها أو تتعاون معها، وإنما وجدت غياباً كبيراً للشرطة، وهو لغز لا يزال حتى إعداد هذه السطور غير معروف سره. وقد اضطرت القوات المسلحة نتيجة لذلك إلى رفع درجة استعدادها للتعامل الفوري مع الشارع في خلال ٢٤ ساعة فقط، وهو ما لم يكن بالأمر السهل.

ثوابت الجيش: لا توريث. لا انقلاب. لا عنف مع الشعب

ولم يكن سراً وهذا ما كرره لى المسؤولون العسكريون، أن أوضاع الوطن واحتمالاته كانت موضوع مناقشات سابقة داخل قيادات القوات المسلحة، وقد استقر الرأي في هذه المناقشات على ثوابت تقرر مبكراً، وهى التى وضحت تماماً منذ نزلت القوات المسلحة إلى الشارع. هذه الثوابت التى تقرر خلال عام ٢٠١٠ تم تحديدها على الوجه التالى:

١. المبدأ الثابت الأول: اتفاق القوات المسلحة مع الرأي العام الغالب فى ذلك الوقت برفض فكرة التوريث مع الاستعداد للتدخل إذا لزم الأمر. وقد قدر أن يكون شهر مايو ٢٠١١ موعداً محتملاً لهذه المواجهة، على أساس أنه الشهر الذى سيبدأ فيه تنفيذ

خطوات سيناريو التوريث. ولما كان الشعب لابد سيرفضه فقد كانت القوات المسلحة قد حددت خيارها مقدماً بالوقوف مع الشعب.

٢. المبدأ الثابت الثانى: استبعاد تماماً فكرة قيام القوات المسلحة بالقفز على السلطة. بمعنى أوضح: لن يقوم الجيش بانقلاب، فقد انتهى فى مصر عصر الانقلابات العسكرية. ٣. المبدأ الثالث من ثوابت القوات المسلحة: عدم قيام الجيش بتوجيه سلاحه إلى الشعب.

وفى لحظة لا أنساها كان لها عدد محدود من الشهود، قاوم مسؤول عسكرى رفيع مشاعره وهو يحكى أن هذا الشعب وقف إلى جانب قواته المسلحة فى أسوأ المواقف التى مرت بها بعد هزيمة ٦٧، وقد تحمل الشعب التضحيات والمعاناة وحرّم نفسه لتوفير الإمكانات التى مكنت الجيش من استعادة بناء ذاته والتأثر للوطن فى أعظم الحروب التى مازالت تدرس فى أعرق الكليات العسكرية، وبالتالي لا يمكن لهذا الجيش أن يوجه سلاحه إلى الشعب.

ومن يراجع سلوك القوات المسلحة منذ يوم ٢٨ يناير يجد أنها حافظت بكل قوة على هذه الثوابت. وربما كان أكبر دليل على ذلك - كما سيرد لاحقاً - أحداث «موقعة الجمل» يوم ٢ فبراير التى تعرضت فيه لاختبار صعب، بالإضافة إلى أن القوات العسكرية التى نزلت إلى الشارع كانت قوات ميدان ولم تكن قوات اشتباكات مع المواطنين، ولهذا كانت الغالبية للدبابات التى استخدمها مواطنون كثيرون بعد أيام من نزولها فى تسجيل صورهم مع هذه الدبابات.

المشير يرفض تعيينه نائباً

فى اليوم التالى لجمعة الغضب، أصبح واضحاً اختفاء دور الشرطة بعد أن فشلت محاولات تصديها للمظاهرات. فقرر حسنى مبارك أمام التطورات التى فوجئ بها أن يعين نائباً للرئيس بعد أن ظل يرفض شغل هذا المنصب ٣٠ سنة. وقد حاول مبارك طويلاً مع المشير محمد حسين طنطاوى لقبول المنصب، فلما أصر المشير على الاعتذار. اتجه إلى اللواء عمر سليمان، وأصدر قراره يوم ٢٩ يناير بتعيينه نائباً للرئيس. وفى اليوم نفسه كلف مبارك الفريق أحمد شفيق رئيساً للوزراء. ومرة أخرى رفض المشير طنطاوى

أن يتم تصعيده ليكون نائبا لرئيس الوزراء فى هذه الوزارة، وأصر على بقائه وزيرا رغم أنه نودى عليه فى ذلك اليوم لأداء اليمين كنائب لرئيس الوزراء ووزير الدفاع، واضطر زكريا عزمى أمين رئاسة الجمهورية إلى تغيير قرار تشكيل الوزارة بعد ذلك.

وقد سمعت من الفريق أحمد شفيق أنه يوم استدعائه لموعد مع مبارك لتكليفه برئاسة الوزارة ظل ينتظر دخوله على الرئيس نحو ساعة، وعندما دخل على مبارك وجد المشير طنطاوى، ومبارك يوجه حديثه لشفيق، أن له أكثر من ساعة وهو يضغط على المشير ليصبح نائبا ولكنه رفض وهذا هو سبب انتظار شفيق خارج المكتب.

مبارك فى مركز القيادة

فى صحف يوم الإثنين ٢١ يناير ٢٠١١ تصدرت الصحف صورة حسنى مبارك، وإلى يمينه عمر سليمان نائب الرئيس، والفريق سامى عنان رئيس الأركان فى أحد مراكز القيادة العسكرية. كان مبارك قد توجه فى اليوم السابق فى مرسيدس مدرعة إلى مركز لعمليات القوات المسلحة (المركز ٦٦) حيث شاهد خطة انتشار القوات المسلحة فى المدن الرئيسية بالجمهورية. ولم يجر مبارك - حسب شهادات الذين حضروا - أى مناقشات، وإنما كان هدفه تسجيل الصورة التى أظهرها التلفزيون ونشرتها الصحف لتكون رسالة إلى الكل. خاصة الشباب فى ميدان التحرير، بأنه وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة يسيطر على الجيش.

القوات المسلحة ترد على الزيارة

فى اليوم التالى لهذه الزيارة يوم أول فبراير، جاء رد القوات المسلحة مفاجئاً من خلال أول بيان عسكرى صدر من القيادة العامة للقوات المسلحة (هذا البيان لم يحمل أى رقم وسبق البيانات التى صدرت بعد ذلك من المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحملت أرقاما متتالية). يقول نص بيان القيادة:

إلى شعب مصر العظيم.. إن قواتكم المسلحة إدراكاً منها بمشروعية «مطالب الشعب» وحرصاً منها على القيام بمسؤوليتها فى حماية الوطن والمواطنين، كما عهدتموها دائماً، تؤكد التالى:

أولاً: إن حرية التعبير بالطرق السلمية مكفولة للجميع.

ثانياً: عدم الإقدام على أى عمل من شأنه الإخلال بأمن وسلامة الوطن وتخريب المصالح العامة والخاصة.

ثالثاً: إن إقدام فئة من الخارجين على القانون بترهيب وترويع المواطنين الآمنين أمر غير مقبول، ولن تسمح القوات المسلحة به أو بالإخلال بأمن وسلامة الوطن.

رابعاً: حافظوا على مقدرات وممتلكات شعبكم العظيم، وقاوموا أعمال تخريبها، سواء كانت عامة أو خاصة.

خامساً: إن القوات المسلحة على وعى ودراية بالمطالب المشروعة للمواطنين الشرفاء.

سادساً: إن وجود القوات المسلحة فى الشارع المصرى من أجلكم، وحرصاً على أمنكم وسلامتكم. وقواتكم المسلحة لم ولن تلجأ إلى استخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم الذى لم يبخل على دعمها فى جميع مراحل تاريخه المجيد. إننا نؤكد أن قواتكم المسلحة هى الدرع الواقى والحصن الأمين لهذا الشعب العظيم وحمايته من الأخطار المحيطة به، وأن تراب هذا البلد ممزوج بدماء المصريين على مر التاريخ.. فحافظوا عليه. حفظ الله مصر وشعبها من كل مكروه وسوء.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجيش يؤيد مطالبة مبارك بالرحيل

وقراءة مدققة لهذا البيان تكشف ما يلى:

١. أن البيان توجه مباشرة إلى مخاطبة «شعب مصر العظيم»، مما يعنى أنه قصد أن يكون حديثه مع الشعب، فى إشارة واضحة إلى أن ولاءه الكامل هو للشعب.
٢. أكدت أول فقرة فى البيان إدراك القوات المسلحة لشرعية المطالب التى يطالب بها الشعب. ولما كانت هذه المطالب قد أصبحت من يوم الجمعة ٢٨ يناير تتركز فى مطلب أساسى هو «ارحل»، كان معنى البيان أن القوات المسلحة تقف مع الشعب فى هذا المطلب وهو رحيل قائدها الأعلى.
٣. أن البيان بدأ بتأكيد حق الشعب فى حرية التعبير، وهو ما يعنى اعتراف الجيش بالتظاهر للتعبير عن رأى مادام لا يقدم على عمل يخل بالأمن وسلامة الوطن. فى رسالة أوضح فإن الجيش مع التظاهر لا التخريب.

٤. أكثر من هذا ذهب البيان إلى تأكيد فهم القوات المسلحة ووعيتها بمطالب المواطنين الشرفاء، فى رسالة واضحة إلى أن القوات المسلحة تتبنى هذه المطالب وبما يوحد بين الشعب وجيشه.
٥. إعلان البيان بشكل لا لبس فيه أن القوات المسلحة نزلت إلى الشارع لتأمين المتظاهرين الشرفاء، وأنها لن تلجأ إلى استخدام العنف ضدهم أو ضد الشعب الذى لم يبخل على قواته المسلحة وكان دعماً لها فى جميع مراحل تاريخه.
٦. تأكيد - وهذه رسالة إلى الحاكم - أن القوات المسلحة هى الدرع التى تحمى الشعب، أى أنه معه لا ضده.

مؤامرة «موقعة الجمل» ضد الجيش

- ونعود إلى تسلسل الأحداث لتحديد الربط بينها:
- يوم ٢٠ يناير زيارة مبارك لمركز عمليات القوات المسلحة.
 - يوم ٢١ يناير نشر صورة الزيارة فى الصحف والتلفزيون بما يعكس سيطرة وخضوع الجيش لمبارك.
 - يوم أول فبراير رد القوات المسلحة ببيان يعلن فيه بوضوح أن الجيش لن يرفع سلاحه فى وجه الشعب.
 - يوم ٢ فبراير تأتى موقعة الجمل التى كانت فى جوهرها فى ضوء تسلسل الأحداث مؤامرة مخططة ضد القوات المسلحة وضد بيانها الذى أعلنت فيه أنها لن تستخدم العنف ضد الشعب.

كيف جرت موقعة الجمل؟

ونقلًا عن تقرير لجنة تقصى الحقائق التى تم تشكيلها برئاسة المستشار عادل قورة، رئيس محكمة النقض سابقاً، فقد جرت أحداث موقعة الجمل على الوجه التالى: منذ صباح الأربعاء ٢ فبراير تجمعت أعداد من مؤيدى النظام فى ميدان مصطفى محمود بشارع الجامعة العربية، وذلك بناءً على توجيهات من بعض قادة الحزب الوطنى، حسبما جاء فى مداخلة لقيادة من قياداته فى أحد البرامج فى قناة تليفزيونية. كما تجمع آخرون من

مؤيدى الرئيس السابق توافدوا من بعض أحياء القاهرة وتمركزوا فى الشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير يسدون بها بهدف منع المتظاهرين المناهضين للنظام من الوصول إلى الميدان ومحاصرة المتظاهرين داخله. بينما اندس بعض مؤيدى النظام من الشرطة السرية بين المتظاهرين داخل الميدان، واعتلت طائفة أسطح المنازل المطلة على الميدان. وفى منتصف اليوم بدأت أعداد غفيرة منهم فى اقتحام الميدان خاصةً من ناحية ميدان عبدالمنعم رياض وكوبرى ٦ أكتوبر ومن مدخل ميدان التحرير من شارع طلعت حرب، وألقوا الحجارة وقطع الرخام وزجاجات حارقة (المولوتوف) على المتظاهرين، وفى ذات الوقت أطلقت الشرطة الأعيرة النارية والمطاطية والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين، وقام بعض القناصة بإطلاق الأعيرة النارية من أعلى الأبنية المطلة على الميدان. وبعدها هجم على الميدان مجموعة من الرجال يركبون الجياد والجمال ومعهم العصي وقطع الحديد، والذين حضروا معظمهم من منطقة نزلة السمان واجتمعوا فى ميدان مصطفى محمود واتجهوا إلى ميدان التحرير واخترقوا الحواجز الحديدية التى وضعها الجيش لتأمين المتظاهرين وانهالوا ضرباً فى جموع المتظاهرين، فأحدثوا بهم إصابات أدى بعضها إلى الوفاة، وظل هجوم المؤيدين للنظام بإلقاء الأجسام الصلبة وقطع الحجارة والرخام على المتظاهرين. ولم يجد المتظاهرون سوى الدفاع عن أنفسهم بتكسير أرصفة الميدان وتبادل قذف الحجارة مع المعتدين، وظل الوضع على هذا النحو حتى الصباح الباكر من يوم ٣ فبراير ٢٠١١ (نص تقرير لجنة تقصى الحقائق فى ملحق الوثائق).

ملاحظات شخصية أمام التلفزيون

فى مفكرتى سجلت هذه الملاحظات أما التلفزيون الذى كنت أتابعه الأربعاء ٢ / ٢ / ٢٠١١:

■ أكتب هذه النقاط من أمام التلفزيون المصرى الذى ينقل صورة على الطبيعة من ميدان التحرير، بعد أن وصلت إلى الميدان من جهات مختلفة مظاهرات مؤيدة لحسنى مبارك، ربما كان أغلبها من البوليس المدنى ودخلوا فى اشتباكات مع المفترشين الميدان واستطاعوا طردهم إلى الطريق المؤدى لميدان عبدالمنعم رياض. وقد مضى على هذه الاشتباكات نحو ساعتين.

■ الساعة الآن الرابعة عندما بدأت أسمع أصوات طلقات نيران.

■ أحد المواطنين يقول للتلفزيون إنه شاهد مظاهرات بالخيول تتجه من شارع الهرم إلى ميدان التحرير، وقد مروا في قدومهم على قوات شرطة تركوهم يمرون دون أن يتعرضوا لهم.

■ على طريقة الأفلام السينمائية وتصوير معارك الجاهلية، اقتحم الطريق المجاور للمتحف المصري والمتجه إلى ميدان التحرير أعداد من راكبي الخيول والجمال، دخلوا الطريق بسرعة كبيرة لكن الحشود اضطرتهم للتهدة، وما إن فعلوا ذلك حتى أطبق عليهم عدد من المتظاهرين وتمكنوا من إسقاطهم من فوق الخيول والجمال وتوجيه ضربات شديدة إليهم. عجبت من هذه الغزوة البدائية لميدان محتشد بالمتظاهرين مهما كانت سرعة الجياد التي تقتحمه إلا أنها كان ولا بد أن تسقط أسرى هذه الجموع.

■ الساعة الرابعة وخمس دقائق، دخلت سيارتا نقل ووقفتا بعرض الشارع لتفصل بين الجانبين عند قرب مبنى الخطوط البريطانية سابقا.

■ الساعة الرابعة والربع ساد المكان هدوء قليل.

■ لم تتدخل في الأحداث قوات الأمن أو قوات الجيش، مما جعل متحدث قناة «يورو نيوز» يعتقد أن الأمر كان مرتباً.

■ رغم انقطاع رسائل التلفون منذ عدة أيام فقد تكررت رسالة من شركة فودافون وربما الشركات الأخرى، تكرر: القوات المسلحة حريصة على أمنكم وسلامتكم ولن تلجأ لاستخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم.

■ الرابعة والنصف «يورونيوز» سقوط قتلى من الجانبين إثر إطلاق نيران، ووكالة الأنباء الفرنسية: عشرات المصابين.

■ خبر عاجل لـ «رويتر»: الجيش المصري يطلق الرصاص في الهواء على المعارضين لمبارك.

كان الجيش هدف معركة الجمل

كان يوم الجمل - كما قال لي أحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في لقاء خاص - أصعب وأخرج يوم واجهته القوات المسلحة بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، الذي استبد به الغضب، وأجرى اتصالاً مع رئاسة الجمهورية صرخ في

المسؤول الذى تحدث إليه قائلاً: إيه التهريج اللي بيحصل ده؟ هو أنا مش مسؤول معاكم؟ لو إنتم لكم يد فى هذا الموضوع ده ينتهى فوراً.

وكما أوضح تقرير لجنة تقصى الحقائق، فقد فوجئت المظاهرات الموجودة فى ميدان التحرير بهجوم قام به مؤيدو النظام الذين قدموا إلى الميدان، وقد كان منطقياً أن يتدخل الجيش الموجود فى الميدان، ويقف إلى جانب شباب التحرير ويدافع عنهم ويهاجم الذين يعتدون عليه، وهذا بالضبط ما كان يخطط له الذين رتبوا مؤامرة موقعة الجمل التى جاءت بعد يوم واحد من بيان قيادة القوات المسلحة. ذلك أن تدخل الجيش حتى لو كان ضد مؤيدى النظام، وهم بالقطع فصيل من الشعب، يعنى أن الجيش فى ثانى يوم لبيانته الذى تعهد فيه بعدم استعمال العنف مع الشعب قد خرق ما تعهد به. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن ممكناً وسط حالة الخلط التى سادت المكان فرز المعارضين من المؤيدين، فالأثنان يرتديان ملابس واحدة. وعلى عكس الأسلحة التى تستخدمها الشرطة وإصاباتهما فردية ومحدودة فإن ما يحمله جندى الجيش هو البندقية الآلية التى إذا أطلقها يمكن أن تسقط العشرات دون تفرقة. وحتى لو قام الجيش باستخدام النيران فى الهواء على سبيل التهديد أو التخويف، فإن نوعية السلاح التى يستخدمها وحجم النيران التى سيطلقها أفرادها فى الهواء سيكون لها رد فعل بالغ القوة فى التخويف يؤدى إلى تدافع تلقائى للمتظاهرين فى الميدان والطرق المؤدية إليه يمكن، بل حتماً، سيؤدى إلى ضحايا يسقطون تحت الأقدام نساء وصغاراً وكباراً قد يفوق عددهم ضحايا إطلاق النار عليهم.

فتدخل القوات المسلحة بأى صورة كان مقصوداً يوم معركة الجمل، وفى أغلب الأحوال كان الأمر سينتهى إلى اتهام الجيش بقتل المواطنين، وقد ينتهز مبارك الفرصة ويطلب التحقيق مع الذين ارتكبوا هذا العمل وتضيع ثورة الشعب!

ولهذا، وكما أكد لى عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كان ضبط النفس أهم وأصعب سلاح واجهنا به أصعب المواقف، ولو عادت الأيام وتكررت أحداث موقعة الجمل - قال لى المسؤول مؤكداً - ما تغير الموقف الذى اتخذته القوات المسلحة فى هذا اليوم لصالح الثورة والقوات المسلحة.

صفوت وعزيرفضان حل مجلس الشعب

انتهت معركة الجمل يوم الأربعاء ٢ فبراير وكان من أهم نتائجها تزايد التأييد الشعبى لميدان التحرير فأراد مبارك ومعاونوه أن يأخذوا بالنصيحة التى رفضوها فى استباق أحداث الجمعة ٢٨ يناير والاستعداد ليوم الجمعة التالى (٤ فبراير). والغريب أن يكون المطروح فى الاجتماع الذى دعا إليه مبارك يوم الخميس ٣ فبراير هو نفس الاقتراح الصادم الذى اقترحه د. أحمد درويش مبكرا وهو حل البرلمان بمجلسيه الشعب والشورى. وقد أيد فتحى سرور وممدوح مرعى حل مجلس الشعب أما مجلس الشورى فرئى تأجيل حله. وتعجل فتحى سرور صدور قرار حل المجلس وأجرى اتصالا تليفونيا مع سامى مهران أمين مجلس الشعب أبلغه فيه أن يستعد لصدور قرار فى ذلك اليوم لحل مجلس الشعب، وبدوره اتصل سامى مهران بأمين مجلس الشورى المستشار فرج الدرى وأبلغه أن قرارا سيصدر بحل مجلس الشعب، وسأل فرج الدرى عن مجلس الشورى فأجابه سامى مهران بأن القرار مقصور على الشعب. ولكن انتهى الاجتماع دون صدور قرار الحل، وقال صفوت الشريف لبعض معاونيه متفاخراً بأنه بالفعل كان هناك قرار بالحل على وشك الصدور ولكنه استطاع أن يوقفه. وبالفعل عارض صفوت الشريف وأحمد عز بقوة القرار بحجة أن إجراء انتخابات جديدة للمجلس خلال ٦٠ يوما كما يقضى الدستور لن تضمن للحزب الوطنى أغلبية مثل التى حصل عليها فى انتخابات نوفمبر / ديسمبر!!.

كان وهم التوريث مازال مسيطرا ويتطلع إلى الأغلبية البرلمانية التى تحققه، لكن غير ذلك فى رأى فإن حل مجلس الشعب كان سيعرض صفوت وعز وهما المهندسان المسؤولان عن إدارة معركته والنتائج الفاضحة التى انتهى إليها حملة شديدة من الهجوم داخل الحزب تهز مكانتهما فيه، فكان ضروريا تغليب المصلحة الشخصية على أى حسابات أخرى!

التحفظ على أموال المغربى وجرانة والعدلى

وبعد أن انفض الاجتماع الذى دافع فيه أحمد عز عن قرار عدم حل مجلس الشعب، انفرد زكريا عزمى وصفوت الشريف بمبارك، واقترحا عليه أنه جاء الوقت لاسترضاء

ميدان التحرير قبل مجيء يوم الجمعة، وأن يضحى النظام ببعض رجاله ويلقيهم إلى النائب العام للتحقيق معهم بما يحسّن صورة النظام ويبين أنه يحارب الفساد. ونتيجة لذلك صدرت صحف الجمعة فى الرابع من فبراير ٢٠١١ تحمل عنوانا بارزا يقول: منع حبيب العادلى وأحمد المغربى وزهير جرانة وعدد آخر من المسؤولين فى بعض الهيئات والمؤسسات العامة من السفر خارج البلاد وتجميد حساباتهم فى البنوك لحين عودة الاستقرار الأمنى وقيام سلطات التحقيق والسلطات الرقابية بإجراءات التحرى والتحقيق لتحديد المسؤولية الجنائية والإدارية فى جميع تلك الوقائع.

معاقبة رشيد لأنه رفض دخول الوزارة

وبعد يومين تذكر زكريا عزمى المهندس رشيد محمد رشيد فضمه إلى تلك القائمة إلا أن رشيد كان قد سبق وسافر خارج البلاد، ولهذا الأخير قصة، فعندما كلف مبارك الفريق أحمد شفيق برئاسة الوزارة طلب إليه الاحتفاظ بالمهندس رشيد محمد رشيد وزيرا فى الوزارة. واتصل شفيق برشيد مرحبا بالتعاون معه ولكن رشيد اعتذر. واتصل زكريا عزمى برشيد لإقناعه ولكنه اعتذر. واتصل جمال مبارك برشيد ولكن للمرة الثالثة أبدى اعتذاره. وطلب جمال من أبيه الاتصال برشيد وبالفعل اتصل مبارك الأب برشيد ولكنه رغم ذلك أصر على الاعتذار، وأحس رشيد بالضغط التى عليه فقرر أن يترك مصر ويسافر. ولأن زكريا ملكى أكثر من الملك نفسه فقد اعتبر رفض رشيد بعد أن اتصل به مبارك إهانة للرئيس تستحق العقاب مما جعله يضم اسم رشيد إلى الذين أرسلت أسماؤهم إلى النائب العام، فى حين كان رشيد قد سبق الأحداث وسافر.



لم يفلح تجميل صورة النظام، ولم يصدق المتظاهرون أن هناك حساباً حقيقياً للفساد، فكان أن جاء يوم الجمعة ٤ فبراير بمزيد من الغضب وبما يؤكد تصاعد الثورة، خاصة بعد أن أدت موقعة الجمل إلى توحد الشعب مع الشباب مع الجيش. وبعد أن فشل الحزب الوطنى بقيادة صفوت وجمال وعز وعزمى فى السيطرة على الأحداث فشلاً ذريعاً، بدا ضرورياً محاولة تجميل صورته القبيحة، فكانت دعوة د. حسام بدراوى لتولى قيادة الحزب فى محاولة جديدة لإنقاذه!

الفصل الثانى

شاوشيسكو على أبواب القصر

■ جمعة الغضب كانت يوماً فاصلاً فى مسار الأحداث ■ حشود غير مسبقة لم تعرفها مصر ■ انسحاب الشرطة بعد أن أصابها التعب ■ تدمير وإصابة ١٧ سجيناً ■ أعمال سلب للمحال والمساكن والمولات وحرق مقر الحزب الوطنى ■ محاولة لسرقة كنوز المتحف المصرى فى التحرير ■ استدعاء الجيش وحظر التجول من الرابعة بعد الظهر ■ الشعب يتولى تأمين نفسه عن طريق اللجان الشعبية ■ بعد أربعة أيام ظهر مبارك وخاطب المواطنين ■ إقالة حكومة نظيف وتعيين أحمد شفيق ■ بيان باسم وزارة الدفاع أول فبراير حدد موقف الجيش ■ اعتراف بالحقوق المشروعة للشعب ■ مبارك يطلب من النائب العام فتح ملف الفساد ■ تكليف حسام بدرأوى بتولى قيادة الحزب الوطنى بعد استبعاد القيادات القديمة ■ عاد بدرأوى من لقاءات الشباب برؤية محددة تطالب مبارك بتفويض كل سلطاته فوراً لنائب الرئيس ■ مواجهة صريحة بين بدرأوى ومبارك ■ قال بدرأوى لمبارك: المتظاهرون سيكونون غداً فى قصرك ■ مبارك: أنا مستعد أموت من أجل بلدى ■ بدرأوى: كثيرون مستعدون اليوم للموت من أجل بلدهم ■ أنا باكلم سيادتكم وصورة شاوشيسكو أمام عيني ■ طردوا بدرأوى من القصر الجمهورى حتى لا يرى الرئيس ■ بدرأوى لعزى: قلة أدب لن أقبلها تانى يادكتور ■ اتفاق لا يتم على إعلان مبارك تنحيه يوم الأربعاء ■ فشل الحوار الوطنى مع الأحزاب من أول جلسة ■ الإفراج عن وائل غنيم ولقاء فى الزمالك مع الشباب ■ عرض بلقاء مبارك مع الشباب لا يتحقق ■ اجتماع مع رئيس الوزراء يتحول إلى محاكمة لوزير الداخلية.

شاوشيسكو فى القصر الجمهورى

آخر ما كان يتوقعه الدكتور حسام بدرأوى أو حتى يتخيله أن يجلس وحده أمام الرئيس مبارك فى مكتبه ينقل إليه بصراحة ما يحدث فى مصر ويطلب إليه أن يفوض سلطاته لنائب الرئيس ويذهب إلى شرم الشيخ، قبل وصول مظاهرات ميدان التحرير إلى القصر الجمهورى ومحاولة اقتحامه. وعندما أجاب مبارك بأنهم لو فعلوا ذلك فإن الحرس الجمهورى سيضرب فى المليون، كان من بين ما قاله له الدكتور بدرأوى إنه يرى أمام عينيه شبح سيناريو الرئيس الرومانى شاوشيسكو الذى تم إعدامه مع زوجته!.

كان د. حسام بدرأوى (٥٩ سنة) - أستاذ التوليد وأمراض النساء وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى ولجنة حقوق الإنسان وصاحب الدراسات المتعمقة فى مشاكل التعليم باعتباره باب الأمل الوحيد لمصر - يمثل واحداً من التيار الإصلاحى الذى كان موجوداً فى داخل لجنة السياسات التى كانت تضم ١٣٠ عضواً، وكان من بينهم من لا يخفون آراءهم المعارضة مثل الدكتور حسام بدرأوى ود. صبرى الشبراوى والدكتور عبدالمنعم سعيد والدكتور مصطفى علوى، وغيرهم ممن كانوا يبدون أمام رأى العام من مؤيدى النظام لكنهم فى الجلسات المغلقة كانوا يعبرون عن آرائهم المخالفة بصراحة. وقد تم تقبل ما يقولونه على أساس أن وجودهم فى حد ذاته يمكن أن يجعل الصورة الشكلية التى يحاولون رسمها للحزب الوطنى كحزب ديمقراطى يجوز اختلاف رأى فيه بين الأعضاء بالإضافة إلى ثقة قيادات الحزب فى تمرير ما يريدون بصرف النظر عن المعارضين سواء فى داخل أو خارج الحزب، فلما تكشف حقيقة الحزب وبدا أنه جبل من رمل فوق شاطئ اجتاحه موج الشباب الثائر، بالإضافة إلى فشل الحزب فشلاً كبيراً فى محاولة استرداد الشارع، من خلال معركة الجمل، جرى التفكير فى استدعاء طبيب الولادة لعله يستطيع توليد حزب جديد، بدلاً من الذى مات بإسفكسيا الثورة والجمل، وأصبح نظام مبارك معه فى مهب الرياح.

مبارك يعترف، كنا غلطانين

ومن أول لحظة دخل فيها بدرأوى إلى الرئيس كان واضحاً أن هناك فاصلاً كبيراً بين الهدير الفاضب الذى يجرى فى ميادين التحرير فى القاهرة والمدن الأخرى، وبين الهدوء الذى يجرى فى مكتب الرئيس.

كان مبارك يتحدث فى ثقة واطمئنان، وقد داعب بدرأوى بقوله إنه كان يتمنى أن يعينه وزيراً ولكن الظروف لم تسمح. وأضاف مبارك: لقد رأيتك تتحدث فى التلفزيون منذ يومين، ويبدو أننا كنا غلطانين، ولذلك أطلب منك تولى مسؤولية الحزب الوطنى، أن تصبح أمينه العام بدلاً من صفوت الشريف، وأمين لجنة السياسات بدلاً من جمال مبارك. قال مبارك ذلك فى وجود صفوت وجمال وزكريا عزمى، وأضاف: إننى أقول لك أمامهم إنهم مستقيلون من الحزب ولك مطلق الحرية فى اتخاذ ما تريد وتستطيع مقابلتى فى أى وقت. وهكذا دخل بدرأوى مكتب الرئيس عضواً فى الحزب وخرج منه وفى يده كل مفاتيح مناصبه الكبرى!.

وما بين السبت الخامس من فبراير ومساء الثلاثاء الثامن من فبراير كانت الصورة أمام بدرأوى قد تكشفت، فلم تكن القضية قضية حزب أصبح أمينه العام وإنما قضية وطن أصبح فجأة أميناً عليه، فطلب صباح الأربعاء ٩ فبراير لقاء الرئيس. ألم يقل له إنه يستطيع مقابله فى أى وقت؟.

سليمان يعتذر عن مواجهة مبارك

قبل العاشرة صباح الأربعاء كان د. حسام بدرأوى يدخل القصر الجمهورى للقاء الرئيس، لكنه قصد أولاً مكتب النائب عمر سليمان الموجود فى الجانب الآخر من مكتب الرئيس، وهو مكتب جديد فى نفس طابق مبارك استُحدث لعمر سليمان بعد تعيينه نائباً للرئيس ولم يكن معه فيه سوى المقدم حسين الشريف - الذى اشتهر باسم «الراجل اللى ورا النائب» فى يوم إلقائه خطاب تخلى مبارك - مما يعكس أن سليمان كان نائباً تحت السيطرة! طرق حسام باب النائب ودخل ثم أغلقه خلفه وجلس أمام النائب يقول له: سيادة النائب.. إننى خلال الأيام الثلاثة الماضية التقيت مختلف القوى السياسية، اعتباراً من الوفد والتجمع إلى الإخوان، وعقدت اجتماعات

مع سبع مجموعات متفرقة من الشباب. استمعت لكل مجموعة على حدة واقتربت منهم، وأولادى الآن موجودون فى ميدان التحرير ولا أستطيع منعهم، وبأمانة شديدة فإن الموقف أخطر كثيراً من أى تصور ولا يعالجه كل ما نقوم به. قال عمر سليمان بهدوئه المعروف: ماذا تقترح؟ قال بدرأوى: أن يخرج الرئيس ويوجه اليوم خطاباً يعلن فيه أنه يلبي طلبات الشعب ووعدته الذى أعلنه أول فبراير بتعديل الدستور، ويعلن نص الخطاب الذى أرسله لرئيس مجلس الشعب بالتعديلات المطلوبة، وبالتالي يكون الرئيس طبقاً للدستور هو الذى قام بطلب تعديله، وفور ذلك يعلن الرئيس تفويض جميع سلطاته لنائب رئيس الجمهورية بصورة واضحة لا تقبل الشك، معلناً أنه لم تعد لديه منذ الآن أى سلطة، وينتقل إلى شرم الشيخ ليقيم هناك، بحيث تقطع عنه المعلومات ويعرف الجميع أنه لم يعد يحكم. قال بدرأوى مضيفاً: سيادة النائب لى أكون أميناً، فإننى لست متأكداً إذا كان ذلك سيساعد على عبور الأزمة.

فكر اللواء عمر سليمان قليلاً، ثم قال: أنا أعرف مبارك، ولكننى لا أستطيع أن أواجهه بما تقول.. لا أستطيع أن أقول له تنازل لى عن سلطاتك. قال بدرأوى: إننى أمين الحزب، فهل أستطيع بهذه الصفة أن أدعو لاجتماع مع الرئيس فى حضور سيادتكم وحضور المشير طنطاوى وأقول هذا الكلام؟ قال سليمان: نصيحتى أن تكلمه وحدك، فلست أعرف شخصاً آخر يمكن أن يقول هذا الكلام للرئيس مثلك، على أن تكونا وحدكما. نظر بدرأوى إلى التليفون على مكتب النائب ثم قال: أنا طلبت لقاء الرئيس، فهل أستاذك فى إبلاغ مكتبه أننى فى القصر وأريد لقاءه؟.

بدرأوى يواجه مبارك بالحقيقة

فى طريقه من مكتب النائب إلى مكتب الرئيس، سمع بدرأوى وشاهد أصوات أبواب تفتح ووجوهاً تخرج تحاول اللحاق به: زكريا، وأنس، وجمال، بينما كان أشرف بكير، كبير الأمناء، يدفعه بصورة واضحة إلى مكتب الرئيس وهو يقول له همساً: دكتور حسام.. من فضلك لا تقف.. من فضلك ادخل على طول للرئيس وقل له رأيك. وقبل أن يصل إلى باب مكتب الرئيس نادى عليه جمال: إيه يا دكتور حسام فيه إيه؟ ولم يتركه أشرف بكير يرد على جمال.. بسرعة ارتفع صوته: سيادة الرئيس منتظرك

فوراً يا دكتور حسام، اتفضل يا دكتور. قال ذلك وأسرع يفتح باب مكتب الرئيس ليجد حسام نفسه داخل المكتب أمام الرئيس وهو يقول له: سيادة الرئيس بعد إذنك أريد التكلّم مع سيادتك وحدك.

كان في تصور مبارك أن الرجل الذي عهد إليه بأمانة الحزب وأمانة السياسات قد جاءه بعد أربعة أيام يشكو من «تعابين الحزب»، ولهذا أراد مبارك المبادرة فسأله: ما أخبار الحزب؟ قال بدرأوى مندهشاً: حزب إيه يا سيادة الرئيس، الأهم الآن ميدان التحرير. هناك جموع قد نختلف في تقدير عددها، سواء كانوا مائة أو مائتي ألف أو أكثر لكن المهم أن هؤلاء بعد غد (الجمعة) سيكونون هنا.. أمام القصر.. وعندما يصلون إلى القصر فمن الممكن أن يطلق أحدهم رصاصة أو يلقي ناراً داخل القصر. قال مبارك بسرعة: لو حدث هذا سيضرب الحرس الجمهوري في المليون. قال بدرأوى: إذا حدث ذلك تكون سيادتك أعطيتهم الشرعية للإجراء التالي. قال مبارك: يعني إيه حيموتوني؟ قال بدرأوى: المهم أنك تستطيع أن تحمي بلدك وشعبك وتعلن أن الوعد الذي وعدت به لتعديل الدستور قد نفذته، وأنت أرسلت فعلاً تكليف تعديل المواد الدستورية، وأن تفوض نائب الرئيس وتذهب سيادتك فور ذلك إلى شرم الشيخ، إلى أن تنتهي التعديلات الدستورية وتطلب انتخابات رئاسية مبكرة عند انتهاء التعديلات.

مبارك: أنا مستعد أموت

سكت بدرأوى بعد أن شعر بأن عبئاً ثقيلاً قد ألقاه من على ظهره، فلم يكن يتصور أنه سيقف يوماً أمام الرئيس الذي حكم البلاد ٣٠ سنة ويقول له ما قاله. كان الموقف إنسانياً بالغ التعقيد. ولم يرد حسنى مبارك، سكت لحظات، ثم كمن يتحدث إلى نفسه قال: أنا تسلمت البلد ولم يكن فيها أى شىء ومستعد أموت علشان بلدى. قال بدرأوى: وهناك كثيرون يا ريس مستعدون اليوم أن يموتوا من أجل بلدهم، ورجائى أن تأخذ سيادتك القرار الصّح.

لف القاعة هدوء غامض عاد بعده مبارك وقال: خلاص، أنا حاشوف القانونيين إذا كانوا يقدرُوا أطلب منهم عمل التعديلات الدستورية. قال بدرأوى، بعد أن شعر أنه بدأ يقترب من تحقيق ما طلب: يافندم القانونيون يستطيعون من عينيك معرفة

ماذا تريد وينفذونه دون أن تتكلم. قال مبارك مندهشاً: إلى هذا الحد؟ قال بدرأوى: وأكثر ياسيادة الرئيس، ثم إن هذا الموضوع ليس قانونياً وإنما سياسى. وكأنه أحس بأنه ضغط على الرئيس أكثر مما يجب، فوجد نفسه يقول له: سيادة الرئيس.. ماتزعلش منى، أنا باكلم سيادتك وشاوشيسكو أمام عينى!.

كانت الجملة بغير شرح تبدو قاسية، فالرئيس مبارك يذكر جيداً الرئيس الرومانى شاوشيسكو، ويذكر أنه كانت له - بحكم منصبه كرئيس - علاقات شخصية معه، وقد تابع الثورة التى واجهها شاوشيسكو وقبض الثوار عليه هو وزوجته ومحاكمتها سوباً أمام عدسات التليفزيون وإعدامها فى نفس الجلسة يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩، بعد ثمانى سنوات من تولى مبارك الرئاسة!

اتفضل سيادتك بره!

بعد قليل أعلن مبارك أنه موافق على سرعة عمل التعديلات الدستورية المطلوبة، وتأكيداً لذلك طلب إلى بدرأوى أن يذهب إلى نائب الرئيس اللواء عمر سليمان ليتصل من مكتبه بالدكتور فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب، ويتفق معه على الإجراءات المطلوبة للتعديلات، ثم يعود إلى الرئيس ليبلغه بالنتائج. وأسرع بدرأوى لإجراء الاتصالات، ولكن بدلاً من السماح له بالعودة إلى الرئيس لإبلاغه بالنتيجة فوجئ بأمر شئ كان يتوقعه. . طرده من القصر الجمهورى ومنعه من لقاء الرئيس.

سرور: أنا مش عارف أفكر

وأنقل من أوراق بدرأوى ما سجله بنفسه عما حدث بعد ذلك، وكان بدرأوى ينتهز فرصة الوقت الذى يمضيه فى سيارته ويسجل هذه الملاحظات:

■ الأربعاء ٩ فبراير ظهراً: خرجت من عند الرئيس واتجهت إلى مكتب النائب، الذى كان فى انتظارى، وما كدت أنقل إليه ما تم حتى جاء من يطلبه للقاء الرئيس، مما جعلنى أفهم أن السيناريو فى طريقه إلى النور. طلبت الاتصال بالدكتور فتحى سرور، الذى فوجئ بى أقول له إن الرئيس سيرسل إليه اليوم الخطاب الخاص بالتعديلات الدستورية، لأنه سيعلم الليلة أنه سيسلم سلطاته للنائب ويستريح. قال لى منزعجاً:

بتقول إيه؟ أنا مش عارف أفكر .. أعطنى خمس دقائق وكلم المستشار سرى صيام (رئيس محكمة النقض). بعد دقيقة جأنى صوت المستشار صيام الذى قال لى إنهم أخرجوه من اجتماع يحضره مع اللجنة الدستورية. قلت له: عال، فالرئيس فى عجلة على معرفة المواد التى سيتم تعديلها فى الدستور. قال المستشار صيام: إن أماننا إن شاء الله أسبوعين ونقول لك التعديلات. قلت له: أسبوعين إيه ياسيادة المستشار، الرئيس لازم يصدر خطاب التكليف النهارده، ولازم يعلن الليلة هذه التعديلات. بعد خمس دقائق عاد المستشار صيام وأبلغنى أنهم اتفقوا فى اللجنة على ست مواد أملاها لى.

سيادتك خلاص اتفضل امشى

■ بعد مكالة المستشار صيام: جلست فى مكتب النائب أكتب ورقة بالمواد التى أبلغنى المستشار صيام بها، لأسلمها للرئيس، لكننى فوجئت بموظف من بروتوكول القصر لم يسبق لى رؤيته فتح الباب، وقال لى بصوت جاف: سيادتك خلاص قابلت الرئيس اتفضل امشى. بدراوى: أمشى فى؟ الموظف: حضرتك لازم تغادر دلوقتى لأن مهمتك انتهت. بدراوى: يا أستاذ أنا أمين الحزب الوطنى ومكلف من الرئيس ولازم أدخل له دلوقتى. الموظف: يادكتور لو سمحت حضرتك لازم تمشى دلوقتى حالاً. شعرت بإهانة شديدة جداً، فكتبت على ورقة تحمل بخط مطبوع اسم نائب الرئيس: سيادة النائب تم طردى من القصر الجمهورى وسأغادر الآن. للعلم، أعطيت الورقة إلى المقدم حسين الشريف، مدير مكتب النائب، وقد صادفته أثناء خروجى. لم يتركنى موظف البروتوكول وإنما صحبنى كأثنى مقبوض على إلى داخل الأسانسير ثم إلى باب القصر حتى دخلت السيارة. وأنا فى السيارة فتحت زجاجها وقلت له بصوت عال: قل لرئيسك أيًا كان إننى سأبلغ جميع وكالات الأنباء بأننى استقلت وتم طردى من القصر الجمهورى بسبب الشلة التى حول الرئيس واللى حيودوه فى داهية.

إنتم ناس ما عندكوش وطنية

■ فى السيارة: حالة بالغة من الغضب، مش عارف أعمل إيه. جرس التليفون .. كان جمال الذى طلبنى: إيه يا حسام إنت فىن أنا بادور عليك. انفجرت فيه .. بتقولى إنت

فين.. أنا انطردت يا أستاذ.. إنتوا فاهمين إني حافضل أتقبل إهاناتكم على طول، أنا طالع دلوقتي في التليفزيون وسأقول إننى مقدم استقالتى وعشان إيه وليه. جمال: إزاي حد يطردك؟ الدكتور زكريا عاوز يكلمك. زكريا: إيه يا دكتور حسام ده إنت أمين عام الحزب.. ده إنت اللي تقول لنا اقعدوا أو امشوا. بدراوى: اسمع يا دكتور زكريا، أنا قلة أدب لن أقبلها مرة أخرى، إنتم ناس ليست عندكم وطنية وأنا آسف أقول لك هذا الكلام. زكريا: أنا آسف.. أنا حابوس راسك وحارفت الواد.. خد جمال كلمه. جمال: أرجوك يا دكتور علشان خاطرى ارجع لأن الرئيس طالبك. فكرت ألا أعود لكننى أحسست ببعض الهدوء وشعرت أن الرئيس لا ذنب له، فأمرت السائق بالعودة، وبكل احترام أبلغونى اتفضل.. الرئيس عاوزك.

أرجوك.. أعلن أنك لا تحكم

■ الأربعاء الثالثة مساء.. فى مكتب الرئيس: دخلت وجدت الرئيس ومعه النائب وجمال. بادرنى الرئيس قائلاً: خلاص يا دكتور حسام.. أنا حاطلع أعلن الخمس مواد التى سأطلب تعديلها وسأفوض نائب الرئيس النهارده. قلت له: أرجوك يافندم يكون التفويض واضح وأن تركز على أن حضرتك لا تحكم، بعد إذنك ده من حبى وإخلاصى لك. الرئيس: خلاص أنا حاطلع بالليل وأنا والنائب بنوضب الإجراءات كلها. حمدت الله فى سرى وخرجت، وخرج معى جمال وزكريا وصحبانى إلى غرفة. قال لى جمال: إيه يادكتور فيه إيه؟ هيّجت الدنيا كده ليه وخليت الرئيس يعمل كده؟ قلت له: أنا مش قادر أصدق إنكم مش شايفين اللي بيعحصل فى البلد. قال زكريا: فعلاً معاك حق، وتركنا وخرج. بعد شوية سمعت طرقاتاً على الباب وأطل شخص نادى على جمال فخرج جمال. ووجدت نفسى وحيداً. مضى نصف ساعة وأنا وحدى فى المكتب.. قلت لن أنتظر حتى يأتى من يطردنى، ففتحت الباب وخرجت. جاءنى أشرف بكير (كبير الأمناء) قال لى من فضلك يادكتور ماتمشيش، لو مشيت كل اللي بنيته حيهده.. اسمع كلامى. قلت له: مرة طردونى ومرة خرجوا وقفلوا الباب فى وشى وعاوزنى أقعد؟. تركت ورقة للنائب أبلغه أننى فى انتظار خطاب الرئيس، فى الوقت الذى كان أشرف بكير يبدى أسفه.

شعرت أن مهمتى انتهت بنجاح رغم الإهانة التى واجهتها مرتين، ولكن المهم أن

الرئيس تقبل كلامى القاسى وتفهمه، وأصبح واضحاً أنه سيخاطب الشعب الليلة ويعلن تفويضه نائب الرئيس بكل اختصاصاته، فطلبت إلى السائق أن يذهب بى إلى البيت.. أنا فعلاً فى حاجة إلى الراحة وفى الوقت نفسه أتابع خطبة الرئيس وأسجلها. البيت.. السادسة والرابع مساءً: اتصل بى المقدم حسين الشريف، مدير مكتب النائب.. . جاءنى صوته حزينا.. . مشيت ليه يا دكتور حسام؟ قلت: إيه اللى حصل؟ قال: غيروا كل حاجة.. . ياريتك مامشيت!! جلست حزينا بعد أن شعرت أنهم لعبوا بى وكنت أريد أن أرى وجهاً واحداً فيهم لأقول له أنتم لم تهدموا اتفاقاً ولكنكم هدمتم الرئيس ونظامه.. . وأنا فى حيرتى اتصل بى وائل غنيم!

(انتهت السطور المنقولة من أوراق بدرأوى)

فشل الحوار الوطنى

طوال الأيام التى مضت، منذ السبت الخامس من فبراير بعد أن تسلم بدرأوى قيادة سفينة الحزب الوطنى على سبيل التجميل من ناحية الذين كلفوه، وأملاً فى إنقاذ الحزب من ناحيته، كان أول نشاط مارسه بدرأوى بصفته الحزبية حضور الاجتماع الذى حضره ممثلو الأحزاب وممثلو الشباب بدعوة من اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية. تنفيذاً لما جاء فى خطاب الرئيس مبارك، على أمل أن يكون ذلك بداية وفاق وطنى فى ظروف صعبة. إلا أنه من أول لحظة بدأ فيها هذا الاجتماع، تبين أن نتيجته معدة مقدماً فى صورة بيان مكتوب وزع على ممثلى الأحزاب لإقراره بعد حذف كلمة من هنا أو هناك، مما تأكد أنها عملية شكلية، وأن السلطة كعادتها مازالت تنفرد بالتفكير للآخرين واتخاذ القرار الذى تريده على لسانهم، مما كانت نتيجته موت فكرة الحوار من بدايته وخروج معظم الأحزاب تعلن مقاطعتها له. ولو أن النظام كانت له نوايا حقيقية فى الإصلاح لانتهاز الفرصة وجعل من لقاء الأحزاب فرصة لإطلاق حوار حقيقى يحاول إصلاح الأسباب التى نتج عنها ما أدى إلى الثورة التى قامت، والتى ما كان يمكن أن تكون دون أن تكون وراءها أسباب حقيقية، وليس كما هو معتاد محرضون ومتآمرون. ولكن النظام أثبت عجزه أولاً عن فهم ما يجرى وعجزه ثانياً عن إدارة الأزمة كما يجب.

الإفراج عن وائل غنيم

طوال هذه الأيام كان يتردد على ألسنة شباب التحرير اسم كان معروفا بينهم لكنه كان مجهولاً خارج دائرتهم، وهكذا فلأول مرة سمع الدكتور بدرأوى من ابنه، الذى كان وثيق الصلة بميدان التحرير، اسم «وائل غنيم» خبير الإنترنت وال«فيس بوك» وال«تويتر»، وسائل الاتصالات الحديثة وصاحب صفحة «كلنا خالد سعيد» التى استقطبت الآلاف على غير معرفة وجمعتهم عبر شاشات الكمبيوتر والتليفونات المحمولة التى غيرت العصر.

كان وائل غنيم وهو يعمل فى دولة الإمارات مديراً للتسويق بشركة جوجل الشهيرة بالشرق الأوسط قد طلب من شركته إجازة عاجلة لأمر عائلى، إلا أن الحقيقة أنه جاء إلى مصر ليشارك فى تظاهرة ٢٥ يناير يوم الغضب والتقى لأول مرة بزملاء عرفهم عن طريق الإنترنت، وأصبح منذ ذلك اليوم مقيماً معهم. وفى مساء الخميس (٢٧ يناير) اختفى وائل غنيم فجأة. وعبثاً حاولت أسرته معرفة مكانه، فقد سألت المستشفيات والمشرحة وكل أصدقائه دون أن تستدل عليه. وكان من بين الذين اهتموا بوائل، حسن حسام بدرأوى وشقيقته داليا بدرأوى اللذان كانا يترددان يومياً على ميدان التحرير، وسألا الأب حسام إن كان يعرف عنه. ورغم أنها كانت أول مرة يسمع فيها حسام بهذا الاسم إلا أن اهتمام ولديه بصاحب الاسم دفعه للاتصال فى نفس اليوم (الإثنين ٧ فبراير) باللواء حسن عبدالرحمن، مدير أمن الدولة، الذى اكتشف حسام من رده أن «المدعو» - الذى دوّخ أهله فى البحث عنه وأبكى أباه الليالى لدرجة هددت عينه الوحيدة التى يرى بها - مقيم ومحتجز فى الجهاز منذ اختطافه دون أن يكلف أحد خاطره بإبلاغ الأسرة، فقد كان من تقاليد أمن الدولة مد التعذيب الذى يمارسه ضد من يحتجزهم إلى أسرهم التى يخفون عنها مكان الابن ويجعلها تدوخ بين المستشفيات والأقسام والمشرحة دون أن تكون هناك له ورقة تدل عليه. أما فى داخل الحجز فإن المحجوز - كما حدث مع وائل غنيم - يعيش معزولاً وهو معصوب العينين لا يرى واحداً من الذين يسألونه أو يتكلم معه إلى أن يشاء الله أمراً كان مقضياً.

لابد من أمر وزير الداخلية

احتاج الأمر إلى اتصال بدراوى بالنائب عمر سليمان حتى تمكن من الحصول على قرار وزير الداخلية بالإفراج عن وائل مساء الإثنين (٧ فبراير). وظل بدراوى منتظرا فى مكتب وزير الداخلية اللواء محمود جدى حتى جاء وائل مع مدير الأمن شخصيا، وبعد لقاء الوزير صاحبه بدراوى إلى بيته. وفى نفس الليلة كان وائل غنيم حديث مصر عندما استضافته منى الشاذلى فى برنامجها العاشرة مساء، وقد استطاع وائل بصدقه وبرأئه ونقائه أن يهزم ملايين المصريين وهو يبكى بدموع بالغة شهداء الرفقة، الذين كشفت صورهم أنهم من طبقة متوسطة قادرة، وأنه على عكس الخوف الذى كان يملأ نفوس الكثيرين من أن تأتى الثورة من جياح العشوائيات، فقد جاءت الثورة من أسر قادرة على يد شباب الإنترنت الذين وصفهم وائل بأن كل مشكلتهم أنهم يحبون مصر وأنهم لا يعملون لحساب أحد وأنهم يوم خرجوا يوم ٢٥ لم يكونوا تحت قيادة أحد، لا إخوان ولا غيرهم، فلم يكونوا أنفسهم يعرفون فى ذلك اليوم أين يذهبون!.

المشكلة أنه ليس هناك تنظيم

ومن يتابع الكلام الذى قاله وائل غنيم لمنى الشاذلى يكتشف أن التحقيق تركز معه طوال الأيام الأولى على معرفة التنظيم الذى يتبعه وائل وزملاؤه ومن الذى يمولهم. وعلى حسب كلام وائل فإنه أكد لمحققيه أنهم لا يعرفون أحداً وليس لهم تنظيم، بل أكثر من ذلك فإنه اعترف على كل الزملاء الذين كان يجتمع بهم فى الوقت الذى اكتشفت فيه أجهزة التحقيق أن هؤلاء الزملاء، دون أن يعرف أى منهم ماذا قال الآخرون، اعترفوا هم أيضا بعلاقاتهم البريئة التى ليس وراءها تنظيم وممول. ويقول وائل إنه بعد أن تأكد رجال التحقيق من أنه يعمل بصورة فردية على «هفيس بوك» وليس له تنظيم سرى وإنما دافعه حب مصر، فإنهم (الضباط فى أمن الدولة) احتراموه وتغيرت معاملتهم له. ويضيف وائل وهذا مسجل: أحسست أن هؤلاء الضباط يحبون وطنهم كما أحب وطنى ولكن كل منا بطريقته.

إن كلام وائل غنيم يكشف فى عفوية لماذا نجحت ثورة الشباب فى إسقاط النظام. فجهاز أمن الدولة تفكيره مركز على التنظيمات والخلايا والأعمال

التنظيمية، ولذلك فهناك آلاف الملفات عن كل هؤلاء الذين يشتركون أو لا يشتركون في تلك التنظيمات. وعندما خرج شباب التحرير لم يجد أمن الدولة ملفات لهم. وبالتالي لم يكونوا هدفاً طوال الأيام الماضية. ولما برزت بعض القيادات مثل وائل غنيم ومصطفى النجار والسينمائي عمرو سلامة فقد أسرعوا باختطافهم ومحاولة الوصول منهم إلى أفراد الشبكة التي يتبعونها. وفي الحقيقة لم تكن هناك شبكة ولا خلية ولا تنظيم، وإنما كان هناك شباب مخلص خرج يعبر عن غضبه ويعود في المساء إلى بيته، فلما ووجه بالعنف قرر قبول التحدى وبدأت ردود أفعاله التي انتهت إلى مفاجأة الشباب أنفسهم بأنهم يريدون رحيل مبارك وإسقاط النظام.. هكذا بدون أى تخطيط وبدون أى تنظيمات.. كان كل شيء عفويًا ولحظيًا، ولذلك فشلت أجهزة الأمن في استباق التخطيط وإفشاله لأنه ببساطة لم تكن هناك خطة، وهذا في رأي من أهم أسباب نجاح ثورة الشباب.

لقاء مع الشباب في الزمالك

مساء الأربعاء، وبعد أن عاد بدرأوى إلى بيته مهزوماً بعد إبلاغه بانتهاء كل ما حاوله مع مبارك، بالطبع بسبب جمال وأنس الفقى، فوجئ باتصال من وائل غنيم يقول له إنه ومجموعة من شباب الثورة يريدون لقاءه لأمر بالغ الأهمية وإن لديهم رسالة إلى الرئيس!

في التاسعة صباح الخميس ١٠ فبراير دخل حسام بدرأوى شقة (سيف. ف) بالزمالك حيث كان موعده للقاء مجموعة من شباب الثورة الذين كان (س. ف) صاحب الشقة وسيط ترتيب هذا اللقاء. كان هناك وائل غنيم الذى تولى بدرأوى عملية الإفراج عنه من جهاز أمن الدولة يوم الإثنين ٧ فبراير، وظل معه إلى أن ذهب به إلى بيته. وفي نفس الليلة ظهر «وائل» مع منى الشاذلى التى استضافته فى برنامجها «العاشرة مساء»، وهو اللقاء الذى هز مشاعر المصريين. وكان مما قاله فى هذا اللقاء إنه على المستوى الشخصى يحترم الدكتور حسام بدرأوى والدور الذى قام به للإفراج عنه، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يقول له وهو معه فى السيارة، إنه يكره الحزب الوطنى الذى ينتمى إليه بدرأوى ويتمنى ألا يرى مرة أخرى «لوجو» (شعار) هذا الحزب فى أى مكان.

كان هناك أيضاً فى لقاء الزمالك المخرج الشاب عمرو سلامة (٢٩ سنة) الذى تخرج فى كلية التجارة ولم يدرس السينما لكن هوايته لها تغلبت عليه وجعلته يقتحم مجال الإخراج ويخرج عدة أفلام قصيرة، إلى جانب قيامه بدور الأخ الصغير للفنان أحمد حلمى فى فيلم «السلم والثعبان». وفى عام ٢٠٠٨ وبعد كفاح مرير مع نقابة السينمائيين تمكن من إخراج أول فيلم طويل وهو فيلم «زى النهارده» بطولة بسمة وأحمد الفيشاوى وآسر ياسين، وقد اشترك به فى مهرجان الشرق الأوسط وكان من بين المرشحين لنيل جائزة المهرجان.

إخراج درامى لخطاب مبارك

لم تكن الرسالة التى سمعها بدرأوى من الشباب لحملها إلى مبارك غريبة عليه، بل كانت - كما قال لى - تقترب كثيراً فى مضمونها من السيناريو الذى كان نفسه يتمناه ووعد الرئيس بتنفيذه من خلال الخطاب الذى كان المفروض أن يوجهه أمس (الأربعاء)، ولكن وضع أن الذين كانوا حول مبارك: جمال وأنس الفقى وزكريا عزمى نجحوا فى التأثير عليه، فمضى يوم الأربعاء دون أى خطاب. كانت الرسالة أو الرأى الذى جاء به الشباب أنه لو أعلن الرئيس فى مساء ذلك اليوم (الخميس) تفويضه سلطاته للنائب، وقدم اعتذاراً لأسر الشهداء، وأعرب عن ثقته فى شباب مصر، فإن ذلك سيخفف حالة الاحتقان التى يشهدها ميدان التحرير بما ينعكس على كل مصر. وقد شجع ذلك بدرأوى على توجيه سؤال مباشر لهم عما إذا كانوا سيؤيدون الرئيس إذا فعل ذلك، فأعلنوا أنهم على استعداد للقاء الرئيس والوقوف خلفه وهو يعلن خطاب التنحي.

وقد سألت عدداً من الشباب الذين حضروا اللقاء، فيهم من طلب عدم ذكر اسمه وهو ما أحترمه، ووجدت أن ما قالوه لا يختلف كثيراً عما ذكره بدرأوى باستثناء قول أحدهم إن بدرأوى هو الذى شجعهم وبادرهم بأن الرئيس أصبح مقتنعاً بتفويض سلطاته للنائب وتأكيد ذلك بتركة رئاسة الجمهورية وسفره إلى شرم الشيخ. وقد أيد الشباب هذا الاقتراح الذى بدا متفقاً مع تفكيرهم، وأضافوا عليه ضرورة اعتذاره للشهداء وللشباب الذين اتهمهم فى خطابه يوم أول فبراير بأنهم يعملون لحساب أجندات خارجية.

كنا ننتظر تجاوبه فاستهان بنا

كان مبارك فى رأى الشباب بالصورة التى ظهر عليها فى خطابه يوم ٢٩ يناير وأول فبراير مستفزاً بسبب حالة الاستعلاء التى ظهر بها وجعلت المشاهدين يستشعرون عدم اهتمامه كثيراً بما يجرى، بينما الوطن يعيش حالة غليان شديدة، وهناك شهداء يتساقطون وأمن مختل وقلق وتربص. وحسب وصف أحدهم فإنه فى الوقت الذى كان الشباب ينتظرون إعلان مبارك استجابته لمطالبهم بما يشعرون بأنه استجاب لحركتهم، فإنه على العكس جعلهم يشعرون باستهائته بكل ما فعلوه، وأنه وهو يتحدث عن عدم ترشيح نفسه لم يحاول أن يمنح الشباب أى فضل فى ذلك عندما قال «إنه بصرف النظر عن الظرف الراهن، فإننى لم أكن أنتوى الترشح لفترة رئاسية جديدة»، بينما فى خطابه السابقة كان يؤكد أنه سيظل يخدم مصر حتى آخر نبضة فى قلبه (ذكر لى حسام بدراوى أن مبارك فى جلسة المصارحة التى عقدها معه يوم الأربعاء ٩ فبراير قال له جملة: أنا عندى ٨٢ سنة ولم أكن أنوى ترشيح نفسى ومش عاوز حاجة بعد كده) وهو كلام يتناقض مع ما كان يعلنه فى العلن، فقد كان له تصريح شهير فى زيارة قريبة لأحد المواقع وسأل وزير النقل عما حدث بخصوص مهلة إلغاء المقطورات لتقليل الحوادث فقال له وزير النقل إن أصحاب المقطورات طلبوا مد المهلة إلى عام ٢٠١٢ فقال مبارك على الفور: ده آخر ميعاد، ولو جيتم وقتها وطلبتم منى أمد المهلة مش حامد، مما كان يعكس تفكير حاكم لا يفكر فى التخلّى!

بين عبدالناصر ومبارك

لم يفوت المخرج الشاب عمرو سلامة الفرصة، فقد راح يتصور مشهد مبارك وهو يلقي خطاب التنحى وهو وزملاؤه يقفون إلى جانبه مما جعله يسرح بخياله ويقول فى لحظة خيال فنى: يا دكتور حسام.. المشهد درامى جداً وعاوز شغل فى طريقة الإلقاء والإخراج.

إلا أن عمرو اعترف لى بعد ذلك بأنه صدم عندما شاهد مبارك فى مساء نفس الليلة (الخميس) يلقي خطابه الذى أعلن فيه تفويض النائب سلطاته. وفى مذكراته التى كان يدونها استعداداً لكتاب يضم ذكرياته إلى جانب تسجيلات أجزائها، منها

تسجيل مع حسام بدرأوى لتقديم فيلم وثائقي، ذكر لى أنه ذهل للغة خطاب وأداء مبارك وهو يعلن تفويض نائبه سلطاته، مما يعنى عملياً تنازله عن سلطاته، واستدعى على الفور صورة جمال عبدالناصر ليلة إعلانه تنحيه (٩ يونيو ١٩٦٧) وقد وجد عمرو سلامة أن عبدالناصر كان بارعاً فى استخدام وسائل التأثير الدرامية على المشاهدين، على عكس مبارك الذى فشل فى كسب تعاطف المشاهدين. فعبدالناصر ألقى خطابه وهو جالس وكأنه غير قادر على الوقوف، وقرأه بصوت منكسر يصدر من أعماقه، وارتسم وجهه بالضعف، مما جعل الخطاب يدخل قلوب الملايين ومشاهديه يقفزون تأثراً عندما وصل إلى لحظة إعلانه كلمة التنحي. وفى فن الدراما فإن المشاهد يتعاطف جداً مع الرجل الذى تعود أن يراه قوياً وهو يعانى حالة الضعف والانكسار، وبالنسبة لمبارك فقد ألقى خطابه وهو واقف كأنه قائد منتصر. ولم يراع الذين كتبوا خطابه تصاعد الخط الدرامى للغة الخطاب، فى الوقت الذى - على عكس قواعد الدراما التى تتطلب انحناء الصوت - كان صوت مبارك عالياً كأنه يعظ الآخرين. وعندما جاء إعلان مبارك قرار تفويضه النائب لسلطاته، وهو الحدث الذى يمثل ذروة الدراما لحاكم أمضى ٣٠ سنة فى كرسيه، فإن كلمات القرار لم تترك تأثيرها الإنسانى فى المشاهدين، لأنه لغة وصوتاً وأداء بدا وكأن مبارك يعلن مشاركة النائب له فى سلطاته لفترة مؤقتة وليس تنازله له عن هذه السلطات.

رسالة إلى النظام

ومن المفارقات أن عمرو سلامة توقع مبكراً مشهد رحيل مبارك وكتب فى مدونته يوم الجمعة، الرابع من فبراير قبل أسبوع كامل من يوم الرحيل، مقالة طويلة بعنوان «رسالة إلى النظام» نشرتها صحيفة الدستور الإلكترونية أو الأصلية، كما يسميها الأستاذ إبراهيم عيسى رئيس التحرير، وكان من بين ما جاء فى هذه الرسالة: السيد الرئيس قال إنه يخشى من الفوضى إن تنحى. ماذا لو قدر الله كان مات؟ هل كانت ستعم الفوضى؟ أليست دولة مؤسسات لا أفراد كما تقولون؟ وهل هناك فوضى أكثر من ذلك؟ أقسم بالله أنه لو رحل الرئيس فقط وتولى النائب السلطة وظل أحمد شفيق ببعض التعديلات البسيطة فى الوزارة فإن تسعة وتسعين فى المائة من الذين فى ميدان

التحرير سيتركونه وسيتعاطف الكثيرون مع الرئيس. وكان هذا يوم ٤ فبراير، مما يعكس إلى أى مدى كانت خطوات مبارك بطيئة فى مواجهة الأزمة.

محاولة مع مبارك للقاء الشباب

انتهى اجتماع بدرأوى مع الشباب فى الزمالك فى حوالى الحادية عشرة (صباح الخميس ١٠ فبراير) على أساس أنه سيجرى اتصالاته للقاء مبارك بالشباب فى نفس اليوم وإبلاغهم الموعد.

ومرة أخرى أعود إلى أوراق بدرأوى وما سجله فى هذه الساعات: خرجت من اجتماع الشباب معجباً بهم واتصلت بالنائب عمر سليمان وحكيت له عن اقتراحهم لقاء الرئيس، مؤكداً تأييدى لهذا الاقتراح وأكدت أن هؤلاء الشباب مجموعة محترمة ولن يغلطوا فيه وأن لقاءهم بهم سيطمئنه أكثر ويعجل بالسيناريو المتفق عليه. فاجأنى النائب بقوله إن الرئيس لم يصل مكتبه فى القصر الجمهورى ومازال فى البيت. انتظرت أكثر من نصف ساعة ولما يئست من وصول الرئيس إلى مكتبه اتصلت به فى البيت وحولونى عليه. حسام: سيادة الرئيس، مش إحنا اتفقنا إمبارح تعلن خطابك.. الوقت بيتأخر يا ريس. ظل ساكناً. حسام: أنا قابلت مجموعة من الشباب المؤثرين وهم فلان وفلان وفلان ولهم طلبات. أول طلب إنهم يريدون مقابلة سيادتكم ومستعدين يقفوا وراءك أثناء إلقاءك الخطاب. الرئيس: خلاص أنا حاطع أتكلم النهارده. . خد جمال قاعد جنبى كلمه. جمال: إيه يا حسام عامل إيه؟ حسام: ياريت يا جمال الرئيس يقابل الأولاد دول ويستفيد بيهم؟ جمال: طب حاشوف وأكلمك. اتصلت بنائب الرئيس وأبلغته ما جرى. كان رأى أنه لو التقى الرئيس بهم سيغير رأيه الذى يصله من التقارير التى تصورهم شوية عيال موجهين من جهات أجنبية وسيكتشف عندما يتكلم معهم مباشرة أنهم وطنيون. وأنا أحلم بهذا التصور جاءنى تليفون من وائل غنيم يصرخ: إيه يا دكتور. . إنت بتضحك علينا ولا إيه؟ حضرتك بتخدعنا؟ حسام: إيه فيه إيه؟ وائل: أمن الدولة كلمونى وعاوزينا نروح لهم علشان نقابل وزير الداخلية وبعدين ياخدونا نقابل رئيس الوزارة. انتوا بتلعبوا بينا.. إيه بالضبط الحكاية؟ حسام: يا وائل أقسم لك أنه ليس لدى أى فكرة عن هذا الكلام. وعلى العموم اعملوا ما ترونه تروحوا

أو ماتروحوش ده قراركم. وائل: إحنا مش حنروح أى حته إلا معاك وحنستاك فى فندق سونستا فى مدينة نصر. حسام: طيب أنا جايلكم سونستا. فور انتهاء مكالمة وائل التى وضع منها أن الأمن سجل مكالمتى مع الرئيس وعرف منها أسماء الأولاد، جاءنى اتصال من اللواء حسن عبدالرحمن، مدير أمن الدولة، يبلغنى أن رئيس الوزراء يريد لقاء «الأولاد»، وأنهم مصررون على عدم التحرك بدون موافقتى. حسام: إحنا كده بنقل من قدرهم يا سيادة اللواء لأن الموضوع أكبر من رئيس الوزراء. النهارده الخميس وبكره أنا متوقع مأساة. حسن عبدالرحمن: طيب أعمل إيه إذا كان رئيس الوزراء عايز يقابلهم. اتصلت بوائل غنيم وقلت له إن رئيس الوزراء يرغب فى مقابلتهم وربما أراد أن يصحبهم هو للقاء الرئيس وبناء على ذلك وافقوا على الذهاب للقاء الفريق أحمد شفيق الذى كان قد نقل مكتبه إلى وزارة الطيران قرب المطار، بسبب استحالة وصوله إلى مبنى مجلس الوزراء فى شارع قصر العيني الذى تحاصره حشود المعتصمين، ولكن ما هى إلا دقائق حتى تلقيت اتصالاً جديداً من وائل غنيم لأنه فوجئ بحشد ينتظره فى مكتب رئيس الوزراء من المصورين والإعلاميين وأيضاً بعض الفنانات!.



كان الواضح أن الأمن أراد تصوير الشباب على أنهم جاءوا يستجدون السلطة ويطلبون عطفها، وهو ما يرفضونه تماماً، وكان رد بدرأوى على وائل أن طلب إليه أن يأخذ مجموعته وينصرفوا!

الفصل الثالث

شباب الثورة في الميدان

■ في لقاء رئيس الوزراء .. الشباب يحاكم وزير الداخلية ■ وائل غنيم يبكي لما حدث
لزميله مصطفى النجار ■ مصطفى تخصص في دراسة الحركات الاحتجاجية في
العالم ■ ابتكر شعار «نقدر» قبل أوياما ■ قال إن دور القناصة فوق أسطح التحرير كان
الأخطر يوم موقعة الجمل ■ رسالة للرئيس: لماذا تعتقد أن المصريين لا يشورون؟
■ عمرو سلامة يحكي بالتفصيل واقعة ضربه أول أيام الثورة ■ شاهد أشخاصا قادمين
في ملابس سوداء جرى إليهم لاعتقاده أنهم ثوار ليكتشف أنهم جنود الأمن المركزي
■ قال الضابط للجنود: عاوزكم تموتوه زي الواد الثاني ■ أهم اكتشاف اكتشفته:
الضربة التي لا تميتني تقويني ■ كرهت مصر ثم تذكرت أن انتمائي لها ليس إجبارا
بل اختيار مني لأنني أريدها ■ منعوا بدراوى من الاتصال بمبارك فأعلن استقالته
في التلفزيون ■ أعلن أن مبارك سيتنازل لإجبره على ذلك ■ نقاش لا ينتهي طوال
يوم ٩ فبراير حول الخطاب الذي يوجهه مبارك للشعب ■ الصراع الأخير بين مبارك
وجمال وأنس وعزمي ■ أنس الفقى من تسويق الموسوعات إلى قصر الثقافة ومن
قصر الثقافة إلى القصر الجمهوري.

نجح ممثلو شباب الثورة فى فرض شروطهم على الاجتماع الذى استدعاهم له مدير أمن الدولة اللواء حسن عبدالرحمن مع الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء، فتم الاجتماع بدون حضور المصورين والإعلاميين ودون صدور أى بيان. ورغم استمرار الاجتماع نحو ساعتين إلا أنه لم يكن فيه ما يستدعى صدور أى بيان. ذلك أن حضور اللواء محمود جدى، وزير الداخلية فى ذلك الوقت، ومعه مدير أمن الدولة، حوّل الاجتماع إلى شبه محاكمة لهما عن أعمال العنف التى تعرض لها الشباب فى ميدان التحرير. وكان الملاحظ أن كل شاب راح يحكى أكثر عما جرى لزميله الموجود فى الاجتماع ويبكى تأثراً من الحكاية التى يرويها. بكى وائل غنيم، وهو يحكى عن زميله طبيب الأسنان مصطفى النجار، الذى كان معروفًا بأنه منسق حركة ترشيح الدكتور البرادعى، وعن الضرب الذى تعرض له مصطفى وأصاب أحد ضلوعه، ونجاته من الموت. كان ذلك يوم موقعة الجمل (الأربعاء ٢ فبراير). وكان النجار يقف فى الميدان عندما شاهد زميلاً يقف إلى جواره يسقط برصاصة قناص كان يستخدم بندقية ليزر المعروفة بدقتها فى إصابة الهدف، فى الوقت الذى بدأ فيه هجوم الخيالة والجمال.

مصطفى النجار ابتكر شعار «نقدر»

كان مصطفى النجار، وهو أحد الذين لهم جاذبية خاصة وآتوقع له مستقبلاً سياسياً (مواليد سنة ٨٠، متزوج ووالد لطفلتين سن ثلاث وخمس سنوات)، من النشطاء خلال سنوات دراسته فى طب الأسنان. وقد استهوته دراسة الإعلام بعد تخرجه وتوسع فى دراسة «الحركات الاحتجاجية فى العالم» مما جعله يؤسس حركة شبابية أطلق عليها شعار «نقدر»، وهو نفس الشعار الذى رفعه باراك أوباما فى أمريكا خلال حملة ترشيحه رئيساً عام ٢٠٠٨، إلا أن مصطفى أكد لى أنه سبق أوباما فى هذا الشعار. وقد ذكر مصطفى فى اجتماع رئيس الوزراء أن يوم ٢ فبراير الذى اشتهر بيوم موقعة الجمل كان الأخطر فيه دور القناصة الذين اعتلوا المباني والذين استشهد بسببهم عدد كبير من الشباب، لدرجة أنهم أصبحوا واثقين أن دخول الجمال والجياد إلى الساحة كان لإلهاء الذين فيها عما يقوم به القناصة. وقد نفى وزير الداخلية وجود أى قوات تابعة له فى ذلك اليوم، واتهم حركة حماس بأنها التى وجهتهم، بل ذهب إلى قوله

إن أحد هؤلاء القناصة كان يرفع إلى جواره علم حماس!. وثار عمرو سلامة المخرج الشاب، وقال إن هذا كلام معناه أن جهة أجنبية اخترقت البلد وأطلقت النار على شبابها وهي مسؤولية أكبر على الأمن!

المنسق لحملة البرادعى

وقد أصبح مصطفى النجار مشهوراً عندما اختير فى ديسمبر ٢٠١٠، ليكون منسق عام الحملة التى تدعم الدكتور محمد مصطفى البرادعى فى الشارع المصرى، خلفاً للشاب عبدالرحمن يوسف القرضاوى، الذى كان يتولى هذا العمل قبل أن ينتقل بعد ذلك إلى الكتابة وتقديم عدد من البرامج التليفزيونية. لكن الأهم من ذلك نشاط النجار على الـ «فيس بوك» ومدونته التى كان ينشر فيها آراءه ويتبادلها الشباب، وكان من أهم ما نشره النجار خلال الأحداث رسالة وجهها إلى مبارك قبل رحيله تحت عنوان «سيادة الرئيس لماذا ٢٥ يناير؟»، وقد جاء فيها: «يبدو أن رسالة شعب تونس الشقيق لم تصل إلى نظامكم الرشيد، فمازال رموز النظام يخرجون علينا كل يوم ويقولون نحن نختلف عن تونس وما حدث فى تونس لا يمكن أن يحدث فى مصر. ونحن بالطبع نختلف عن تونس، فما وصلنا إليه من تدهور وتراجع فى جميع المجالات لم تصل إليه أى دولة فى العالم بفضل جهود نظامكم العشوائى القائم على الفساد المنهج. لماذا تعتقدون أن المصريين لا يثورون؟ لماذا تعتمدون وتثقون فى قوة جهازكم القمعى فى إسكات آلام الملايين. باستطاعتكم أن تختاروا شكل النهاية كما تريدون. تستطيعون أن تنقذوا ما يمكن إنقاذه بالتخلى طواعية عن حكم استمر لثلاثة عقود كاملة، لم تحدث فيها أى انتخابات نزيهة. تستطيعون ترك الشعب يختار حياته ومستقبله ورؤساءه كما يريد. كما تستطيعون أن تعاندوا أكثر وأكثر وتتهيلوا أن إحكام السيطرة القمعية على الشعب سيؤمن لكم مزيداً من الوقت للاستمرار، ولكن بلا شك أؤكد لسيادتكم أنه سيكون الرهان الخاطئ الذى تقدمون عليه ما تبقى من حياتكم. سيادة الرئيس.. لا نزعّم أن نزولنا يوم ٢٥ يناير هو ثورة ولكنه بالتأكيد بداية. وهذا الحدث بالذات يرسل إليكم رسائل بالغة الأهمية، فهو لم يدع له كبار المعارضين ونخبته، بل دعا إليه الشباب الذين يمثلون نحو ٦٠ فى المائة من شعبك الذى تحكمه.

هؤلاء الشباب لم يعودوا ينتظرون أحداً.. لا نظاماً ولا معارضة، فقد ضاقت بهم الحياة ولم يعد لديهم ما يخسرونه. لسنا فى عداوة مع الشرطة ولا مع أى مؤسسة وطنية، ولكننا مع خصومة أخلاقية وإنسانية مع كل يد آثمة امتدت لتفتك بالمصريين وتتهش فيهم بالتعذيب والاعتقال والإهانة. سيادة الرئيس: نعلنها بوضوح، لقد انتهى زمانكم وحن أن تتجدد الدماء وأن يستعيد الوطن عافيته، ولن تعدم الدولة المصرية رجلاً من رجالها ينطلق بها من كبوتها إلى آفاق المستقبل. نريدها سلمية حضارية. نريدها آمنة لا تراق فيها دماء المصريين. نريدها نموذجاً لثورة سلمية يطلقها النظام بنفسه للتصحيح. سيسامح الشعب الآن ويغفر ولكنه قد لا يستطيع بعد ذلك. رهاننا على جيلنا وعلى أحلامنا وعلى جراحنا التى لا بد أن يداويها التغيير. رهاننا مضمون النتائج، ورهان الظلم والاستبداد خاسر وبائس وزائل مهما بدا غير ذلك». انتهى ما قاله مصطفى النجار الذى كما توقعت دخل مجال العمل السياسى بعد الثورة وشارك مع عدد من زملائه فى تكوين حزب العدل.

عمرو سلامة: أنا انضريت ليه؟

لم يكن مصطفى النجار وحده الذى ضرب خلال أيام الثورة، فقد تعرض زميله الشاب عمرو سلامة لواقعة ضرب أخرى عصر الثلاثاء ٢٥ يناير أول أيام الأحداث عندما كان فى شارع قصر العيني وأراد الوصول إلى ميدان التحرير وشاهد فى الشارع الخالى على البعد أشخاصاً قادمين فى ملابس سوداء، اعتقد أنهم من زملاء الثورة، فجرى إليهم ليكتشف أنهم جنود الأمن المركزى. وقد سجل عمرو على مدونته حكايته تفصيلاً منذ وقف مع المتظاهرين يوم الثلاثاء ٢٥ يناير أمام دار الحكمة فى شارع قصر العيني، ثم نجح مع بعض المتظاهرين فى اختراق كردون الجنود المحيط بهم فى نحو الثالثة، وراحوا يجرون تجاه ميدان التحرير للحاق بزملائهم الذين سبقوهم إلى الميدان. يكتب عمرو فى مدونته: «كان الشارع فاضى تماماً، وفى الأفق شفت بشر كثير لابسين إسود، معرفتش إنهم عساكر إلا لما لقيت نفسى فى وسطهم والضرب نازل بعصيانهم على دماغى ووشى وبطنى ورجليا، ودخل قائدهم الضابط المحترم المغوار اللى مش هنسى وشه ليوم الدين وبدأ يضربنى بالبونيات على وشى

بشكل لم أكن أتخيل أن جسم البنى آدم ممكن يتحملة، وخذ الآى فون العزيز بتاعى
الى كنت باسجل بيه الأحداث وداسه على الأرض وقعد يتتطط عليه، ثم فاق لنفسه
وقال: سيبوه، بطلوا ضرب. قلت: الحمد لله ضميره صحى، لكنه أكمل قائلاً عشان
الكاميرات ما تصوروش. وأخذنى إلى شارع جانبى ثم دخل مدخل عمارة ومعه
العساكر اللطاف وقفل علينا باب العمارة وبلغه الحوارى «قصنى» وجابنى أرض،
وبدا بالضرب بشكل مبرح، شلاليت فى وشى. وفى بطنى، والعساكر بالعصيان،
وواحد منهم قدر يكسر خشبة جابها وقعد يضربنى بيها فى كل حطة فى جسمى،
مع كورس شتيمة ياولاد كذا و«عامل فيها مثقف يا ابن.....» وأنا أرد عليه «مش
مثقف ولا نيله، أنا هنا عشانكو، أنا مصرى زيك»، طبعاً كلامى وسط الضرب كان
أكيد مش مفهوم وليس له أى أهمية. وبعد ما زهق، قال للعساكر «عايزكم تموتوه زى
الواد التانى يا إما هرجع أموتكم إنتوا، ولو جعانين كلوه» ومشى. ولمدة لا تقل عن
عشر دقائق ضرب مبرح بجد وأنا مستغرب إزاي أنا لسه ما متش، ودلوقتى بعد
سته وتلاتين ساعة أقسم بالله حاسس بالوجع فى كل سنتيمتر فى جسمى، الغريب
إنى وقتها وصلت لمرحلة إنى فعلاً مش حاسس بالضرب، وتشهدت وبدأت خيالات
تراودنى عن أهلى، وعن فيلمى اللى ماکملتش مونتاجه، وعن الصفحة اللى هتعملى
على الـ «فيس بوك»، ويا ترى هنبقى «كلنا عمرو سلامة» زى كلنا خالد سعيد؟ والأهم
تصريح وزارة الداخلية اللى هيطلعوه ويقولوا فيه إنى أكيد بلغت الآى فون بتاعى.
قعدت أصرخ للعساكر وأقول كلام أفلاطونى زى: «أنا هنا عشانكم، إنتم عارفين
إنتم بتضربونى ليه؟ أنا معايا موبایل، ومعايا فلوس، ومعايا عربية، ومستريح.. إحنا
هنا عشانكوا.. عشان إنتم تلاقوا تاكلوا وتأكلوا عيالكم»... ولسبب إلهى سمعوا
كلامى، ولقيت واحد فيهم اتأثر فعلاً وبعدهم عنى، وجابلى كرسى، وقال لى «أستاذ،
هتعرف تمشى؟» بعد لحظة صمت قلت «هحاول»، قالى «طب اجرى بسرعة قبل ما
الظابط يرجع، لأنه لو رجع هيموتك»، وحاولت أهرب بسرعة، ولكن الظابط كان
رجع، وافتكرنى بهرب، فعملوا كأنهم بيحبونى، وخذت علقه تجعل العلقه الأولى
فيلم كارتون إنتاج والت ديزنى فى الأربعينيات. وبعدها ركز مع شاب تانى كأنه
صيدة جايبها من الغابة. وهو ملخوم بالصيدة الجديدة، جالى ضابط تانى سألنى

عن شغلى واسمى وشاف بطاقتى وقالى «اجرى بسرعة قبل ما يركز معاك تانى».. جريت، وبعد شوية بدأت الآلام تظهر، وبعدها آلام الرأس والدوخة والزغلة، وبدأت عنيا تدمع بلا توقف، مش عياط، بس يمكن عشان أعصابى سابت تماماً وفقدت السيطرة وصوتى كان بيطلع كأنه طالع من بير. وصلت لواحد صاحبى فى وسط البلد، استضافنى فى مكان عمله، وقعدت وجابلى حاجات أشربها وسابنى شوية. لقيت نفسى ببكى بحرقة بصورة لا أتذكر إنى بكيت زيها».

عندما كرهت مصر

وبواصل عمرو سلامة فى مدونته: لم أبك من الألم، ولا حتى من الإهانة، ولا من الرعب، بس بكيت لسبب واحد، لأنى لقيت نفسى بدأت أكره بلدى مصر، وحسيت إن ظباطها اللى حاميينها كرهونى فيها، وحكومتها اللى ظالمانا كرهتنى فيها، وشعبها السلبى - كان سلبى - ماكنش معانا وكرهنى فيها، والفساد والقمع وإلخ وإلخ، وإزاي ممكن أجيب ابن أخلفه فى هذا البلد، إزاي أقنعه يحبها ويحارب علشانها وينتمى إليها؟ وقلت ليه ماسبهاش لو جات الفرصة؟ بس بعد دقائق، رجع صوت العقل - هو مش أكيد صوت العقل بس هو صوت طول عمره مودينى فى داهية - وفكرت نفسى بمعتقداتى التى جعلتنى أكتب هذه السطور لتشاركونى. افكرت إن انتمائى لمصر مش إجبارى، ده اختيار منى.. أنا الذى اخترته إن إحساسى بالانتماء مفيد لى مش مفيد لمصر.. مفيد ليا إنى أعرف أنا منين وفين، فى المكان اللى أنا منه.. اللى بيتى فيه.. وسريرى فيه.. اللى بحس فيه إنى وصلت خلاص. مش مستنى إمتى حارّج. افكرت إنى لازم أبقى إيجابى تجاه أى مكان اخترت أنتمى له، وأتفائل مهما كان، إن المكان ده حيكون أحسن بسببى وبسبب الذين حولى. من غير انتماء وأمل أنا فعلاً أفضل إنى أموت، ولو بقيت عايش بدون سبب له معنى حاتحول لحيوان عايز ياكل وينام ويتمتع بمتع لحظية عمرها ما حتغذى روحى، وده اختيار نهائى مش محتاج أراجعه مع نفسى. حتى لو شاف العالم إنى رومانسى زيادة أو حالم أو رومانسى، فى ستين ألف داهية. أنا هبقى مبسوط باختيارى.. ده حتى لو حصل اللى حصل. واكتشفت إن أهم حاجة فى الدنيا إنى عارف الكلام ده.. إنى عارف أنا ليه انضربت، ولية نزلت. أنا نزلت

واتضربت عشان عايز مصر أحسن.. عايز مصر مافيهاش سلطة أبدية مطلقة لاي من حكامها.. عايز مصر بفجوة اجتماعية أقل، الفقير حتى لو فضل فقير يكون له الحد الأدنى من الكرامة والاحتياجات الإنسانية.. عارف إن ابني لما أخلفه في يوم من الأيام يتعلم صح ويتعالج صح ويبقى عنده أى أمل وطموح مهما كان، حتى لو عايز يبقى رئيس جمهورية، عايز مصر الشرطة فيها بتحمى الشعب مش بتعمل فيه اللي اتعمل فيا وفي غيرى في كل قسم وشارع، مش زى اللي اتعمل في الشهداء خالد سعيد وسيد بلال.. لو حد حاول ينهب حقه ما يخفش يروح القسم ويبقى عارف إن حقه حيرجعله لأن الظابط عايز يرجعه حقه.. وهيلاقى الظابط ده موجود في القسم، مش واقف في تشريفه من صباحية ربنا، أو بيقمع معارضة أو مهمته الوحيدة حماية نظام فشل يعطيه حقوقه أصلاً من مرتب محترم وعيشة كريمة، ومخليه واقف في وش المدفع يتكره بداله.

الضربة اللي ماتموتنيش تقويني

عرفت لما انضريت إنى خايف أقل، وعرفت أنا ليه حانزل تانى وتالت ورابع، عرفت إنى لو مت حابقى شهيد وأكيد حابقى في مكان أحسن. وعرفت إن اللي بيضربني مش عارف هو بيضربني ليه، حاسس إن أسبابه مش منطقية حتى لو سهر الليالي يمنطقها لنفسه، ده يمكن يكون متعاطف معايا، وخايف أكثر منى، من جزاء أو عقاب أو تكدير.. والأهم عرفت إن فيه أمل أشوف مصر مش زى تونس بس، أشوفها في يوم أجمل من تخيلي.. مكان أتمنى أخلف فيه عيال عشان ينعموا فيه بحياة كريمة ويعمروه أكثر. أنا لا أدعى البطولة بأي شكل، فيه ناس اتضربوا أكثر منى بكثير، وناس اعتقلت، وناس ماتت شهداء، بس الناس دي كلها لو اتكلمت معاهم، أغلبهم فخورين بنفسهم، خوفهم بقى أقل، تحديهم بقى أقوى، حاسين إنهم على حق، الناس دي معظمها طلعت من معتقلاتها أقوى، حاسين إن الفرج جاى مهما اتأخر، وعارفين إنه مهما ضاقت واستحكمت حلقاتها مسيرها تفرج.

أهم اكتشاف اكتشفته إن هناك أمثال ليست مجرد أمثال وكلام، وإنما معناها حقيقي، زى المثل اللي بيقول: «الضربة اللي ماتموتنيش تقويني»

هذا ما كتبه عمرو سلامة فجر يوم ٢٧ يناير ٢٠١١ ونشره بعد ذلك يوم ٤ فبراير فى الموقع الإلكتروني لصحيفة الدستور الذى يرأس تحريره الأستاذ إبراهيم عيسى.

فشلت اتصالات بدرأوى بمبارك

فى الفترة التى كان الشباب مجتمعاً فيها مع رئيس الوزراء (من الثانية إلى الرابعة عصراً) كان د. حسام بدرأوى - وكان حتى هذه اللحظة يشغل منصب الأمين العام للحزب الوطنى ويمارس دوره السياسى من خلال هذا المنصب - ينتظر تحقيق لقاء مبارك بالشباب، وقد حاول الاتصال أكثر من مرة بالقصر الجمهورى، ولكن على عكس ما كان يحدث فى المرات السابقة، كانت أبواب الاتصال هذه المرة مغلقة أمامه.

وللمرة الأخيرة أنقل من أوراق بدرأوى: فشلت اتصالاتى بالرئيس، والأحداث تدخل يومها السابع عشر، والتصعيد فى ميدان التحرير مستمر لوصول المظاهرات غداً الجمعة إلى القصر الجمهورى، وهو إذا حدث سيؤدى إلى نتائج كارثية. حاولت الاتصال بنائب الرئيس فأبلغونى بأنه مجتمع مع المشير. كنت قد ألغيت مواعيدى فى هذا اليوم لأكون جاهزاً للقاء الرئيس بالشباب فى أى وقت، وهو ما أصبحت أشعر بأنه لقاء لن يتم وأنتى أجرى استخدامى حسب مزاج النظام، فقررت أن أقلب عليهم الترابيزة. انتهزت فرصة موعد مع مراسلة الـ «بى. بى. سى» كنت ألغيته ضمن المواعيد الملقاة، ولكن المراسلة بغريزتها الصحفية قررت انتظارى. وعندما سألتنى عن توقعاتى قلت لها إن الرئيس سيتكلم إلى الشعب اليوم، وسيعلن فى خطابه التعديلات الدستورية المطلوبة وتنازله عن كل سلطاته بصورة مطلقة لنائب الرئيس. قالت لى مراسلة القناة (بى. بى. سى) ما تقوله بالغ الأهمية. قلت لها إننى أتحدث إليها بصفتى أمين الحزب الوطنى، وقد صارحت الرئيس برأى مباشرة. المراسلة: يعنى مبارك سيعلم فى خطابه ما تقول؟ حسام: أنا أتوقع ذلك لأن هذا ما سمعته منى بصفتى ممثلاً لحزبه ووافقنى عليه، لابد أن يعلن تنحيه.

لم يكتب بدرأوى بذلك بل طلب من شريف عامر مذيع قناة «الحياة اليوم» أن يجرى

معه تسجيلاً فى الخامسة مساءً أنهاء بإعلانه استقالته من أمانة الحزب الوطنى. وبذلك انتهى دوره الذى استمر ستة أيام من السبت إلى الخميس.

صراع اللحظات الأخيرة فى القصر

شهد يوم الأربعاء ٩ فبراير نقاشاً طويلاً بين الرئيس مبارك وجمال وأنس الفقى، الذى أصبح مقيماً فى القصر الجمهورى، حول الخطاب الذى كان مبارك يعدّه لتوجيهه إلى الشعب مساء ذلك اليوم، لكن الاتفاق على محتواه استمر إلى ما بعد منتصف الليل، بسبب رفض جمال وأنس تنحى مبارك، فتقرر تأجيله واستكمالها فى اليوم التالى. وعندما أعلن حسام بدرأوى لقناة «بى. بى. سى» أن مبارك سيستقيل، أسرع أنس الفقى وأعلن فى شريط الأنباء الذى يذاع مع برامج القنوات المصرية ولعدة مرات (عاجل: أنس الفقى: مبارك لن يقدم استقالته).

أنس الفقى من بائع موسوعات إلى الوزارة

تخرج أنس الفقى وهو من مواليد ١٩٦٠ فى كلية تجارة القاهرة عام ٨٣، وعمل فور تخرجه فى مجال تسويق بعض الموسوعات الأجنبية التى كان يقيم لها مكاناً صغيراً لعرضها فى معرض الكتاب. وقتها كان الرئيس مبارك يمر على كل عارض ويتحدث إليه، فكان أنس يقدم بضاعته للرئيس بصورة جذابة وذكية. كان يشرح للرئيس بالعربية، أما عندما تزور السيدة سوزان المعرض فكان يعتمد أن يعرض معظم شرحه باللغة الإنجليزية التى يجيدها، مما لفت اهتمام سوزان وأيضاً فاروق حسنى، وزير الثقافة. ونتيجة لذلك اختاره فاروق حسنى فى عام ٢٠٠٢ رئيساً لقصور الثقافة، وقال له جملة لم ينسها فاروق ولا أنس، وهى قوله للفقى «إن الثقافة الجماهيرية هى الحزب الحقيقى للدولة».

إن أنس الفقى استطاع بالفعل عن طريق الثقافة الجماهيرية أن يدخل فى زوارق الحزب وجمال مبارك، إلى جانب جمعية الرعاية المتكاملة التى كانت ترأسها سوزان مبارك. وبسرعة علا نجم الفقى، فبعد سنتين فى عام ٢٠٠٤ أصبح وزيراً للشباب، وفى العام التالى فى فبراير ٢٠٠٥ أصبح وزيراً للإعلام، بعد أن رفضها فاروق حسنى ورشح لها الفقى.

إعادة أنس الفقى بعد أن تقرر إبعاده

وقد كان مقررأ استبعاد أنس الفقى من وزارة أحمد شفيق الذى عندما استدعاه مبارك يوم ٢٩ يناير لتشكيل الوزارة قدم إليه كشفاً بأسماء وزراء أحمد نظيف، بعد أن وضع علامة صح أمام اسمى أحمد أبو الغيط وزير الخارجية، وممدوح مرعى وزير العدل، إشارة إلى الإبقاء عليهما فى الوزارة. ولم تكن هناك أى علامة أمام اسم أنس الفقى، مما كان يعنى استبعاده، ولكن مبارك عاد فى اليوم التالى وطلب من شفيق وضع اسم أنس فى أى وزارة، حتى لو كانت وزارة الشباب (!) التى كان الفقى وزيرها قبل الإعلام. وبعد ذلك تدخل جمال واستطاع الضغط على أبيه حتى نجح بدوره فى الضغط على أحمد شفيق ووضعه فى التشكيل يوم ٣١ يناير وزيراً للإعلام.. هكذا فإن تحالف جمال والفقى ومعهما زكريا عزمى، وإن بدا حتى آخر لحظة أنهم كانوا يدافعون عن بقاء مبارك، كان فى الواقع يدافع عن بقائهم هم.. إلى أن حسمت القوات المسلحة الموقف.

الفصل الرابع

الطريق إلى القمة

■ السادات وجد أن حرب أكتوبر فرضت شرعية جديدة ■ خمسة أمام السادات لاختيار نائب للرئيس أولهم أحمد إسماعيل وآخرهم مبارك ■ مات أحمد إسماعيل فاختار مبارك أصغر الأربعة الباقين ■ مبارك بدأ في سلاح المشاة ثم انتقل إلى الكلية الجوية ■ من العريش إلى حلوان ثم كلية الطيران فقائد سرب ■ في ٥ يونيو ٦٧ كان قائد قاعدة بنى سويف الجوية ■ اختاره عبدالناصر قائداً للكلية الجوية لتخريج الطيارين ■ حرب أكتوبر هي أساس شرعية اختيار السادات له نائباً ■ قال يوم اختاره السادات: عثمان وأشرف مروان حيقرقشوني ■ السادات اكتشف فراغه فاختار أسامة الباز ليكون معه ■ منصور حسن المنافس المزاحم الذي فاجأه به السادات ■ بدأ إحساس مبارك بمنافسة منصور عندما عينه السادات وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية ■ وصفوا منصور في لبنان بأنه الرجل القادم في مصر، فغار منه حسنى مبارك ■ اختلف منصور مع السادات بسبب قرارات سبتمبر ولم يستطع أن يدافع عنها وهو وزير إعلام ■ سأل السادات: هل هناك تعديل وزارى؟ فأجابه: أيوه وانت حتخرج فيه ■ قبل ذلك خرج أشرف ومرعى وعثمان فخلا الجو لمبارك ■ يوم اغتيال السادات كان طريق مبارك إلى القمة بلا منافس ■ مهمة واحدة طلبها مبارك من منصور بعد توليه الرئاسة هي الوساطة لدى صديقه الملك حسين لإعادة العلاقات الأردنية المصرية.

بتحرير سيناء بعد حرب ١٩٧٣ تأكد الرئيس الراحل أنور السادات أن شرعية ثورة يوليو التي حكمت مصر منذ عام ١٩٥٢ قد انتهت، وأن شرعية جديدة بدأها «جيل أكتوبر» أصبحت الأجدر لقيادة مصر. وقد وجد السادات أمامه خمسة مرشحين يمثلون هذا الجيل «للاختيار من بينهم».

كان أول هؤلاء الخمسة المشير أحمد إسماعيل على، القائد العام في حرب أكتوبر، وكان الثانى المشير محمد على الجمسى (مواليد ١٩٢١) رئيس العمليات في الحرب، والثالث الفريق محمد على فهمى (مواليد ١٩٢٠) قائد قوات الدفاع الجوى، والرابع الفريق فؤاد ذكرى (مواليد ١٩٢٣) قائد القوات البحرية، أما الخامس فهو محمد حسنى مبارك (مواليد ١٩٢٨) قائد القوات الجوية.

وقد غيب الموت المشير أحمد إسماعيل مبكراً في ديسمبر ١٩٧٤ عن ٥٧ سنة بعد المرض، وبقي أمام السادات الأربعة الآخرون فاختر أصغرهم على أساس أن يبقى معه سبع سنوات يدربه نائباً للرئيس، ثم يترك الحكم عام ١٩٨٢ بعد تحرير سيناء، كما كان يفكر وصرح بذلك للقريبين منه.

من هو حسنى مبارك؟

ولد محمد حسنى مبارك فى ٤ مايو ١٩٢٨، وأنهى مرحلة التعليم الثانوى بمدرسة المساعى الثانوية بشبين الكوم، ثم التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير ١٩٤٩، وتخرج برتبة ملازم ثان.

وفى بداية تخرجه التحق مبارك بسلاح المشاة باللواء الثانى الميكانيكى لمدة ٣ شهور، عندما أعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة بها من خريجي الكلية الحربية، تقدم مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطاً قبلتهم الكلية، وتخرج فى الكلية الجوية حيث حصل على بكالوريوس علوم الطيران من الكلية الجوية فى ١٢ مارس ١٩٥٠.

وقد تدرج مبارك فى عدة وظائف فبدأ بالقوات الجوية فى العريش (١٣ مارس ١٩٥٠)، ثم نقل إلى مطار حلوان عام ١٩٥١ للتدريب على المقاتلات، واستمر به حتى بداية عام ١٩٥٢، ثم نقل إلى كلية الطيران ليعمل مدرساً بها، فمساعداً لأركان حرب

الكلية، ثم أركان حرب الكلية، وقائد سرب فى الوقت نفسه، حتى عام ١٩٥٩. وقد حدث خلال حرب الرمال التى نشبت بين المغرب والجزائر أن هبطت اضطرارياً فى المغرب طائرة مروحية كانت تقله مع عدد من الضباط المصريين فتم أسرهم ثم أخلى سبيلهم. وفى يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، كان محمد حسنى مبارك قائد قاعدة بنى سويف الجوية، وفى نوفمبر ١٩٦٧ اختاره جمال عبدالناصر مديراً للكلية الجوية، وجرت حرب الاستنزاف التى استمرت من ٨ مارس ١٩٦٩ إلى أغسطس ١٩٧٠ وهو فى هذا المنصب، وفى ٢٢ يونيو ٦٩ رُقّي مبارك لرتبة عميد، وشغل منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية، ثم قائداً للقوات الجوية فى أبريل ١٩٧٢. وكان قائد هذه القوات خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقد رقى فيها من لواء إلى فريق فى فبراير ٧٤، ثم فى ١٥ أبريل ١٩٧٥ اختاره محمد أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية.

قصة تعيينه نائباً للرئيس

وقد سمعت من الرئيس مبارك فى أول حديث أجرите معه لمجلة أكتوبر فى مارس ١٩٨٥ قصة تعيينه نائباً للرئيس لكنه طلب وقتها ألا أنشرها، وقد كان وقتها يتوقع ألا يبقى فى رئاسة مصر أكثر من فترة واحدة أو فترتين، لكن رئاسته امتدت إلى خمس فترات انتهت بالإطاحة به ومحاكمته.

فى يوم الثلاثاء ١٥ أبريل ١٩٧٥ كان الفريق حسنى مبارك فى مكتبه فى قيادة القوات الجوية عندما دق جرس التليفون الأحمر الذى يتصل برئيس الجمهورية مباشرة ويسمع صوت فوزى عبدالحافظ، مدير مكتب الرئيس، يبلغه بأن الرئيس السادات ينتظره فى استراحته بالقناطر فى الثامنة والنصف مساءً. كان مثل هذا الطلب غير معتاد، فما كان يريد الرئيس السادات من مبارك كان محدوداً وينهى فى التليفون، وفى معظم المرات كان السادات يحافظ على القواعد ويخاطب أولاً المشير محمد على الجمسى، وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، رئيس مبارك. ولهذا جلس مبارك حائراً مشغولاً ليس بسبب استدعاء الرئيس له وإنما بسبب إبلاغه المشير الجمسى بهذه الدعوة أم لا، وماذا لو لم يبلغ الجمسى الذى لا بد أنه سيعرف بعد ذلك. ولأنه عسكرى ملتزم فقد رفع سماعة التليفون ليطالب التحدث إلى الجمسى وإبلاغه

فى الوقت الذى ارتفع فيه مرة أخرى رنين تليفون الرئاسة الأحمر ويأتى صوت فوزى عبدالحافظ يبلغه بأن تعليمات الرئيس هى عدم إبلاغ مبارك أى شخص بالموعد المحدد وألا يستخدم عند حضوره سيارته الرسمية التى تحمل لوحة القوات الجوية رقم واحد، بل يستخدم سيارته الملاكى حتى لا يلفت النظر. وأمام هذا الغموض ذهب مبارك للقاء السادات وهو يتوقع أخباراً سيئة وليس مفاجأة السادات له بتعيينه نائباً لرئيس الجمهورية وطلبه أن يأتى فى اليوم التالى ليؤدى اليمين.

مرعى وعثمان وأشرف، حيقرقشونى

وحسب شهادة أحد الأصدقاء القريبين من حسنى مبارك فى تلك الأيام والذى استدعاه مبارك لمشاورته، فقد عاد مبارك مهموماً من لقاء السادات بعد أن ورطه السادات - حسب وصف مبارك - فى هذا المنصب، فقد قال لصديقه: أروح فىن من سيد مرعى ومن ممدوح سالم وعثمان أحمد عثمان ومن أشرف مروان، وكل منهم يستند إلى علاقة قرابة وخبرة مع الرئيس. وأضاف مبارك بالحرف: دول حيحطونى تحت أسنانهم ويقرقشونى وأنا كل علاقتى بالسياسة ما أقرؤه فى صحيفة الأهرام. وكانت نصيحة الصديق لمبارك أن السادات بالتأكد وهو الذى اختاره لابد أنه سيسانده ولن يتركه وإنما سيأخذه من يده ويعلمه، وعلى حسنى أن يتعلم منه.

أرسلوا إليه صوت مبارك

كان حسنى مبارك يعرف قدره جيداً فى ذلك الوقت، فحرص على أن يكون التلميذ الشاطر الذى يراقب ويتعلم لدرجة أن لبنانياً التقى بالرئيس السادات وخرج يقول إنه لم يسمع صوت نائبه مبارك الذى كان يقف إذا وقف الرئيس ويجلس عندما يجلس، وأن اجتماعه مع السادات انتهى دون أن ينطق نائبه بكلمة. وعندما نقل إلى السادات قول اللبنانى كان تعليق السادات أن طلب تسجيل شريط لصوت مبارك وإرساله إلى الزائر اللبنانى ليسمعه!

وقد اكتشف السادات فراغ مبارك السياسى فقام بتدريبه من خلال جعله يطلع على كل شؤون الدولة وجلوسه بجانبه فى معظم اجتماعاته وتكليفه بالمهام العديدة،

وغير ذلك تكليف أسامة الباز على أن يبقى معه موضعاً ومعلماً ومرشداً. وفى خلال ذلك كان مبارك التلميذ المواظب الذى يراقب ويرى ويتعلم، وربما كانت أزمته مع منصور حسن أكبر أزمة هددته طوال سنوات عمله مع السادات وكادت تطيح به قبل شهور قليلة من اغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١.

الرجل القادم فى مصر

إن منصور حسن (مواليد ١٩٢٧) كان النجم الصاعد الذى احتضنه السادات فور أن تعرف عليه وجذبه إليه حيويته الشابة ولغة حديثه الهادئة السليمة التى تخاطب العقل، وشجاعته فى إبداء رأيه حتى لو كان مخالفاً للرئيس، وإجادته الإنجليزية نتيجة دراسته فى كلية فيكتوريا بالإسكندرية ثم فى لندن، ثم العلوم السياسية فى كلية التجارة (قبل إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية). وقد تعرف السادات على منصور من خلال الحزب الوطنى الذى أنشأه السادات عام ١٩٧٨، وتحقق الوفاق سريعاً بين رئيس له رؤية وجراة وحسم فى القرار، وشاب يمثل وافداً جديداً على الحزب وعلى كهنة السياسة الذين هدفهم الأول الهرولة وراء الرئيس والموافقة على ما يقوله مؤكداً حكمة الرئيس فى كل رأى يبديه

فى يونيو ١٩٧٩ ظهر اسم منصور وزيراً للدولة لأول مرة فى وزارة د. مصطفى خليل، وبعد عشرة أشهر فقط فى مايو ١٩٨٠ أصبح وزيراً للثقافة والإعلام. وعندما أجرى السادات تعديلاً ترأس فيه الوزارة فى يناير ٨١ أضاف إلى منصور وزارة شؤون رئاسة الجمهورية. هكذا فإنه فى أقل من سنتين اثنتين صعد نجم منصور حسن بسرعة بالغة لدرجة توقع معها بعض المراقبين أنه «الرجل القادم فى مصر» كما وصفته على غلافها مجلة الحوادث اللبنانية أشهر المجلات العربية فى ذلك الوقت.

وقد روى لنا منصور حسن تفاصيل كثيرة عن فترة عمله مع السادات خلال غداء أقامه فى بيته (الأربعاء ١١ فبراير ٢٠٠٩) على شرف الدكتور أحمد زويل وبحضور د. إبراهيم بدران الجراح الشهير وزير الصحة الأسبق، ود. محمد عبدالوهاب إخصائى الأشعة، والد زوجة منصور حسن، والسفير السعودى هشام الناظر، والمهندس صلاح دياب، ناشر صحيفة المصرى اليوم، والكاتب الصحفى أسامة هيكل، رئيس تحرير

صحيفة الوفد الذى أصبح وزيراً للإعلام، والكاتب أحمد المسلمانى زميل الأهرام ومقدم برنامج الطبعة الأولى الشهير، وكاتب هذه السطور.

منصور حسن وزيراً للرئاسة

وقد كان أهم تطور عندما استدعاه السادات وأبلغه أنه قرر أن يعيد وزارة شؤون رئاسة الجمهورية التى كان معمولاً بها، خاصة فى فترة جمال عبدالناصر وكان يتولى تلك الوزارة سامى شرف مما يعنى ضرورة أن يكون من يشغل هذه الوزارة رجل يثق فيه الرئيس كثيراً لأنه يطلع على بوستة الرئيس الخاصة وما فيها من تقارير غاية فى السرية.

ولم يحدد السادات لمنصور اختصاصاته، ولعله أراد أن يبدأ باختبار منصور فى ذلك ورؤية كيف سيتصرف مع نائب الرئيس الذى سيزاحمه بالتأكيد فى عمله. وحسب رواية منصور حسن، فإنه أدرك من أول لحظة أن المنصب الذى أصبح يتولاه لابد أن يراعى شاغله حساسيته وألا يحاول الوقية بين الرئيس ونائبه لأن ذلك يعتبر نوعاً من الخيانة الوطنية التى تعود بالضرر على الوطن. ولهذا كان أول شىء قام به منصور وبدون إبلاغ السادات الذهاب إلى مبارك للاتفاق معه على توزيع الاختصاصات.

مبارك: خذ كل الاختصاصات

يحكى منصور حسن فيقول إن مبارك فى ذلك اليوم كان يلزم بيته لإصابة فى قدمه نتيجة «زحلقته»، ورغم هذا ذهب إليه فى البيت وصعد إليه فى غرفة النوم. ويكمل منصور: جلست على حافة السرير وبعد أن اطمأنتت على صحته قلت له إننى كنت مع الرئيس وتحدث معى عن وزارة لشؤون رئاسة الجمهورية أتولاها، وبالطبع لابد أنه تشاور معك فى ذلك، ولمعرفتى والكلام على لسان منصور لمبارك بأن عملى سيكون معك فى رئاسة الجمهورية فلم أحب أن أناقش الرئيس فى التفاصيل، وقررت أن أبدأ بزيارتك لسؤالك عما تريدونه منى فى هذا المنصب. قال مبارك: اعمل كل حاجة. قلت: العمل أساساً ينقسم إلى قسمين قسم خاص بالشؤون الإدارية مثل الجراجات

والحدائق والقصور والموظفين وهذا يستطيع أن يقوم به أى موظف فى الرئاسة لأنه بالتأكيد يفهم أحسن منى، وقسم فنى هو الذى أستطيع أن أخدم فيه وهذا هو الذى أريد الاتفاق عليه معك. قال مبارك مرة أخرى: اعمل فيه كل حاجة. وكان رأى منصور أن يستعين بسوابق الذين شغلوا المنصب ومنهم سامى شرف وعبدالفتاح عبد الله وحافظ إسماعيل واستدعاء القرارات التى كانت تنظم العمل خلال توليهم والاستعانة بها، إلا أن مبارك أصر على أن يقوم منصور بكل شئ «فأرسلت القرار للرئيس ووقعه بدون مناقشة».

إعادة توزيع الاختصاصات

ويحكى منصور: لسوء الحظ أو حسنه، فى اليوم التالى لقرار الاختصاصات سافرت مع الرئيس إلى سالزبورج فى النمسا لحضور المؤتمر الأوروبي وعندما عدنا بعد يومين وكان مبارك فى انتظار الرئيس السادات فى المطار، لاحظت على وجهه مظاهر لا يغيب معناها، حيث سلم على بضيق شديد. وبعد يومين طلبنى فمررت عليه فى عابدين وبادرنى شاكياً من أن قرار الاختصاصات أثار ردود أفعال كثيرة.. مضيفاً: «أصل الناس يغيروا منك»، وهى عبارة كان يكررها لى كثيراً، وكنت أفهم منها أنه هو نفسه الذى يشعر بالغيرة. وأضاف مبارك أنه تحدث مع الرئيس السادات ووافق على تعديل القرار وطلب منى الجلوس معك للتفاهم على صيغة القرار. وكان ردى: «إننى من الأول لم أطلب شيئاً ولكنك سيادتك الذى فوضتني فى عمل كل شئ». ووضعنا بالفعل مشروع قرار قرأه السادات هذه المرة، وأضاف إليه تعديلاً بأن تذهب إلى نسخة من التقارير الخاصة التى تمثل أهم تقارير الأمن والأوضاع المختلفة وكانت تصلنى فى حقيبة لها أقفال خاصة يتم فتحها بمعرفتى.

وخلت الساحة من المنافسين

ولاشك أن منصور حسن أصبح بالنسبة لمبارك المجهول الذى ظهر على طريقه فجأة بعد أن خلت له الساحة من الأربعة الذين كان يخشاهم وقال إنهم سيضعونه تحت أسنانهم ويقرقشونه. فعثمان أحمد عثمان خرج من الوزارة فى ١٩٧٦، ولم يعد له

دور تنفيذى خاصة بعد ردود الأفعال التى أحدثها كتابه «صفحات من تجربتى»، الذى تعرض فيه بالهجوم على جمال عبدالناصر وأغضب منه السادات نفسه. وبالنسبة لممدوح سالم الذى كان رئيساً للوزارة فقد انتهى دوره فى أكتوبر ٧٨ وخلفه الدكتور مصطفى خليل، وكذلك خرج سيد مرعى الذى كان رئيساً لمجلس الشعب وخلفه فى عام ١٩٧٨ الدكتور صوفى أبوطالب. أما أشرف مروان فقد أنهى عمله رئيساً للهيئة العربية للتصنيع عام ٧٩ وتفرغ لأعماله الخاصة. ولكن القدر كما أبعد الأربعة من طريق مبارك فإنه فعل ذلك مع منصور بطريقة غير متوقعة.

قرارات سبتمبر وراء خروج منصور

وفى ذلك قال منصور إن خلافة مع الرئيس الراحل أنور السادات جرى لسبب وحيد هو قرارات ٥ سبتمبر ٨١ التى تضمنت اعتقال ١٥٣٦ مصرياً من الشخصيات العامة التى تمثل مختلف الأحزاب والتيارات والقوى السياسية بسبب معارضتهم اتفاقية كامب ديفيد. ولم يقتنع منصور بالمبررات التى قيلت للقرارات وإنما على العكس رآها ضد مبادئه وضد السادات نفسه الذى وحد بقراراته مشاعر غضب جميع قوى المعارضة (من المفارقات أن مبارك فعل قبل نهايته بشهر واحد نفس الشئ عندما وحد ضده مشاعر غضب كل القوى المعارضة بصورة غير مسبقة من خلال نتائج الانتخابات البرلمانية التى جرت فى ديسمبر ٢٠١٠، وهكذا فإنه بينما أودع السادات معارضيه السجن فإن مبارك أطلق معارضيه فى الشارع ولم يبق على واحد يدافع عنه).

وقد كان من الطبيعى أن يقدم منصور حسن استقالته إلى السادات لكنه، كما قال لنا، شعر بأن استقالته فى هذا التوقيت تعنى تخليه عن الرجل الذى يشعر فى داخله بامتان حقيقى لأنه أعطاه فرصة ظهوره سياسياً. وقال منصور حسن إنه اتخذ موقفاً واضحاً بعدم تبرير قرارات سبتمبر رغم أن هذا التبرير يدخل فى صميم عمله كوزير للإعلام، وبالطبع لم يكن ذلك خافياً على السادات وإن كان كل منهما ينتظر الفرصة المناسبة. وقد جاءت هذه الفرصة خلال استقبال السادات لعدد من السفراء الذين يقدمون أوراق اعتمادهم، واختلى خلالها منصور مع السادات، وقال له: «هناك إشاعة يا ريس عن تعديل وزارى». قال السادات بصوته العريض: «أيوه.. وإنت حتخرج»، ثم

انتظر لحظة وقال: «وحتروح مجلس الشعب وكيلًا للمجلس لأننى عاوزه يبقى حاجة قوية زى الكونجرس».

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ أجرى السادات التعديل الوزارى الذى خرج فيه منصور حسن انتظاراً لتوليته فى نوفمبر وكالة مجلس الشعب، وانفرد حسنى مبارك بسلطات نائب رئيس الجمهورية دون منازعة منصور أو أى وزير آخر، فقد ألغيت وزارة رئاسة الجمهورية، وبعد أسبوعين تغير التاريخ.. اغتيل أنور السادات وانفرد حسنى مبارك بالقصر الجمهورى الذى خلا من منصور حسن. كان القدر قد أراد أن يخلو طريق مبارك دون منافس أو مزاحم!

ومنذ خرج منصور حسن من الصورة أو من الحياة العامة بمعنى أصبح لم يتصل به مبارك إلا مرة واحدة فى عام ١٩٨٢ أى بعد شهور من توليه الرئاسة طالباً منه محاولة الاتصال بالملك حسين ملك الأردن لإقناعه بعودة العلاقات المصرية- الأردنية التى كانت مقطوعة بين البلدين منذ اتفاق السلام مع إسرائيل. يقول منصور: «كان الملك حسين صديقاً من أيام زمالتى له فى مدرسة (فيكتوريا كوليدج) بالإسكندرية، وبالفعل ذهبت إليه وطلبت منه استئناف العلاقة مع مصر لأن هذه القطيعة لا تستفيد منها إلا إسرائيل، وأشرت إليه بأن السادات كان يواجه مفاوضات صعبة جداً وقطيعة العرب له جعلت الموقف أكثر صعوبة لأنكم (قفلتم عليه الباب) ولم يكن أمامه إلا أن يستمر بعد أن لم يجد أحداً يشاوره. والشعب المصرى لن يستطيع أن يتحمل هذه القطيعة لفترة طويلة مع العرب، وبالفعل اقتنع الملك حسين وأعاد العلاقات المصرية - الأردنية، وقد كانت آخر مرة أرى فيها مبارك أو أشارك فى أى عمل رسمى». (من حديث إلى «المصرى اليوم» ٢٠١١/٥/١٧).

الفصل الخامس

بين الحكم والأمن

■ أول تصريح له أنا اسمى محمد حسنى مبارك ■ من أول لحظة وجد نفسه فى مواجهة مع الإرهاب ■ كان اغتيال السادات جزءاً من مخطط إعلان الدولة الإسلامية المصرية ■ عملية مركز الجبل الأحمر التى فشلت بسبب زيادة المخدر فى الجاتوه ■ أبوباشا نفذ على عهده الخطة ١٠٥ ■ كان عبود الزمريقف فى ميدان التحرير منتظراً الاستيلاء على التليفزيون ■ مذبحه فى أسبوط فجر وقفة العيد ■ أول خطاب لمبارك قال فيه إن السادات كان سيعتزل فى أبريل ١٩٨٢ ■ لم يكتف بالإفراج عن مسجونى سبتمبر بل استقبلهم فى القصر الجمهورى ■ عندما كان يردد «الكفن لا جيوب له»، كان يمر على الحاضرين فى أى مؤتمر يحضره ويصافحهم واحداً واحداً ■ العربية المصفحة أنقذته من الاغتيال فى أديس أبابا ■ قال له الشيخ الشعراوى: «إن كنت قدرنا فليوفقك الله وإن كنا قدرك فليعذك الله»، محاولة اغتيال مشكوك فيها فى بورسعيد ومحاولة عن طريق المجارى تم كشفها ■ أمر من مبارك بإنزال حقائب الصحفيين من طائرته ■ عندما ركب مصطفى الفقى سيارة مبارك فى نيويورك ليحميه ■ أمنه الشخصى موضوعه الأول ■ عشر سيارات حراسة فى ركبته ■ ثلث الحاضرين فى مؤتمراته من رجال الأمن ■ كان يراجع العمارات المقامة حوله ويطلب أسماء سكانها ■ شلل فى المرور بسبب ركبته ولكن لا يهتم ■ ٤ ساعات يومياً فى المركز الرياضى للإسكواش والعناية بصحته ■ حكاية البرتقالة والطبق والفضوة ودلالاتها ■ سوزان مبارك دولة موازية لدولة الرئيس ■ غضب من أقرب أصدقائه لتوسطه لعمل حديث مع سوزان ■ صورة للحياة داخل الرئاسة وفى بيته ■ كيف تمكن زكريا عزمى من الاستيلاء على الرئاسة ■ مفامرات كلب مبارك مع مصطفى الفقى ■ الثلاثى الذى عزل مبارك: عزمى وعبد العزيز وجمال ■ هموم الاقتصاد المشكلة الأولى ■ انفراج الأزمة بعد حرب تحرير الكويت ■ إعادة العلاقات مع العرب واستعادة طابا.

لم يكن حسنى مبارك شيطانا أو فاسدا عندما تولى رئاسة مصر يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١ بعد استفتاء حصل فيه على موافقة ٩٨,٤٦٪ من الذين اشتركوا فى الاستفتاء. على العكس كان مبارك الحاكم الذى بدا نموذجيا لإدارة شؤون مصر بعد زعيمين كبيرين ملأ كل منهما حياة الشعب بتغييرات ضخمة وأعمال عظيمة وأيضا أخطاء عظيمة.

كان مبارك يوم تولى حكم مصر يسير فى العام الثالث والخمسين من عمره، وهى سن مثالية للقدرة على العطاء إلى جانب خبرات السنين المتراكمة، وأهمها فترة السنوات الست الأخيرة التى عمل فيها نائبا للرئيس إلى جانب أنور السادات، وكانت بلاشك فترة تدريبية أهلتة لتولى الرئاسة التى كان يعرف دروبها.

ورغم أن مبارك ظل يعمل نائبا للرئيس أكثر من ست سنوات إلا أن كثيرين لم يكتشفوه، وهذه هى طبيعة المنصب الذى يحكم على من يشغله أن يبقى دائما فى الظل لأن الرئيس يحجبه. حدث ذلك مع السادات الذى تساءل الكثيرون يوم اختياره رئيسا كيف سيجرم مصر وهو الذى لم يكن يبدو شيئا فى ظل جمال عبدالناصر. وفى أول أسبوع أصبح فيه مبارك رئيسا فإنه عندما سأله أحد المراسلين الأجانب عن أقرب الزعميين السابقين إليه: جمال عبدالناصر أم أنور السادات فكان رده بالإنجليزية: «My name is Hosney Mubark»، أى أنا اسمى حسنى مبارك، وهى العبارة التى اعتبرت عند قوله لها واحدة من الحكم العظيمة التى نطق بها.

مؤامرة لإعلان الدولة الإسلامية

لم يكتف مبارك بأنه بدأ مسؤولياته فى ظروف غير مسبوقة اغتيل فيها رئيس الجمهورية الذى كان مبارك يجلس إلى يمينه، بل الأخطر عندما وجد نفسه من أول ساعة فى مواجهة مخطط كان اغتيال السادات فيه، كما كشفت التحقيقات، بداية انقلاب يتم فيه إعلان الدولة المصرية الإسلامية من خلال أول بيان يذاع فى التلفزيون بعد استيلاء عبود الزمر وقواته على المبنى والسيطرة عليه.

عملية مركز الجبل الأحمر

فى ذلك اليوم السادس، من أكتوبر ١٩٨١، بينما مضت عملية اغتيال السادات فى طريقها، جرت عملية أخرى استهدفت الاستيلاء على مركز تدريب للقوات المسلحة فى الجبل الأحمر بواسطة جندى من أفرادہ قام بتقديم جاتوه لزملائه الذين يتولون حراسة المركز بدعوى أنه رزق طفلاً ويريد من زملائه فى المعسكر مشاركته فرحته. وكان قد تم حشو الجاتوه بكمية مخدرة تجعل الحراس يتشاءبون وينامون على الفور فيقوم الجندى، عضو المؤامرة، بإعطاء إشارة لمجموعة الهجوم المنتظرة خارج المركز فتتقدم وتقتحم المركز وتستولى على مدرعاته وأسلحته ثم التوجه بها إلى ميدان التحرير، حيث فى الانتظار مجموعة يقودها عبود الزمر ومعهم الدكتور السلامونى أحد أفراد التنظيم الذى يحمل البيان الأول للدولة الإسلامية. وحسب الخطة التى وضعوها فإنه فور وصول مدرعات مركز الجبل الأحمر يتولى عبود الزمر القيادة ويتجه إلى مبنى التليفزيون وسيطر عليه، ومن وراء الميكروفونات فى المبنى يتم إعلان الثورة الإسلامية مستغلة ظروف الارتباك الذى تعيشه دولة اغتيل رئيسها.

المخدر كان زائداً فشلت العملية

فشلت عملية الجبل الأحمر لأن الذين تولوا حشو الجاتوه بالمخدر استخدموا كمية أكثر من اللازم سرعان ما تفاعلت مع المادة السكرية فغيرت طعم الجاتوه وجعلته مرأماً مما جعل الجنود لا يتحملون طعمه ويلفظونه من أفواههم باستثناء جندى واحد يبدو أنه كان جائعاً فتحامل على نفسه والتهم قطعة الجاتوه وفى الحال أصيب بتسمم وتوفى.

أبوباشا يبدأ تنفيذ الخطة ١٠٥

من ناحية أخرى فإن اللواء حسن أبوباشا، وكان يشغل مساعد وزير الداخلية لمنطقة وسط القاهرة، عندما فشل فى الاتصال باللواء النبوى إسماعيل، وزير الداخلية، الذى كان موجوداً فى المنصة وقت حادث الاغتيال (لم يكن هناك محمول ولا تليفونات ميسرة فى ذلك الوقت). فإن أبوباشا بحسه الأمنى قرر التصرف وبدأ على مسؤوليته تنفيذ الخطة التى تحمل اسم ١٠٥، التى تتخذ لتأمين القاهرة فى حالات الطوارئ. وكان فى

مقدمة هذه الخطة تأمين مبنى التلفزيون. ودون انتظار لوصول القوات اللازمة طلب أبوباشا من اللواء أحمد رشدي اصطحاب السيارة المصفحة التي تتولى تأمين وزارة الداخلية والاتجاه بها فوراً إلى مبنى التلفزيون وتثبيت تواجدہ إلى أن تلحق به باقى القوات المطلوبة. وقد اتخذت السيارة المصفحة التي تولاها اللواء أحمد رشدي طريق ميدان التحرير وشاهدها عبود الزمر، فاعتقد أن الجيش عرف بالمؤامرة وبدأ نشر الطوارئ فى القاهرة، فى الوقت الذى تلقى فيه خبر فشل عملية مركز الجبل الأحمر فأيقن فشل المخطط الذى كان ينتظر تنفيذه وترك الميدان هارباً.

مذبحة فى أسىوط

لم تتوقف العمليات الإرهابية عند اغتيال رئيس الجمهورية وفشل احتلال مبنى التلفزيون وإعلان الثورة الإسلامية يوم السادس من أكتوبر (١٩٨١) ففى فجر يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ وزع تنظيم الجهاد والجماعات الإسلامية أفرادہ على مجموعات اقتحمت أقسام شرطة ومديرية أمن أسىوط وأطلقوا النيران على من يقابلهم بطريقة عشوائية على طريقة أفلام العصابات مما أدى إلى مقتل ١٥٠ من بينهم خمسة ضباط و ١٠١ من جنود الأمن المركزى و ١٢ من المواطنين الذين تصادف وجودهم فى تلك المناطق وكانوا فى طريقهم لأداء صلاة العيد، إذ كان اليوم يوافق صباح عيد الأضحى.

تم إبلاغ القاهرة التى اهتزت للحدث وانتقلت قيادات الداخلية إلى أسىوط، وتم الاستعانة بالقوات المسلحة لحسم المعركة، وخلال ٢٤ ساعة تم ضبط عدد من الذين ارتكبوا المذبحة والأسلحة التى تم الاستيلاء عليها والتى كان الحصول عليها هو الهدف الرئيسى للعملية نظرا لحاجة التنظيم الشديدة إلى السلاح. وكان من نتيجة ما حدث نجاح أجهزة الأمن فى مطاردة تنظيم الجهاد والجماعات الإسلامية والحكم على أفرادهما فى القضيتين ٤٦٢ لسنة ٨٤ و ٧ أمن الدولة. لكن الأخطر اكتشاف غياب أجهزة الأمن فى ذلك الوقت عن كثير مما كان يجرى التدبير له، وأن أفكار تكفير المجتمع راحت تنتشر بصورة كبيرة مما أدى، كما ذكر لى اللواء فؤاد علام أحد الذين تخصصوا فى قضايا إرهاب التيارات الدينية المتطرفة، إلى فكرة إقامة حوار يكشف للذين تبنا أفكار التكفير خطأهم من خلال الحوار مع عدد من علماء الأزهر. وقد

عقدت جلسات بالغة الأهمية بين علماء الأزهر وقيادات التنظيم تم فيها تفنيد أفكار التطرف التي ملأت الرؤوس وتراجع معتبقوها عنها .

لكن الذى يسجل لمبارك، ولم نكن نعرف يومها أن هذه هى إحدى سماته، تعامله الهادئ مع عمليات الإرهاب وعدم تحويل الصراع معه إلى أعمال انتقامية تصل إلى المجازر (فى ملحق الوثائق سجل العمليات الإرهابية).

قال له السادات إنه كان سيعتزل

كان يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١ يوماً خاصاً فى تاريخ مبارك ومصر. فبعد أداء اليمين التى أقسم فيها على أن يحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى، وأن يحترم الدستور والقانون، وأن يرفع مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن يحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه، ألقى مبارك أول خطاب له كرئيس. وكان أول ما بدأ به: «أرجو أن تسمحوا لى بأن يكون حديثى إليكم اليوم حديث القلب إلى القلب حتى أعبر لكم عن كل ما يطفى على مشاعرى فى هذه اللحظات القاسية بالأمها، والقاسية أيضاً بمسؤولياتها. آلام قاسية ولكنها آلام عظيمة، والآلام العظيمة هى التى تبني الأمم العظيمة كما كان يردد بحق زعيمنا الراحل محمد أنور السادات».

إن مبارك اعترف فى بداية هذا الخطاب بأن السادات كان يعد لأن يعتزل العمل بعد أن يحقق تحرير سيناء فى أبريل ١٩٨٢. يقول مبارك: «عندما صارحنى الرئيس السادات منذ أشهر قليلة بأنه قرر أن يعتزل فى العام المقبل (١٩٨٢) بعد أن يطمئن إلى سلامة الأساس الذى أرساه لمسيرة مصر نحو الديمقراطية والرخاء والسلام، أجبته بكل الإخلاص وصارحته بكل الصدق بأن اعتزاله هو أمر مستحيل وسوف يرفض الشعب لأول مرة قراراً يصدره، وسوف أرفض لأول مرة أمراً يصدر لى بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية. ولكن هكذا جاء قدرى أن أقف أمامكم فى غيبته (يغالب الرئيس مبارك دموعه ويصفق أعضاء مجلس الشعب).. لقد صدر لى الأمر من الشعب.. شعب مصر.. وهنا أستلهم مواقف السادات التى إختار فيها قدره أو إختارها له القدر، أستلهم القوة والإرادة من مواقفه وأعلن أنني بعون الله وبعاونكم أواجه قدرى فى هذه المسؤولية الضخمة الهائلة بمبادئ وأخلاقيات القائد والمعلم والزعيم محمد أنور السادات».

الإفراج عن مسجونى سبتمبر

كان من أول الأعمال التى حصلت على الإعجاب بمبارك قيامه بالإفراج عن جميع الذين اعتقلهم السادات فى الخامس من سبتمبر قبل شهر واحد من اغتياله. ولم يكتف مبارك بذلك فقد كانت هناك مفاجأة أخرى تنتظر مجموعة من المفرج عنهم وجدوا أنفسهم يخرجون من السجن إلى القصر الجمهورى ليستقبلهم مبارك ويصافحهم واحداً واحداً. وقيل إن هذا الإخراج من السجن إلى القصر جاء بناء على نصيحة الدكتور فؤاد محيى الدين، الذى عينه مبارك رئيساً للوزراء، وقد يكون مهماً من أشار، ولكن الأهم أن يأخذ من فى يده القرار بالمشورة. وقد سمعت من منصور حسن أنه إذا عرض على مبارك ثلاثة اختيارات فإنه عادة يختار أحسنها، بينما قال لى أحد القريبين من جمال مبارك إنه إذا عرض على جمال عشرة اختيارات يختار غالباً أسوأها!

الكفن لا جيوب له

وفى ذلك الوقت من ربيع حكم مبارك كان من العبارات التى ردها «الكفن لا جيوب له» فى إشارة إلى ضرورة الطهارة، لأن أى مال أو ثروة لن يأخذها صاحبه معه فى قبره، فالكفن لا جيوب له.

وفى هذه الفترة كان مبارك يتولى تصنيع بدلاته فى شركة «ستيا» تأكيداً لشعار حاول أن ينشره فى ذلك الوقت وهو «صنع فى مصر»، وكان ابناء علاء وجمال مازالا فى الدراسة (علاء من مواليد ٦١ - وجمال مواليد ٦٣).

وفى الفترة الأولى من حكمه كان مبارك يقول عن صدق إنه لا يريد الاستمرار فى الحكم فقد كانت المشاكل مضمّنة، وكان الوزراء الذين تنتقدهم الصحف يذهبون إليه ويستعدونه على الصحفيين ويقولون له إن الصحفيين الذين ينتقدون الوزراء لا يقصدون الوزراء من هذا النقد وإنما يستهدفون النظام الذى هو على رأسه، وكان رده الذى سمعته وسمعه كل الصحفيين وكرره بصوت عال، إنه إذا كان النظام بهذا السوء فليذهب النظام إلى الجحيم، وعلى كل من يتعرض لنقد أن يرد ولا يعلق أخطاءه على شناعة النظام.

ماذا كان يقول عندما بدأ؟

وفى هذه الفترة قال مبارك: إن مصر ليست ضيعة لحاكمها أو لصفوتها الحاكمة أو أقربائهم، مصر ملك لشعبها، وشعبها يتوق إلى أن يرى القائمين على أمرها أطهار اليد، أطهار المسلك. إننى لن أرحم أحداً فى موضوع الطهارة حتى لو كان أخى، ذلك موضوع لا يخالجنى فيه شك (حديث إلى مكرم محمد أحمد «المصور» ٢٠/١٠/٨١).

وقال مبارك: إن حدود مطامعى المادية متواضعة ومحدودة. لست من هؤلاء الذين ينشدون الرفاهية، وحتى من قبل أن أدخل العمل العام لم أكره شيئاً قدر الذين يمدون يدهم إلى المال العام أو إلى مال الغير وقدر المنافقين الذين يزينون طريق الخطأ للآخرين. ماذا يعنى أن يكون لدى مليون جنيه أو أكثر أو أقل بينما يفتقد الضمير الصدق مع الله ومع الوطن والصدق مع النفس، أى إضافة يمكن أن تضيفها لى هذه الملايين؟ لن أرتدى غير ما أرتديه اليوم ولن أستهلك غير ما أستهلكه اليوم، ولن يكون لى غير بيتى وأولادى وحياتى الخاصة التى أحب أن تكون دائماً ملكاً لى لا ملك الآخرين (المصدر السابق).

أول اتصال تليفونى مع مبارك

وقد جاءنى أول اتصال تليفونى مع مبارك فى عام ١٩٨٢ عندما كتبت عموداً فى «مجرد رأى» فى الأهرام انتقدت فيه تقديم أحد كبار المذيعين للرئيس حسنى مبارك فى إحدى المناسبات التى حضرها وقول المذيع إن مبارك كان أحد الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٥٢ وهو ما لم يكن صحيحاً. وقد نفيت ذلك فى العمود الذى كتبتة وقلت إنه لن يضيف إلى مبارك أو ينتقص منه عضويته للضباط الأحرار ولكن الصحيح أنه لم يكن عضواً. وفوجئت باتصال الرئيس مبارك فى حوالى الخامسة مساءً يوافقنى على رأى، مؤكداً أنه كان وقت قول المذيع ذلك الكلام يشعر بالخجل «وحاطط رأسى فى الأرض ومش عارف أكذبه ولا أسكت»، ولهذا فقد سعد بما كتبتة.

يكسب ود الآخرين بسهولة

والواقع أن مبارك كان يتميز ببساطته التي يكسب بها ود من يلتقى به ويجعله يشعر أنه صديق مقرب، وهى طبيعة لم يرثها ابنه جمال ربما لأنه نشأ فى جو القصور فانعكس ذلك على داخله.

كما كان من صفات مبارك أنه إذا روى حكاية حتى لو حكاها عشر مرات لا يضيف إلى ما يقوله كلمة، وهو وإن كان يشير إلى صدقه فهو من ناحية أخرى يكشف فقره فى الخيال الذى يجعله لا يضيف جملة أو عبارة عند تكرار ترديد الحكايات كما يفعل آخرون، وهو ما ميز رؤيته المحدودة للأمور فى الوقت الذى ملأه الاعتقاد أن كل قراراته بالغة الحكمة.

وفى هذه الفترة فى بداية حكمه كان مبارك دائم الاتصال وعقد الاجتماعات أولا فى القاعة الصغيرة لهيئة التعبئة والإحصاء أمام عمارات العبور لقربها من القصر الجمهورى، وبعد ذلك نقل هذه الاجتماعات إلى قاعة الحزب الوطنى على النيل، وكانت تسمى وقتها النادى السياسى، وكان هذا النادى يجتمع عادة كل أسبوعين بحضور مبارك لمعظم الاجتماعات. وقد وجدت فى مفكراتى الصغيرة، التى كنت أدون فيها ما أحضره من اجتماعات وأحداث، نشاط مبارك المكثف، فقد حضر اجتماعين فى النادى السياسى يومى ٢٦/١٢/١٩٨٨ و ٢١/١/١٩٨٩، وفى يوم ٢٤/١/١٩٨٩ اجتمع مع المفكرين فى معرض الكتاب، وفى أول مايو ٨٩ كان هناك اجتماع آخر مع رؤساء التحرير فى القصر الجمهورى فى هليوبوليس، وفى يوم ١٠ مايو ٨٩ نفس الشهر اجتماع مبارك مع اللجنة الاقتصادية، وفى اليوم التالى ١١ مايو اجتماع الرئيس مع لجنة الصحة بالحزب، وبعد ذلك فى يوم ٢١ مايو نفس الشهر والسنة اجتماع مع الإعلاميين فى مناسبة عيد الإعلاميين. أما فيما بعد عندما طالت فترة الحكم فكانت تمر السنة دون أن يعقد اجتماعا واحدا. وربما كان معرض الكتاب أكبر دليل على مدى شغف مبارك بلقاء الآخرين، فعلى مدى الفترتين الأوليين من حكمه كان يحرص على زيارة المعرض الذى كان يفتح عادة فى شهر يناير فى أرض المعارض ويدخل جميع أجنحة ومحال العرض، ويعقد اجتماعا مع الكتاب والمفكرين الذين كان يعرفهم واحدا واحدا، ثم بعد ذلك بدأ يضيق بهذه الزيارات واختصرها على عدد محدود

من الناشرين وكذلك الاجتماعات التى كان يعقدها فى نهاية الزيارة، خاصة عندما زاد عدد الحاضرين لها بناء على تدخل صفوت الشريف وزير الإعلام، من إعلاميات التلفزيون والإذاعة اللاتى رحن يسألن الرئيس فى موضوعات الدروس الخصوصية وأتوبيسات المدارس والأكلات الجاهزة. الخ.

لا أحب مهاجمة مراتى بعدما أموت

حكى رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، فى حضور منصور حسن ود. أسامة الغزالى حرب وإسماعيل منتصر وصلاح دياب (الجمعة ٨ يوليو ٢٠٠٥) أن الرئيس حسنى مبارك طلبه فى بداية حكمه وقد ذهب إليه مع الأستاذ خالد محيى الدين. وقال رفعت السعيد إنه فوجئ بمبارك يقول له: أنا قرأت التقارير المكتوبة عنك. صحيح كل هذا فعلوه بك؟ وقال رفعت إنه فى نهاية المقابلة «سألناه عن الخطوط التى يجب ألا نتجاوزها فى الحزب، فأشار بيده إلى رأسه قاصداً الكاب فى إشارة منه إلى الجيش. وتانى حاجة قال مبارك: ماتهاجموش جيهان السادات فسألته ليه؟ قال: علشان لما أموت ماحبش حد يهاجم مراتى!

المشكلة الاقتصادية الهم الأول

وقد كان الاقتصاد على رأس المشاكل التى ورثها مبارك نتيجة الأوضاع الاقتصادية السيئة والخدمات المنهارة وعلاقات مصر المتدهورة والمقطوعة مع الدول العربية بسبب اتفاقية «كامب ديفيد».

وقد نجحت سياسة البطء التى تبين أنها سمة مبارك مع الدول العربية ووقف الحملات الإعلامية التى كانت توجه ضدهم فى عصر السادات، فى الوقت الذى تعرف فيه على الدكتور كمال الجنزورى لأول مرة من خلال دراسة كتبها الجنزورى فى فبراير ٨٢ عن الاقتصاد المصرى سلمها إلى اللواء طيب محيى حماد، مدير مستشفى الطيران، وكان يعرف حسنى مبارك فقام بتوصيل الدراسة إليه. ويقال إن مبارك أعجب باللغة السهلة المكتوبة بها الدراسة وهى اللغة التى قربت منه الجنزورى كثيراً، فلم يكن مبارك ضليعاً فى النظريات الاقتصادية، وكان يحب

تبسيط الأمور «المكلكة»، كما كان يصفها، حتى يستطيع فهمها. وبناء على الدراسة التي قدمها الجنزورى تم عقد المؤتمر الاقتصادى الكبير الذى حمل اسم (مصر ٢٠٠٠) الذى جمع مختلف التيارات والاتجاهات الاقتصادية وضم من بين ما ضم الدكاترة عبدالمنعم القيسونى وعبدالجليل العمرى وعلى الجريتلى وحلمى عبدالرحمن وإسماعيل صبرى، وعدداً من المفكرين على رأسهم د. زكى نجيب محمود، وقد وضع هذا المؤتمر أسس التخطيط لمستقبل مصر فى العشرين سنة التالية فكانت الخطة العشرينية وبدأت بالخمسية.

شركات توظيف الأموال

لكن الاقتصاد المصرى ظل ضعيفاً سواء من حيث أدائه أو من حيث الثقة فيه مما أدى فى عام ١٩٨٥ إلى ظهور شركات توظيف الأموال التى استطاعت جذب مدخرات المصريين فى الخارج وفى الداخل عن طريق فوائد بلغت ثلاثة أضعاف الفائدة التى تعطىها البنوك، مستخدمة الدين ستاراً لإخفاء عمليات الخداع التى تمارسها، فقد كان مستحيلاً عليها دون أن تكون لها أسس إنتاجية قوية تحقيق الأرباح التى كانت تحققها، والتى تبين أنها كانت تدفعها فى البداية لجذب المزيد من المودعين الذين بلغوا عشرات الآلاف ووصلت ودائعهم إلى أكثر من مليار و٦٠٠ ألف دولار. ولما كان عدد كبير من هؤلاء المودعين موظفين فى الدولة فى مواقع عديدة فإنهم حرصاً على ودائعهم تحولوا بصورة غير مباشرة إلى موظفين لدى هذه الشركات يسهلون لهم كل ما يطلبون. وزاد من سوء الأمر اختراق هذه الشركات العديد من الشخصيات السياسية والاقتصادية وأيضاً الدينية والإعلامية من خلال حملات الإعلانات الواسعة التى أغرت بها الصحف ووصلت إلى التلفزيون المصرى الذى أجرت فيه شركة الريان مسابقة دينية يومية خلال شهر رمضان، أدى إقبال المشتركين فيها إلى إصابة تليفونات القاهرة بالشلل بسبب زيادة عدد الذين يتصلون لكسب جائزة المسابقة مما أدى إلى سقوط الشبكة. وكان طبيعياً أن يغامر أصحاب هذه الشركات التى لا تقوم على أساس اقتصادى بالمراهنة بفلوس المودعين فى البورصات العالمية لتحقيق المكاسب، إلا

أن هذه البورصات وإن أصابت مرة فقد أخطأت مرات مما أدى إلى تحملهم خسائر ضخمة. وتدخلت الحكومة بقانون اشترط على الشركات توفير أوضاعها لمعرفة قيمة الودائع والمودعين. وقد أدى ذلك إلى انهيار هذه الشركات وخسارة آلاف المواطنين من صفار المودعين الذين ظلوا يعانون سنوات طويلة.

انفراج الأزمة بعد غزو الكويت

وقد ظلت المشكلة الاقتصادية الهم الأكبر للحكم، خاصة عندما كان يحل موعد سداد الدين الخاص بالحكومة الأمريكية، الذى كان يمثل ثمن سلاح اشترته مصر من أمريكا قبل اتفاق معاهدة السلام مع إسرائيل، وهى المعاهدة التى كان من نتيجتها تقديم الولايات المتحدة لمصر منحة عسكرية واقتصادية سنوية. إلا أن واشنطن رغم هذه المعاهدة رفضت إعفاء مصر من الدين القديم قبل هذه المعاهدة، وكانت خزانة الحكومة المصرية خالية من العملات الصعبة، مما كان يضطر الحكومة إلى شراء الدولار من السوق ومن شركات توظيف الأموال. وفى خلال شهر يوليو ١٩٩٠ حاولت بعثات الوساطة التى سافرت إلى واشنطن الاتصال بكبار المسؤولين الأمريكيين فى الكونجرس ودوائر صنع القرار لتأجيل أقساط الديون المستحقة بعض الوقت إلا أنها سمعت رداً واحداً هو استحالة التأجيل.

وكانت آخر زيارة قام بها الذين يحاولون مع المسؤولين الأمريكيين فى يوليو ١٩٩٠، فلما جاء الثانى من أغسطس بعد أيام فوجئ العالم بقيام الرئيس العراقى صدام حسين بغزو الكويت والاستيلاء عليها، ورفض الانسحاب منها معلناً أنها المحافظة رقم ١٩ التابعة للعراق، وقد أحدثت هذه الحرب هزة كبرى فى الغرب، وحاول حسنى مبارك مع صدام التوصل إلى حل سلمى، ولكن صدام عاند ورفض فانهاز حسنى مبارك إلى جانب تحرير الكويت عسكرياً، وشاركت القوات المصرية فى هذه الحرب مع قوات التحالف، وكافأت أمريكا مصر نتيجة ذلك بإسقاط كل الديون التى كانت ترجو مصر تأجيل بعض أقساطها. وكان ذلك فى الواقع بداية انفراجة كبرى فى الوضع الاقتصادى فى مصر، فى الوقت الذى تدعمت فيه علاقات مبارك مع قيادات الخليج فى السعودية والإمارات والكويت.

إعادة العلاقات مع العرب

والواقع أن عدداً من الدول العربية، وبالذات العراق وليبيا وسوريا واليمن وفلسطين، انتهزت فرصة توقيع أنور السادات اتفاقية «كامب ديفيد» في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ لتفجير ما في داخلها ضد مصر بصورة عنيفة. وقد قاد الرئيس العراقي صدام حسين المعارضة ودعا إلى قمة عربية في بغداد يوم ٢ نوفمبر ١٩٧٨ قررت فيها الدول العربية رفض الاتفاقية ونقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس، وتعليق عضوية مصر في الجامعة، في الوقت الذي بادرت فيه الدول إلى قطع علاقاتها مع مصر. وكان هذا هو الوضع المهترئ بين الدول العربية ومصر يوم تولى حسنى مبارك في أكتوبر ١٩٨١.

إعادة مقر الجامعة بعد عشر سنوات

ويسجل لمبارك أنه تعامل مع المشكلة بصبر شديد دون أن يتنازل أو يعتذر عن اتفاقية «كامب ديفيد» التي كان بالفعل مؤمناً بها، فقد كان شاهداً عليها منذ بدايتها وأحاط علماً بكل تفاصيلها، وفي الوقت نفسه فقد آمن مبارك بضرورة عودة العلاقات العربية وراح يغزل بهدوء نسيج إعادة هذه العلاقات، ونجح بالفعل في استعادتها مع جميع الدول العربية وإعادة مقر الجامعة العربية إلى مكانها في القاهرة عام ١٩٨٩ دون مس شجرة من رأس اتفاقية «كامب ديفيد» التي أكملها بالتصليب في موقف مصر من أرض طابا.

استعادة طابا بالتحكيم الدولي

وطابا هي مساحة صغيرة تمثل آخر حدود مصر على رأس خليج العقبة وتجاورها مدينة إيلات الإسرائيلية. وقد افتعلت إسرائيل مشكلة حولها قبل موعد انسحابها من آخر جزء من سيناء حسب اتفاقية «كامب ديفيد»، بادعائها أنها تقع في الأراضي الإسرائيلية. ولكن حسنى مبارك تعامل مع المشكلة بأعصاب هادئة وتمكن من التوصل مع إسرائيل إلى اتفاق لعرض القضية للتحكيم الدولي، بحيث يكون قرار التحكيم ملزماً للطرفين: مصر وإسرائيل. وقد كونت مصر فريقاً على أعلى مستوى تولى جمع المستندات الدالة علىصرية طابا، وبالفعل صدر قرار التحكيم لصالح مصر في عام

١٩٨٩ نفس العام الذى شهد عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة، وبذلك عادت سيناء كاملة إلى مصر دون انتقاص حبة رمل واحدة.

المرور على الحاضرين ومصافحتهم

وقد ظل مبارك حريصاً فى الاجتماعات التى كان يحضرها فى بدايات حكمه على مناقشة مختلف شؤون الدولة، يشرح ويستمع دون أى حواجز أو موانع، ويطلب إلى الوزراء التدخل والمزيد من الشرح، وأظن أنه نفسه كان يستخدم هذه الاجتماعات لمعرفة شؤون الدولة ومعرفة الناس عن قرب. وكان من عادة مبارك عندما يدخل القاعة أن يدخل من الباب الأمامى لها ويمر من أحد جانبي القاعة عند الدخول والخروج من الجانب الآخر. وفى طريقه داخلاً أو خارجاً كان يمر على الجالسين ويصافحهم واحداً واحداً، ومن لا يعرفه يسأل عن اسمه، وعندما يلتقى أحد الأشخاص الذى يريد توصيل رسالة إليه كان يقول له الرسالة بصوت عال، وفى ذلك كان مبارك يتميز بذاكرة فريدة وقدرة على أن يسترجع فى أقل من لحظة ما يريد أن يقوله للشخص الذى التقاه، بحيث إذا مرّ على عشرة وكان فى ذهنه لكل واحد من العشرة موضوع مختلف، فإنه كان بسرعة بالغة يقوم عند وقوفه أمام كل واحد من العشرة باسترجاع الموضوع الذى يريد أن يحدثه فيه، وهو ما لم يحدث من قبل مع جمال عبدالناصر، الذى لم يكن يصافح أحداً فى دخوله أو خروجه، وبعده أنور السادات الذى تميز عن عبدالناصر بالاجتماعات التى كان يعقدها مع الصحفيين المصريين والأحاديث التى كان يدلى بها إلى بعضهم، وإلى المذيعات همت مصطفى فى التلفزيون فى عيد ميلاده فى ديسمبر من كل عام، وهو ما لم يفعله عبدالناصر الذى كان يقصر أحاديثه على الصحفيين العالميين، بينما أدلى مبارك بأحاديث كثيرة إلى صحفيين مصريين وعرب وعالميين إلى جانب عشرات الجلسات التى كان يعقدها مع رؤساء التحرير فى طائرته خلال رحلاته العديدة إلى مختلف دول العالم. وكنا نوجه إليه أسئلة كثيرة كان إما يجيب عنها أو يقول لنا «حاقول لكم لكن علشان تعرفوا ومش للنشر» وفى بعض الأسئلة كان يرفض ويقول «مش حجاوب علشان مش حاقدر أقول لكم الحقيقة».

كذلك استنّ حسنى مبارك مدرسة الإدارة بالتليفون من خلال عشرات الاتصالات

التليفونية التى كان يجريها، خاصة فى فترات حكمه الأولى مع مختلف المسؤولين وحتى غير المسؤولين الذين كان يفاجئهم بالاتصال وسؤالهم الرأى فى بعض الأمور، كما كان من عادته إذا قرأ ما يثيره فى إحدى الصحف أن يتصل بالوزير المسئول ويسأله عنه ويطلب إليه فى بعض الأحيان الرد على ما نشر.

تضييق الدائرة على مبارك

وقد استمرت عادة مبارك فى مصافحة من يحضرون اجتماعاته طوال فترة الرئاسة الأولى على الأقل، ثم من منتصف الرئاسة الثانية بدأ الذين يحيطون به يحاولون تضييق الدائرة عليه إلا أنه بدلاً من مصافحة جميع الحاضرين للاجتماع - كما تعود - بدأ يقلل من ذلك. وفى بداية فترة الرئاسة الثالثة عندما وقعت محاولة الاعتداء عليه فى أديس أبابا عام ١٩٩٥ وجدها المحيطون به فرصة لإقفال الدائرة تماماً عليه وتحديد دخوله وخروجه الاجتماعات التى يحضرها من باب جانبى لا يمر فيه على الحاضرين فى القاعة. وبعد أن كان موكبه يمر وسط الجماهير ويلوح لهم من سيارته، وبعد الحادث الذى تعرض له فى بورسعيد يوم السادس من سبتمبر ١٩٩٩ (فى نهاية فترة ولايته الثالثة)، تشددت كثيراً إجراءات أمنه وعزله عن المواطنين.

وقد كانت محاولة أديس أبابا المؤكدة وبورسعيد المحتملة لاغتيال مبارك من العمليات التى أثرت على مبارك كثيراً وجعلته يطلق إجراءات الأمن المشددة بصرف النظر عن أى اعتبار.

عملية أديس أبابا

فى يوم ٢٦ يونيو عام ١٩٩٥ طار حسنى مبارك إلى أديس أبابا لحضور اجتماع منظمة القارة الأفريقية فى العاصمة الإثيوبية. وقبل وصول مبارك كان قد تم شحن سيارته المصفحة والمجهزة تجهيزاً عالياً. وبعد مراسم الاستقبال السريعة التى كانت تنتظره فى المطار، استقل مبارك السيارة المصفحة. وما إن خرج موكبه من المطار وبعد أقل من ستمائة متر فى طريق يبدو مهجوراً فوجئ الموكب بسيارة زرقاء تعترض طريقه

بالعرض مما اضطر الموكب إلى تخفيض سرعته فى الوقت الذى دوت فيه من أعلى ومن جانب الطريق طلقات الرصاص. وحسب وصف مبارك فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فور عودته إلى القاهرة بعد أن كتبت له حياة جديدة، فإن أولى الطلقات كانت موجهة إلى سقف سيارته التى وصفها بأنها كانت مصنوعة من أقوى صلب، ولولا ذلك لاخترق الرصاص السيارة وقتل مبارك. وقد تعامل حرس مبارك مع الجناة وتمكنوا من قتل ثلاثة منهم بينما هرب الآخرون. وانتهت العملية بمقتل الثلاثة واثنين من رجال الأمن الإثيوبيين وإصابة إثيوبى ثالث والسفير الفلسطينى فى إثيوبيا الذى تصادف أنه كان فى الطريق المضاد متجهاً إلى المطار لاستقبال الرئيس ياسر عرفات. وتبين أن المجموعة كانت مختبئة فى فيلا قرب المطار كانت مؤجرة منذ فترة لعدد من السودانيين. وقد تم اتهام السودان والرئيس السودانى عمر البشير بالذات الذى كان على خلاف مع مبارك فى ذلك الوقت بأنه مع آخرين اشتركوا فى مؤامرة محاولة الاغتيال. ولهذا قامت القوات المصرية بعد يومين بدخول حلايب على الحدود المصرية السودانية ووضعها تحت السيطرة المصرية باعتبارها أرضاً مصرية.

العمر واحد.. وواجهت الموت كثيراً

فور إطلاق النار أمر مبارك سائق سيارته بالاستدارة والعودة إلى المطار حيث استقل طائرته الواقفة التى جاء بها عائداً إلى مصر. إن مبارك فى ذلك الوقت كان مازال فى قلوب ملايين المصريين الذين سمعوه بعد عودته يؤكد إيمانه بأن العمر واحد، وأنه واجه الموت كثيراً ولم يفقد أعصابه لحظة خلال الهجوم على موكبه، وقد أمر سائق سيارته بكل هدوء أن يعود إلى المطار ليستقل طائرته عائداً إلى مصر. ولعله فى ذلك كان يستوحى حادث إطلاق النار على جمال عبدالناصر أثناء حضوره يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ فى ميدان المنشية بالإسكندرية احتفالاً شعبياً، وكيف أن عبدالناصر صرخ فى الحاضرين: «أيها الرجال فليبق كل فى مكانه.. حياتى فداء لكم، دى فداء لمصر» هذه العملية اتهم فيها أحد شباب الإخوان المسلمين (محمود عبداللطيف) وقد أدت محاكمته إلى القبض على آلاف الأعضاء من الجماعة ومحاكمة عدد منهم انتهت بتنفيذ الإعدام فى ستة.

كبار رجال الدين يزورونه لتهنئته

لقد ذهبت جموع كثيرة إلى القصر الجمهورى فى هليوبوليس لتهنئته، وكانت ذروة المشاهد عندما زاره فى اليوم التالى وفد على مستوى عال من رجال الدين، ضم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق وقداسة البابا شنودة، بطريرك الكرازة المرقسية، وفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى، وفضيلة الشيخ محمد الفزالى من كبار الدعاة للإسلام. قال له البابا شنودة: كان الموت قريباً منك جداً ولكن يد الله الحافظة. كانت أسلحة الموت فى يد الناس ولكن يد الله الحافظة. الموت كان مشيئة الناس والحياة كانت مشيئة الله، ومشيئة الله هى التى نفذت.

الشعراوى: لن أختتم حياتى بنفاق

وقال له الشيخ الشعراوى: «إننى ياسيادة الرئيس وأنا أقف على عتبة دنيائى لأستقبل أجل الله، فلن أختتم حياتى بنفاق ولن أبرز عنك نيتى بافتراء، ولكنى أقول كلمة موجزة للأمة كلها، حكومة وحزباً ومعارضة ورجالاً وشعباً، آسف أن يكون سلبياً.. أريد منهم أن يعلموا أن الملك كله بيد الله يؤتیه من يشاء فلا تأمر لأخذه، ولا كيد للوصول إليه، فإن الحق سبحانه وتعالى حينما حكى حوار إبراهيم للنمرود، وهو الذى حاج إبراهيم فى ربه وهو كافر، ماذا قال له؟ قال آتاه الله الملك فلا تأمر على الله ملك، ولا كيد على الله لحكم، لأنه لن يحكم أحد فى ملك الله إلا بمراد الله، فإن كان عادلاً فقد نفع بعدله، وإن كان جائراً ظالماً بشع الظلم وقبحه فى نفوس كل الناس فيكرهون كل ظالم ولو لم يكن حاكماً، ولذلك يا سيادة الرئيس - قال ذلك وهو يضع يده على كتف الرئيس، (وهو ما أغضب حرس الرئيس عندما فعل ذلك، لكنهم لم يستطيعوا التصرف) - آخر ما أود أن أقول ولعل هذا يكون آخر لقاء لى بك: إذا كنت قدرنا فليوفقك الله، وإذا كنا قدرك فليعنك الله على أن تتحمل». وكما توقع فقد كان هذا آخر لقاء للشعراوى مع مبارك، فبعد ٢ سنوات فى يونيو ١٩٩٨ التقى الشيخ ربه.

بورسعيد، هل كانت محاولة اغتيال ؟

فى السادس من سبتمبر ١٩٩٥ بعد نحو شهرين من محاولة أديس أبابا بالضبط زار حسنى مبارك مدينة بورسعيد، حيث جرى الحادث الذى تم تصويره بأنه كان محاولة اغتيال لمبارك.

كانت المدينة تعاني من حالة ركود اقتصادى فقرر مبارك زيارتها والمرور فى أهم شوارعين بها (سعد زغلول و٢٢ يوليو)، وتكون تدعيماً لرئاسته لفترة رابعة كان موعد الاستفتاء عليها يوم ٢٦ سبتمبر، بعد ٢٠ يوماً من الزيارة.

وطبقاً للإجراءات المتبعة لتأمين الزيارة، قامت أجهزة الأمن قبل شهر سابق بحصر جميع المحلات وأسماء السكان بالمساكن التى سيمر عليها الرئيس والكشف عنهم سياسياً وجنائياً، والتحفظ على من يجد الأمن ضرورة للتحفظ عليه، ودهان مبنى المحافظة، وتحديد خط سير موكب الرئيس ومسافته ستة كيلومترات من مطار الجميل، الذى ستصل إليه طائرة الرئيس، إلى قاعة المؤتمرات حيث يلتقى بكبار مستقبليه من المسؤولين والمواطنين، وفى اليومين السابقين تم حظر وقوف أى سيارة فى طريق الموكب.

كان أهالى بورسعيد يتجمعون بأعداد كبيرة على جانبى الطريق، وقد تمت إقامة حاجز من الحبال يمسك به جنود الأمن الذين تم اصطفاقهم على جانبى الطريق لمنع المواطنين من الاقتراب من موكب الرئيس. وكان من بين الواقفين فى استقباله، المواطن (السيد حسين سليمان) وشهرته العربى. وفى الساعة الثانية عشرة والنثث ظهرا وأمام مستشفى مبرة الأميرة فوزية، ووسط زحام الأهالى، وقع الحادث الذى حكى عنه رجل موثوق به تولى رئاسة الحرس الخاص لرئيس الجمهورية على امتداد ١٦ سنة (من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٤) وهو اللواء حامد شعراوى. يقول اللواء شعراوى: كان موكب مبارك يسير ببطء ومبارك يمد جسمه من الشباك لتحية الجماهير بينما كان شعراوى يجلس فى المقعد الأمامى وكل تركيزه على ما هو أمام السيارة والنظر فى المرايا الجانبية ليتابع ما يجرى على الجانبين عندما ظهر «العربى» قادما من الخلف وراء السيارة وفى يده «برطمان» به ماء نار ألقى به على السيارة فحترقت البوية فوراً. ويقول شعراوى: لمحته من المراية وهو يخرج مطواة وقد حاول إدخال يده لمبارك فعدت للخلف بجسمى

وتلقيت ضربة المطواة فى إصبع يدي قبل أن تدخل فى صدر الرئيس ودفعت يده إلى الخارج وأغلقت زجاج السيارة من الداخل وطلبت من السائق أن يسرع. وحينما حاول المهاجم الهروب أرداه الحرس قتيلاً. ويواصل شعراوى : كانت الدماء تتزف من إصبعي بغزارة ولكنى انتبهت إلى الرئيس وقد اعتقدت أنه أصيب وسألته : هل تشعر بأى ألم؟ قال : لا . فخلعت قميصه وفتشت فى جسمه وأنا أقول له سيادتكم اطمئن إنت بخير والدم من صباعي أنا وأخرجت منديلاً وربطت إصبعي وطلبت عبر اللاسلكى طبيباً ليرى الرئيس، ووصلنا مبنى المحافظة وجاء الطبيب واطمأن على مبارك وطهر جرح إصبعي حتى عدنا إلى القاهرة وأجريت جراحة فى يدي. هذا ما حكاه حامد شعراوى لصحيفة الفجر عدد أول أغسطس ٢٠١١.

وبجانب أن الذى يحكى الحادث رجل موثوق به كما أن رجال الأمن أكدوا أن العربى حاول طعن مبارك بمطواة، إلا أن هناك من أهالى المدينة من ذكر أن كل الذى فعله العربى هو أنه نجح بالفعل فى أن ينط الحبل بساق واحدة بينما تعلق الساق الثانية بالحبل المشدود وسقط على الأرض، وما إن رأت الحراسة المنظر حتى بادرت بإطلاق النار عليه فسقط على التو، ولم يكن فى يده مطواة أو زجاجة مية نار.

محاولة اغتياله عن طريق المجارى

لكن أهمية هذه الواقعة أنها كانت بداية مرحلة جديدة لتشديد عملية تأمين الرئيس، خاصة بعد أن تواكبت مع سلسلة أخرى من محاولات الاغتيال كشفتها المخابرات وأجهزة الأمن.

فى اعتراف لعضو مسؤول بالجماعة الإسلامية، رفض الكشف عن اسمه، قالت صحيفة الأخبار عدد ١٧ مايو ٢٠١١ «إن الجماعة نفذت ٨ عمليات اغتيال لمبارك فى الفترة من عام ٩١ حتى عام ١٩٩٧، إلا أن جميعها تم كشفها وإبطالها قبل حدوثها بدقائق بمعرفة جهازى المخابرات وأمن الدولة». وأكد مسؤول الجماعة أن جميع المحاولات تمت بتخطيط وتنفيذ أعضاء الجماعة الإسلامية فقط، ولم تشارك فيها دول أو منظمات أجنبية أو عربية وأنه بالإضافة إلى محاولات الاغتيال التى تمت فى أديس أبابا وفرنسا ومطار سيدى برانى، كانت هناك محاولات متعددة فى محافظات البحيرة ومطروح وبورسعيد خلال زيارة

مبارك لها، مشيراً إلى أن هناك عمليات أخرى لم تكشف عنها أجهزة المخابرات حتى الآن. وأضاف المصدر أن من أغرب المحاولات التي قامت بها الجماعة الإسلامية كانت محاولة اغتيال الرئيس السابق عبر أنفاق المجارى المؤدية إلى قصر العروبة الرئاسى. حيث تم إعداد خطة لاغتيال مبارك داخل قصره استغرق التخطيط لها شهرين من خلال قيام مجموعة من أعضاء الجماعة بالسير عبر أنفاق المجارى بداية من الشارع المؤدى إلى القصر الجمهورى وانتهاء بفتحة المجارى بحديقة القصر، إلا أن المخابرات كشفت العملية وألقت القبض على منفذها لحظة خروجهم من فتحة المجارى داخل القصر.

الفقى يركب سيارة مبارك

وأذكر أنه فى زيارة قام بها حسنى مبارك إلى نيويورك فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ لإلقاء خطاب فى دورة الأمم المتحدة، وقد تصادف فى هذه الزيارة أن تعرضت أمريكا (يوم ٢٧ سبتمبر) لإعصار جلوريا، وقد ظلت نشرات الأخبار تحذر من وصول الإعصار إلى نيويورك ظهر ذلك اليوم وطلب من الصحفيين المرافقين التزام الفندق، ولكن اليوم مرّ دون أى دلائل للإعصار وسط مدينة نيويورك. وفى اليوم التالى فوجئ الدكتور مصطفى الفقى، سكرتير مكتب الرئيس للمعلومات، فى ذلك الوقت بحفاوة غير عادية من مراسم الرئيس وتخصيص سيارة الرئيس الفاخرة ليستقلها الفقى، ولم يعرف الفقى سر هذه الحفاوة إلا متأخراً عندما اكتشف أنه كان هناك بلاغ عن محاولة الاعتداء على الرئيس فى سيارته، فكان أن قام أمن الرئيس بجعل الرئيس يستقل سيارة عادية، وجعل مصطفى الفقى يستقل سيارته الفاخرة. وقال الفقى يومها «أصل أنا المدنى الوحيد فى قصر الرئاسة مع أسامة الباز اللى مش قادرين عليه فاختارونى أنا»!

وقد أصبح من إجراءات التأمين المتخذة إخلاء كل الطرق التى يمر بها ركب الرئيس من أى بشر قبل ساعتين على الأقل من موعد مرور الموكب - دون مراعاة لمتطلبات الحياة التى تتطلب إنقاذ مريض أو سفر مواطن أو زائر يريد اللحاق بطائرته أمام طريق مسدود - ووقوف مئات الجنود من الأمن المركزى على الجانبين وكل منهم يبعد خمسة أمتار عن زميله مع تبادل الاتجاه، فجندى ينظر ناحية الموكب، والذى إلى جانبه ينظر الناحية المضادة، وهكذا.

قيد أسماء سكان طرق الركب

وكان من بين الإجراءات الروتينية تسجيل الاسم الرباعى لجميع سكان العمارات فى الطرق التى يمر بها ركب الرئيس، وينبه عليهم بعدم الخروج إلى الشرفات أو فتح النافذة لمجرد رؤية الموكب المار. ونتيجة لذلك كان هناك سجل كامل لدى أجهزة الأمن بآلاف السكان، وعلى رأسهم سكان شارعى العروبة ورمسيس، فى الوقت الذى كان يسبق حضور الرئيس أى اجتماع، تسجيل مسبق بأسماء الذين سيسمح بحضورهم وتصويرهم وطبع بطاقات خاصة لكل منهم، أيا كان عددهم، يحملونها خلال زيارة الرئيس، وبدون هذه البطاقة لا يتم السماح بدخولهم. وبعد أن كان الرئيس يحيط به الشعب فى تحركاته أصبح لا يرى مواطناً واحداً فى طريقه فى الذهاب أو الإياب باستثناء جنود الشرطة الذين كانوا يقفون الساعات الطويلة فى كل مرة يمر فيها فى عز الحر أو البرد.

يطلب سلاح حرسه لتجربته

ولم يكن حسنى مبارك بالطبع غافلاً عن الإجراءات المشددة التى تتم لتأمين تحركاته، بل إنه على العكس كان يهتم كثيراً بإجراءات أمنه، كما لم يفعل أى رئيس سابق، إلى درجة جعلته يشرف بنفسه على حراسه الشخصيين وتلقيهم الأوامر منه مباشرة. وفى مرات كثيرة، كان يطلب منهم سلاحهم الشخصى ليجربه بنفسه وليتأكد من أنه «تمام».

إنزال حقائب الصحفيين من طائرته

وقد حدث أثناء زيارة قام بها إلى ليبيا لحضور افتتاح مشروع النهر العظيم أن رافقه على الطائرة وفد صحفى ضم رؤساء التحرير، وبنفسه أبلغنا أن نكون مستعدين لترك مكان الاحتفال فور الانتهاء من كلمته «والجرى على المطار» لأنه سيتحرك مباشرة. وبالطبع فقد كان موكبه الأسرع فى الوصول، وقد جلس ينتظر فى مطار طرابلس فى غرفة كان يرى منها المار أمامه دون أن يراه أحد، وكان أول من مر الأستاذ إبراهيم نافع، رئيس الأهرام، وكان يجر بإحدى يديه حقيبة فيها ملابسه، إذ استدعت

الزيارة أن تمتد يومين. وما إن صعدنا الطائرة حتى جاءنا زكريا عزمى يبلغنا تعليمات الرئيس بعدم اصطحاب أى حقيبة معنا على الطائرة وأن كل الحقائب ستذهب فى طائرة «العفش»، وهى طائرة نقل خاصة تسبق رحلة الرئيس وتعود بعده. وتم بناء على هذه التعليمات سحب جميع الحقائب المصاحبة لجميع أفراد الوفد. وجاء مكانى فى الطائرة إلى جانب الدكتور محمد عطية، إخصائى القلب وطبيب الرئيس المرافق فى الرحلات، لأمر طارئ. وقد حكى لى وهو يبتسم أن الأمن أخذ منه حقيبته التى بها السماعة وجهاز الضغط وبعض الأجهزة لحالات الطوارئ، وقد حاول عبثاً إفهامهم أنه دون هذه الحقيبة لا قيمة له، ولكنهم رفضوا أن يصحب الحقيبة معه فالحقائب ممنوعة بأمر الرئيس الذى لم يستثن حقيبة طبيبه!! وقد استمرت تعليمات مبارك الخاصة بالحقائب سارية منذ ذلك الوقت حتى على الوزراء مع استثناء حقيبة صغيرة للأوراق للوزراء المرافقين وبعد تفتيشها.

بتاعة مين العمارة دى؟

ومن الحكايات التى تروى عنه أنه كان يقف يوما خلف زجاج مكتبه بقصر الاتحادية وشاهد عمارة شاهقة البناء فنادى أبو الوفا رشوان، سكرتيره، وسأله «بتاعة مين العمارة دى؟.. دا ممكن يضربنى بمدفع (آر. بى. جى)، وهو فى سريرى وأنا فى المكتب»، وخلال ساعتين كان أمام مبارك بيان بكل سكان العمارة وجميعهم من ضباط الجيش، فقرر مبارك إغلاق الأدوار التى تعلو الطابق السادس.

وبنفس التفكير لم يتورع مبارك أن يأمر بهدم الجراج الذى أنفق الملايين على بنائه فى ميدان رمسيس عندما نقلوا إليه إمكان استخدام هذا الجراج الذى يطل على كوبرى أكتوبر وصعود قناص إلى أحد طوابقه والتربص بموكبه عند المرور على الكوبرى، على طريقة اغتيال الرئيس الأمريكى جون كنىدى، الذى اغتاله عام ١٩٦٢ قناص من نافذة مكتبة تطل على موكب الرئيس. ولم يمكن تأجيل قرار الهدم أو تأجيل استخدام الجراج أو حتى التفكير فى استخدامه استخدامات أخرى، فمن أجل الأمن لا مناقشة، واضطر محافظ القاهرة لأن ينفذ هدم الجراج على الفور دون أن يفتح فمه بكلمة يشرح فيها السبب!

عشر سيارات حراسة فى ركبته

ويشرح أحد العاملين فى الرئاسة، فى تقرير نشر على الإنترنت، أن أمن مبارك تم إعداده وفق منظومات جرى تنسيقها تبعاً لأحدث الطرق الأمريكية وتحديثها على الدوام. فحين يتحرك الرئيس بسيارته، تحيطه أربع سيارات حراسة خاصة، واحدة أمامية والثانية خلفية وأخرى على اليمين والرابعة فى اليسار، وفى داخل كل سيارة ضابط حراسة واثنان من المساعدين مجهزون برشاشات، فضلاً عن سيارة تشويش أمامية تتقدم الموكب وأخرى فى نهاية الموكب، وهما السيارتان اللتان تعطلان أى إشارات فتقطع إرسال التلفزيونات والمحمول فى الشوارع التى تمر بها. وخلف سيارة حرس الرئيس الخلفية تسير ٦ سيارات فى داخل كل منها ضابط و٢ مساعدين معهم ٦ رشاشات. ونتيجة لذلك كان عذاب الذين يسكنون فى شارع العروبة بسبب كثرة مرور مبارك سواء فى خروجه من بيته إلى مكتبه أو العكس وغير ذلك من الزيارات، ففى خلال كل ذلك كان يتوقف إرسال التلفزيونات والتليفونات فى هذه البيوت.

ثلاث الجالسين فى مؤتمراته أمن

أما حين يتحرك الرئيس على قدميه فيكون هناك حارس خلفه وحارس عن يمينه وآخر فى اليسار، إضافة إلى حارس متأخر خلف الأول، غير بقية الحراسة غير المنظورة، وطبقاً لقواعد حراسة الرئيس، التى تم تثبيتها بعد نجاته من محاولة الاغتيال فى أديس أبابا، فإن ثلاثين فى المائة من الموجودين فى أى مؤتمر أو اجتماع جماهيرى له، من الحرس الجمهورى فى الزى المدنى. وفى خلال المؤتمرات التى يحضرها كانت عين مبارك دائماً على حراسه ومتابعة مدى التزامهم بقواعد تأمينه. وكان من الإجراءات التى اتبعت بعد حادث أديس أبابا منع وضع أى لمبات إضاءة فى مقدمة الصف الذى يجلس به الرئيس خلال أى مؤتمر أو احتفال، حتى يتمكن مبارك من متابعة أى شخص يتحرك أمامه، حيث كانت الإضاءة الشديدة على سيارته فى أديس أبابا سبباً فى عدم رؤيته السيارة القادمة فى المواجهة أثناء محاولة اغتياله، لذلك طلب وقتها من سائقه أن يرجع للخلف لأنه لم يتمكن من رؤية من كان فى سيارة المهاجمين.

المهم أمنه أولاً

ولم يكن مبارك فى إجراءات أمنه يهتم بما تسببه هذه الإجراءات فى شوارع مصر من شلل المرور ساعات طويلة وغضب الملايين ودعائهم على مبارك، فيشهد الله أننى قلت له مرة إن هناك من يتضرر من إغلاق الشوارع فترة طويلة قبل مرور موكبه، وكنت أتوقع أن يبدى الرئيس تعاطفاً مع المواطنين ولكننى فوجئت بقوله: أصلها بتحصل مرة واحدة وبعدين تسألوا إزاي ده حصل وتلوموا الأمن! وكان ذلك كافياً لأن أعرف أنه كان يعلم بما يحدث فى الشارع خلال موكبه.

وقد أصبحت عادة إصابة القاهرة بالشلل المرورى وانتظار آلاف السيارات واقفة عدة ساعات يوم يفتتح مبارك دورة البرلمان أو يقوم بزيارة لأى مكان، لدرجة كره معها الملايين هذه الزيارات. وتمادت أجهزة الأمن بعد ذلك فأخذت تطبق إجراءات احتجاز المرور بالساعات خلال تحركات السيدة قرينته، وبعد ذلك امتدت الإجراءات إلى وزير الداخلية وغيره!

يتنصت على التليفونات قبل تحويلها

كذلك اكتشفت أنه كان يتنصت على التليفونات دون معرفة المتحدث.. حدث أن طلبنى الدكتور مصطفى الفقى، سكرتير الرئيس لشؤون المعلومات، (فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢) ليبلغنى عن ملاحظة للرئيس على مقال قرأه فى مجلة أكتوبر التى كنت رأس تحريرها. ومصطفى الفقى صديق وأعرفه منذ وقت طويل، ومن الطبيعى أن يكون حديثى معه غير رسمى، ولكننى لاحظت أنه يتحدث بطريقة رسمية ثم فجأة وجدته يقول: سيادة الرئيس معاك. وعلى الفور جاءنى صوت الرئيس الذى كان واضحاً أنه كان يتنصت على المكالمات من خلال ميكروفون التليفون فى مكتبه ليسمع ما يدور من حوار فى غيبته!

أبوه مات بعد التسعين فى حادث

كانت رياضة الإسكواش نوعاً من الإدمان يمارسه مبارك يومياً حتى فى أيام الجمعة لحرصه على صحته، ولهذا قيل إنه سيعمر طويلاً خاصة أن أباه، كما يؤكدون، مات

بعد التسعين فى حادث! وهناك نكتة قيلت عنه تقول إن مبارك تلقى من صديق هدية عبارة عن «سلحفاة» قال الصديق إنها من نوع خاص يعيش أكثر من ٣٠٠ سنة، وقال مبارك للصديق: يا راجل ماتقولش كده، قال الصديق والله ياريس زى ما باقول لك، قال مبارك بحسم: تعرف لو طلعت كداب وماتت قبل كده حاموتك إنت!

٤ ساعات يومياً فى المركز الرياضى

كان البرنامج اليومى لمبارك عندما يكون فى القاهرة يتضمن الذهاب إلى المركز الرياضى فى قيادة القوات الجوية فى الساعة الثانية بعد انتهاء مقابلاته التى يبدؤها من التاسعة وأحياناً قبل ذلك. وقد أقام مبارك هذا المركز منذ كان قائداً للقوات الجوية وأمدّه بملاعب الإسكواش والساونا والبخار. وبعد أن أصبح رئيساً نشر إنشاء ملاعب الإسكواش فى مختلف الأماكن التى ينتقل إليها فى الإسماعيلية والقناطر وبرز العرب. وقد ظل مبارك يمارس هذه الرياضة العنيفة إلى ما بعد تقريباً سن الخامسة والسبعين.

وكان يسبقه إلى الملعب اللاعبون الذين رتب أن يلعب معهم، وكانوا فى الغالب مجموعة قديمة تضم ستة أفراد، وعندما كان يحدث أن يلتقى بشخص ويتحدث أمامه عن أنه يمارس لعبة الإسكواش كان مبارك يأمره بأن يسبقه إلى الملعب ليؤديه فى الملعب! وبعد أن أصبح رئيساً أصبح هناك عدد من «الزوار المشجعين» الذين يتنافسون فى الحضور للتقرب من الرئيس والإعجاب بضرباته القوية. وكان مبارك يكره من يتحدث إليه من الحاضرين فى فترة الملعب ويطلب منه شيئاً، ففى اليوم التالى يجد اسمه مشطوباً من كشف المسموح لهم بالدخول.

ويلعب مبارك نحو ساعتين مع ثلاثة أو أربعة لاعبين ثم يأخذ حمامه. وكانت العادة أن يتحمل من يخسر ثمن البرتقال الذى يتناوله مبارك واللاعبون بعد المباريات، وبالطبع كان من النادر أن يدفع مبارك، وحتى لو خسر يوماً وأصبح عليه أن يدفع ثمن البرتقال، كان أحد أفراد الحراسة يتولى السداد عنه دون أن يطالبه بعد ذلك بما دفعه.

ويحكى الدكتور مصطفى الفقى أنه فى يوم من الأيام كان فى المركز الرياضى مع

الرئيس عندما حكى للرئيس عن ظهور نوع جديد من الحقن التى إذا تعاطاها الإنسان تقويه وتجدد شبابه. وقال مبارك لمصطفى وهو يرفع فى وجهه مضرب الإسكواش: أهو الواحد ياخذ الحقن اللى بتقول عليها وبدل ما يلعب ساعتين يلعب أربع ساعات.

حكاية البرتقالة والطبق والفوطة

وهناك حكاية تستحق أن تروى وتكشف كيف تغير مبارك مع الأيام. ففى البداية وهو رئيس كان يمد يده إلى الكيس الذى فيه البرتقال ويخرج برتقالة يقوم بتقشيرها بيده وأكلها. وعندما فكر اللواء شريف عمر، مدير أمن المقر من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٩١، فى تغيير الطريقة التى يقدم بها البرتقال إلى الرئيس طلب إلى العسكرى الذى يحضر البرتقال أن يغسل البرتقالة التى يقدمها للرئيس ويضعها فى طبق ومعه سكين وفوطة. وسأل مبارك العسكرى: إيه ده؟ قال له تعليمات اللواء شريف عمر يافندم. قال مبارك: علشان إيه ده كله، ما أنا متعود أقشرها وأكلها. ولكن بعد أقل من سنتين عندما وضع العسكرى كيس البرتقال أمام مبارك زعق فيه معنفا: دى طريقة تقدم بيها برتقال؟!

التغيير فى السلوك وفى الملابس

ولم يكن هذا إلا علامة بسيطة من علامات التغيير، فقد أدت سفريات مبارك وزوجته الكثيرة، خاصة إلى دول أوروبا وزيارة لندن الرسمية بالذات وقواعد البروتوكول والحفاوة التى يستقبلان بها، والحفلات التى تقام لهما وتظهر فيها أغلى الأزياء والمجوهرات، كل هذا غيّر من سلوك الاثنين. ويقال إن أهم زيارة فعلت تأثيرها كانت زيارة مبارك وسوزان الرسمية إلى لندن عام ٩٢ والبروتوكول الإنجليزى الملكى الذى استخدم فى هذه الزيارة. وقد أعقب هذه الزيارة نقلة كبيرة للسيدة سوزان فى الأزياء التى أصبحت ترتديها من أكبر بيوت الأزياء. وبعد أن كان مبارك يرتدى بدلاته التى تصنعها له شركة ستيا، أصبحت تحمل أشهر الماركات المعروفة، مما لم ينعكس فقط على السلوك بالنسبة للاثنين وإنما الأهم على ارتباطهما بالمنصب وعدم تصور الانتقال من حاكم إلى مواطن، كما يحدث فى كل الجمهوريات العريقة. وقد زاد من

ذلك تصرفات الحاشية التي صورت لمبارك أنه المنقذ لمصر، وأن مصر من دون مبارك ولا حاجة، مما أدى إلى صك شعار «مصر مبارك». وكان من بين ما قيل لمبارك من حاشيته عندما تكررت زيارات الملك حسين، ملك الأردن الراحل للقاهرة، أن حسين وهو المخضرم فى الشؤون السياسية كان يقوم بهذه الزيارات ليتعلم السياسة من «المعلم»، كما كانوا يقولون عن مبارك، وبعد ذلك أصبحوا يستخدمون كلمة «الباشا» فى الإشارة إليه. وهكذا فإنه بعد أن كان زاهداً حتى ولو بالكلام فى الاستمرار رئيساً، أصبح استمراره موضوعاً غير قابل للنقاش!

يذوق الطعام قبل مبارك للتأكد

وفى السنوات العشر الأولى من حكمه كان هناك ضابط متخصص يقوم بأخذ عينات من طعام الرئيس مبارك ليتناولها قبل الرئيس خوفاً من تسميمه، وفيما بعد تنازل مبارك عن هذا الإجراء لثقتة فى طبأخه الشخصى أحمد مصطفى، الذى عمل مع مبارك منذ أن كان قائداً للقوات الجوية، ويساعده طهارة آخرون يتم تغييرهم باستمرار، بناء على طلب أحمد مصطفى.

وقد سئل مبارك يوماً عن طعامه القليل وأن ذلك ليس فى صالحه، فرد مبارك: «البنى آدم عامل زى الطيارة طالما فيه صيانة دورية يبقى عمرها الافتراضى هايطول».

كلبان مبارك و٣ ببغاوات لسوزان

ولعدة سنوات كان مبارك يهوى تربية الكلاب ويقتنى كلبين «وولف» من النوع العنيف، إلا أنهما ماتتا عام ٢٠٠٥ تبعاً بعد أيام من وفاة الصول الذى كان يتولى رعايتهما، وبعدها لم يرب الرئيس أى كلاب. ولو تتبعه مبارك لأدرك أن سوء حظه فى الحكم بدأ بعد موت الكلبين. أما سوزان مبارك فليديها ٣ ببغاوات من النوع الناطق وينادونها باسم «سوزى... سوزى»، وقد ظلت الببغاوات إلى أن خرجت من الحكم مع مبارك .

مغامرات برنس مع الفقى والباز

وقد كانت من عادات مبارك أن يجلس فى حديقة المنزل من الثامنة صباحاً بعد الإفطار وإلى جانبه الكلب الضخم «برنس» جاثياً فوق ركبتيه. وكان مبارك يستقبل بعض ضيوفه الخاصة فى هذه الساعة، ويحلو له مشاكسة الدكتور مصطفى الفقى بالكلب برنس الذى كان بالطبع يخافه كما يخافه أى شخص، إلى درجة أن مصطفى أبدى رفضه يوماً عرض البوستة على الرئيس إلا إذا أمر بإبعاد «برنس»، وقال له مبارك: اعرض البوستة يا مصطفى أنا رئيس الجمهورية وبأمرى. قال مصطفى: سيادة الرئيس لو حصل حاجة من الكلب أنا حامسك فى سيادتك. قال مبارك: عارف لو عملت كده حتكون نهايتك، ده متمرن على أى واحد يمسك فى يهاجمه على طول. وفى مرة ثانية فوجئ الدكتور أسامة الباز وكان يجلس أمام الرئيس بلسان يلحس فى قفاه، وكان لسان برنس!

برنس يطلق صفارة الخطر

وقد حدث فى إحدى الليالى أن تسبب «برنس» فى أزمة أمنية، إذ أمسك ليلة بسماعة التليفون الموجود فى الحديقة، وهو التليفون الخاص بالرئيس. وعلى الفور أجاب السويتش: أفندم، ولكنه لم يسمع جواباً، ومرة أخرى قال السويتش: أفندم ولم يأت الرد، وعلى الفور أطلق موظف السويتش صفارة الخطر التى دوت فى كل أركان محال إقامة أجهزة الأمن، سواء فى العمارة المختصة التى يسكن فيها الأمن أو الموجودة حول البيت، فقد تصور موظف السويتش أن الرئيس تعرض لخطر ورفع السماعه للاستجداد إلى أن تبين أن برنس هو سبب الأزمة!

تشفير جميع تليفونات البيت

ويحكى المسؤولون فى الرئاسة- وهذا كلام نشر على الإنترنت- أن إدارة الشفرة بسكرتارية الرئيس تشفر جميع أجهزة التليفون داخل منزله، بحيث إذا حاول أحدهم التنصت على مكالمته لا يسمع سوى صوت ترددات غير مفهومة. وزيادة فى السرية كان يتم تغيير الشفرة أسبوعياً بحضور مدير أمن المقر، أما إذا أراد رئيس دولة

ما الاتصال بمبارك فيتم ذلك من خلال سفير هذه الدولة بمصر، الذى يتصل بسويتش السكرتارية ويخبرهم مثلاً بأن الرئيس أوباما يريد مهاتفة الرئيس مبارك بعد ساعة من الآن، فيتم إبلاغ مبارك والانتظار لحين إجراء الاتصال، وكانت العادة أن يحمل مدير أمن المقر حقيبة خاصة بها ١٢ شريحة موبايل يتم تغييرها يوميا، لتكون تحت طلب الرئيس مبارك لو أراد الاتصال بأى تليفون محمول لأى شخص فى مصر أو فى الخارج.

سوزان مبارك دولة موازية

ورغم أن السيدة سوزان لعبت دوراً فى عدد غير قليل من المشروعات الاجتماعية التى كان لبعضها فوائد حقيقية، مثل مكتبة الأسرة والقراءة للجميع ومتحف الطفل وإعادة تجديد المدارس المتهالكة، ورئاسة العديد من الهيئات، منها المجلس القومى للمرأة والهلال الأحمر المصرى إلا أنه عابها أنها بدت فى تحركاتها وعدد الوزراء والمسؤولين الذين يحيطون بها والحراسة الخاصة والإجراءات التى تتبع فى هذه التحركات، أشبه برئيس دولة مواز للرئيس. ولم يكن ذلك مبالغة فهى شخصية قوية وإن بدت رقيقة. يؤكد ذلك أن مبارك فى بداية توليه رئيساً لفت نظر الصحافة بشكل علنى إلى أن زوجته لن تسير على طريق السيدة جيهان السادات التى كان لها دور فى بعض الأنشطة الاجتماعية.. يحكى اللواء طيار نبيل فريد شكرى، مساعد قائد القوات الجوية الأسبق، أنه عاش مع مبارك فترة طويلة حتى على المستوى العائلى، وبعد أن أصبح مبارك رئيساً توسط نبيل عند الرئيس ليسمح للصحفية ألفت قطامش - التى كانت وقتها مقيمة فى الكويت وهى فى الوقت نفسه زوجة خال نبيل (اللواء الطيار أمين فؤاد ويعرفه مبارك جيداً) - أن تجرى حديثاً صحفياً مع السيدة سوزان. وما إن نطق نبيل بطلبه حتى نظر إليه مبارك شزراً وشخط فيه قائلاً: جرى إيه يا نبيل؟ إنت عاوز ترجع أيام جيهان؟ أنا مراتى فى البيت وليس لها دخل بهذه الأمور (الوفد ٣١ مايو ٢٠١١).

إلا أن سوزان بعد غياب قصير عن الظهور بدأت منذ بداية الولاية الثانية تفرض نفسها بالتأكيد على الرئيس أولاً الذى أوهمنا لفترة أن الزوجة تحت السيطرة. إلا أن

الزوجة - كما أصبح واضحاً - تجاوزت، وبشكل بعيد، الخطوط التي كانت تتحرك في إطارها السيدة جيهان التي لم يكن يرافقها الوزراء ولم تكن تزور المحافظات وتتنقل بالطائرة الخاصة. وكانت زياراتها محدودة مثل الوفاء والأمل وأندية الروتاري والمستشفيات لزيارة مصابي حرب أكتوبر، في الوقت الذي كان يرافقها فيه حارس واحد وسكرتير خاص لمكتبها. أما سوزان فقد أصبح لها مكتب وإدارة وموظفون خاصون وحراسة كبيرة، وأصبح مشهوراً عنها تدخلها في القرارات التي يصدرها مبارك.

صفوت لعب دوراً في خروج سوزان

وحسب تحليل أحد القريبين من داخل القصر فقد لعب صفوت الشريف عندما كان وزيراً للإعلام الدور الأول في التطور الذي أصاب أسرة مبارك إعلامياً، فقد راح يسلط الضوء عليها ويظهرها تليفزيونياً مما شجعها على الضغط على مبارك في ممارسة نشاطها، بل أكثر من ذلك تولت دور حماية المرأة وإصدار القوانين الخاصة بالأسرة والطفل وترشيح من تراهن للوزارة ولمجلس الشعب، حتى أصبح نشاط سوزان أمراً مقررًا ومعروفًا، بل أكثر من ذلك كان الوزراء يعملون حسابها ربما أكثر من مبارك نفسه.

صعيدية إنجليزية

وسوزان صالح ثابت من مواليد مدينة مطاى بمحافظة المنيا في ٢٨ فبراير ١٩٤١، أي أنها وصلت سن السبعين في نفس الشهر الذي تم فيه خلعها من السلطة. وكان والدها وهو طبيب يدرس في جامعة كارديف بإنجلترا عندما تعرف على زوجته الإنجليزية «لى لى بالمر»، وعاد بها إلى مصر زوجة ليعمل في الصعيد، حيث وضعت زوجته «منير» في عام ١٩٣٦ ثم «سوزان» بعد خمس سنوات، وقد دخل منير «الكلية الجوية» وكان حسنى مبارك مدرساً بها فتعرف عليه منير، وعن طريق هذه العلاقة تعرف حسنى مبارك بسوزان وهى فى السنة الأخيرة من مدرسة سانت كلير الثانوية بمصر الجديدة، وكان حلمها أن تستكمل دراستها الجامعية ولكنها تزوجت مبارك وأنجبت علاء وجمال وحصلت بعد ذلك على شهادة «جى سى إيه»، والتحقّت بالجامعة الأمريكية وحصلت على شهادتها العليا.

والمؤكد أن سوزان كانت من أهم عناصر دفع الابن جمال لورثة أبيه في رئاسة مصر، وكان مبارك يرفض هذه الفكرة في البداية ولكن مع إلحاح الزوجة والابن وشياطين الغواية استسلم للفكرة التي كانت على رأس الأسباب التي أطاحت به!

ثلاثة مواكب تتحرك للتمويه

وحسب توزيع طوابق منزل الرئيس في شارع حليم يوسف، كان الدور الأول يضم صالوناً وصالة جيمانزيوم ومكتباً شخصياً للرئيس ومكتباً لعلاء مبارك، أما الدور الثاني من المنزل فيضم أجنحة نوم وغرفتي معيشة وغرفة طعام. وكان مبارك يفضل الجلوس في غرفة المعيشة لتناول الحبهان الدافئ ولتصفح البوستة، والاستماع أحياناً إلى الفنانة «وردة» التي لديه عدة أشرطة لها، وهناك غرفة أخرى يجلس فيها بملابس النوم «البيجاما» لمشاهد التلفزيون مع الأسرة، خاصة مباريات كرة القدم، وقبل ٦ سنوات تم تجهيز هذه الغرفة بشاشة عرض تلفزيوني بمساحة كبيرة، ثلاثة في أربعة أمتار بطول حائط الغرفة، وتعرض المباريات عبر كاميرا بروجيكتور، أما الدور الثالث فيضم غرف النوم ومقسم إلى أجنحة للأسرة. كما تشمل الفيلا أيضاً جراجاً توضع به سيارة الرئيس المصفحة التي تعرضت لطلقات الرصاص في أديس أبابا ولا تزال آثارها موجودة، وفي حديقة المنزل حمام سباحة.

وحين يود الرئيس الخروج من منزله تتحرك ثلاثة مواكب في اتجاهات مختلفة وبأوامر من الرئيس للتمويه الأمني، بينما يعطى مبارك توجيهاته بالطريق الذي سيسلكه الركب.

قانون زكريا عزمى

وقد خص قانون تنظيم رئاسة الجمهورية منصب رئيس الديوان باختصاصات جعلت من زكريا عزمى قلب وعقل وروح وسر أسرار مؤسسة الرئاسة، حيث منحه القانون ممارسة الاختصاصات المالية والإدارية المقررة لجميع الوزراء بالنسبة لجميع أجهزة رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى القرار الجمهوري الخاص الذي أصدره مبارك

واستثنى فيه زكريا عزمى رئيس الديوان من الخضوع لقوانين المعاش بالنسبة للسن، وهو ما عُرف فيما بعد بـ «قانون زكريا عزمى».

وقد أعطى تنظيم ديوان رئاسة الجمهورية سلطات واسعة جداً لرئيس الديوان منها:

- عرض واستصدار القرارات الجمهورية.
- اتخاذ الإجراءات والترتيبات الخاصة بتقلات الرئيس داخل وخارج مصر، وزيارات رؤساء الدول وكبار ضيوف الجمهورية.
- الإشراف على الاجتماعات والمؤتمرات والمآدب التى يحضرها الرئيس.
- تجهيز أماكن الإقامة الخاصة بالرئيس وكذا قصور الضيافة واستراحات الرئاسة.
- عرض أوراق اعتماد السفراء الأجانب على الرئيس.
- عرض قرارات الرئيس بمنح القلائد والأوسمة والأنواط، وقبول الأجنبية منها.
- مراجعة الأحكام القضائية وعرضها على الرئيس لاعتمادها.
- تنسيق علاقة وزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة برئاسة الجمهورية فيما يتعلق بديوان كبير الياوران وتنظيم وبحث ودراسة الشكاوى والالتماسات المقدمة للرئيس ولرئاسة الجمهورية.
- عرض أو معالجة الالتماسات الفردية منها وتحليل ودراسة ما يمكن أن يكون له دلالة عامة وإعداد تقارير بشأنها.
- ما يختص بسيارات رئاسة الجمهورية، واستقبال السفراء والمبعوثين الأجانب، والاتصال بالسلطات المصرية والأجنبية فى كل ما يتعلق بممارسة اختصاصاته.
- أى مهام أخرى قد يكلفه بها الرئيس.

قصة زكريا عزمى

وطبقاً لأقواله فى التحقيق معه، قال زكريا عزمى إنه تخرج فى الكلية الحربية ٧ يناير ١٩٦٠ والتحق بسلاح المدرعات، وكان يسكن مع عائلته فى مصر الجديدة، ثم سافر إلى اليمن ضمن القوات المصرية لليمن منذ عام ١٩٦٢ إلى أوائل ١٩٦٥، وفى أثناء

تلك الفترة درس الحقوق وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٦٦، وبعدها التحق بالعمل في الحرس الجمهورى بكتيبة المدرعات فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر منذ أغسطس ١٩٦٣، «وقد تدرجت فى مناصب الحرس الجمهورى حتى وصلت قائد كتيبة مدرعة فى يناير ١٩٧١، وفى تلك الفترة حصلت على دبلوم العلوم الجنائية من جامعة القاهرة ثم دبلوم القانون العام من نفس الجامعة. وفى فبراير ١٩٧٣ اختارنى المرحوم حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومى ورئيس ديوان رئيس الجمهورية للعمل فى مكتبه فى ٤ أكتوبر ١٩٧٣، وكنت مازلت ضابطاً بالقوات المسلحة، ألحقت بالعمل بمكتب سكرتير الرئيس لشؤون المعلومات الذى كان مسؤولاً عن الشؤون العسكرية للسيد الرئيس. وظللت فى المكتب حتى انتهت حرب أكتوبر. وفى فبراير ١٩٧٤ عدت إلى مكتب ديوان رئيس الجمهورية، وفى أغسطس ١٩٧٤ انتقلت إلى وظيفة مدنية فى ديوان رئيس الجمهورية اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٧٤، وفى أول يناير ١٩٧٥ عينت مدير مكتب ديوان رئيس الجمهورية، وكان المرحوم حسين كامل رئيس الديوان وتدرجت بالوظائف المختلفة بالديوان حتى تعيينى رئيساً للديوان فى ٢٢ مارس ١٩٨٩ وبقيت فى هذا المنصب حتى الاستقالة فى ٣٠ مارس ٢٠١١».

انتهى ما قاله زكريا عزمى فى التحقيقات، أما الذى لم يقله فهو أنه عندما نقل إلى رئاسة الجمهورية للعمل فى السكرتارية تحت رئاسة حسن كامل رئيس ديوان الرئيس السادات، وقتها عمل زكريا ضمن ٦ آخرين كانوا معاً، لكنه استطاع مع الوقت التخلص منهم واحداً بعد الآخر بنقلهم إلى وظائف مدنية، ومنهم حسين بدران والراحل ناصر الأنصارى، حتى أصبح زكريا عزمى هو السكرتير الوحيد.

وفى يوم وردت إلى الرئيس السادات معلومات بالصور والمستندات من مجهول تفيد باشتراك حسن كامل فى البيزنس. وكان من بين هذه المستندات شيكات بنكية لحساب حسن كامل، فكان قرار السادات باستبعاد رئيس ديوانه. وقد ظل حسن كامل حتى رحيله يسعى لمعرفة من وشى به لكن دون جدوى حتى توفى من الحسرة.

بعد ذلك تولى رؤوف أسعد منصب رئيس الديوان، ولم يكن معه سوى زكريا عزمى السكرتير الوحيد المحنك فى أعمال الديوان، ولأن رؤوف أسعد كان شخصاً فناناً يحب تدخين السيجار بمكتبه وهو يستمع إلى الموسيقى الغربية، فقد صار زكريا هو كل شىء

فى الديوان، بعدها جاء محمود عبدالناصر رئيساً للديوان، ولكنه لقى مصرعه فى حادث المنصة مع الرئيس السادات، وهنا جاءت فرصة زكريا عزمى التى انتظرها منذ سنوات طويلة، حيث كان صديقاً مقرباً لعبدالوهاب زكى، أول سكرتير خاص لمبارك، بعد أن صار نائباً لرئيس الجمهورية وجاء معه من القوات الجوية، حيث كان زكريا يتودد إليه، فلم يجد زكى أمامه سوى صديقه زكريا عزمى ليقدمه للرئيس مبارك وليصبح رئيس ديوان رئيس الجمهورية. وما هى إلا أشهر قليلة حتى خرج عبدالوهاب زكى من مؤسسة الرئاسة بعد أن وصل إلى مبارك، ومن مجهول أيضاً، شريط مسجل بالصوت والصورة يدين عبدالوهاب زكى.

دائرة عزل مبارك عن الحقيقة

ولا شك أن زكريا عزمى كان طاقة عمل هائلة وصاحب ذكاء حاد وعقلية سياسية مرتبة، كان مهماً امتدت به ساعات السهر ليلاً فى الحفلات والجلسات الخاصة التى يحضرها بترتيب خاص يكون فى مكتبه فى قصر عابدين فى الساعة صباحاً ليوقع البوستة وينهى أعماله الخاصة بمجلس الشعب، ثم يعود إلى قصر الاتحادية فى الثامنة والنصف حيث مكتبه الثانى بجوار مكتب الرئيس مباشرة، ليظل ملاصقاً للرئيس لا يفارقه إلا عند عودة الرئيس لمنزله.

وقد استطاع زكريا عزمى، وجمال عبدالعزيز، رئيس السكرتارية الخاصة لمبارك، تكوين ثنائى شديد التلازم والتفاهم مما مكنهما من التخلص تبعاً من كل المقربين من مبارك برئاسة الجمهورية. وبانضمام جمال مبارك إلى الرجلين اكتمل مثلث العزلة الذى تمكن من عزل مبارك الأب، كما اكتمل هرم العناد الذى اشتهر به مبارك بعد أن غاب عنه رجال كانوا يضعون أمامه صورة من الأحداث المهمة التى تجرى فى مصر. وقد اعترف مبارك يوماً بأن عناده فى بعض القرارات لم يراع أى مصلحة وطنية، ففى ساعة صفاء تحدث مع حراسه عن وزير المالية الأسبق محمد الرزاز، الذى واجه حملة شرسة من الصحافة بسبب سياساته، وقال مبارك: «لو شيلته علشان الصحفيين مش بيحبوه يبقى أنا أعطيت سلطاتى للصحفيين وتنازلت عنها لهم، وأنا مابحبش أتنازل عن سلطاتى أبداً».

لكن فى حقيقة الأمر أن مبارك تنازل عن سلطاته لنجله جمال، وتفرغ هو لحالة الاستجمام التى استدعتها سنّه، واكتفى بالبحث عمن يشرح صدره بالنكات من بعض الفنانين إلى أن وقعت مأساة موت حفيده فى وقت ارتبط به مبارك ارتباطاً شديداً.

اعتمد على ابنه جمال

وحقيقة أخرى، وهى أنه بعد خروج مصطفى الفقى وأسامة الباز من الرئاسة، افتقد حسنى مبارك من يقرأ ويلخص له التقارير الأمنية والعسكرية والمخابراتية التى كانت تملأ يومياً مساحة كبيرة من وقته، وأصبح يعتمد على ابنه جمال الذى كان فى الواقع يدرّبه على شؤون الحكم، كما درب السادات مبارك نفسه. لكن جمال لم يكن يهتم سوى بالتقارير الاقتصادية. ومع الوقت أصبح جمال هو المسؤول عن وضع الرؤى والخطط، ما كان نتيجه أن ترك مبارك جميع أمور رئاسة الجمهورية لـزكريا عزمى وجمال عبدالعزیز. وتم عزل مبارك حتى عن التقارير الاستخباراتية التى كان يقدمها اللواء عمر سليمان رئيس المخابرات، الذى كان مبارك يناديه بلقب «عمر بيه»، وكان يلتقيه يومياً. إلا أنه منذ عام ٢٠٠٥ صارت اللقاءات تتراجع حتى وصلت إلى مرة واحدة أسبوعياً، ثم ضاق حتى بهذه المرة وأصبح كثيراً ما يكلف زكريا عزمى بمتابعة الجديد مع عمر سليمان. حتى الاتصالات التليفونية الكثيرة التى كان يجريها مبارك واشتهر بها انخفضت جداً بعد أن أصبح كل شىء فى القصر تحت السيطرة !

الفصل السادس

٨ رؤساء للوزراء فى ٣٠ سنة

■ مبارك دكتوراه فى العناد وبطء القرارات ■ قال عنه مصطفى الفقى سيحاسبه التاريخ على القرارات التى لم يصدرها ■ كان الغريب بطء قراراته وممارسته رياضة تتسم بسرعة القرارات ■ كان يفرح كثيرا لإخفاء اسم رئيس وزراء جديد ■ عناده تسبب فى فقدده السمع بإحدى أذنيه ■ اعترف بأنه رفض إقالة وزير المالية حتى لا يقال إنه خضع لنقد الصحافة ■ بعض الوزراء المهددين كانوا يطلبون من الصحفيين مهاجمتهم للبقاء فى الوزارة ■ فؤاد محبى الدين كان يمنع الوزراء من الاتصال بمبارك ■ اعتذرت لفؤاد عن رئاسة تحرير صحيفة «مايو» ■ بعد وفاة فؤاد انتظر مبارك ٤٠ يوما ثم عين كمال على ■ كان يريد تعيين الجنزورى لكن أبوغزالة اعترض ■ طلب من الفقى كتابة استقالة كمال على ودخوله بها عليهما ■ على لطفى صادفه سوء حظ فى عدد مثير من الأزمات ■ من سليمان خاطر إلى خطف السفينة أكيلي لاورو إلى أزمة الأمن المركزى ■ المحجوب رشح عاطف صدقى الذى جاء بشلة باريس والطاولة ■ تقرر استبعاد صدقى صحتيا عام ٨٩، وتأخر القرار سبع سنوات ■ قال لنا أسامة الباز رشحوا ثلاثة أسماء لتولى رئاسة الحكومة ■ فترة عاصفة من عمليات الاغتيال تشهدها فترة صدقى ■ أخيراً جاء كمال الجنزورى رئيسا للوزارة لكن مشروعاته لم تكتمل ■ قال له مبارك فى مجلس الشعب أنت حتمشى يا كمال ■ سجل إنجازاته فى خطاب استقالته واختفى عن الأنظار ١١ سنة ■ الرقابة الإدارية ربطت عصر عاطف عبيد بتزايد الفساد ■ مبارك طلب من الجنزورى إبعاد عاطف عبيد فجاء به جمال رئيسا للوزراء ■ قرار تعويم الجنيه أثرى المحظوظين وخرب بيوت المقترضين ■ أحمد نظيف قفز من الوزير رقم ٣٠ إلى رئيس الوزراء ■ أول وزارة تجمع وزراء الأعمال ■ قال لنا مبارك يوما: طول ما أنا عايش لن يدخل الوزارة رجل أعمال ■ رجال الأعمال حققوا مشروعات تنمية لكن فائدتها كانت للدائرة الضيقة حولهم ■ اختيار أحمد شفيق رئيسا للوزارة لم يفد مبارك وأضر بأحمد شفيق ■ دخل مجلس الوزراء يوم استقالته وقال للوزراء: أنا مستعفى.

كان من عادات مبارك فى بداية حكمه الصراحة. كان يحب الاجتماع برؤساء التحرير الذين يرافقونه فى رحلاته فى طائرة الرئاسة، وقد كانت لفترة طائرة قديمة متواضعة تضم فى مقدمة الطائرة صالوناً صغيراً ملحقاً به غرفة نوم صغيرة. وىلى الجزء الرئاسى المخصص للرئيس مساحة مائتين بالعرض، موضوع إلى جانبى كل منهما أربعة مقاعد أى ثمانية مقاعد فى الإجمال، اثنان منها مخصصان لذكرا عزمى، رئيس الديوان، وجمال عبدالعزيز، رئيس سكرتارية الرئيس، والباقى للوزراء المرافقين، ويفصل هذا القسم عن باقى الطائرة باب صغير يضم أمامه الجزء الأكبر من الطائرة ومقاعدته هى نفسها مقاعد الدرجة السياحية الضيقة فى الطائرات العادية. وكانت هذه المقاعد هى التى يجلس فيها رؤساء التحرير وموظفو الحراسة وموظفو ديوان الرئيس الذين كان عددهم يتزايد دائما حتى جاء وقت أصبح فيه زكرا عزمى دائم الشكوى من الأماكن التى يشغلها رؤساء التحرير وتحرمه من شغلها بموظفيه، ولذلك فإنه فى الزيارات التى يصحب فيها الرئيس السيدة قرينته وهذه لها طاقمها الخاص الكبير المستقل من أمن وسكرتارية، كان يستحيل علينا نحن الصحفيين مرافقة الرئيس فى هذه الرحلات.

وفى خلال الرحلات الكثيرة التى رافقنا فيها الرئيس، خاصة فى فترة ترميم العلاقات المهترئة مع الدول العربية، كان الرئيس يحلو له أن يجلس معنا، إما بدعوتنا إلى صالونه أو، وهذا ما كان يحدث كثيراً، يدخل علينا فى مقاعد الدرجة السياحية فيجلس فى الكرسى الأول من الصف الأول الذى كان وجهه تجاه باقى الركاب، فنتجمع حوله.

فى هذه الجلسات كان مبارك يحكى ويرد على كل الأسئلة، وكان السؤال الذى لايجيب عنه يرد عنه بقوله: «بلاش السؤال ده لأنى لو جاوبت عليه مش حاقول الحقيقة». غير ذلك كان مبارك يحكى ويقول: «أنا با أقول لكم علشان تبقى عندكم خلفية لما تكتبوا تبقوا عارفين».

يحب إخفاء وجهة الطائرة

ورغم أن مبارك كان يحكى ويكشف الكثير من الحكايات إلا أنه كان يستمتع بإخفاء بعض المعلومات منها وجهة رحلة الطائرة، إذ كثيرا ما كان يبدأ رحلة إلى دولة

ثم يأمر بالاتجاه منها إلى دولة أخرى يطلب عدم تعريفنا بها، ولذلك كان يستمتع عندما يرانا نخمن اتجاه الرحلة الغامضة. وبالطبع لم يكن خافيا علينا معرفة هذه الوجهة لكننا كنا نتظاهر بالجهل الشديد حتى لانحرق عليه شعور المفاجأة مما يزيد من متعته!

كان أحيانا ما يشعر بالضيق فيقرر السفر فجأة، وفي أحد الأيام سحب مبارك مدير أمن المقر ود. مصطفى الفقى وحارسين وأبلغهم أنه سيسافر أسوان. وعند هبوط الطائرة فى التاسعة صباحا وجدوا أنفسهم فى مطار الفردقة، ولم يكن هناك أحد فى الانتظار فطلب من قائد المطار سيارته ماركـة «نيفا»، قادها مدير أمن المقر، وقد جلس إلى جواره مبارك بينما انحشر الثلاثة الآخرون فى المقعد الخلفى، ومرت السيارة على مبنى المحافظة وسأل مبارك العسكرى الواقف، الذى لم يتصور أن رئيس الجمهورية هو الذى فى السيارة. سأل العسكرى عن المحافظ فأجابه العسكرى بعدم اكتراث إن سيادة المحافظ لا يحضر فى هذا الوقت ! ولم تكن هناك وجهة معينة فطلب مبارك الاتجاه إلى محل مفتوح هو محل شركة بيع المصنوعات، دخل وطلب من البائعة أن تريه البطاطين التى تبيعها فسألته بدون اهتمام عاوز نوع كويس ولا رخيص. قال لها الكويس. وأحضرت البائعة كرسيـا صعدت عليه ومدت يدها والتقطت بطانتين من الرف العالى وفى استدارتها لتتزل تسمرت فى مكانها ثم راحت تصيح بأعلى صوتها: الرئيس.. ده الرئيس.. الرئيس.. وفى لمح البصر توافد كل الباعة وتدافع الذين كانوا خارج المحل بينما بذل مرافقوه المحدودون جهدا كبيرا للإحاطة به وإخراجه سالما!

.. وإخفاء اسم رئيس الوزراء

موضوع آخر كان مبارك يعمل دائما على إخفائه حتى عن كثير من معاونيه وهو عندما يختار رئيسا جديدا للوزراء. فقد كان يحيط هذا الموضوع بالسرية الشديدة إلى درجة تعمد طلب معلومات عن عشرة أشخاص بينهم الشخص الذى فى باله، لكى يتوه الآخرين ولا يعرفون اسم من يقصده. وفى رأى أن قرار اختيار رئيس الوزراء كان من أصعب القرارات التى يواجهها مبارك.

التاريخ سيحاسبه على ما لم يصدره

وعلى عكس السادات وعبدالناصر فقد تميز حسنى مبارك بالبطء فى اتخاذ القرار بصورة عامة، وقرار تغيير رئيس الوزراء بصورة خاصة، مبررا ذلك لنا «أنه يحسبها كويس قوى قبل أن يتخذ القرار»، بينما هو فى تقديرى كان يخشى إصدار القرار ولم يكن بطء مبارك على كل حال فقط فى اختيار رئيس الوزراء، وإنما فى كثير من القرارات، مما وصم عهد مبارك بأنه عهد القرارات البطيئة أو التى صدرت متأخرة وكان أكبر نموذج لذلك قراراته أثناء إدارة أزمة ثورة يناير، وهو ما جعل د. مصطفى الفقى يقول إنه فى الوقت الذى سيحاسب فيه التاريخ عبدالناصر والسادات على القرارات التى أصدرها كل منهما، فإن مبارك سيحاسبه التاريخ على القرارات التى لم يصدرها.

وهو أمر غريب أن يتسم مبارك بالبطء فى القرارات فى حين أنه يمارس رياضة معروفاً عنها سرعة اتخاذ القرارات المتلاحقة. ففى أقل من دقيقة واحدة فى ملعب الاسكواش يصدر اللاعب أكثر من عشرة قرارات يتوقف عليها فوزه أو خسارته.

العناد من صفاته الأساسية

كذلك كان من صفات مبارك العناد معللا ذلك برفضه الخضوع لأى ضغط أو ما يتصوره ضغطا يمارس عليه، وهو أمر جعله يرتاب فى أى كلام يقال له على أساس أن قائله يقصد شيئا معينا، وكثيراً ما كرر لنا مبارك فى كلامه معنا، وكذلك فى خطبه، أنه لا يخضع لأى ضغوط، متجاهلا بذلك أن كل الضغوط لا تأتى كلها من الخارج أو أنها كلها مكروهة بل هناك ضغوط داخلية يتعين على الحاكم التجاوب معها لأنها تلبى بالأساس مطالب شعبه التى لا يعيب الحاكم تلبيةها بل على العكس يعتبر عناده فيها لغير صالح علاقاته مع شعبه. وهكذا فإنه فى أوقات كثيرة عندما كان الشعب يلح فى تغيير الوزارة، فقد كان مبارك يعاند فى التغيير، ولا يقوم به إلا عندما ينسأه الشعب تماماً فيفاجئه به.

وقد اعترف حسنى مبارك فى ساعة صفا مع عدد من رجال الحراسة القريبين له أنه كان ضروريا أن يقوم بتغيير الدكتور أحمد الرزاز، وزير المالية، فى وزارة

الدكتور عاطف صدقى، وأن الصحفيين كان لديهم حق فى الهجوم الذى شنوه على الرزاز، والذى وصل إلى تخصيص الكاتب الساخر والفنان مصطفى حسين نكات يومية حملت عنوان «الرزاز فى المغارة»، حيث يختفى لإصدار القوانين والقرارات التى يفاجأ بها المواطنين. وقال مبارك إنه مع ذلك رفض تغيير الرزاز لأنه إذا فعل ذلك سيعتقد الصحفيون أنه يمكنهم تغيير من يريدون وأنهم بذلك هم الذين يحكمون! ولأن الصحفيين والوزراء عرفوا عنه هذه الحقيقة فقد كان بعض الوزراء يطلبون من بعض الصحفيين مهاجمتهم، كى يضمنوا الاستمرار!

وكقاعدة عامة فلم يكن من صفات مبارك رغبة التغيير بل كان يميل إلى الاستقرار، لذلك تميزت فترته التى امتدت ٢٠ سنة بأنها لم تشهد سوى ثمانية رؤساء وزارات، أولهم د. فؤاد محيى الدين وآخرهم الفريق أحمد شفيق، الذى كانت وزارته أقصر الوزارات عمراً وقد فرضتها الظروف.

يفقد السمع لعناده مع الطب المصرى

وقد فقد مبارك السمع فى إحدى أذنيه نتيجة لعناده وعدم الأخذ برأى أحد الأطباء المصريين المشهورين، مفضلاً انتظار الطبيب الفرنسى الذى يعالجه وكان أحد أسباب سفره كثيراً إلى فرنسا تولى عدد من الأطباء الفرنسيين علاجه، ومنهم الدكتور «ميشيل بورتمان» الخبير المشهور فى جراحات الأذن الدقيقة وله جراحات ومعهد باسمه، بالإضافة إلى عمله رئيس أقسام الأذن فى جامعة بوردو، وكان بورتمان يتولى علاجه منذ بدأ يشعر بضعف فى سمعه.

وفى أحد الأيام، وكان مبارك فى برج العرب، أحس بالآلام شديدة فى أذنه فعاد إلى القاهرة فى اليوم التالى، وكان يوافق يوم الجمعة، وقد حاولت رئاسة الجمهورية عن طريق المكتب العسكرى فى فرنسا الاتصال بالدكتور «بورتمان» وترتيب طائرة تحمله إلى القاهرة، إلا أن المكتب لم يتمكن من العثور على «بورتمان» الذى اتضح بعد وقت أنه فى إسبانيا يحضر حفلاً لتكريمه فى أحد المؤتمرات، فكان أن اتفق على أن تذهب إليه فى إسبانيا الطائرة الخاصة التى ستتولى نقله إلى مصر يوم الأحد. وفى خلال ذلك تم الاتصال بمتخصص مصرى معروف فى أمراض الأنف والأذن الذى اقترح بعد الكشف

على الرئيس عدداً من الإجراءات العاجلة إلى حين وصول بورتمان، لكن جمال مبارك رفض تنفيذ أى شىء مما اقترحه الطبيب المصرى، مفضلاً انتظار وصول بورتمان. ورغم أن الطبيب المصرى حذر من خطورة التأخير فى الإجراءات العاجلة التى أشار بها فقد رفض جمال وباقى أفراد الأسرة الاقتراب من الرئيس إلا بمعرفة البروفيسور العالمى رغم أن الطبيب المصرى كان أحد أبناء مدرسته. وبعد وصول الدكتور بورتمان يوم الأحد بعد يومين والكشف على مبارك كان أول سؤال سألته عن سبب عدم اتخاذ الإجراءات التى أشار إليها الطبيب المصرى، طالباً لخطورة تطور الموقف سفر مبارك إليه فى فرنسا. ولم يسافر مبارك مباشرة وإنما بعد أسبوع كامل زادت خلاله متاعبه مما اضطره للذهاب إلى المستشفى العسكرى حيث تبين فقدته السمع بنسبة كبيرة فى الأذن المصابة. وكان من نتيجة ذلك أن تم الاتفاق على طقم علاج من ألمانيا للأذن مقيم فى مصر ويتم تغييره كل ثلاثة أشهر نتيجة فقدان مبارك السمع فى إحدى الأذنين وضعف سمع الأذن الأخرى مما جعله يضع سماعتين صغيرتين جداً فى الأذنين، ومن المعروف أن ضعف السمع يؤثر على الحالة النفسية للمريض ولهذا أصبح مبارك لا يتحمل حضور اجتماعات مطولة وإذا حضر لا يستطيع أن يتابع جيداً ما يقال بسبب سوء السمع رغم الميكروفونات الصغيرة جداً التى أصبح يضعها فى الأذنين، رغم أن مبارك كان يعتمد فى بعض الزيارات التى يحضرها أن يكثر من الأسئلة التى يوجهها قاصداً الرد على الشائعات التى تتردد عن صحته وعدم تركيزه.

فؤاد محيى الدين اختيار السادات

كان الدكتور فؤاد محيى الدين أول من رأس الوزارة فى عهد مبارك. ولا يعد فؤاد محيى الدين من اختيار مبارك، وإنما كان من اختيار السادات الذى عينه نائباً أول لرئيس الوزراء فى الوزارة التى اغتيل وهو رئيسها، وكان فؤاد محيى الدين بتفويض من السادات يتولى الإشراف على اجتماعات مجلس الوزراء وتقديم برنامج الحكومة لمجلس الشعب مما كان يبدو معه أنه رئيس الوزراء.

كان فؤاد محيى الدين سياسياً من شعر رأسه إلى أصابع قدميه، ورغم أنه طبيب أشعة إلا أنه لم يعمل كثيراً بالطب وكان من الطلبة الذين هوى السياسة والمظاهرات

فى الجامعة وبعد تخرجه اتجه إلى السىاسة أكثر مما اتجه إلى الطب. وحتى عندما تم إبعاده من الحزب الوطنى مع بعض زملائه الذين تصوروا أن هذه هى النهاية، فإن فؤاد محىى الدين لم يستسلم وظل صامدا وصابرا على استعداد، مادام الأمر فى مجال السىاسة، أن يفرغ مياه حمام السباحة بملقعة الشاى كما قال لى يوما.

وقد جمع مبارك بعد توليه بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء لكن ذلك لم يستمر سوى عشرة أسابيع كلف بعدها فؤاد محىى الدين برئاسة الوزارة، ومنذ ذلك الوقت لم يعد مبارك إلى الجمع بين الرئاسة والوزارة وإن كان قد أصبح فىما بعد يتدخل فى كل شىء بحيث ينال المديح على كل عمل إيجابى تقرره الوزارة باعتباره من توجيهات الرئيس، بينما كل الأعمال السلبية تتحمل الوزارة وحدها وزرها!

رفضت رئاسة تحرير «مايو»

وقد عرفت فؤاد محىى الدين (مواليد ١٩٢٦) وهو محافظ للجيزة بعد أن بدأ محافظا فى الشرقية ثم فى الإسكندرية، وبعد ذلك أصبح وزير دولة للحكم المحلى فى عام ٧٢ ثم تنقل بين الوزارات من وزير صحة إلى وزير دولة لشؤون مجلس الشعب إلى وزير حكم محلى ثم نائب أول لرئيس الوزراء فى آخر وزارة شكلها الرئيس السادات برئاسته ورحل وهو رئيس لها، وبالتالى فهو عمل فى مختلف الوزارات التى أهلتة أن يكون رئيسا للوزارة.

وقد ظلت علاقتى بالدكتور فؤاد محىى الدين قوية إلى أن اختلفنا عندما دعانى إلى مكتبه فى رئاسة الوزارة فى منتصف عام ١٩٨٢، وعرض على بلسان الرئيس مبارك رئاسة تحرير جريدة «مايو»، جريدة الحزب الوطنى، خلفا للزميل الصديق إبراهيم سعدة، الذى كان يجمع بين رئاسة تحرير أخبار اليوم وصحيفة مايو. وكان سعدة قد أثار غضب الدكتور صوفى أبوطالب، رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت، بسبب مقال كتبه عنه سعدة فى عموده المعروف «آخر عمود» فى أخبار اليوم، ووصل الأمر إلى إعلان «أبوطالب» أنه إما هو أو إبراهيم سعدة على أساس أنه لو صح ما كتبه سعدة لكان ذلك رأى الرئيس مبارك أو على الأقل مؤيدا له، ولذلك كان قرار مبارك إرضاء صوفى أبوطالب بإخراج سعدة من صحيفة «مايو» وتكليفى بتوليها مع

الإبقاء على سعدة رئيساً لتحرير أخبار اليوم ولكننى اعتذرت للدكتور فؤاد، وبعد ذلك رفضت بل وهربت واضطرت لقطع الاتصال التليفونى عن البيت منعاً من حرج اتصال الرئيس، وبعد ذلك تم اختيار الزميل صبرى أبوالمجد لهذه المهمة. وأعترف أننى كنت أتوقع انهيار جريدة مايو بعد رحيل السادات الذى كان يعتبر محررها الأول وكان يدعو إبراهيم سعدة كل أسبوع ومعه عبد الله عبد البارى رئيس مجلس إدارة مايو ليناقش معهما الموضوع الذى يجذب القراء. وقد حكى لى سعدة أنه بعد خروج منصور حسن من الوزارة جمع السادات سعدة وعبد البارى وراح يسألهما عن الموضوع الذى يتكلم فيه الناس. وقال عبد الله إن الناس تتحدث عن الأسعار وطرح سعدة موضوعاً آخر ولكن السادات قال : لا . الناس عاوزه تعرف لماذا خرج منصور حسن. وبالفعل خرجت جريدة مايو وموضوعها الرئيسى : لماذا خرج منصور حسن. وكما توقعت فإنه منذ ترك إبراهيم سعدة جريدة مايو بدأ انخفاض توزيعها ولم تعد لها قائمة رغم محاولات الذين خلفوه فى رئاستها حتى اختفت مع النظام فى يناير ٢٠١١.

أقوى رئيس وزراء

لكن بالنسبة لفؤاد محيى الدين فإنه يعد أقوى من تولى رئاسة الوزارة مع مبارك فقد كان يحاسب الوزراء إذا اتصل أحدهم بالرئيس دون علمه أو اتصل به الرئيس دون إبلاغه. وقد أكد ذلك الدكتور أسامة الباز عندما ذكر فى حديث على عشاء جمعنا فى أديس أبابا أن أكثر رئيس وزراء استراح إليه مبارك كان الدكتور فؤاد محيى الدين رغم أنه كان فظاً مع الوزراء ويمنعهم من الاتصال بالرئيس ويقول لهم: بلاش تتطيط هنا وهناك وافهم إنى اللى جايبك وإذا كنت مش عاوزك حارو حك. وقد توفى فؤاد محيى الدين فى مكتبه برئاسة الوزراء فى ٥ يونيو ١٩٨٤، وراجت فى ذلك الوقت أن محيى الدين مات حزناً متأثراً من قرار اتخذه مبارك بإقالته، وهذا لو كان صحيحاً لكان مبارك قد سارع إلى شغل منصب رئيس الوزراء بالشخص الذى كان يفكر فيه عقب وفاة محيى الدين، إلا أن الذى حدث أن مبارك ظل حائراً لا يعرف لمدة أربعين يوماً كيف يشغل المكان الخالى بعد فؤاد، فقد كانت أول مرة يختار فيها رئيس وزراء وعندما لفتوا نظره إلى طول المدة التى فاتت دون تعيينه أحد لرئاسة الوزارة فقد كانت إجابته أن سأل عمن هو

الأقدم من الوزراء فلما قيل له كمال حسن على أجاب: ماهو كويس. وعلى هذا الأساس خلف كمال حسن على فؤاد محيى الدين باختيار من الظروف.

الاعتراض على تولي الجنزورى

وكمال حسن على من مواليد ١٩٢١، وهذا يعنى أنه أقدم كثيرا فى الخدمة العسكرية من حسنى مبارك، وقد تولى مناصب عسكرية كبيرة منها أنه كان رئيسا لجهاز المخابرات العامة عام ١٩٧٥ ثم وزيرا للدفاع فى عام ١٩٧٨، فنائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية.

وقد سمعت مبارك يشكو من كمال حسن على الذى فرضته الظروف، وبالتالي بدأ يتحسس طريق إمكان إقالته إذ لم يكن قد سبق أن أقال رئيسا للوزارة. وفى هذه الفترة بدأ مبارك يفكر فى الدكتور كمال الجنزورى الذى كان قد عرف طريقه للوزارة منذ يناير ٨٢ وزيراً للتخطيط، وكان الجنزورى هو الذى قدم لمبارك بعد شهور قليلة من توليه الرئاسة فكرة عقد المؤتمر الاقتصادى الذى انتهى إلى وضع خطة عشرينية (من ٨٢ إلى ٢٠٠٢)، وفى إطارها بدأ تنفيذ الخطتين الأولى والثانية. مع ذلك لم يكن تفكير مبارك فى الجنزورى - كما يقول الجنزورى نفسه - حبا فيه وإنما لما لمس منه فى الشرح البسيط للأمور التى يعرضها بينما الآخرون يقولونها بشكل معقد. كان على حد وصف الجنزورى يريده مبارك «بلية» الذى يقوم بالعمل الصعب والمتعب بينما يجلس مبارك فى كرسى المعلم. ولكن المشير عبدالحليم أبوغزالة اعترض على الجنزورى عندما بلغه تفكير مبارك رغم أن أبوغزالة كان على علاقة صداقة قوية بالجنزورى. إلا أنه راعى فى رفضه الأقدميات، فقد كان الجنزورى فى ذلك الوقت وزيرا حديثا تولى الوزارة منذ ثلاث سنوات فقط، وقد أيد رأى أبوغزالة الدكتور مصطفى خليل، الذى كان يتولى نائب رئيس الحزب الوطنى، الذى اقترح على مبارك شخصية سبقت أقدمية الوزراء الموجودين فى الوزارة وهو الدكتور على لطفى، الذى كان وزيراً للمالية عام ٧٨ لفترة ثمانية أشهر وبعد خروجه من الوزارة تولى رئاسة البنك التجارى، وبذلك فإن تعيينه رئيسا للوزراء ينهى حساسية الأقدمية، وقد استدعى على عجل من زيارة كان يقوم بها إلى أمريكا.

ونلاحظ هنا أن مبارك استخدم فى اختيار رئيس الوزراء الأقدمية كما فى الجيش، اختار أولا كمال حسن على باعتباره أقدم الوزراء فى وزارته، ثم بعد ذلك وافق على تعيين على لطفى وهو خارج التشكيل باعتباره أقدم من كل الذين سيروا أسهم.

كمال على يوقع استقالة أعدها الفقى

وقد سبق تعيين على لطفى اتفاق مبارك مع الدكتور مصطفى الفقى، سكرتير الرئيس للمعلومات، على إعداد استقالة مكتوبة يتقدم بها كمال حسن على، وبالفعل تم استدعاء كمال على للقاء الرئيس مبارك الذى راح يسأله عن صحته ويشير إلى تفكيره فى راحته، ويحكى د. مصطفى الفقى أنه حسب الاتفاق مع الرئيس عندما يضرب له الجرس فإنه دخل على الرئيس وفى يده الاستقالة المكتوبة سلفا، ويضيف الفقى: «دخلت على الرئيس وسمعت كمال على يشكره لأنه أراحه إذ كان يعانى من آلام روماتويد فى أصابعه وهذا صحيح وكان يود الراحة». وسأل مبارك الفقى: فىن يا مصطفى الاستقالة؟ ومد مصطفى يده بالاستقالة التى كتبها الفقى فوقها كمال على، وكان نصها الذى بالقطع لم يقرأه كمال على يقول:

السيد الرئيس محمد حسنى مبارك

تحية طيبة واحتراما وبعد

فمنذ عهدتم إلى سيادتكم بتشكيل الوزارة فى ١٧ يوليو ١٩٨٤ آليت على نفسى أنا وزملائى نواب رئيس الوزراء والوزراء أن نعمل بكل طاقتنا من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا والسهر على مصالح الشعب الأساسية ووضع رؤية شاملة لكيفية مواجهة المشاكل القائمة بأسلوب علمى يعتمد على التخطيط للمدى القصير والطويل على السواء، وإعادة ترتيب أولويات العمل الوطنى بما يتفق مع التحديات المتجددة والظروف المتغيرة.

وقد قطعنا شوطا كبيرا فى تحقيق ذلك بالعمل الجاد الهادف والثقة الكاملة فى وعى جماهير شعبنا العريق ومصارحتها بالحقيقة فى جميع الظروف، وإقامة أقصى قدر من التعاون بين المؤسسات المختلفة والحرص على توفير الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى الذى هو شرط لا غنى عنه لنجاح عملية إعادة البناء الشامل، لتطوير

نظم الإنتاج والإدارة ودفع كفاءة الخدمات وإصلاح المرافق بما يتناسب مع احتياجات مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

وقد وصلنا فى عملنا إلى نقطة راينا أنها تقتضى إتاحة الفرصة أمام جيل جديد من أبناء مصر لمواصلة المسيرة القومية تطبيقاً لمبدأ استمرار العمل الوطنى وتتابع حلقاته بحيث تتمكن الأجيال المتعاقبة من المشاركة المتكافئة فى حمل الأمانة ودفع ضريبة العمل العام وتوظيف كل طاقاتها لخدمة الوطن الحبيب فى إطار نظرة مستقبلية شاملة تتطلع دائماً إلى ما وراء الحاضر وتتطلب فى المقام الأول تفانينا جميعاً فى حب مصر.

ولذلك قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة اليوم الأربعاء تقديم استقالته إلى سيادتكم متمنياً لمصر مزيداً من الرفعة والتقدم، وسنظل جميعاً جنوداً مخلصين للوطن بغض النظر عن مواقفنا فى مسيرة النضال الوطنى، معترزين بثقتكم الغالية وتأييد شعبنا العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله

رئيس مجلس الوزراء

كمال حسن على

وفى اليوم التالى ٥ سبتمبر ١٩٨٥ كلف مبارك الدكتور على لطفى الذى فاجأ الناس برئاسة الوزارة، أما الدكتور كمال الجنزورى فلم ينسب مبارك وعينه نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للتخطيط والتعاون الدولى، وكان الجنزورى بذلك أول وزير يتم تصعيده نائباً لرئيس الوزراء بعد ثلاث سنوات من تعيينه وزيراً.

على لطفى.. سلسلة من الأزمات

صادف فترة الدكتور على لطفى، التى استمرت ١٢ شهراً، سوء حظ فى الأزمات والأحداث الخطيرة التى شهدتها مصر وكانت أولها واقعة سليمان خاطر يوم ٥ أكتوبر ٨٥ بعد شهر واحد من رئاسة على لطفى الوزارة.

■ وسليمان خاطر أحد جنود الأمن المركزى الذى كان يؤدى فترة تجنيده على الحدود المصرية - الإسرائيلية، وقد فوجئ أثناء نوبة حراسته فى منطقة رأس برقة بجنوب سيناء بمجموعة من السياح الإسرائيليين يحاولون تسلق الهضبة التى تقع

عليها نقطة حراسته وقت الغروب فحاول منعهم باعتبارها منطقة ممنوعاً عليهم الصعود إليها وصاح فيهم، فلما لم يلتزموا وظلوا فى الصعود وقد خيل له أنهم يمكن أن يهاجموه، فقد أطلق عليهم نيران بندقيته بطريقة عشوائية. ومن ١٢ شخصا كانت تضمهم المجموعة ، لقي سبعة منهم مصرعهم. وقد قدم «سليمان» للمحاكمة فى الوقت الذى اعتبره البعض بطلا قوميا كتبوا الأشعار عنه والأساطير وانتهت قصته بدراما حزينة إذ تم العثور عليه منتحراً فى زنزانته.

اختطاف الباخرة أكيلي لاورو

■ وبعد يومين اثنين من واقعة سليمان خاطر جاءت أزمة باخرة الركاب «أكيلي لاورو» التى اختطفها أربعة من جبهة التحرير الفلسطينية يوم ٧ أكتوبر ١٩٨٥ فى المياه الإقليمية بالبحر المتوسط، وتدخلت مصر ونجحت فى الحصول على موافقة المختطفين، وكانوا قد قتلوا راكبا أمريكيا مقعدا يتحرك على كرسى عجالات، على مغادرة الباخرة مقابل حصولهم على مكان آمن، وتم ترتيب نقلهم إلى تونس على طائرة ركاب مصرية مع تعهد بتولى منظمة التحرير الفلسطينية محاكمتهم، ثم تبين أن أجهزة التنصت الأمريكية اخترقت الاتصالات وعرفت موعد تحرك الطائرة المصرية المتجهة إلى تونس، وفى طريقها اعترضتها الطائرات الحربية الأمريكية وأرغمتها على الهبوط فى صقلية فى إيطاليا، وكانت واحدة من كبرى الأزمات السياسية بين مصر وأمريكا.

تنظيم ثورة مصريهاجم الإسرائيليين

■ وبعد نحو شهرين فى يناير ٨٦ جاءت أزمة «تنظيم ثورة مصر» الذى كان يقوده ضابط مخابرات سابق اسمه محمود نور الدين، رداً على اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وكانت إسرائيل قد اشتركت فى معرض القاهرة للكتاب، فدير محمود نور الدين هجوما على سيارة إسرائيلية تضم المشاركين فى جناح إسرائيل بالمعرض. وكانت أزمة جديدة بين مصر وإسرائيل ومعها أمريكا باعتبارها الراعى الرسمى لها.

أحداث الأمن المركزى

■ وبعد نحو شهر، وعلى وجه التحديد فى مساء يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير ٨٦، جاءت أحداث الأمن المركزى عندما خرج الآلاف من جنود الأمن المركزى من معسكراتهم فى منطقة الأهرامات فى حالة ثورة شديدة، مندفعين بخوذاتهم وبنادقهم فى مظاهرات مسلحة إلى فندق «الجولى فيل» قرب الهرم، فحطموا واجهاته الزجاجية واقتحموه وراحوا يحرقون ما يطولونه، ومن هناك انتشرت مظاهراتهم حتى وصلوا إلى فندق مينا هاوس وشارع الهرم، وخلال ساعات تمكنوا من احتلال منطقة الهرم بأكملها. ووصل الخبر إلى معسكرات الأمن المركزى فى الهايكستب قرب مطار القاهرة وفى شارع جسر السويس والمحافظات فانضموا إلى التمرد الذى قام به جنود الهرم. وفى الساعة الثالثة صباحا أعلنت حالة الطوارئ وبعد ساعات قليلة تمت الاستعانة بقوات الجيش، وانتهت الأزمة بحصيلة ١٠٧ قتلى معظمهم من الجنود. وكان سبب الأزمة شائعة سرت بين الجنود الذين كانوا يستعدون لإنهاء فترة تجنيدهم بأن قرارا سيصدر بمد فترة التجنيد مما يعنى حرمانهم من إنهاء الخدمة فكانت ثورتهم العاصفة التى هزت البلاد.

على لطفى يقدم استقالته

جاء افتتاح البرلمان فى نوفمبر ٨٦ فوجدها مبارك فرصة لتشكيل حكومة جديدة تقدم بيان الحكومة إلى البرلمان، وأرسل إلى على لطفى لتقديم استقالته التى عبر فيها عن المصاعب التى واجهها وكان نص استقالة على لطفى:

السيد الرئيس محمد حسنى مبارك

تحية طيبة وبعد

فمنذ تكليفكم الكريم فى ٤ سبتمبر ١٩٨٥ بتشكيل الوزارة حرصت وزملائى الذين شاركونى المسؤولية على بذل أقصى جهد ممكن لتحقيق الأهداف القومية العليا وتنفيذ التكاليفات المتعاقبة التى تلقيناها من سيادتكم والتصدى للمشاكل الأساسية التى تواجهها البلاد فى هذه المرحلة الدقيقة التى تضافرت فيها عوامل دولية وأخرى إقليمية لتكثيف المشكلة الاقتصادية وزيادة حدتها فى الوقت الذى كنا نكتل فيه كل مواردنا وطاقتنا

للاّسراع بزيادة الإنتاج الزراعى والصناعى وإعادة البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات. وإزاء تعدد هذه المتطلبات والحاحها كان لزاما علينا أن نلتزم بالأولويات التى وضعتها سيادتكم بتأييد شعبى واضح، وهو ما اقتضى وضع برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادى الشامل تشترك فى بلورته وإخراجه إلى حيز التنفيذ جميع مؤسسات الدولة وفئات الشعب المختلفة. وقد بدأ بالفعل تنفيذ هذا البرنامج وسط ظروف صعبة على نحو يعزز الثقة فى الاقتصاد المصرى ويؤكد سلامة النظام الذى نسير عليه.

وقد حرص مجلس الوزراء عند تعامله مع هذه القضايا على التمسك بالمفاهيم التى أرسيتها للعمل الوطنى وفى مقدمتها الجدية والنزاهة والتفانى فى أداء الواجب مهما تطلب هذا من عمل شاق وجهد مضن ومكاشفة الشعب بحقائق الموقف وتبصيره بما يفرضه علينا جميعا من تضحيات ومسؤوليات.

وبنفس الأمانة التى أدينا بها واجبنا نحو وطننا ونحوكم فى الفترة التى تحملت فيها المسؤولية نجد لزاما علينا أن نقرر أن المصلحة تقتضى إتاحة الفرصة لنخبة أخرى من أبناء مصر لمواصلة المسيرة، سواء بالبناء على القاعدة التى أرسيناها أو بالإضافة إلى ما حققناه وإعطائه دفعة جديدة تكسبه مزيدا من القدرة.

ولهذه الأسباب قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة اليوم الأحد ٩ نوفمبر تقديم استقالته إلى سيادتكم، متمنيا للبلاد العزيزة مزيداً من الرفع والتقدم، ولشعبها كل عزة وسؤدد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د. على لطفى

القاهرة ٩ نوفمبر ١٩٨٦

المحجوب يرشح عاطف صدقى

مرة أخرى وقع مبارك فى الاختبار الذى لم يكن يحبه وهو اختيار رئيس وزراء جديد بدلا من على لطفى الذى واكبته المشاكل القدرية دون أن يكون لاستمراره جدوى مناسبة، فكان أن اتجه إلى اختيار كمال الجنزورى خاصة بعد أن كانت قد تمت ترقيته فى وزارة لطفى وأصبح بها نائبا لرئيس الوزراء. ويؤكد الجنزورى أن مبارك

اتصل به فعلا وكلفه ببدء إعداد الوزارة، فلما علم الدكتور رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب، بذلك قال لمبارك ما معناه أن الجنزورى مازال المستقبل مفتوحا أمامه، وأنه سيشير عليه بشخصية «تمسك من خلال عملها بمصارين الدولة»، وهو الدكتور عاطف صدقى، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات. ولم يضيع مبارك وقتا، ففى اليوم التالى ذهب «صدقى» إلى موعد تحدد له مع الرئيس فى التاسعة صباحا، وقد حكى لى الدكتور عاطف، رحمه الله، أنه ذهب إلى الرئيس يحمل كميات كبيرة من الملفات والتقارير التى تصور أن الرئيس سيطلب الاطلاع عليها، ولكن الرئيس طلب إليه أن يترك الملفات والدوسيهات جانبا ويشرب فنجان القهوة أمامه. وعندما امتدت يده إلى الفنجان جاءته آخر مفاجأة كان يتوقعها بتكليف الرئيس له برئاسة الوزارة فاهتزت أصابعه وكاد فنجان القهوة يسقط من يده!

فترة الإصلاح الاقتصادى

كان عاطف صدقى، وهو من مواليد ٢٠ أغسطس ١٩٣٠، أطول رئيس وزراء استمر فى منصبه ليس فقط فى فترة حسنى مبارك، وإنما منذ ثورة يوليو ٥٢، فقد رأس الوزارة من ١١ نوفمبر ٨٦ إلى ٤ يناير ٩٦ أجرى خلالها ثلاثة تعديلات على الوزارة بدخول وخروج عدد من الوزراء. وقد نجح عاطف صدقى فى أن يجمع فى وزارته عددا غير قليل ممن أطلق عليهم مجموعة فرنسا أثناء فترة عمله مستشارا ثقافيا فى باريس، و«شلة الطاولة» فى مصيف زهراء المعادى المجاور لساحل العجمى قبل ظهور مارينا وهاسيندا وعديد الشواطئ الارستقراطية التى غطت الساحل الشمالى.

فعاطف صدقى هو الذى جاء بفتحى سرور، وزيرا للتعليم، وفاروق حسنى للثقافة وأحمد الرزاز للمالية وجلال أبوالذهب للتموين وممدوح البلتاجى للسياحة.

وقد كان عاطف صدقى نموذحا لرئيس الوزراء الذى لا يضيق بالنقد المتوالى الذى كان يوجه إليه فى الصحف، وكان على رأس منتقديه بسخرية شديدة الثنائى أحمد رجب ومصطفى حسين، مع ذلك كان صدقى يستقبلهما بالأحضان عند رؤيتهما.

وقد اختلف المحللون على فترة عاطف صدقى، فقد قال البعض إنه كان الرجل المناسب فى فترة أملى فيها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والولايات المتحدة

التعليمات بالسياسة التي تتفذهها مصر لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها بعد أن وصلت إلى عدم القدرة على المقاومة، ولذلك وصفه بعض الاقتصاديين الذين يستحيل أن يتفقوا جميعاً على رأى أو سياسة بأنه كان منفذاً وليس مبتكراً.

وأيا كان فقد صادفت فترة عاطف صدقى ريع طيبة، إذ مع حرب تحرير الكويت تحررت مصر من قيود أقساط الديون الأمريكية التي ألغتها أمريكا وكانت هماً كبيراً، وأمكن تخفيض العجز الذى كانت تعاني منه الميزانية والذى وصل إلى أكثر من ٢٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، وقد وصل به إلى واحد فى المائة فقط فى الوقت الذى قام فيه بتخفيض معدل التضخم السنوى إلى ٤ فى المائة وهى زيادة تعتبر جيدة، وغير ذلك قام بتوحيد سعر الصرف بعد أن كان هناك أكثر من سعر لبيع وشراء العملة الواحدة، وتكوين احتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزى أكثر من ٢٠ مليار دولار بعد أن كانت الحكومة تجرى فى الأسواق وراء أصحاب الدولارات لتشتريها منهم!

فترة اغتياالات وارهاب

إلا أن فترة عاطف صدقى شهدت من ناحية أخرى تصاعد نشاط التيارات الإسلامية المتطرفة، التي قامت فى فترة التسعينيات بمحاولات اغتيال عديدة، نجحت فى اغتيال الدكتور رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب (١٩٩٠)، وقد اغتيل بالخطأ إذ كان الجناة يستهدفون اغتيال اللواء محمد عبدالحليم موسى، وزير الداخلية، وكان مقرراً أن يمر أمام فندق إنتركونتيننتال (سميراميس) متجهاً إلى مكتبه فى وزارة الداخلية، ولكنه غير طريقه وصادف أن مر فى ذلك التوقيت موكب رفعت المحجوب. كما نجح الإرهاب فى اغتيال الكاتب المفكر الدكتور فرج فودة (يونيو ٩٢) أثناء خروجه من منزله، وكان فودة قد قاد حملة لفصل الدولة المدنية عن الدين وسعى لتأسيس «حزب المستقبل» فشن عليه الإسلاميون هجوماً كبيراً. وخلال هذه الحقبة من التسعينيات جرت خلال عام ٩٢ محاولات فشلت فى اغتيال اللواء حسن الألفى، وهو وزير داخلية، وعاطف صدقى وهو رئيس وزراء، وصفوت الشريف وهو وزير الإعلام، والكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد. وبعد ذلك محاولة اغتيال نجيب محفوظ عام ٩٤ إلى أن وقعت مذبحة الدير البحرى فى الاقصر يوم ١٧ نوفمبر

١٩٩٧ عندما هاجم ستة مسلحين بالرشاشات والسكاكين وهم متكرون فى ملابس جنود الأمن السياح الذين كانوا يزورون الدير. فقتلوا ٦٢ وأصابوا ٢٦ ثم استولوا على أحد الأتوبيسات السياحية الخاصة بأحد الوفود واختفوا. وبعد بحث طويل تم العثور عليهم فى أحد الكهوف وقد انتحروا جميعا، وقد هز الحادث كل مصر وانتقل مبارك إلى مكان الحادث وراح يسأل عن إجراءات الأمن التى تتخذ وقال تعليقا على ما سمعه : ده كلام فارغ، وبعد عودته إلى القاهرة أقال اللواء حسن الألفى، وزير الداخلية، وعين مكانه اللواء حبيب العادلى وزيرا للداخلية الذى سجل رقما قياسيا فى بقاءه فى هذا المنصب إلى ٣٠ يناير ٢٠١١، إلا أن هذا الحادث فى الأقصر كان له تأثير سلبي شديد على السياحة فى مصر فى ذلك الوقت.

الرئيس يبحث عن رئيس وزراء

فى يوليو ١٩٨٩ وعلى مائدة العشاء فى مطعم فندق هيلتون أديس أبابا، بحضور الدكتور أسامة الباز، مستشار الرئيس للشؤون السياسية، والزميلين إبراهيم نافع ومكرم محمد أحمد، حيث كنا فى رفقة الرئيس حسنى مبارك لحضور مؤتمر الدول الأفريقية.. تطرق الحوار إلى منصب رئيس الوزراء الذى يشغله الدكتور عاطف صدقى فى ذلك الوقت، وكان قد أجرى عملية جراحية فى القلب (باى باس). وقال د.الباز معلقا إن الدكتور عاطف قد لا يتحمل الاستمرار فى عمله بعد هذه العملية. قال ذلك ثم توجه إلينا بسؤال: فمن ترون أنه يمكن أن يخلفه؟ وقبل أن نجيب قال لنا الباز إنه فى إحدى المرات سأل الرئيس مبارك عن المواصفات التى يمكن أن يختار على أساسها أى رئيس وزراء بعيدا عن الأسماء وكانت هذه المواصفات هى: أن يكون اقتصاديا لأن معظم مشاكل مصر تقوم على أساس اقتصادى، وأن تكون له خبرة فى العمل، وأن تكون طهارته معروفة، وألا تحيط الشكوك باسمه، والشرط الخامس أن يكون «هارد ووركر»، وقد قالها بالإنجليزية، وأضاف د.الباز: هذه المواصفات هى التى جاءت بفلان رئيسا للوزراء ولكن التجربة العملية أثبتت عدم توفيقه ولم يستمر أكثر من شهور.. وأضاف «أسامة» قائلًا: فى جميع الأحوال الرئيس يحب أن ترشحوا له ثلاثة أسماء على الأقل ويطلب ألا يفرض عليه اسم واحد.

وانتهى العشاء دون أن نتوصل إلى الأسماء الثلاثة لكن أصبح متيقنا لنا أن أيام الدكتور عاطف صدقى الذى تولى رئاسة الوزارة فى نوفمبر ١٩٨٦ أصبحت معدودة لا لشيء سوى أن صحته لا تتحمل الشغل القاسى الذى يطلبه الرئيس من معاونيه.

التغيير تأخر سبع سنوات

كنا فى شهر أغسطس ١٩٨٩ وانتظرنا التغيير فى نوفمبر لكننا عرفنا أن مبارك أجل التغيير حتى لا يحدث فى نفس السنة التى أجرى فيها عاطف صدقى عملياته الجراحية فيبدو ذلك عقابا على عمل لم يكن له ذنب فيه، ولذلك قرر الانتظار. وفى سنة ١٩٩٠ قيل إنه سيجرى التعديل فى الصيف ولكن شهر أغسطس جاء ومعه حدث غزو صدام حسين للكويت، وأصبحت قضية الكويت هى الشغل الشاغل وانتهت بتحريرها وخرج صدام حسين مهزوما مقهورا، أما الدكتور عاطف صدقى الذى كان مفروضا أن يترك الوزارة عام ١٩٨٩ فقد استمر فيها إلى يناير ١٩٩٦ مسجلا رقما قياسيا فى طول المدة التى رأس فيها الوزارة!

أخيراً جاء كمال الجنزورى

أخيرا جاء دور الدكتور كمال الجنزورى ليصبح رئيسا للوزراء فى ٤ يناير ١٩٩٦ وليكون رئيس الوزراء رقم خمسة فى قائمة رؤساء وزارات مبارك. وقد تأثر الجنزورى من خلال توليه فى البداية محافظ الوادى الجديد ووزارة التخطيط بعد ذلك لمدة نحو عشرين سنة بأن مشكلة مصر الكبرى فى المساحة الضيقة التى تعيش داخلها وضرورة الخروج من الوادى الضيق الذى تنحصر حياة ملايين المصريين فيه منذ محمد على، على نفس المساحة من الأرض الزراعية والمأهولة. ولذلك فإن من يتابع المشروعات التى بدأها الجنزورى يجد أنها حاولت الاتجاه إلى الصعيد وتوشكى وسيناء . وفى حوار خاص مع الجنزورى قال لى إنه أسرع فور توليه رئاسة الوزارة بتنفيذ مشروعات كانت مقررة بالفعل فى خطط التنمية المقررة.

■ ففى الشمال تم استكمال تنفيذ مشروع كان قد بدأ قبل توليه، يتم فيه استخدام مياه النيل فى زراعة ٢٣٠ ألف فدان غرب قناة السويس ومساحات أخرى فى سيناء.

وكان قد تم لهذا الغرض شق قناة السلام رقم « ١ » من فارسكور إلى قناة السويس على أساس خلط مياه النيل التي تصل عبر هذه التربة مع كميات مماثلة من مياه مصر في بحر البقر وجاسور، واستخدامها في زراعة ٢٣٠ ألف فدان بالمنطقة. وقد بدأت وزارة الجنزورى باستصلاح ٧٠ ألف فدان شمال الدلتا، كما بدأت تنفيذ مشروع تربة السلام رقم « ٢ » الذى يستهدف نقل مياه نهر النيل إلى غرب قناة السويس من خلال سحارات تحت القناة لتصل المياه إلى شرق القناة وسيناء بما يضيف زراعة نحو ٤٠٠ ألف فدان، وجرى حفر أربع سحارات حتى أكتوبر ١٩٩٨ وحفر تربة بامتداد ٦٧ كيلومترا داخل سيناء ومد سكة حديد إلى بئر عبد، تمهيدا للوصول إلى رفح، ولكن المشروع توقف.

وفى الشمال أيضا جرى إعداد مشروع أطلق عليه مشروع شمال غرب السويس يمتد على مساحة ٣٠٠ مليون متر مربع كانت معظمها جبلية وقد تم تسطيحها وقامت القوات المسلحة بإزالة ما بها من الغام. وكان مقررا أن تتسع هذه المنطقة لعشرات المشروعات الصناعية لكن لم تقم فيها سوى خمسة مشروعات، أربعة مشروعات مصرية للسجاد والسيراميك والحديد بالإضافة إلى منطقة خاصة (٢ كيلومتر مربع) يقيم عليها الصينيون عدداً من المشروعات.

مشروع توشكى فى الجنوب

■ وفى الجنوب أقيم مشروع توشكى جنوب الوادى فى الصحراء الغربية، وهو مشروع زراعى يهدف إلى مد قناة من النيل بطول ٥٠ كيلومترا يضخ فيها مياه النيل ويتم رفع مياهها نحو ٥٢ مترا لرى نصف مليون فدان، يمكن أن تزيد إلى مليون فدان، وقد تم تنفيذ مشروع التربة وأعمال محطة رفع المياه وزراعة بعض الأراضى الاسترشادية إلا أن حركة العمل فى المشروع تكاسلت بعد أن اتهم المشروع بأنه ابتلع أربعة مليارات جنيه وقيل ستة مليارات، مع أنه من باب أولى استثمار ما جرى إنفاقه لأنه يمثل الأساس للمشروع.

وفى الشرق أقيم مشروع شرق التفريعة (تفريعة بورسعيد)، الذى يعتبر من أجمل المواقع المطلّة على البحر الأبيض، وكان الهدف أن تقام فيه مشروعات خدمية تضم

مستودعات لتخزين المنتجات البترولية ومحطات تموين للسفن والناقلات، ولكن لم تتم الاستفادة بالمشروع حتى اليوم.

وفى الغرب تم شق ترعتين بهدف زراعة المنطقة ومد سكة حديد وأيضاً توقف العمل فى المشروع وامتألت الترعتان بالرمال وسرقت قضبان السكة الحديد.

مبارك: أيوه إنت حتمشى يا كمال

فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩ أعيد الاستفتاء للمرة الرابعة على حسنى مبارك دون أن يبدى هذه المرة أى ممانعة فى التمديد الذى كان قد أصبح فى نظر مبارك فرضاً مقررًا، وفى يوم الخامس من أكتوبر ذهب مبارك إلى مجلس الشعب لافتتاح الدورة البرلمانية الجديدة. وفى صالون المجلس قبل أن يدخل مبارك القاعة سأله د.كمال الجنزورى إذا كان من المناسب وطبقاً للتقاليد مع مدة الرئاسة الجديدة أن تتقدم الحكومة باستقالتها فأجابه مبارك بسرعة: أيوه ما أنا حاعمل تغيير وإنت حاتمشى! وحسب كلام الجنزورى لى فإنه قال فى سره : الحمد لله. ذلك أن الجنزورى أحس منذ فترة أن علاقته مع مبارك أصبحت تمثل عبئاً على الاثنين على مبارك وعلى الجنزورى. فمن ناحية مبارك كانت التقارير التى نقلت إليه تبالغ فى شعبية الجنزورى، وكان من صفات مبارك التى أصبح من حوله يعرفونها شعوره بالضيق من أى واحد له ريق جماهيرى، مما جعل المحيطين به يبعدون من يريدون لمجرد التلويح لمبارك بأن فلاناً هذا تتسلط الأضواء عليه. ومن يراجع كل الذين استمروا طويلاً فى مواقعهم يجد أنها الشخصيات التى لم تكن لها جماهيرية أو ثقل.

يسجل إنجازاته فى استقالة مكتوبة

عبر الجنزورى عن إنجازاته بطريقة عملية سجلها فى خطاب استقالة الوزارة، بينما كان ديوان الرئيس يريد أن تكون الاستقالة على طريقة الإقالة ولكن الجنزورى سجلها مكتوبة. يقول خطاب الاستقالة الذى كتبه طلعت حماد، وزير المتاعب - كما كانوا يسمونه فى وزارة الجنزورى: السيد الرئيس، إن نتيجة استفتاء السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٩ قد جاءت لتجدد ثقة الشعب بكم رئيساً يقود البلاد

باقتدار لتحقيق الانطلاقة الكبرى فى القرن الجديد . ولقد كنتم برعايتكم ومتابعتكم وتوجيهاتكم وراء كل إنجاز استطاعت هذه الحكومة أن تحققه منذ شرفت بتكليفكم لى فى الرابع من يناير ١٩٩٦ بتشكيل حكومة قادرة على مواصلة مسيرة الإصلاح والتنمية والتقدم، تبنى على ما تم تحقيقه وتضيف إليه وتعمقه للانتقال بالمجتمع المصرى إلى مشارف جديدة.

ومن دواعى الغبطة والارتياح أن تمكنت الحكومة من الاستجابة لآمالكم العظيمة فى الخروج من القوالب الجامدة فى الأداء والانطلاق بالهمة المصرية الفائقة لبدء حضارة جديدة.

كما اهتمت الحكومة بتحقيق نقلة نوعية فى الاقتصاد المصرى عن طريق استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادى وتطبيق حزمة من السياسات والإجراءات التى تناولت تعديل البنية التشريعية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار المحلى والأجنبى وتابعت الحكومة الجهد العظيم الذى قمتم به لتخفيض الدين الخارجى على البلاد، فالتزمت بمنهج عدم الاقتراض من الخارج.

لقد قطعت الحكومة بقيادتكم شوطاً ملموساً لتنفيذ برنامج متكامل للإصلاح والنهضة ولقد وفقنا الله وبقيادتكم لإنجاز جانب من تطلعات الشعب المصرى فى هذه المرحلة المهمة من حياتنا جميعاً، وإننا ونحن على أبواب مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطنى متصل الحلقات إعمالاً للتقاليد الدستورية المرعية نتقدم إليكم باستقالة الحكومة، معربين عن أسمى آيات التقدير لكم. داعين الله أن ترقى مصر بقيادتكم إلى المكانة اللائقة بها بين دول العالم (انتهى) القاهرة فى ٥ أكتوبر ١٩٩٩.

وبخروج كمال الجنزورى من الوزارة أسدلت عليه ستائر النسيان، فلم يتم تعيينه فى أى منصب، وظل سنوات طويلة مستبعداً من قائمة المدعوين لأى احتفال بعد أن نُقل إلى مبارك أنه إذا دخل أى مكان يقابل بالتصفيق. وطوال ١١ سنة لم ينسب إليه أى حديث أو تصريح، إلى أن سقط نظام مبارك فشاهده المواطنون بعد غياب طويل فى حديث مع المذيعة اللامعة منى الشاذلى.

عاطف عبيد، زاد انتشار الفساد

فى موسوعة «ويكيبيديا» التى تصدر فى أكثر من مائتى لغة ويستطيع الجميع المساهمة فى تحريرها، فوجئت بصفحة الدكتور عاطف عبيد المحررة باللغة العربية تقول ما يلى:

عاطف محمد عبيد (مواليد ١٤ أبريل ١٩٢٢) هو رئيس وزراء مصر الأسبق من أكتوبر ١٩٩٩ إلى يوليو ٢٠٠٤. رفعت هيئة الرقابة الإدارية تقريراً إلى مؤسسة الرئاسة أكدت فيه تزايد معدلات الفساد فى مصر أثناء توليه رئاسة الوزراء وانتشاره بمخلف قطاعات الدولة. مقدرة حجم الأموال المختلسة بـ ٥٠٠ مليون جنيه وهو ما أكدته منظمة الشفافية الدولية التى ذكرت أن قطاع الإسكان والتعمير كان أكثر القطاعات التى انتشر فيها الفساد. وكشف تقرير الرقابة الإدارية عن أن الخمس سنوات الماضية شهدت أكثر من ٨٠ ألف حالة فساد فى مصر وحذر من العواقب الوخيمة لتزايد معدلات الفساد بعد أن حلت مصر فى المرتبة ٧٠ بين الدول الأقل فساداً، وذلك فى تقرير منظمة الشفافية الدولية التى تعنى بمكافحة الفساد فى مختلف دول العالم. وأوضح أن فترة حكومة الدكتور عاطف عبيد شهدت تجاوزات صارخة، حيث شهد عام ٢٠٠٢ آلاف قضايا الفساد ووصل حجم الكسب غير المشروع إلى مائة مليار جنيه، حسبما جاء فى إحصائية الجهاز المركزى للمحاسبات فى ذلك الوقت. كما وصل حجم أموال الرشاوى ٥٠٠ مليون جنيه وحجم أموال غسيل الأموال أكثر من خمسة مليارات جنيه. وعزا التقرير تزايد معدلات الفساد واهدار المال العام إلى ضعف النظام الحكومى والقصور السائد فى العديد من القوانين والتشريعات. وبسبب التدهور فى الدور الرقابى الذى يمارسه مجلس الشعب وكذلك الإفلات من العقاب والخلل الإدارى وتدهور الأداء الإدارى للقيادات ووجود علاقات مشبوهة، واستغلال مسؤولين وموظفين كبار نفوذهم للترىح بطريقة غير مشروعة. وأوصى التقرير القيادة السياسية باتخاذ الخطوات الجادة لمكافحة الفساد وتجفيف منابعه، حيث إن ذلك من شأنه تحسين صورة النظام أمام رأى العام واكسابه شعبية سياسية. (انتهى).

بدأت اختيارات الابن

بدأ عاطف عبيد وهو من مواليد ١٤ أبريل ١٩٢٢ مشواره إلى الوزارة فى يوليو ١٩٨٤، عندما تولى وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والتنمية الإدارية فى وزارة

الفريق كمال حسن على. وفى عام ١٩٩٢ فى وزارة عاطف صدقى أضيفت إليه وزارة قطاع الأعمال. ومن المفارقات أن مبارك طلب إلى كمال الجنزورى التخلص من عاطف عبيد وانتظار فرصة تعديل وزارى لإخراج عبيد فيه. وجاءت فرصة التعديل فى أكتوبر ١٩٩٩، إلا أن الذى خرج فيها كان كمال الجنزورى، أما عاطف عبيد فقد تم تصعيده ليصبح رئيسا للوزارة، وكان ذلك باختيار من جمال مبارك الذى كان قد اقترح الحياة السياسية والاقتصادية أيضا ورأى أن وجود عاطف يسهل كثيرا تنفيذ ما يريد.

كيف تصبح مليونيراً فى يوم ؟

كان من أهم قرارات عاطف عبيد تنفيذ تعليمات البنك الدولى سواء من حيث بيع شركات القطاع العام أو، وهو الأخطر، قرار تعويم الجنيه المصرى يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٢. وكان سعر الجنيه فى مواجهة الدولار ثلاثة جنيهاً وثلاثين قرشاً للدولار، وفور التعديل انخفض سعر الجنيه وأصبح أربعة جنيهاً ونصف الجنيه للدولار ثم أخذ يتزايد حتى تجاوز الخمسة جنيهاً ونصف الجنيه مما أدى إلى رفع جميع الأسعار بشكل أثر على المواطنين. ولكن فى المقابل حقق هذا القرار الملايين للذين بشروا مسبقاً بالقرار وجمعوا الملايين بالسعر الرخيص ثم باعوه بالسعر المرتفع بعد ذلك. فى المقابل أضر رفع الدولار كل الذين اقترضوا بالدولار من البنوك بالسعر القديم وزادت قيمة قروضهم بأكثر من خمسين فى المائة نتيجة زيادة سعر الدولار الذى كان عليهم شراؤه لتسديد قروضهم.

جمال مبارك.. الحاكم من لجنة السياسات

ضمت وزارة عاطف عبيد ٢١ وزيراً، كان ترتيب الدكتور أحمد نظيف الذى تولى بها وزارة الاتصالات رقم ٣٠، أى قبل الأخير، أما الوزير الذى كان فى المركز الأخير فهو المهندس سامح فهمى وزير البترول. وفى يوليو ٢٠٠٤ كانت صلاحية «عبيد» قد انتهت وأدى دوره المطلوب فتمت مكافأته بتعيينه فى المصرف العربى الدولى، وارتفع أحمد نظيف من المركز الثلاثين ليصبح على رأس الوزارة الجديدة بعد أن جاء اختياره من جمال مبارك الذى كان قد تولى فى عام ٢٠٠٢ فى سن التاسعة والثلاثين أمانة لجنة

السياسات فى الحزب الوطنى وهى اللجنة التى أصبحت بطريقة عملية وزارة خلفية غير مسؤولة برلمانيا برئاسة جمال توجه الوزارة التنفيذية برئاسة احمد نظيف.

وزراء الثروة والسلطة

ونتيجة هذه السياسة شهدت وزارة أحمد نظيف لأول مرة مجموعة الوزراء رجال الأعمال رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، ومحمد منصور وزير النقل، وأحمد المغربى وزير السياحة ثم الإسكان، وزهير جرانة وزير السياحة، وحاتم الجبلى وزير الصحة، وأمين أباطة وزير الزراعة.

فى معرض الكتاب، الذى كان يزوره الرئيس مبارك فى يناير ١٩٩٣ وكنت جالسا إلى جوار الدكتور محمد عبداللاه، رئيس جامعة الإسكندرية السابق، أحد نشطاء العمل السياسى الوطنى، توجه الكاتب الراحل محمد سيد أحمد بسؤال إلى مبارك عن الشائعات التى تدور حول اختيار أحد رجال الأعمال لرئاسة الوزارة. وقال له مبارك: قصدك إبراهيم كامل؟ قال محمد سيد أحمد: أنا ما قلتش أسماء ياريس سيادتك اللى قلت. قال مبارك بحسم: اطمئن، طول ما أنا عايش مفيش رجل أعمال حيبقى رئيس وزارة ولا وزير حتى.

انتهت على كل حال تجربة رجال الأعمال فى الوزارة نهاية درامية ستمنع بلاشك تكرار التجربة مستقبلا، فرغم أن حكومة نظيف سيسجل لها أنها استطاعت أن تعبر بسلام أعنف أزمة اقتصادية واجهت العالم وأن تحقق أكبر رصيد احتياطى من العملات وأن تسجل نسبة نمو اقتصادى تزيد على سبعة فى المائة إلا أن عائدها عمليا لم يذهب كما كان المأمول إلى الغالبية المحدودة والمتوسطة وإنما إلى مصالح الدائرة الضيقة المحيطة بالوزراء، مما كانت نتيجته زيادة ثروات الأثرياء وشعور الغالبية بالإجحاف والفقر والظلم. وقد كان الغريب التناقض الذى كان بين الأب والابن بالنسبة لرجال الأعمال فبينما كان الابن يعتبر راعى رجال الأعمال فقد كان لحادث الجريمة التى اتهم فيها هشام طلعت مصطفى أثرها على تفكير مبارك تجاه رجال الأعمال، فقد حدث بعد حريق مجلس الشورى وزيارة مبارك للمجلس بعد الحريق أن ذكر له صفوت الشريف رئيس المجلس أن استعدادات إصلاح المجلس بدأت من اليوم التالى

للحريق وأن رجال الأعمال سوف يتكفلون بتقديم المبالغ اللازمة، وكان رد مبارك السريع : بلا رجال أعمال بلا.... (وقال كلمة غير لائقة)

نظيف زرع وسائل انتشار الثورة

ومن المفارقات أن تكون أهم إنجازات حكومة أحمد نظيف فى مجال الاتصالات والتكنولوجيا هى نفسها التى أصبحت الوسائل الأساسية التى استخدمها الشباب فى سرعة الاتصالات وتحريك الجموع وإشعال الاحتجاجات والتظاهرات ونشر الرسائل التى أدت إلى إسقاط مبارك. لقد زاد عدد مشتركى التليفون المحمول من ١٠٠ ألف إلى ٦٥ مليوناً، وانتهت قائمة منتظرى تركيب التليفونات المنزلية، وظهر الإنترنت المجانى، ودخل الإنترنت المدارس الإعدادية، وعرف الشباب استخدام الإنترنت للتقدم إلى مكتب التنسيق، وفى نهاية كل سنة دراسية كانت الحكومة تهدي ٢٠ ألف جهاز كمبيوتر لأوائل الشهادة الابتدائية فى مختلف المحافظات. وواقعياً فإن مصر احتلت المركز ٢٣ بين ١٩٢ دولة فى تقرير الأمم المتحدة عن الخدمات الإلكترونية وذلك بعد أن كان ترتيبها الـ ١٦٠ فى عام ٢٠٠٣.

أحمد شفيق.. وزارة ضغط الأحداث

كان الفريق أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء أدى اليمين أمام الرئيس حسنى مبارك. وقد جاء اختياره تحت ضغط الأحداث ومظاهرات ميدان التحرير، وفى محاولة استرضاء الغاضبين طلب مبارك إلى حكومة نظيف تقديم استقالتها. ولم يكن اختيار أحمد شفيق مفاجأة، وفى السنتين الأخيرتين تردد اسمه كثيراً فى كل مرة يأتى الحديث فيها عن تغيير أحمد نظيف نتيجة الإنجازات السريعة والضخمة التى حققها فى مختلف المطارات وشركة مصر للطيران، لكن أحمد شفيق قال لى يوماً، رداً على شائعة تعيينه رئيساً للوزراء، إنه طالما جمال مبارك فى موقع القوة وتوجيه أوامره إلى رئيس الوزراء، فإنه «أحمد شفيق» لا يمكن أن يصبح رئيساً للوزراء. فحتى آخر لحظة كان جمال ينادى أحمد شفيق فى الغرف المغلقة «أونكل» أما فى العلن فكان يناديه سيادة الوزير. وبين أونكل وسيادة الوزير لم يكن شفيق يقبل أن يصبح رئيساً للوزراء

ويناديه جمال «يا أحمد» كما يحدث مع الآخرين. وقد تأكدت توقعات أحمد شفيق لأنه لم يصبح رئيسا للوزراء إلا بعد أن بدأ غروب نفوذ جمال مبارك بسبب ثورة يناير .

اختيار لم يفد مبارك أو شفيق

مع ذلك لم يكن اختيار شفيق مفيداً لنظام حسنى مبارك أو لأحمد شفيق نفسه، بل لعل أضراره كانت بالنسبة له أكثر. فقد كان «شفيق» نموذجا ناجحا من الذين يطلق عليهم «التكنوقراط» أى الوزير أو رئيس الوزراء الفنى المتخصص فى مجاله، بينما كانت الظروف التى دفع فيها شفيق إلى الوزارة تحتاج إلى محترف سياسة يواجه العواصف الثائرة. وساعد على سوء موقف «شفيق» عدم تلقيه التقارير اليومية التى تساعد على متابعة تطورات الموقف أولا بأول. وأظنه كان صادقا عندما ذكر أنه لم يكن لديه علم بموقعة الجمل أو بوجود قناصة تستخدم بنادق الليزر فى ميدان التحرير أو بأحداث أخرى كان يعلن أنه لم يعرف عنها.

أحمد شفيق، أنا مستعفى

ولم يدم شفيق فى موقعه طويلا، فمع حسنى مبارك استمر ١٢ يوما وعندما تخلى مبارك طلب إليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاستمرار فى ممارسة عمله. وفى يوم ٣ مارس بعد ٢٠ يوما أخرى، وكان هناك اجتماع لمجلس الوزراء حدد له العاشرة من صباح ذلك اليوم (٣ مارس) تأخر شفيق نحو ساعتين عن بدء الاجتماع. وفور وصوله بدأ بالحديث عن موضوع السد الذى تقيمه بوروندى على النيل مما يؤثر على المياه التى تحصل عليها مصر من النيل، وقال شفيق إنه طلب إلى الدكتور ممدوح حمزة المستشار الهندسى المعروف أن يحضر اجتماعا يشرح فيه المشروع الذى يبدو ملماً بأركانه. ومن موضوع سد بوروندى قال شفيق: الموضوع نمرة اتين الذى أحب أن أقوله لكم هو أنتى تشرفت بالتعاون معكم وأشكر كل واحد منكم، إلا أنتى مضطر أن «أستعفى». كانت كلمة غريبة طرقت آذان الوزراء الذين لم يعرفوا المعنى الحقيقى الذى يقصده إلا بعد أن أكمل قائله إنه كان فى زيارة للسيد المشير الذى ذكره بأنه سبق أن تقدم باستقالته، فأجابه شفيق مؤكدا: مرتين. قال له المشير: وهى قبلت

ونشكرك. قال أحمد شفيق ذلك للوزراء ثم وقف مستأذنا في الخروج وتولى الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء، استكمال الاجتماع. وقبل أن يخرج تدخلت السيدة فائزة أبوالنجا وقالت إنها تعتقد أن المناسب أن تتقدم الوزارة بأكملها بالاستقالة. لكن بعد دقائق عاد الدكتور عمرو سلامة الذى كان قد خرج مع شفيق وأعلن للوزراء أن تكليفا صدر بتولى الدكتور عصام شرف رئاسة الوزارة الجديدة. وبذلك أسدل الستار على وزارة أحمد شفيق آخر وزارات عهد مبارك.

-

الفصل السابع

الطريق إلى ميدان التحرير

■ لم أكن أعرف الشباب إلا من حفلات الغناء التافهة ■ نوبة جديدة من الشباب هي التي أشعلت الثورة ■ فتاة تعترف بأنها تعلمت الوطنية من سائقى التاكسيات ■ وآخر يعترف: لم يخطر على بالنا إسقاط مبارك ولكن غياب النظام هو الذى أدى إلى ذلك ■ الفتيات تقدمن المظاهرات وأول من كسروا حواجز الأمن ■ تهاوت الضربات على رأس النظام حتى جاءت ثورة الشباب فكسرتها ■ التمديد للأب والتوريث للابن بداية النهاية ونهاية النهاية ■ فكرة التوريث بدأت من سوريا مع بشار الأسد ■ شياطين السلطان همسوا بالفكرة ■ جمال مبارك يقترح ميدان السياسة بعد أن كان يتاجر فى ديون مصر ■ فى البداية نفى الأب والابن فكرة التوريث بشدة ■ محاضرة لهيكل فى الجامعة الأمريكية يفرق فيها بين الصور الأربع التى حكمت مصر ■ عبد الناصر نال شرعيته بالثورة والسادات بالحرب ومبارك تصورها بالبقاء فى الحكم ■ كان يريد الاكتفاء بمدة واحدة زادت إلى خمس ■ الإخوان المسلمون صنفقوا واقفين فى البرلمان لإعلان مبارك استمراره فى الحكم ■ اختار علاء طريق البيزنس واختار جمال لجنة السياسات ■ مبارك قاوم فكرة التوريث ثم انهار أمام الزوجة والابن ■ كانت مشكلة التوريث فى رفض شخصية جمال نفسها ■ دولة فيها فساد أم فساد فيه دولة ؟ ■ كفاية بدأت بـ ٣٠٠ مؤسس ■ كلنا خالد سعيد تستقطب الآلاف ■ من البطالة إلى العشوائيات ■ بعض المقالات التى اخترقت عيون النظام وأزالت هيئته ■ البرادعى حرك المياه الراكدة وأوضح أن فى مصر رجالاً يمكنهم شغل منصب الرئيس ■ فساد ما قبل ٥٢ روضة أطفال لفساد ما قبل ٢٥ ■ مبارك يطلب من وزير البترول عملاً لابنه ■ حسين سالم الرجل الغامض الذى قضى على مناعة مبارك ■ أخيراً جاءت ثورة تونس بعد البوعزيزى لتكشف قدرة الشعب على التغيير ■ ماريشال الجو وقف مع شباب ميدان التحرير.

أعترف بأننى كنت أجهل «الشباب الجديد» الذى غير تاريخ مصر، ولذلك حاولت بقدر المستطاع حضور أكبر عدد من اللقاءات والندوات التى أقاموها فور الثورة للتعرف على هذا الشباب الجديد. وأقول الجديد لأن معرفتى بالشباب ربما مثل كثيرين غيرى لم تكن صائبة، صحيح أننى كنت أسعد وأنا أرى قاعة الأوبرا مليئة عن آخرها وهناك جموع أخرى مثلها تقف فى الخارج متعطشة للاستماع إلى الدكتور أحمد زويل عندما يزور مصر ويحرص على أن يذهب إلى الأوبرا متحدثاً، ولكن فى المقابل كنت أرى أضعاف هذا العدد من الجنسين فى حفلات الغناء المعروفة التى تنقلها شاشات التليفزيون وهم يصرخون ويتميلون، وكنت أرى وأسمع بعض المناقشات التى تجرى فى التليفزيون وتكشف ضحالة التعليم الذى تعلموه ويجعلنى أرثى مستقبل البلد الذى سيقودونه.

أتاحت لى هذه اللقاءات التعرف على النوعية الشبابية الجديدة، تلك التى كانت تحجبها عنا حشود الرقص والغناء والحوارات الفارغة، وأن أسمع منهم قبل أن يتجملوا مع مرور الأيام، كيف حدث ما لم يكن يتوقعونه ويشعلون ثورة ويسقطون فى ١٨ يوماً نظاماً حكم ٣٠ سنة وأقام الحصون والقلاع لحمايته.

قالت فتاة تحدثت بكل براءة إنها تعلمت الوطنية من تعليقات سائقى التاكسيات التى كانت تستقلها ومن كلام ركاب عربات المترو، وأنها بعد ١١ فبراير أصبحت تجد الآخرين ينظرون إليها كبطلة ويعلنون أنهم يريدون تقبيل رأس كل شاب، بينما الحقيقة أنها وزملاءها ليسوا أبطالاً، «ويجب ألا تصنعوا منا أبطالاً، فالشعب هو البطل، ولو طُلت لقبلت رأس كل واحد فى هذا الشعب».

غباء النظام هو الذى أسقطه

وقال آخر: واللّه العظيم يوم ٢٥ يناير لم يخطر ببالنا مجرد خاطر إننا يمكن أن نطلب إسقاط حكم حسنى مبارك أو نظامه، ولكن غباء النظام هو الذى أدى إلى هذه النتيجة. وقال شاب تشعر أنه أشبه بحزمة الجرجير أو الخس التى تتزعها من الغيط ومازالت بقطرات الندى على الأوراق: عندما حددنا يوم ٢٥ يناير كى يكون موعداً للوقفه الاحتجاجية التى قررناها كان هدفنا «أن نتكد على الشرطة» فاخترنا اليوم الذى يجعلونه

عيدا لهم ليكون يوما نحتج فيه على ممارساتهم، وكانت المفاجأة الأعداد الكبيرة من المتظاهرين الذين وجدناهم يتوافدون في هذا اليوم. قبل ذلك كانت المظاهرة - أضاف قائلا - عبارة عن مائة شاب يحيط بهم خمسة آلاف عسكري من الأمن المركزي مما كان يجعل جنود الأمن المركزي هم المتظاهرين! وقال شاب آخر: لقد كان المفروض عندما رتبنا ليوم ٢٥ يناير أنه سيكون يوما عاديا، ولكن ما حدث في تونس أوحى لنا بأن نذهب إلى ما هو أكثر، فقد وضعتنا ثورة الشعب التونسي وإسقاط نظام زين العابدين المعروف بأنه أشد قمعا وضراوة من النظام المصري أمام سؤال: هل نستطيع أن نفعل ما فعله الشعب التونسي؟ وحتى ذلك اليوم (٢٥ يناير) قال الشاب الذي يعد من زعامات الحركة: كان سقف مطالبنا الذي حددناه في أول بيان أصدرناه هو ألا يعيد حسنى مبارك ترشيح نفسه أو يرشح ابنه جمال، وإلغاء قانون الطوارئ، وإقالة وزير الداخلية الذي اعتبرناه مسؤولا عن إثارة قضية الفتنة الطائفية وإهماله في حماية الكنائس.

الفتيات أول من كسروا الحاجز الأمني

يعترف شاب آخر بأنهم تعلموا من وقفات الاحتجاجات السابقة عن طريق فيس بوك والمحمول وتويتر كيف يمكن أن يخفوا مراكز تجمعاتهم ويفاجئوا بها الأمن. ونتيجة لذلك ففي ذلك اليوم الثلاثاء ٢٥ يناير كانت هناك أكثر من مظاهرة في المطرية وقصر العيني وشبرا وأمام دار القضاء العالى. وأول مظاهرة كسرت حاجز الأمن واتجهت إلى «ميدان التحرير» كانت القادمة من قصر العيني. وكانت الفتيات اللاتي تقدمن المظاهرة هن أول من كسروا الحاجز الأمني، وبعد ذلك تفرق المتظاهرون عندما وجدوا أنفسهم في مواجهة الأمن في شوارع جاردن سيتي التي تشبه بيت جحا، إلى أن وجدوا أنفسهم على غير اتفاق في «ميدان التحرير» فوجدوه واسعا ومكشوبا وتسهل الإقامة فيه.. وأجروا الاتصالات، فجاءت وفود المظاهرات الأخرى إلى الميدان. ولم يكن هناك مكان آخر يمكن أن يتسع لهم فقرروا الإقامة في الميدان. وفي الساعة الثانية عشرة والنصف ليلا بعد أن أوشكوا على الانكماش وأخذ بعضهم يفكر في العودة إلى بيته فاجأتهم الشرطة بهجوم استمر إلى الساعة الواحدة ظهر اليوم التالي (الأربعاء ٢٦)، فكان أن قرروا قبول التحدي والاستمرار في «ميدان التحرير» إلى أن

تداعت الأحداث التي شهدت استسلام جهاز الشرطة أولاً، وبعد ذلك استسلام رأس النظام. فهل جاء سقوط النظام الذي حكم ٢٠ سنة لأنه لم يتحمل غضبة الشباب وانهار أمام مظاهراتهم؟

طريق طويل إلى ميدان التحرير

من الخطأ تصور الأمر بهذه البساطة، فنظم الحكم مثل الصخرة الضخمة التي لا تنفلق إلا بعد أن تتوالى الضربات عليها ضربة وراء أخرى، ثم فجأة تحت ثقل ضربة تنفلق الصخرة، مما يتصور معه البعض أن هذه الضربة الأخيرة هي التي فلقتها، بينما تحقق هذا الانفلاق نتيجة الضربات السابقة التي خلخلت كل ضربة منها جزءاً من مسام الصخرة إلى أن تهاوى الداخل غير المرئي فجاءت الضربة التي كسرت الخارج.

هذا يعنى أن الطريق إلى «ميدان التحرير» لم يبدأ يوم ٢٥ يناير عندما خرجت فيه مظاهرات الغضب، وإنما بدأ قبل سنوات من خلال تراكمات وضربات يمكن تحديد بدايتها بظهور قضية تمديد وتوريث الحكم، وما صاحب ذلك من تغيير المادة ٧٦ فى الدستور عام ٢٠٠٥، ومسرحية الانتخابات الرئاسية التي جرت لتخلى الطريق للوريث، إلا أن هذه الاستفزازات كان لها وجهها الإيجابى فى تحريك المعارضة وجعلها تمارس معارضتها بلا خوف، منذ ذلك الوقت توالى الأسباب والضربات التي قادت إلى «ميدان التحرير»، كان أهمها ستة عشر تراكماً وسبباً وعلامة أسردها، لا حسب الأهمية وإنما حسب التسلسل التاريخى لها:

١- التمديد والتوريث بداية النهاية

كان التوريث الشرارة التي أشعلت النار فى حكم مبارك، وقد جاءت فكرته - كما تشير الدلائل - من سوريا التي كانت أول نظام جمهورى فى المنطقة العربية يأخذ بهذا المبدأ بعد موت الرئيس السورى حافظ الأسد يوم ١٠ يونيو سنة ٢٠٠٠. يومها قام حزب البعث بإعلان ابنه بشار رئيساً للبلاد ليصبح أول ابن، على نظام الملكية، يخلف والده فى نظام جمهورى على طريقة كيم إيل سونج فى كوريا الشمالية. ومن سوريا بدأت فكرة توريث أبناء الرؤساء الحكم، وقبل بشار الأسد لم ترد على خاطر أحد

فى مصر فكرة أن يرث جمال أباه فى الحكم. صحيح أن التوريث فى حد ذاته ثقافة منتشرة، فالطبيب يعد ابنه كى يرث مهنته وعيادته، ونفس الشئ المحامى والمهندس والتاجر، إلا أنه بالنسبة للحكم فى مصر لم يحدث أن أشار أحد إلى احتمال توريث رئيس الجمهورية الحكم لابنه.

الأسد كان يخطط لتوريث ابنه

وبالنسبة لسوريا، فلم تأت فكرة التوريث لبشار عفوية، وإنما من الأب حافظ الأسد الذى كان يعد ابنه الأكبر باسل الأسد لهذه الخلافة. وكان باسل مهندساً مدنياً وعسكرياً درس فى الكلية العسكرية وفى قيادة الأركان ومارس كثيراً القفز بالمظلات. وفى سن الثالثة عشرة انتسب باسل إلى حزب البعث العربى الاشتراكى، وهو الحزب الحاكم المسيطر فى سوريا على غرار الحزب الوطنى فى مصر. باختصار كان باسل معداً لخلافة الأب حافظ، لكن باسل وبسبب تهوره وحدته لقى مصرعه فى حادث سيارة قرب مطار دمشق فى يناير ١٩٩٤ وهو فى بداية الثلاثينيات من عمره (من مواليد مارس ١٩٦٢)، فلما مات الأب حافظ الذى حكم سوريا نحو ٣٠ سنة فإنه كما قيل كان قد أوصى قيادات الحزب بتولية ابنه بشار من بعده. وحسب الدستور السورى، لا تقل سن المرشح للرئاسة عن ٤٠ سنة، بينما بشار من مواليد ١١ سبتمبر ١٩٦٥ أى لم يكن بلغ يوم وفاة أبيه الخامسة والثلاثين. وبسرعة تم استدعاء مجلس الشعب السورى وإعداد تعديل دستورى عاجل حصل على إجماع أعضائه يقضى بخفض سن المرشح للرئاسة إلى ٣٤ سنة وهى للمصادفة سن بشار، وبذلك أصبح التعديل مضبوطاً على مقاس الابن الذى لم يكن يفكر فى السياسة، وكان قد درس الطب وأصبح متخصصاً فى العيون، لكن فى الدول العربية كل شئ ممكن!

همسات عن استيراد فكرة التوريث

فى ذلك العام «٢٠٠٠» الذى مات حافظ الأسد فى منتصفه وخلفه ابنه بشار، كان الرئيس مبارك يضع قدمه على أول فترة الرئاسة الرابعة التى كانت قد بدأت عام ١٩٩٩، ومن ثم بدأ همس البعض بأن الرئاسة الرابعة ستكون الأخيرة، فلما جرى

تنفيذ التوريث في سوريا وبدا أن الشعب السوري استسلم لها بدأت فكرة محاولة تطبيقها في مصر في العام ٢٠٠٥ عند انتهاء فترة مبارك الرابعة بحيث يخلفه الابن جمال. وكان رأى مؤيدى الفكرة ضرورة أن يتم ذلك فى حياة الأب لضمان ولاء القوات المسلحة وإلا سيصعب على الابن فى غياب أبيه ضمان هذا الولاء. والأرجح أن الدكتور أسامة الباز الذى كان يحمل فى ذلك الوقت لقب المستشار السياسى للرئيس كان واحدا من الذين روجوا هذه الفكرة خاصة بين رجال الأعمال الذين أيدها عدد منهم، لإحساسهم بأن جمال هو الذى يحمى توغلهم فى المشروعات والأعمال التى يقومون بها، وساعدهم على ترويجها أن جمال إذا تولى سيكون أول رئيس مدنى منذ ثورة ٥٢، وهى فى حد ذاتها ميزة تستحق تحمل فكرة توليه ليكون جسر انتقال مصر من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى!

تاريخ حافل بسبب سوريا

ولم تكن هذه أول مرة على كل حال تلعب فيها سوريا دورا مؤثرا فى تاريخ مصر، فقد حفل تاريخ مصر بأحداث كثيرة سببها سوريا، فالانقلابات العسكرية التى بدأتها سوريا عام ١٩٤٩ هى التى أوجت إلى الضباط الأحرار فى مصر بتقليدهم، ومطلب سوريا تحقيق الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ كان من نتيجته تعطيل مسيرة التنمية فى مصر وتحول عبدالناصر إلى زعيم، فلما وقع الانفصال أصاب جرحها عبدالناصر وقرر تقليم أظافر أصحاب المال فى مصر حتى لا يقلدوا السوريين وتغريهم أموالهم بشراء من يدبر لهم انقلابا يتخلصون فيه من الثورة، فكانت قرارات التأميم والحراسات. ومن الوحدة إلى الانفصال إلى حرب اليمن التى دخلتها مصر، لتعويض جرح الانفصال، إلى التورط فى نكسة ٦٧ بسبب تخفيف ضغوط حشود إسرائيلية لم تثبت على سوريا، حتى حرب ٧٣ التى شهدت انتصارات كبرى حققته القوات المصرية فإنها وبسبب تخفيف الضغط على سوريا اضطرت يوم ١٦ أكتوبر لمخالفة خططها وتقدمت قواتها خارج مظلة حماية الصواريخ وكانت الخسائر الكبيرة التى تكبدتها القوات المتقدمة وحدوث الثغرة. وأخيرا، كانت سوريا هى مصدر فكرة التوريث وإن صدرت مصر لها بعد ذلك فكرة ثورة ٢٥ يناير التى حركت الشعب السورى وجعلته يثور على نظامه.

جمال من البنوك إلى السياسة

إن جمال الدين محمد حسنى سيد مبارك الذى أصبح النجم القادم بالتوريث، من مواليد القاهرة عام ١٩٦٢، وهو الابن الثانى بعد علاء لحسنى مبارك وزوجته السيدة سوزان ثابت. فى ذلك الوقت كان مبارك ضابطا بالقوات الجوية ويسكن فى مصر الجديدة، ولذلك تم إدخال جمال مدرسة «مسز وودلى» الابتدائية بمصر الجديدة ثم مدرسة سان جورج الإعدادية والثانوية التى حصل منها على شهادة الثانوية عام ١٩٨٠. ومن الثانوية التحق جمال بالجامعة الأمريكية التى تخرج فيها، ثم واصل الدراسة بها للحصول على شهادة الماجستير فى إدارة الأعمال.

وقد ظل جمال منذ تخرجه يقاطع السياسة، مركزا على الاقتصاد والعمل فى مجال البنوك فقد بدأ العمل فى «بنك أوف أمريكا» فرع القاهرة ثم انتقل إلى لندن حيث قام بعملية شراء ديون مصر - كما سيرد الحديث، ثم فى عام ١٩٩٧ تم جره إلى عضوية المجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى المعروف بأنه نادى أثرياء المعونة الأمريكية. وخلال شهور أصبح المتحدث باسم المجلس. وفى العام التالى ١٩٩٨ ظهر نشاط مبارك الابن سياسيا من خلال جمعية جيل المستقبل التى ظهرت فى شكل أسر طلابية داخل الجامعات خاصة جامعة القاهرة. وقد راجت فى ذلك الوقت رغبة جمال فى تكوين حزب يحمل اسم «جيل المستقبل» ليكون فى مصر حزبان: الحزب الوطنى وحزب المستقبل، وبعد مناقشات استمرت سنتين تقرر العدول عن فكرة هذا الحزب وانضمام جمال بشخصه إلى الوطنى عام ٢٠٠٠، وهى السنة التى كانت بالمصادفة السنة التى ورث فيها بشار الأسد أباه فى رئاسة سوريا.

وبحسب شهادة الخبراء والمتخصصين يعتبر جمال مبارك واحدا من خبراء العمل المميزين فى مجال البنوك وأنه لو استمر فى هذا الطريق وعمل خارج مصر لكان له شأن آخر، وبالتأكيد كان سيكون لمصر أيضا شأن مختلف

هيكل ينفى التوريث بشهادة الأب وابنه

إن الفكرة التى كانت تدور همسا عن توريث الابن جمال أصبحت حديثا معلنا فى صالونات السياسة وتساؤلات وجهت إلى الأب والابن وقام كل منهما بنفيها. وقد كان

الأستاذ محمد حسنين هيكل من أوائل الذين طرّقوها في محاضراته التي ألقاها في الجامعة الأمريكية يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٠٢ بمناسبة مرور خمسين سنة على ثورة يوليو ٥٢، فقد ذكر فيها أن همساً شاع أخيراً حول اقتراح توريث السلطة في مصر. «ومن الحق والإنصاف أن يسجل بأمانة، واعترافاً بالفضل، أن المعنيين بهذا الموضوع مباشرة أبدوا فيه رأياً قاطعاً ومسؤولاً. فقد عرض رئيس الجمهورية في كلمات لا تحتل التأويل، ونبرة حزم لا يظهر عليها تردد نقطتين: الأولى: أن مصر بلد يختلف عن غيره من البلدان، فلا هو وطن طائفة أو قبيلة أو عشيرة أو عائلة تلح عليها فكرة توريث السلطة لسبب أو لآخر. والثانية: أن النظام الجمهوري بطبيعته وفلسفته لا يعرف توريث السلطة، أياً كانت الحجج. وزاد على ذلك أن الوريث الذي تردد اسمه في حديث الخلافة أبدى هو الآخر في هذه المسألة رأياً واضحاً وبيناً، قائلاً بأجلى عبارة: «إنه لم يفكر ولا يفكر في أي منصب تنفيذي».

ومعنى كلام هيكل أن همس التوريث بدأ قبل عام ٢٠٠٢، أي أنه بدأ مع عملية التوريث الفعلية التي حدثت في سوريا، وأن حسنى مبارك كان واضحاً وصريحاً في نفيه هذه الفكرة وكذلك فعل ابنه.

جمال يعيد لجنة السياسات

لكن الغريب أن الابن الذى استشهد الأستاذ هيكل في محاضراته بإنكاره توليه أى منصب تنفيذي، استطاع بعد أسابيع قليلة من محاضرة هيكل اختراع لجنة جديدة بالحزب الوطنى اسمها «لجنة السياسات» كانت موجودة بنفس هذا الاسم حتى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين، ولكن كان عملها داخل الوزارة ويترأسها رئيس الوزراء، وقد ظلت اللجنة مخفية إلى أن أعادها جمال مبارك ولكن فى داخل الحزب الوطنى. وقد نتج عن ذلك اعتبار هذه اللجنة المهيمنة على حركة العمل فى الحزب الوطنى والتي توجه الحكومة مما أدى إلى زيادة الكلام حول قضية التوريث وأعطى إشارة لمنتهدى الفرصة لزيادة الجهود التي تمنحهم رئيساً يخدم مصالحهم.

ولم يكن سهلاً الاتفاق فى داخل الأسرة المكونة من الأب حسنى والأم سوزان والابنين علاء وجمال على قرار التوريث. فهذه الأسرة هي المجلس الأعلى الذى تصدر فيه هذه

القرارات. ولما كان علاء قد اختار طريق «البيزنس» الذى انغمس فيه، فقد انحصرت معركة التوريث داخل الأسرة على جمال. وقد عكست تصريحات الأب فى رأى فصول الصراع الدائر الذى كان واضحا منه معارضة الأب فكرة التوريث ثم استسلم وأصبح مؤيدا لها بقوة بعد أن أصبح مؤمنا بفكرة أن هذا البلد محظوظ لأن مبارك يحكمه!

مبارك: لا توريث عندنا

فى بداية عام ٢٠٠٤، أجرى عمر بطيشة، رئيس الإذاعة فى ذلك الوقت، حديثاً بالتليفون مع الرئيس مبارك عن السنة الجديدة. وقد تصادف أن نشرت إحدى الصحف خبراً عن شاب قبضت عليه الشرطة لضبطه يكتب على جدار بيته عبارة «لا للتوريث» وعندما عرف مبارك بذلك طلب الإفراج عنه وعدم التعرض له على أساس أن هذه حرية رأى. وأراد عمر بطيشة أن يعطى للرئيس فرصة التوسع فى الحديث عن جانب حرية رأى، فأشار إلى قصة الشاب لكنه وجد الرئيس يقول له فى حدة: «توريث إيه اللى بيقلوا عليه، إحنا نظامنا نظام جمهورى، ولا توريث للحكم فى مصر، ولا يوجد أساساً تفكير فى هذا الموضوع، وكون إن حد يقول توريث فهذه شائعة ظهرت قام بتأليفها بعض الناس وصدقوها». وفى اليوم التالى نشرت الصحف تصريحات الرئيس بعدم التوريث بالمانشيتات الكبيرة، وكان هذا فى بداية عام ٢٠٠٤.

يطلب من «نافع» دراسة التوريث

وفى حديث أدلى به الأستاذ إبراهيم نافع، رئيس مجلس إدارة الأهرام، رئيس تحريرها الأسبق، للزميل حنفى المحلاوى، فى جريدة الأخبار، قال الأستاذ نافع إن الرئيس مبارك قال له عام ٢٠٠٤ إنه سئم من الحديث عن التوريث وأصبح متشائماً. وقد طلب من نافع فى نفس المكالمة أن يعد له مذكرة تؤكد أن هذه العملية لا تمت بصلة لما هو موجود فى الدستور أو فى القوانين، مطالباً «نافع» بأن يرسل إليه هذه المذكرة على الفاكس الخاص به. ويضيف الأستاذ إبراهيم نافع أنه بناء على ذلك كلف د. عبدالمنعم سعيد الذى كان يتولى رئاسة مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام فى ذلك الوقت مع بقية خبراء المركز بإعداد هذه المذكرة. وبالفعل أرسلها إليه فى اليوم التالى فاتصل به مبارك وأخبره

أنها مذكرة ممتازة، وطلب منه فى المكالمة نفسها ألا ينشر هذه المذكرة إلا حينما يطلب ذلك. ويضيف إبراهيم نافع أن هذه المذكرة علم بها الابن جمال وكانت سببا فى سوء العلاقة معه، ففى إحدى المقابلات مع جمال، قال لنافع - والكلام لنافع : «إنك لا تقدرنى حق قدرى»! ومنذ هذه اللحظة ساءت العلاقة بين نافع وجمال.

وأنا أصدق هذه الرواية التى تؤكدتها التصريحات التى كان يدلى بها الأب فى ذلك الوقت وتعكس معارضته للتوريث، إلا أن مقاومته - كما أصبح واضحاً - لم تتحمل طويلاً، فمنذ عام ٢٠٠٥ تحول ١٨٠ درجة وأصبحت السلطة الأكبر فى يد الابن، وبعد أن كان الأب يستبعد طوال حياته فكرة تعيين وزراء من رجال الأعمال - كما صرح بذلك فى معرض الكتاب - جاءت وزارة أحمد نظيف ومعها نصف دسنة من رجال الأعمال كانوا جميعاً من ترشيح جمال الابن.

الأب يستسلم للضغوط

ومع توالى الضغوط على مبارك الأب: الابن من ناحية وأمه من ناحية أخرى، فى الوقت الذى زاد فيه الحواريون والمنتفعون حول جمال وبدأت أحاديثهم تروج علناً لتوريث الابن على أساس أنه المنقذ من الحكم العسكرى الذى حكم مصر منذ ٥٢ أو احتمال الحكم الدينى الذى سيأتى مع التيارات الإسلامية - تغيرت تصريحات مبارك، فذكر مرة أن ابنه يساعده فى المشاكل العديدة التى يواجهها كما تفعل ابنة شيراز مع أبيها، ثم فى مرة أخرى قال فى حديث لأحمد الجار الله، رئيس تحرير صحيفة السياسة الكويتية بعد تعديل المادة ٧٦ فى الدستور عام ٢٠٠٥ الذى جعل اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب بعد أن كان بالاستفتاء: «لقد أصبح بإمكان جمال أن يترشح أو لا يترشح، وبالتالي لم تعد لدى حساسية من هذا الموضوع كونه يتعلق بالتوريث، فابنى سيترشح كأي مواطن»، إلا أن هذا التصريح الذى نشر فى الكويت (السياسة ١٤ مايو ٢٠٠٥) لم تنشره الصحف القومية فى مصر، وإن نقلته الصحف الخاصة، لكن أهمية هذا التصريح أن تعديل المادة ٧٦ رغم ما فيها من قيود تمنع منافسة جمال مبارك لو حدث وترشح، إلا أنها أقنعت الأب بأنها فتحت الباب أمام الجميع ولم يعد فى الأمر توريث!

ومع أن هناك من لا يزال يؤكد على لسان مبارك بعد أن أطيح به أنه لم يكن أبداً

سيورث ابنه، إلا أنه قول مردود عليه بسؤال : لماذا إذاً كان التعديل الغريب للمادة ٧٦ التى كانت من كل النواحي مادة مضبوطة المقاس على جمال مبارك؟ ومن يقل غير ذلك يكن من كوكب آخر خارج الكرة الأرضية.

مشكلة التوريث فى شخصية جمال

ولم يكن عيب التوريث فى سخافة الفكرة والاستخفاف بقدر الملايين من المصريين الذين بدوا فى عيون من قرر التوريث أنه ليس فيهم واحد يصلح لرئاسة مصر وإنما كان يزيد على ذلك شخصية جمال مبارك التى لم تدخل القلوب وجعلت بينه وبين الناس حاجزا كبيرا رغم محاولاته فى المؤتمرات التى تعد له الظهور بأنه «مذاكر وفاهم» إلا أن ظله ظل غير مقبول جماهيريا بسبب صورته المترفعة وهو مازال خارج الحكم، فما بالناس - هكذا سأل كثيرون أنفسهم - عندما يصبح هو الحاكم؟، بالإضافة إلى حكايات الفساد التى أحاطت به وبالذين حوله، وقد اتضح أنه كان من بينهم المقربون الذين أطلقوا عليهم فى مجال الأعمال والبيزنس «المندوب السامى» الذى يظهر عند تعاقد أحد رجال الأعمال على مشروع فى الدولة فيطلب المندوب السامى حق «الباشا جيمى» وإلا فلن يرى مشروعه النور، وهى حكايات سمعتها لأول مرة بعد أن تحرر رجال الأعمال من الخوف الذى كانوا يعيشون فيه.

وغير ذلك كان هناك طول فترة حكم مبارك، وقد وصفها الأستاذ هيكى فى محاضراته بالجامعة الأمريكية (أكتوبر ٢٠٠٢) - بأنها كانت فترات مستسخة أى متشابهة لم يأت فيها مبارك بجديد، كما أنها لم تكن فى حد ذاتها المبرر الذى يضىف الشرعية على أى تنظيم أو نظام.

كان يجب انسحابه بعد الولاية الرابعة

والواقع أنه إذا كان هناك عشرون سببا لاشتعال الثورة ضد حكم مبارك مما أدى إلى مظاهرات «ميدان التحرير»، فإن قضيتى التمديد للأب والتوريث للأبن أصبحتا من أكبر الأسباب التى زادت من معارضة النظام. ولو ابتعد مبارك وابنه فى نهاية الفترة الرابعة عام ٢٠٠٥ لتغير تاريخ مبارك وأيضا تاريخ مصر.

لقد كان المفروض انسحاب حسنى مبارك من مسرح الحكم مع نهاية الولاية الرابعة فى عام ٢٠٠٥، فأربع وعشرون سنة حكماً كافية، وسن ٧٧ عاما تعتبر سنا مناسبة للاستراحة ومنح الوطن فرصة التجديد، لكن مبارك على العكس واصل التمديد. وبعد أن بدأ حكمه زاهدا فى الحكم مقدرًا مسؤولياته رافضا فكرة التمديد، أصبح مدمنا مظاهر السلطة التى يعيشها والفساد الذى انزلق إليه والضغط التى أصبحت تمارس عليه لنقل ملكية العزبة التى هى مصر إلى الابن إذا لم يكن قادرا على الاستمرار لأنه لم يعد يتصور نفسه خارج الحكم

كيف غير موقفه من التمديد؟

وللإنصاف، فإن حسنى مبارك لم يبدأ حكمه بهذا النهم للحكم، وإنما تغيرت أفكاره مع تتابع مدد الولاية، فبينما قال عند انتهاء المدة الأولى عام ١٩٨٧ إنه لم يكن ينوى التجديد، لكنه سيقبلها لآخر مرة، فإنه قبل نهاية الفترة الثانية عام ١٩٩٢ تعرض لتمثيلية أخرجها كمال الشاذلى أمين التنظيم بالحزب الوطنى جرى فيها التوسل إلى مبارك مبكرا لقبول تكليف الشعب بترشيح نفسه لفترة ثالثة. وكانت هذه هى آخر مرة يتمنع فيها مبارك عن التمديد.

ففى التمديد لفترة رابعة، تقبل مبارك الأمر كأنه مفروغ منه، ثم فى عام ٢٠٠٥ راح مبكرا يمهد للتمديد على أساس أنه فرض عليه، لا يستطيع التهرب منه. ففى ١٧ يناير ٢٠٠٥، قال فى تصريح نشرته الصحف رداً على سؤال وجه إليه عن تجديد الترشيح: «أنا عاوز أقولك حاجة فى حكم مصر، حكم مصر مش فسحة.. مش عملية سهلة.. وحكم مصر عملية صعبة جداً. عندك موارد محدودة، عندك زيادة سكان كثير، ومتطلبات شعب، وده مخلىنى أبذل مجهود ضخمة جداً وعامل علاقات مع دول العالم علشان لو أى حاجة دول بيساعدوا بقدر ما نستطيع.. فعملية رئاسة مصر دى ليست بالعملية السهلة، والخروج منها مش سهل. إن كان عليا أنا نفسى أستريح. يعنى هما طبعا طلعوا بعض إشاعات قبل كده. يقولك ده الرئيس بيجهاز ابنه.. ابنى بيساعدنى زى شيراك ما بنته بتشتغل معاه وبتساعده. وبعدين اللى يبقى رئيس مصر دى إرادة شعب، هذا الشعب مش عاوزك لما تعمل إيه مافيش فائدة.. والشعب إذا كان

عاوزك مش حتقدر تمشى.. وأنا أقدر أعملك تمثيلية وأقول أنا مش حاقعد والدنيا تقوم مظاهرات وأبقى خربت الدنيا وأنا ما بحبش أعمل الحركات النص كم دى، التصاريح ملهاش معنى، أنا راجل جاد فى شغلى وبشتغل من الصبح لحد ما بنام يوميا، أعيش مشاكل الناس وبشوف أحفادى كل مدة».

باق طالما فى الصدر قلب ينبض

وكما هو واضح فإن هذا التصريح العفوى يوضح أنه أصبح ينظر إلى الرئاسة كمهمة أزلية، أوضحها أكثر عندما قال فى خطابه أمام مجلس الشعب يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦ أى بعد عام واحد «إنه باق فى منصبه طالما فى الصدر قلب ينبض» وكان الأغرب أن جملته استقبلها أعضاء المجلس بالتصفيق وقوفا ومن بينهم نواب جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا من المصفقين الواقفين (ارجع إلى صفح ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦).

ولهذا نجد حسنى مبارك يعلن عن استمراره فى ترشيح نفسه ويحرض بعض أفراد البطانة على المناداة به رئيسا مدى الحياة، وفى الوقت نفسه يقوم بالتعديل الفاضح الذى أدخله على المادة ٧٦ من الدستور ونقل فيه اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب ولكن مع وضع شروط مانعة تقيم سدا منيعا لمن يرشح نفسه لا يجتازه سوى الابن، وكأن التعديل اسمه انتخاب حسنى مبارك إلى الأبد وإبنة من بعده إن استحال ذلك لأى سبب.

إخلاء الساحة من المنافسين

ولم يكن مبارك بالقطع جاهلا أو ساذجا وهو يقول ما قال، أو وهو يعدل المادة ٧٦ ويتابع كل كلمة كتبت بها ويرفض إدخال التعديل عليها، كما يرفض تعديل المادة ٧٧، ليقتصر مدة رئاسة الجمهورية على فترتين. وقد حدث فى عام ٢٠٠٧ قبل التعديلات التى أجريت على الدستور وشملت ٢٤ مادة أهمها الخاصة بالاتحاد الاشتراكى والاشتراكية أن اجتمعت لجنة محدودة من قيادات الحزب الوطنى لمناقشة التعديلات وقد اتفق جميع أعضائها على تعديل المادة ٧٧ وقصر مدة الرئاسة على فترتين وليس جعلها مفتوحة. ولم يعترض واحد من الموجودين الذين يمثلون قيادات الحزب على هذا التعديل، ولكن جمال

مبارك الذى كان حاضرا الاجتماع ولكن دون المشاركة فى المناقشة أعلن أنه سيجمل رأى اللجنة إلى الرئيس ويعود إليهم بقراره. وفى اليوم التالى حضر جمال وأعلن أمام الحاضرين أن الرئيس أمر بعدم المساس بالمادة ٧٧ التى تطلق مدد الرئاسة ١ وبالتالى لا يمكن إعفاء مبارك من القصد السيئ الذى قصده فى التخطيط لجعل الحكم له ولابنه من بعده مستمرا بلا نهاية. ولكن المثير أنه رغم إجماع الأعضاء الحاضرين وكلهم يمثلون قيادات الحزب فإن أحدا لم يخرج ويعلن معارضته وهو ما جعلنى أقول إنه كان أقوى من حكم مصر. وقد قلت ذلك على أساس أنه لم يكن هناك من يعارضه أو من يسمح هو بنموه ليصبح مركز قوة مثل الذى كان فى أيام عبدالناصر والسادات. ولكن الأستاذ منصور حسن اعتبر قوة مبارك فى شدة خبثه. هذا الخبث الذى استخدمه فى إخلاء المسرح السياسى من وجود أى شخصية قوية لها شعبيتها، يمكن أن يتطلع إليها المواطنون كبديل لمبارك وولده. فلم يكن هناك سوى فتحى سرور وصفوت الشريف وأحمد عز وزكريا عزمى، وجميعهم مرفوضون جماهيريا، وفى أى لحظة كان مبارك قادراً على أن يبعث لكل منهم من يبلغه بأن يجلس فى بيته ولا يتكلم.

ومن ناحية الابن، فقد بدأ مبكراً معاملته كولى عهد تحيط به حراسة خاصة لم تكن لرئيس وزراء بل لرئيس قادم، وسلطات سمحت له بالتدخل بقوة فى أمور الدولة بحجة رئاسته لجنة السياسات التى كان يعتبرها الحكومة الموجهة.

٢- دولة فيها فساد أم فساد فيه دولة؟

بدأ الفساد فى التاريخ منذ الأزل، وليست هناك دولة خالية من الفساد، ولهذا تعد من أهم المشكلات التى تواجه المجتمعات، وإن كانت تختلف فى حدتها وطبيعتها من آن لآخر، ومن مجتمع لمجتمع، تبعا لظروف كل مجتمع ومدى نزاهة الحكم وقوة رده للفساد، وأيضا قوة الرقابة الداخلية فى المجتمع وقدرتها على مطاردة وكشف الفساد، يضاف إلى ذلك الوازع الدينى المتأصل فى النفوس، فقد لاحظ أحد المراقبين أنه فى الوقت الذى يبدو فيه انتشار الدين بشكل ملحوظ من خلال أعداد المساجد والكنائس التى تمتلئ بالمصلين وأعداد البرامج الدينية فى القنوات الفضائية، إلا أن نسبة الفساد تنتشر بشكل ملحوظ، ليس على مستوى القمة فقط وإنما على مستوى الشعب.

وتعتبر الأمم المتحدة يوم التاسع من ديسمبر من كل عام يوم الفساد العالمى، كما أن هناك مؤسسة عالمية متخصصة فى متابعة الفساد فى العالم وهى «منظمة الشفافية العالمية» التى تكونت عام ١٩٩٢ بألمانيا.. وقد كانت مصر، وهو أمر يستحق التأمل، من الدول التى سارعت إلى الانضمام إلى هذه المنظمة على أساس أنها تقود الحرب ضد الفساد!

وضع خاص لقانون الكسب

تتعدد صور الفساد فى الدول من الرشوة إلى العمولات إلى السرقة إلى الكسب غير المشروع الذى أصبح أساس مساءلة الذين جمعتهم جمهورية طرة. وحسب تعريف القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ «يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو نتيجة لسلوك مخالف لنص قانونى عقابى أو للأداب العامة، وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو السلوك المخالف كل زيادة فى الثروة تطرأ بعد تولى الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجه أو أولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وعَجَزَ عن إثبات مصدر مشروع لها». وقد أثار هذا القانون جدلا حين صدوره عام ١٩٧٥ نظرا لأنه خرج على قاعدتين أساسيتين فى الدستور: القاعدة الأولى أن البيئة على من ادعى، والقاعدة الثانية شخصية العقوبة. ففى تهمة الكسب غير المشروع، على المتهم أن يثبت براءته منها أى أنه يمكن أن يوجه إليه اتهام الكسب غير المشروع دون أدلة وعليه هو أن يثبت العكس، أما الاستثناء الثانى فهو أنه فى حالة خضوعه للكسب غير المشروع تشمله العقوبة هو وزوجه وأولاده، مما جعل للكسب غير المشروع وضعاً مختلفاً عن القوانين.

الفساد متفشى فى ٧٠ دولة

وحسب القياسات التى أجرتها المؤسسات المتخصصة، يتفشى الفساد بصورة كبيرة فى ٧٠ دولة. وقد جاءت دولة آيسلندا على رأس الدول الأقل فسادا فى العالم. وبصورة عامة، تعد الدول الإسكندنافية (النرويج والدنمارك والسويد) أقل الدول

فسادا، رغم أن هذه الدول كما ذكر أحد المحللين العرب ليست فيها ٧٠ قناة فضائية دينية ولا وزارة أوقاف أو فى سجلاتها أسماء ثلاثين ألف داعية (على سعد موسى فى جريدة الوطن السعودية).

أما بالنسبة لمصر فقد كان ترتيبها عام ٢٠٠٦ رقم ٧٠ من بين ١٦٣ دولة حسب ترتيب منظمة الشفافية العالمية. ولكن هذا المركز تغير إلى الأسوأ فى عام ٢٠٠٧، حيث أصبح ترتيب مصر الـ ١٠٥ من بين ١٨٠ دولة على مستوى العالم.

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كان الفساد الذى تروى عنه الحكايات فى ذلك الوقت أهم الأسباب التى أدت إلى الثورة. كان الفساد أول جملة وردت فى البيان الأول لثورة ٢٣ يوليو ٥٢ الذى أذاعه أنور السادات وقالت جملته الأولى: «اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم»، إلا أنه بمقارنة الفساد الذى كان قبل ٥٢ بالذى وصل إليه قبل ٢٥، يعد فساد قبل ٥٢ بدرجة روضة الأطفال بالمقارنة مع درجة الدكتوراه الحاصل عليها أساتذة فساد هذا العصر. وبالطبع فإننى كنت أسمع مثل كثيرين عن حكايات الفساد الموجودة فى المجتمع، إلا أننى أقسم بالله أننى فوجئت بهذا الحجم من الفساد الذى ترددت حكاياته واتهاماته بعد ٢٥ يناير، والذى إن صح وأثبتته التحقيقات والمحاكمات التى مازالت تجرى وقت كتابة هذه السطور لصح علينا وصف أننا لم نكن دولة فيها فساد وإنما فساد فيه دولة.

ولاشك أن أسوأ صور الفساد يوم يصل إلى الحاكم أو رأس النظام. وقد شهدت مصر قبل مبارك ثلاثة رؤساء لم تلك الألسن أحدهم. ومع أنه من السابق تحديد حجم الفساد وأسبابه قبل أن تكتمل التحقيقات والمحاكمات التى تناولت رؤوس النظام إلا أن هناك من الدلائل ما يؤكد أنه بدأ فى الظهور وزاد بعد تخرج علاء وجمال ودخولهما مرحلة العمل.

التجارة فى ديون مصر

وقد كان حسنى مبارك هو الذى تحدث بنفسه عن الصفقة التى قام بها ابنه جمال عندما كان فى لندن، وأتم من خلالها شراء ديون مصر. وفى عدد «المصور» بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ (فى نهاية الفترة الثانية من حكم مبارك) أدلى الرئيس بحديث إلى

الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير «المصور» سأل فيه مكرم: «سيادة الرئيس.. قبل فترة راجت بعض الشائعات التي تتحدث عن دور خاص يلعبه ابن الرئيس الذي يعمل فى بنك فى لندن لشراء ديون مصر؟» قال الرئيس: «هذه ليست شائعة، لقد اشترك ابنى جمال بالفعل ضمن أعضاء وفد البنك الذى يعمل فيه، فى مفاوضات جرت بين الصين والبنك من أجل شراء دين مصرى قديم، قيمته ١٨٠ مليون دولار، البنك له علاقاته مع الصين، وعرض على الحكومة الصينية أن يشتري هذا الدين القديم بنسبة تخفيض ضخمة، كى يعيد بيعه لأفراد مصريين، وعندما طلب البنك من ابنى أن يسافر- ليس لأنه ابن الرئيس حسنى مبارك ولكن لأنه يعمل فى إدارة الاستثمار التى يدخل فى اختصاصها هذا العمل- سألتنى جمال: هل أشترك فى وفد التفاوض؟ وكان ردى: وما الذى يمنع، إنها خدمة وطنية، وسافر بالفعل وفاوض هو وزملاؤه الحكومة الصينية على شراء الدين، الذى كانت قيمته ١٨٠ مليون دولار، اشتروه بنصف القيمة أو أكثر قليلا لصالح البنك، وبشهادة البنك أظهر جمال مهارة تفاوضية عالية، استحق من أجلها مكافأة من البنك، أعطوه ٩٠ ألف دولار بعد خصم الفوائد، وأعطوا رئيسه ٣٠٠ ألف دولار». عاد مكرم يسأل: سيادة الرئيس.. ماذا يفعل البنك بهذا الدين الذى اشتراه؟ قال الرئيس: يعيد بيعه لأفراد مصريين بموافقة البنك المركزى المصرى نظير فائدة أو عمولة، والبنك المركزى يشجع هذه العملية لأنها تساعد مصر على التخلص من بعض ديونها، لأن شراء هذه الديون يتم عادة بنصف قيمتها، البنك المركزى المصرى هو الذى يضع الشروط وهو الذى يراقب التنفيذ. سأل مكرم: ما هو حجم الديون المصرية التى تم بيعها على هذا النحو لمواطنين مصريين اشترى هذه الديون من البنوك الأجنبية؟، قال مبارك: مليار و ١٠٠ مليون دولار، تم بيعها جميعاً فيما عدا ٣٠٠ مليون دولار من قبل مصريين بموافقة البنك المركزى المصرى وتحت رقابته.

كلام يخضعه للمحاسبة

وما قاله مبارك على اعتبار أنه عادى ولا مخالفة فيه، يحاسب عليه مبارك وولده، لأن ما جرى عمل تجارى بحث تم بموافقة الأب رئيس الجمهورية وهو عمل مخالف للدستور، وثانياً لأنه يمس شأننا مالياً خاصاً بالدولة التى يرأسها والتى يعرف جمال مبارك والبنك

الذى يعمل فيه أنه بمساعدة هذا الابن سيتم تمرير الصفقة، فالصينيون جاملوه والبنك المركزى المصرى سهل له إتمام العملية. ولو أن هذا الدين يمس دولة أخرى لما كانت هناك جملة المخالفات الدستورية والقانونية التى أحاطت بالعملية، والتى إن دلت على شئ فإنما تدل على الاستهانة بالدستور والتقاليد التى يجب مراعاتها من الأب وولده. وربما أفاد جمال مصر اقتصاديا كما ذكر والده، ولكن المشكلة فى وضع الرئيس نفسه فى موضع الشبهات والشكوك وهى أكبر من أى فائدة للبلد، لأن الفائدة الأكبر ألا يزج الرئيس أى رئيس بنفسه أو أسرته فى عمل تجارى مع الدولة لأنه إذا انتهك ذلك مرة أصبح كل شئ بعد ذلك مستباحا وهذا هو ما يبدو أنه حدث.

والد زوجة علاء والبيزنس

ورغم تحرزى فى توجيه الاتهامات، فإن الدلائل تشير إلى أن مجدى راسخ والد هايدى زوجة علاء مبارك كان له دور مؤثر فى جر زوج ابنته علاء، ليس فقط إلى مجال البيزنس، وإنما إلى أسوأ ما فيه.

وقد عرفت شخصيا أسرة ميرفت عيد زوجة مجدى راسخ وحماة علاء مبارك منذ عام ١٩٦٢ فى منطقة العجمى التى كنت وزوجتى الراحلة نذهب إليها لقضاء إجازة الصيف، وأمام فندق «قصر العجمى» الذى كنا نقيم فيه وهو فندق بسيط لا يعكس كلمة «قصر» التى يحملها اسمه، إذ كان أجر الغرفة وقتها نحو أربعة جنيهات. كانت تقيم فى الفيلا المقابلة أسرة قدرى عيد المكونة من الرجل قدرى عيد الموظف فى شركة قناة السويس وزوجته وبناتهما الست: ميرفت، وسيدى، وسلوى، ومنى، وعزة، وإيمان. وكانت الأسرة تقيم وقتها فى مدينة الإسماعيلية محل عمل الأب وتأتى إلى العجمى فى الصيف لتمضية شهوره فى فيلا قريبهما السفير الذى لم يكن متاحا له الحضور فى تلك الفترة ويترك الفيلا خالية. وأشهد أن هذه الأسرة كانت نموذجا متميزا للخلق والاستقامة. وقد ربطتتى وزوجتى الراحلة علاقة حميمة مع الأب والأم امتدت إلى معرفة البنات الست وكن جميعا على خلق وأدب.

وقد التقت ميرفت التى كانت فى كلية تجارة حلوان بمجدى راسخ الذى كان يسبقها فى نفس الكلية بسنتين وتم التعارف والزواج، وكان مجدى قد دخل الكلية

الفنية العسكرية لكنه لم يتحمل نظامها فتركها إلى التجارة. وبعد تخرجه عمل مجدى فى مركز الأهرام للمعلومات والحاسب الآلى عام ١٩٦٨، وهو المركز الذى بدأ مع تشغيل المبنى الجديد للأهرام وكان يديره المهندس محمد نصير، زوج ابنة عبداللطيف بغدادى أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو المشهورين، وفيما بعد أصبح نصير من نجوم رجال الأعمال فى مصر وصاحب المشروعات العديدة (توفاه الله فى مايو عام ٢٠٠٩). إلا أن مجدى ترك الأهرام وسافر إلى الكويت، أملا فى أن يجد هناك ما لم يجده فى مصر، وظل يعيش فى الظل إلى أن تولت صديقة للسيدة سوزان مبارك تعريفها على هايدى الابنة الكبرى لمجدى وميرفت، فأقنعت سوزان علاء بها وأحبها وكان الزواج الذى تم فى عام ١٩٩١ وانتقل بعده مجدى إلى قائمة كبار الأثرياء.

زيارة من مجدى فى «أكتوبر»

وقد زارنى مجدى عام ١٩٩٢ فى مكتبى فى مجلة أكتوبر التى كنت رأسها، وكان بصحبته أحد أصحاب الشركات المتخصصة فى مجال الإعلان للتلفزيون، عارضا أن نكون نحن الثلاثة: مجدى والشركة الإعلانية ومجلة أكتوبر شركة كبيرة تتفق مع وزير الإعلام صفوت الشريف على الحصول على النصيب الأكبر من «كيكة» الإعلانات التى تذيعها قنوات التلفزيون خاصة فى رمضان، إلا أن المشروع لم ير النور، وبعد ذلك عرفت أن د. عاطف عبيد ساعده فى طريق البيزنس، وعرفت أن أول عملية قام بها مجدى مع علاء مبارك كانت توريد مليون فائلة «تى شيرت» لإحدى دول الخليج العربى بسعر دولار للفائلة وكان سعر شراء الفائلة من شركة المحلة جنيها واحدا. والحاصل أن أبوابا تفتحت أمام مجدى بسبب علاقة النسب مع علاء، فكان أن أمسك بالفرص واستطاع فى سنوات قليلة إقامة إمبراطورية متعددة المشروعات منها فى مجال الغاز الطبيعى وتوصيله إلى المنازل (رئيس الشركة الوطنية للغاز) وفى مجال الأراضى وبناء المدن السكنية (رئيس شركة سوديك) ومجال الاتصالات (رئيس شركة النيل للاتصالات وشركة رينجو للاتصالات المتخصصة فى كبائن التليفونات) وفى مجال التوكيلات (وكيل شركة كاتيك الصينية فى مجال تصنيع جرارات قطارات السكة الحديد). وبعد ثورة يناير كان مجدى راسخ من الذين وجهت إليهم تهم التربع وعدة

مخالفات. وتم تقديمه للمحاكمة مع محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق يوم ٢٧ أغسطس، إلا أن مجدى اختفى رغم قرار النائب العام بتجميد أمواله ومنعه من السفر، والغالب أنه تمكن خلال فترة إقامته مع مبارك فى شرم الشيخ قبل توجيه التهم إليهم، من ترتيب هروبه خارج البلاد.

البحث عن عمل لعلاء فى «البتترول»

وبينما تميز علاء مبارك بالبعد عن السياسة إلا أنه فى مرحلة تالية لمرحلة البحث عن العمل اتجه فى هدوء إلى مجال البيزنس، ورغم عدم ظهور نشاطه إعلاميا، فإنه قد ترددت عنه حكايات جعلته شريكا فى عدد كبير من التوكيلات التجارية العديدة التى ملأت السوق المصرية.

وقد حاول حسنى مبارك مثل أى أب مساعدة ابنه علاء لإيجاد مجال يعمل فيه، وكانت البداية فى قطاع البترول عندما فكر مبارك أن يعمل ابنه فى شركة إنبى، لكن مطاعم علاء كانت أكبر كثيرا، فاتجه إلى محاولة العمل فى تسويق البترول وتمكن من الحصول على كمية كبيرة من البترول المصرى لبيعها لكنه فشل. ولكن علاء أرجع فشله ليس إلى عدم مهارته وإنما إلى العاملين فى هيئة البترول، وعلى رأسهم وزير البترول الكيمياءى عبدالهادى قنديل (تولى وزارة البترول فى الفترة من يوليو ١٩٨٤ إلى مايو ١٩٩١) الذى دفع حساب ذلك مع فواتير أخرى وتم إقصاؤه من الوزارة بصورة غريبة، فقد صدرت مراسم تعديل وزارى وأذيعت فى التلفزيون والإذاعة دون أن تتضمن اسم قنديل. فلما تذكره الرئيس أو ربما أشار له الابن اتصل مبارك بذكرى عزمى الذى كان فى سيارته ووصل إلى مطلع كوبرى العباسية فى آخر طريق صلاح سالم وطلب إليه عن طريق تليفون السيارة أن يعود فوراً، وبعد عودته قام بإعادة كتابة مراسم التعديل الوزارى متضمنة استبعاد اسم عبدالهادى قنديل وتعيين الدكتور حمدى البمبى وزيرا للبترول، وكان ذلك يوم ٢٠ مايو ١٩٩١، وظل البمبى إلى أن خلفه المهندس سامح فهمى فى الوزارة التى شكلها الدكتور عاطف عبيد فى ١٠ أكتوبر ١٩٩٩. وهى الوزارة التى شهدت تصدير الغاز إلى إسرائيل.

فيروس اسمه حسين سالم

وإذا كان الولدان (علاء وجمال) وطموحاتهما المشروعة وغير المشروعة التي كانت من أسباب تسلل الفساد إلى الأسرة المشهورة بتماسكها، خاصة بعد أن ظهر المنتفعون وشياطين الفواية، فقد كان هناك رجل غامض اسمه حسين سالم، الذي لم يكن معروفا من الذي كان يستخدم الآخر ويتلاعب به.. هل هو مبارك الذي يستخدم سالم أم سالم الذي تلاعب بمبارك وورطه؟!

فقبل علاقة مبارك بحسين سالم وقبل أن يكبر الولدان ويتطلعا إلى ثروات الكبار وينغمسا في الأعمال التي وجدوا من سَهْل لهما طريقها، كان مبارك معروفا بصرامته في النزاهة. يشهد له بذلك كل زملائه في سلاح الطيران.. كان معروفا عنه الإنسان البسيط محدود المطالب. أقسم لي يوما بأنه لم يدخل فندق شيراتون ولا أى فندق من الفنادق المشهورة المعروفة. وفي بداية توليه الرئاسة جرت مناقشة بينه وبين الدكتور محمد عبداللاه، رئيس جامعة الإسكندرية الأسبق، حول الصناعة المصرية، كاد أن يجبر فيها عبداللاه على أن يخلع شرابه الذي اشتراه من الخارج ليثبت له أن الجورب المصنوع في مصر والذي يلبسه مبارك أحسن كثيرا من الذي اشتراه عبداللاه بأضعاف الثمن لمجرد أنه صنع في الخارج، مضيفا ما يعتبر توبيخاً لعبداللاه لأنه يترك منتجات بلده ويشترى صنع الخواجات!

موقف له مغزاه من مبارك وسوزان

وهناك حكاية لها دلالتها سمعتها من أحد أبطالها قبل أن يبدأ بعد سقوط مبارك سباق الأحاديث عن الفساد الذي كان قائما، ففي عام ١٩٨٩ تكونت في جهاز الشرطة جمعية لتمليك مساحة من أراضى النوبارية تخصص عشرة أفدنة لكل عضو من أعضاء الجمعية، واتصل اللواء زكى بدر، وزير الداخلية وقتها، بعدد من رجال الرئاسة زكريا عزمى ومصطفى الفقى وجمال عبدالعزيز وشريف عمر وآخرين وطلب إليهم الاشتراك في الجمعية مثل الضباط وسداد مقدم امتلاك عشرة أفدنة، ولم يكن في العملية استثناءات، فالجمعية خاصة بالضباط والشروط مطبقة على الجميع، وعرف مبارك مصادفة، فنادى اللواء شريف عمر، مدير أمن المقر، وأمره بالاتصال

فورا بجميع الذين حصلوا على إيصالات سدّدوا بها مقدّم ثمن الأرض وجمعها منهم فى نفس الليلة لإعادتها إلى زكى بدر، وفى صباح اليوم التالى كان صوت مبارك فى البيت يجلجل بال غضب معنفا شخص اللواء شريف عمر الواقف أمامه لينقل إلى باقى زملائه أنهم استغلّوا وظائفهم وأرادوا التكبسب من ورائها، وهو عمل لا يليق بمن يعمل مع حسنى مبارك، وسمعتة السيدة سوزان التى كانت فى الطابق الأول بالبيت فنزلت منزعة، وبعد أن عرفت قامت بتهديته طالبة عدم التضيق على العاملين معه إلى هذه الدرجة منهيّة كلامها بقولها: «ماتسيبهم ياخدوا.. ما كلهم بياخدوا»، فقال مبارك بحزم: «أيوه بس أنا اللى عندى ما ياخدوش»!.

حسين سالم من العراق إلى أمريكا

ورغم ما نشر عن حسين سالم خاصة منذ أن هرب من مصر وظهر فى إسبانيا وطلبت مصر تسليمه، إلا أن جانبا كبيرا من حياته مازال مجهولا بسبب عدم ظهوره الإعلامى وبعده عن الأضواء. حسين سالم - وهذا المؤكد - اسمه الكامل حسين كمال الدين إبراهيم سالم من مواليد ١١ نوفمبر ١٩٢٢ وهو خريج كلية التجارة، وقد عمل فى العراق خلال فترة تولى الراحل أمين هويدى سفارة مصر هناك (بين ١٩٦٢ و١٩٦٥) وقد أعجب به هويدى وزكاه للعمل فى شركة النصر للاستيراد والتصدير، وهى من الشركات التى أقامتها المخابرات المصرية فى عدد من الدول كقطاع لنشاطها فى هذه الدول. ويشهد السفير إبراهيم يسرى الذى كان سكرتيرا فى السفارة المصرية فى العراق والتقى حسين سالم فى بغداد قبل أن تدور السنون ويقيم يسرى دعواه بوقف عقد حسين سالم بتصدير الغاز إلى إسرائيل - يشهد إبراهيم يسرى بأن حسين رجل ظريف جدا و«قعدته حلوة» ورجل اجتماعى (صحيفة الوفد ٩ يونيو ٢٠١١) وهذا الوصف لحسين سالم سمعته من كل من عرف حسين سالم وجلس إليه.

ومن العراق، تنقل حسين سالم فى أماكن مازالت مجهولة، لكن أهمها كان فى أمريكا بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل، التى بمقتضاها منحت أمريكا مصر مساعدات سنوية مادية وعسكرية من الأسلحة والذخيرة.

وقد سمعت شخصيا عن حسين سالم لأول مرة وكتبت ذلك فى مذكراتى قبل أن

أعرف من هو حسين سالم يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٨٢ عندما نقلت جريدة «الشعب» يوم ١٨ أكتوبر قبل يومين عن صحف أمريكية أن تحقيقا يجرى فى وزارة الدفاع الأمريكية حول المغالاة فى تكاليف نقل السلاح الذى تحصل عليه مصر من أمريكا بموجب اتفاقية المساعدة الأمريكية لمصر.

وحكى لى عبدالله عبالبارى، رئيس مجلس إدارة الأهرام فى ذلك الوقت، أن الفريق عبدالهليم أبوغزالة (قبل أن يعينه الرئيس أنور السادات وزيرا للدفاع عام ١٩٨١) كان يتولى منصب الملحق العسكرى لمصر فى واشنطن وأنه لاحظ مغالاة شركات النقل الأمريكية التى تتعاقد معها وزارة الدفاع، ولما كان نقل السلاح المورد من أمريكا يقتضى بموجب القانون أن تتولاه شركات أمريكية لضمان عدم التلاعب فى جهة وصوله فى الطريق، فقد تقدم «حسين سالم» لإنشاء شركة أمريكية - مصرية تتولى أعمال نقل السلاح الأمريكى بتكلفة أقل، إلا أن حسين سالم - كما تبين - تلاعب فى المستندات التى كان يقدمها، وزور عدداً منها لقبض فلوسها دون وجه حق، وقد أثير الموضوع فى الكونجرس الأمريكى وأثبتت الدعوى التى أحييت إلى المحكمة فى أمريكا أنه قام بـ ٣٤ شحنة سلاح وحكم عليه بالسجن والغرامة لكنه تمكن من الهرب من أمريكا قبل تقديمه للمحاكمة، وبعد ذلك ظهر اسم حسين سالم مرة أخرى عندما أصدر الصحفى الأمريكى الشهير «بوب وودوارد» عام ١٩٨٧ كتابه «الحجاب» The Veil الذى ذكر فيه أن شركة حسين سالم لنقل السلاح كانت تضم حسنى مبارك (كان نائبا للرئيس)، ومنير ثابت (شقيق سوزان مبارك)، وعبدالهليم أبوغزالة، الذى نفى ما قيل وقال إنه خيال، وفى عام ١٩٩٠ فى جلسة مجلس الشعب يوم ٥ مارس قدم النائب الوفدى الراحل علوى حافظ طلب إحاطة انتقل بعدها رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب إلى جدول الأعمال. وقد حكى علوى الاتهامات التى وردت فى الكتاب بالأسماء، مؤيدة بمستندات قالت زوجة علوى إنه دفع فيها الكثير، لكنها اختفت جميعا بعد أن سلمها علوى لرئيس المجلس كما حذفت أسماء من أشار إليهم فى المضبطة، وبعد تسعة أشهر اغتيل الدكتور رفعت المحجوب بطريق الخطأ أمام فندق إنتركونتيننتال على كورنيش النيل فى كمين كان منصوبا لاغتيال وزير الداخلية عبدالهليم موسى وتصادف مرور رفعت المحجوب فاختلط الأمر على الذين نصبوا الكمين!

تعرف على مبارك فى إسبانيا

لقد حاولت تتبع كيف بدأت علاقة حسين سالم بمبارك وسمعت حكايات مختلفة ربما كان أقربها إلى الحقيقة أن حسين سالم مع بداية الانفتاح الاقتصادى فى مصر فى نهاية السبعينيات ذهب إلى إسبانيا واستورد لمصر كميات كبيرة من الأتوبيسات ماركة «بيجاسو» التى تصنعها إسبانيا.. ملأت شوارع مصر فى ذلك الوقت، مما جعل الملك كارلوس ملك إسبانيا يدعو فى حفل استقبال أقامه تكريما لحسن مبارك الذى زار إسبانيا وهو نائب للرئيس، ومن ثم بدأ إعجاب مبارك بحسين سالم. وكان طبيعيا بعد أن أصبح مبارك الرئيس أن يدعو سالم للاستثمار فى مصر، وأن يلبي سالم دعوة الرئيس المصرى ليشترك مع مبارك فى لعب الإسكواش، وليقيم مشروعاته فى مصر حيث كانت البداية شرم الشيخ، وهو الجانب المشرق فى حكايته فى مصر، ليبدأ بعد ذلك الجانب المظلم من خلال مشروع معمل تكرير البترول المعروف باسم «ميدور»، وكان رئيسه المهندس سامح فهمى، وبعد ذلك مشروع تصدير الغاز إلى إسرائيل.

شرم الشيخ قصة تعمير ضخمة

وبصرف النظر عما يقال عن فساد مبارك، فسوف يظل مسجلا له أنه الذى قاد تنمية شرم الشيخ، التى كانت آخر أرض انسحبت منها إسرائيل فى أبريل ١٩٨٢، ولم يقدر للسادات أن يشهدوها. يومها كانت عبارة عن أرض شاسعة خالية إلا من فندق متواضع أقامته إسرائيل فى خليج نعمة أطلقت عليه «أكوا» أوحى بإمكان استغلال هذا الخليج فى إقامة فنادق أفضل، ومن ثم بدأ النظر إلى شرم الشيخ على أساس أنها خليج نعمة فقط، فى الوقت الذى لم تكن فيه هناك أى خدمات أو مرافق، فلا كهرباء ولا مياه ولا تليفونات ولا مطار ولا طرق، وقد قام المصريون، وأولهم حسين سالم، بتعمير خليج نعمة فى فترة قصيرة، وبعد ذلك نجحوا فى اكتشاف عدد كبير من الشواطئ، واصلوا تعميرها فلم تشهد منطقة أخرى فى مصر حجم التعمير والبناء الذى شهدته شرم الشيخ مما جعلها واحدا من أهم مراكز سياحة الشواطئ والفوص إلى جانب الغردقة ونويبع ودهب ونبق وغيرها.

المصائب فى البترول والغاز

لابد أمانة من التفريق بين دور حسين سالم فى شرم الشيخ ودوره فى قطاع البترول، ففى شرم الشيخ لابد أنه أعطى امتيازات خاصة، لكن ذلك كان ضروريا فى وقت كان المستثمرون فيه لا يعرفون شرم الشيخ ولا يتصورون أنه يمكن أن تكون لها القيمة التى وصلت إليها بعد أن أصبحت من أهم مراكز مصر السياحية التى وفرت آلاف فرص العمل وأعادت على مصر دخلا سياحيا، وجذبت مستثمرين آخرين حققوا لشرم الشيخ مكانا على الخريطة. فحتى لو كان هناك فساد فى مشروعات حسين سالم فى شرم الشيخ فهو فساد صاحبه إضافة للاقتصاد.

لكن الوجه المظلم لحسين سالم كان فى الجانب الآخر من أعماله فى قطاع البترول الذى تم اختياره فيه بمعرفة القيادة السياسية، ليقوم بدور الشريك لإسرائيل فى مشروعى معمل تكرير «ميدور» وشركة غاز شرق البحر المتوسط. وقد رأيت للتوسع فى الحديث عنهما تخصيص الفصل التالى لهما، خاصة أن تصدير الغاز المصرى فى مختلف صورته المباشرة أضر كثيرا باقتصاد البلاد.

الفساد حتى الركب فى كل المجالات

لم يكن زكريا عزمى مبالغا عندما وصف الفساد أثناء حديث له فى مجلس الشعب بأنه «وصل فى المحليات إلى الركب»، وهى عبارة انتشرت بصورة كبيرة، ولعل عزمى، وهو حاد الذكاء، قد أراد قصر الفساد على المحليات التى يتعامل معها الملايين فى مختلف المحافظات وتوجيه الأنظار إليها حتى لا ترى الحيتان الضخمة والفساد الذى وصل إلى رأس الحكم نفسه، وإلى مجلس الشعب، وإلى بعض الوزراء، وأخذ صوراً مختلفة بأرقام فلكية من بيع وشراء الأراضى، وتقاضى العمولات فى التوكيلات التجارية، والمشروعات الحكومية التى قدرت استثماراتها بـ ٥٠٠ مليار جنيه. كان نادرا إرساء مشروع دون سداد «الفردة»، وغير ذلك من عقود الصفقات وقروض البنوك وحتى فلوس العلاج للغلبة المحرومين على نفقة الدولة التى تحولت إلى باب للنهب والإثراء غير المشروع!

٣. كفاية.. كفاية ٢٤ سنة حكم

ومن التوريث إلى الفساد إلى العامل الثالث من العوامل التي أدت إلى «ميدان التحرير» وسقوط النظام، وهو حركة كفاية التي كانت من الآثار المباشرة لرغبة التمديد والتوريث. وقد بدأت فكرة «كفاية» عندما بدا واضحا أن مبارك ألغى من تفكيره فكرة أن لكل شيء نهاية، وقرر في عام ٢٠٠٤ أن يمدد حكمه لفترة خامسة، في الوقت الذي زادت فيه احتمالات توريث ابنه من بعده، فتم في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ الإعلان عن تأسيس «الحركة المصرية من أجل التغيير» التي جعلت شعارها «لا للتمديد والتوريث». وكما يخكى جورج إسحاق، أحد المؤسسين، فقد بدأت الحركة ببيان استغرق إعدادة عدة أشهر، أكد حق الشعب في انتخابات رئاسية نزيهة من بين أكثر من مرشح ولفترتين زمنيتين على أقصى تقدير مع تقليص صلاحيات الرئيس المطلقة. وفي ٣١ مارس ٢٠٠٥ أضافت الحركة إلى شعارها «لا للتمديد والتوريث وإلغاء حالة الطوارئ التي سادت البلاد منذ ٨١، وحق القوى المدنية السلمية في تشكيل الأحزاب، والاعتراف بحق التظاهر والاعتصام السلمي، وإطلاق حريات التعبير، وإجراء انتخابات برلمانية حرة تحت إشراف قضائي»، وكانت المفاجأة - كما ذكر جورج إسحاق - أن تحمس عدد كبير للمشاركة في تأسيس الحركة وصل عددهم إلى ٢٠٠ شخص، وقعوا على البيان، مما أعطى الحركة دفعة قوية قررت بعدها النزول إلى الشارع.

قال واحد «كفاية»، فأصبحت شعار الحركة

ولتحقيق ذلك جلسوا يفكرون في كلمة واحدة توجز رسالتهم التي يريدون جذب الشارع إليها، وفي الوقت نفسه إبلاغها للحاكم في مناسبة مرور ٢٤ سنة على حكمه وأن تكون سنة ٢٠٠٥ آخر سنة له في الحكم، وكان من بين الكلمات المقترحة: «إحنا تعبنا.. وإحنا زهقنا» وقال واحد «قرقنا» وفجأة قال واحد «كفاية». وبسرعة وجدت الكلمة ترحيبا كبيرا سواء من المؤسسين أو من الشارع الذي نزلت إليه، لأول مرة كلمة واحدة غيرت تاريخ التظاهر في مصر. فقبل «كفاية» كانت المظاهرات تخرج إلى الشارع من أجل قضايا خارجية مثل فلسطين

والعراق وحتى إذا سمحوا للمظاهرات فى شأن داخلى كان مبارك وأسرتة خطأ أحمر، لأن الهتافات أو اللافتات ستتأول الأسرة. أما «كفاية» فكلمة يقولها أى فرد وتحمل كل المعانى بأدب ولهذا سجلت حركة كفاية نجاحا كبيرا.

وقد حدد مؤسسو حركة كفاية يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ لنزول أول مظاهرة فى الشارع واختاروا هذا اليوم لأنه يصادف يوم ذكرى حقوق الإنسان العالمى، إلا أنهم وجدوه يصادف يوم جمعة فغيروا الموعد إلى الأحد التالى ١٢ ديسمبر، وبعد مناقشة حول مكان التجمع انتهوا إلى اختيار الساحة المواجهة لدار القضاء العالى إعلانا من أصحاب الحركة بتمسكهم بالقانون. وقد اعتبر الدكتور عبدالحليم قنديل، أحد مؤسسى الحركة، أن حضور مائة فرد إلى دار القضاء العالى للاشتراك فى المظاهرة يعتبر نجاحا كبيرا (لم يكن «فيس بوك» و«تويتر» قد استخدمتا)، لكن المفاجأة كانت فى حضور نحو مائتى شخص من أول مرة، ثم بعد ذلك أصبحت تظاهرات كفاية تضم عدة آلاف. وقد اشتركت شخصيا فى مظاهرة لـ«كفاية» يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٧ أمام مقر محافظة القاهرة فى ميدان عابدين وكنت أمر قريبا، فذهبت إلى مكان المظاهرة بعد أن مررت وسط حلقات من جنود الأمن بخوذاتهم حتى وصلت إلى المتظاهرين الذين كان عددهم فى الساعة السادسة والنصف مساء لا يتجاوز مائتى فرد وتركهم بعد ٤٥ دقيقة. وكان اللافت وجود شخص مقعد يتحرك على كرسى عجالات هو الذى أمسك ميكروفونا وراح يردد: «كفاية.. حرام.. كفاية..». وكان الملاحظ وجود متفرجين كثيرين معظمهم، إن لم يكن كلهم، بالتأكد من جهاز الأمن. وبعد دقائق بدأت الأعلام الصفراء الصغيرة التى تحملها الأيدى تزيد فى الوقت الذى يبدو فيه أن المتظاهرين أحسوا بأن وجودهم فى حماية الأمن لا يثير فصعدت فتاة فوق حجر وراحت تستثير الجموع وتهتف: «يسقط يسقط حسنى مبارك». ولم يتحرك الأمن وإن كنت قد لاحظت تزايد أفراد ووصول قوات جديدة حتى بلغ عدد رجال الأمن الظاهرين أضعاف المتظاهرين. وفى ضوء التقارير التى كانت تكتب فإن مبارك قال عندما سئل عن «كفاية» إنه يعرف من هم وراءها، وهذه هى نظرة تقارير الأمن إلى كل من يحاول أن يعمل عملا وطنيا.

«كفاية» شجعت ظهور عشرات الحركات

لم تكن أهمية «كفاية» فى أنها كانت أول حركة فى مصر تخرج إلى الشارع معلنة رفض التمديد للأب والتوريث للابن، إلا أن الأهم ما حققته من تغيير فى ثقافة المواطنين وكسر إحساس الخوف لديهم وخلق روح احتجاجية جديدة أرغمت الشرطة على عدم التصدى لها. وكانت بداية لعصر من الاحتجاجات الجماهيرية والتشجيع على ظهور حركات جديدة مثل: «حركة عمال من أجل التغيير» للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، و«حركة أطباء من أجل التغيير» للدفاع عن حقوق الأطباء، و«حركة استقلال الجامعات ٩ مارس» لتحقيق الحرية والاستقلال للجامعات، و«حركة معلمون بلا نقابة» لتطبيق كادر أفضل على المعلمين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، و«حركة لا لبيع مصر» لمقاومة سياسة الخصخصة، و«حركة الدفاع عن الحقوق التأمينية» وتطالب برد ٢٧ مليار جنيه للشعب وفوائدها قيمة أموال التأمينات، و«حركة الدفاع عن حق المواطن فى الصحة» و«حركة مواطنون ضد الغلاء» وغير ذلك من حركات أخرى، وهى فى حد ذاتها ظاهرة جديدة على العمل الوطنى المصرى. وحسب قول جورج إسحاق: «لم يحدث أن أخذنا إذنا بعمل مظاهرة لأن القانون يعطى المواطن الحق فى التعبير عن رأيه، ومن ضمن هذا الحق التظاهر. بشرط أن تعلن متى وأين». إلا أن هذا لا يعنى أن مسيرة «كفاية» كانت ناعمة وهادئة، فقد سيق أصحابها ومروجوها إلى الأقسام وتعرضوا للتكريم اللازم الذى لا بد أن يدفعه كل وطنى يصر على الاستمرار.

٤. شباب ٦ أبريل

أما حركة شباب السادس من أبريل فهى حركة سياسية معارضة أخرى دعا إليها المهندس أحمد ماهر، وهو من مواليد الإسكندرية عام ١٩٨٠. وقد بدأت الحركة عام ٢٠٠٨ عقب الإضراب العام الذى شهدته مصر فى السادس من أبريل عام ٢٠٠٨ بدعوة من عمال غزل المحلة. وقد أطلق الكاتب الصحفى مجدى أحمد حسين دعوة التضامن مع هؤلاء العمال ليكون يوم ٦ أبريل يوماً للإضراب العام فى مصر وليس مقصوراً على العمال فقط. وقد انتشرت إلى حد ما فكرة الإضراب الذى أخذ شعار «خليك بالبيت» لتحريض العاملين والموظفين على عدم الذهاب إلى العمل. ورغم أن

الحركة لم تحقق الدوى الكبير الذى كانت تتوقعه إلا أن اليوم كان بروفة سابقة لدعوة يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، التى شهدت بعد ذلك التجمعات الضخمة التى وصفت بالمليونية واستطاعت إسقاط النظام.

٥. مقالات الكتاب فى الصحف

لم يقف الإعلام متفرجا فقد أدى تطور إصدار الصحف خارج إطار الصحافة القومية إلى ظهور صحف حزبية وصحف خاصة بدأت فى عصر اتسعت فيه كثيرا مساحة الحريات عن العصر الذى بدأ فيه جيلى عندما كان هناك رقيب مقيم فى الصحيفة يتبع الدولة يجيز ويشطب ما يريد، وكان صدور الصحف مقصورا على مؤسسات الأهرام وأخبار اليوم ودار التحرير ومن يعاقب ويحرم من إحداها تغلق فى وجهه أبواب المؤسستين الآخرين بقرار من الدولة. وفى عدة مرات انتهك عمل الصحفى وتأكيد عدم قيمته عندما كان يتم استبعاد من يريدون ونقلهم إلى شركات تعمل فى مجال التمويل والأحذية.

تغير هذا منذ حاول أنور السادات تغيير نظام الحزب الواحد وسمح بإنشاء بعض الأحزاب التى أعطتها حرية إصدار الصحف، وسرعان ما بدأت تمارس الحرية بطريقة أدخلتها فى صراع مع النظام. وفى عصر حسنى مبارك سمح للصحف الخاصة بالصدور بشروط صعبة فى الوقت الذى نما فيه جيل جديد أكثر إحساسا بالحرية استطاع استغلال المساحة المتاحة وشحن القراء بعدد من المقالات التى هاجمت بعنف استمرار قانون الطوارئ وأيضا قضية التوريث التى ظهرت ملامحها منذ عام ٢٠٠٥ مع التعديل الدستورى الفاضح للمادة ٧٦ التى كانت شروطها لا تنطبق إلا على مبارك وولده جمال. وقد ظهرت خلال هذه الفترة عشرات المقالات المعارضة التى كتبها عدد غير قليل من أصحاب الأقلام، على رأسهم الأستاذ إبراهيم عيسى فى صحيفة «الدستور» الذى تعرض كما لم يتعرض أحد لقضية التوريث والهجوم على حسنى مبارك مما استحق معه الحصول على جائزة «صحفى العام» التى منحتها له صحيفة «جارديان» عن عام ٢٠١٠ لدوره خلال حكم الرئيس السابق ومواجهته نظامه.

وغيره كان هناك كثيرون من بينهم عبدالحليم قنديل الذى تعرض لواقعة جرى

فيها اختطافه والإلقاء به في الصحراء بعد كتابته مقالا في جريدة «الكرامة» بعنوان «أشعر بالعار لأنك الرئيس» قال فيه: «أشعر بالعار لأن مبارك رئيس لمصر وهو لا يعرف قيمتها ولا قدرها ولا جغرافيتها ولا تاريخها ولا ما ملكت ولا ما أعطت، وحول بلدا هائل الوزن بحجم مصر إلى عزبة بالحجم العائلي».

وغير عبدالحليم قنديل هناك جلال عامر وبلال فضل وعلاء الأسواني ومحمود الكردوسى وغيرهم من الذين كسروا بمقالاتهم حاجز الخوف وشحنوا الكثيرين بالفضب من خلال الحوارات والمقالات التي عندما يقرأها أحد اليوم يعجب من السماح بنشرها. وقد اختلف رأى حول هذه المقالات فهناك من رأى أنه كان يتم التفاضل منها من النظام لتجميل صورة الحكم في نظر الغرب واستخدامها دليلا على الحرية وشعار أنه «لم يقصف قلما» الذي ظل ترويجه، بينما يقول أصحاب الرأى الآخر إن مبارك لم يكن يقرأ هذه المقالات أو الصحف بصورة عامة، وإنه لو قرأ هذه المقالات لكان قد تعرف منها على نبض الشارع الحقيقى وتوافق معه وأصبحت الأمور أفضل، أو كان قد طلب مصادرتها وعدم السماح بها، وهناك رأى ثالث يقوله الذين يعرفون طبيعة حسنى مبارك عن أنه لم يكن يقرأ هذه المقالات بسبب ميوله إلى عدم مواجهة الذين يعادونه، بالإضافة إلى أنه بدأ حكمه بانحياز حقيقى لحرية الصحافة. فى ذلك الوقت كانت الصحف تنتقد الوزراء فيذهب إليه هؤلاء الوزراء لاستعدائه على الصحف بحجة أنها لا تهاجم الوزير بل تقصد النظام، فيثور مبارك، وقد كنت شخصا شاهدا على ذلك، ويطلب من الوزير الذى يواجه نقدا أن يرد عليه، أما هو فلن يحمى وزيرا بحجة الدفاع عن النظام.

٦. كلنا خالد سعيد

إن الطريق إلى «ميدان التحرير» قادته أيضا الكتابات الأخرى غير المنشورة التى حملت اسم المدونات، وكل منها يمكن اعتباره فى حد ذاته صحيفة مقروءة بين الأصحاب، وكلهم من الشباب الذين أصبحت لهم أدواتهم الحديثة على شبكة الإنترنت من خلال «فيس بوك» و«يوتيوب» و«تويتر»، وهى الأسس التى قامت عليها شبكة اتصالات شباب ٢٥ يناير.

وبينما من المألوف أن يكون التعارف الشكلى والمباشر بين الأفراد من أهم وسائل قيام ونجاح أى تنظيم، فإن تنظيمات «فيس بوك» وغيرها قامت بين شباب لم يلتق ولم يعرف بعضه شكلاً أو حتى اسماً فقد كانت لمعظمهم أسماء حقيقية يتعامل بها مع هذه الوسائل الحديثة حتى بعد نجاح الثورة. وقد كان هذا من أسباب فشل أجهزة الأمن فى التوصل إلى أفراد «تنظيم ٢٥ يناير» كما يسمون فى الأمن كل حركة معادية للحكم، فقد كان «تنظيم ٢٥ يناير» مجرد شباب برىء تواعد بغير معرفة على الوطنية دون خلية تضمهم أو أمير يقودهم أو رقم كودى أو شفرة أو وسيلة من وسائل السرية التى يتخفون بها أو حتى خطة، وإنما الكل يكتب على الإنترنت و«فيس بوك» ويرسل رسائله مكشوفة على «تويتر» ليقرأها الجميع.

وقد نجحت هذه الوسائل فى تحقيق سرعة التواصل بين الشباب بصورة تفوقت على وسائل أجهزة الأمن، إذ لم يكن التواصل مقصوراً على القاهرة فقط وإنما كان ممتداً ومتصلاً بين الشباب فى كل المحافظات وهو ما وضع «تنظيم ٢٥ يناير»، إذا أخذنا بتسميات الأمن، فى موقف أفضل من وسائل أجهزة الأمن التى عجزت عن متابعة ذلك التسونامى الممتد فى كبرى المحافظات. وقد أدى هذا التواصل بين الشباب والمدونات إلى فضح ممارسات الشرطة ضد المواطنين بالصوت والصورة بعد أن أصبحنا فى زمان يستطيع فيه أى شخص من خلال التليفون المحمول تصوير الحدث وقت وقوعه وحفظه، مما كان له أكبر الأثر فى شحن المشاعر شعبياً ضد أجهزة الأمن. والغريب أن كثيراً من أصحاب المدونات كانوا يستخدمون أسماء مستعارة فى كتابة مدوناتهم التى كانوا ينشرونها، لأنهم لم يكونوا يبحثون عن الشهرة والتعريف بأنفسهم وإنما كانوا مؤمنين بالمهمة التى يقومون بها بصرف النظر عن التعريف بأنفسهم.

وربما كان أكبر مثال على ذلك مدونة «كلنا خالد سعيد» التى لم يعرف كثيرون من الذين تابعوها، رغم أنها حرّكت غضبهم، أن صاحبها هو الشاب وائل غنيم الذى لم يكن معروفاً قبل ثورة يناير

قصة خالد سعيد

وقصة خالد سعيد (من مواليد ٢٧ يناير ١٩٨٢) اشتهرت يوم السادس من يونيو عام ٢٠١٠ عندما دخل محل «إنترنت كافيه» فى منطقة كليوباترا بالإسكندرية كان

قد اعتاد الذهاب إليه، وبعد دقائق كان قد لقي ربه. وقد ذكر صاحب محل «الكافيه نت» فى شهادته أن خالد دخل المحل كعادته واتجه إلى أصحابه ومنهم صديقه نبيل، وهو ناشط سياسى على الإنترنت، فى الوقت الذى دخل المحل مخبران، كل واحد من باب مختلف للمحل منعا لخروج أى واحد وتفتيش الكل. وفور اتجاهاهما إلى «خالد» قاما بتكتيفه وضربه وعندما حاول الإفلات منهما أمسك أحد المخبرين برأسه وخبطه برخام المحل ثم سحباه إلى الخارج بعد أن فقد وعيه وظلا يضربانه ثم حملاه إلى سيارة البوكس المنتظرة ومضيا به. ويبدو أن المخبرين لم يعرفا أن خالد مات عندما فقد الوعي فلما عرفا ما أصابه عادا بعد عشر دقائق مع عدد من أفراد البوليس وألقوا بـ «خالد» فى الشارع. ثم بعد فترة وصلت سيارة الإسعاف. وقد كرر هذا الكلام عدد من الشهود من الأهالى، وأضافوا أن أفرادا من أمناء الشرطة هددوا أصحاب المحال الأخرى بعدم تقديم أى شهادة لوسائل الإعلام وإلا سيتعرضون للاعتقال والتعذيب.

وقد ثار الأهالى الذين صدمتهم الواقعة، لكن الشرطة أسرعت باتهام «خالد» بأنه هارب من التجنيد وسبق اتهامه فى قضايا سرقة وحياسة سلاح أبيض والتعرض لأنثى (أربعة اتهامات، كل منها جناية). وجاء تقرير الإسعاف بأن «خالد» انتحر نتيجة بلعه مخدرات، وأن به كدمات نتيجة عراكه مع المخبرين وأنه مات وهو فى طريقه إلى المستشفى الجامعى.

وهكذا تم ترتيب القصة بما يبرئ الشرطة ويدين «خالد» ويشوه سيرته. وقد التقط وائل غنيم قصة خالد سعيد الذى لا يعرفه ولم يقابله، لكنه تأثر بها وخصص لها مدونة تحت اسم «كلنا خالد سعيد» نشر فيها حكاية خالد التى هزت رأى العام وشحنت بالغضب الذين انضموا مؤيدين المدونة، مما خلق رأيا عاما قويا ضد الشرطة وضد النظام، وراح يطالب بمحاكمة المخبرين المتهمين بقتل خالد. وقد اعتبرتهما المدونة رمزا لأداة النظام فى البطش والقمع، بينما أصبح خالد سعيد رمزا للظلم وممارسات العنف التى ترتكبها الشرطة ضد الشعب، وكانت بدورها سببا من أسباب بركان الغضب الذى تجمعت حممه قبل أن ينفجر فى يناير ٢٠١١.

٧. البطالة والإحساس بالظلم

وعلى مدى السنوات قاد الطريق إلى «ميدان التحرير» مجموعة من الأزمات، على رأسها أزمة البطالة التي أصبحت مشكلة ملايين البيوت الفقيرة بالذات، وتكون الصدمة عندما يفرح الأب بتعليم ابنه والتضحية بمصاريف الدروس الخصوصية التي لا ترحم في انتظار أن يعوضه بعد التخرج فيجده بعد أن ينهى دراسته جالسا إلى جواره في البيت عليه أن ينفق عليه. بالإضافة إلى حالة الفراغ الكئيبة والقاتلة التي يعيشها هؤلاء الملايين، خاصة عندما اكتشفوا أن ما حصلوه من تعليم ليس تعليما حقيقيا يفتح لهم أبواب العمل. وقد كان أسوأ ما في عصر مبارك زيادة الفجوة بين ٢٢٪ من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر، حسب تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٠، وبين الأثرياء الذين امتلكوا قصورا وحياة تضارع حياة كبار الأثرياء في أغنى الدول ممثلة في قصورهم المزودة بأحدث وسائل التكنولوجيا والفيلات والاستراحات في الشواطئ واليخوت والطائرات الخاصة والحفلات، مما كوّن طبقة انفصلت عن المجتمع وأصبحت لها مجلاتها الخاصة التي تصدر كل أسبوع حافلة بمئات صورهم في عالم يبدو في كوكب آخر غير مصر. هذا التناقض بين الذين يعيشون في قمة الرفاهية والذين يعانون من قمة الفقر خلق الإحساس بالظلم. وإذا كان الظلم موجوداً من قديم الأزل لكن الشعور بالظلم هو الأسوأ.

٨. الأسعار والشعور بالفقر

وغير البطالة والظلم هناك الأسعار التي تزايدت بشكل مبالغ فيه وكأن مصر أصبحت دولة الأغنياء القادرين على سداد هذه الأسعار. وهذا ما جعل ملايين الفقراء يشعرون بفقرهم وبأنهم يركبون قطار الحياة في عربة السبنسة أو على السطح، بينما القلة الغنية ترتع ما بين مصايف الداخل ومباهج الخارج واليخوت والطائرات الخاصة.

٩. المرور وموكب الرئيس

وإلى جانب البطالة والأسعار، هناك أزمة المرور التي أصبحت هماً دائماً يعاني منه الجميع، حتى الذين تركوا ضوضاء القاهرة وهربوا إلى السكن في مدن أكتوبر وما

حولها والقرى السكنية الجديدة وجدوا أنفسهم يعانون من المرور أكثر من معاناتهم من الضوضاء التي هربوا منها. هذا رغم أنه في إحصاء عن عدد الذين انتقلوا للسكن في مدينة أكتوبر حتى نهاية عام ٢٠١٠ فقد تبين أنهم لم يتجاوزوا حتى ذلك التاريخ ٢٢ فى المائة فقط من العدد المفروض أن يسكن المدينة!

لكن الذى أضاف إلى معاناة المرور ما كان يحدث عند زيارة الرئيس أو زوجته أو أحد المسؤولين لآى مكان أو افتتاح مجلس الشعب والشلل الذى يصيب المدينة قبل وخلال وبعد الزيارة بسبب الإجراءات المشددة التى لم تكن تراعى أى ظروف أو أحوال إنسانية سوى أمن الرئيس. ومن أجل ذلك كانت أجهزة الأمن تسجل مقدما أسماء جميع سكان الشوارع التى يمر فيها موكب الرئيس وينبه عليهم بعدم فتح أى شباك أو الخروج إلى أى بلكونة، فهناك القناصة المتربصون فوق أسطح المباني!

١٠.١٢ منطقة عشوائية

وفوق هذا كله تزايدت أعداد المناطق العشوائية التى انتشرت ووصل عددها حسب دراسة أصدرها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء إلى ١٢٢١ منطقة يسكنها نحو ١٤ مليوناً يعيشون بلا خدمات، وفى «بيوت» من العيب إطلاق اسم بيت على أى منها مما أدى إلى تدهور القيم والهبوط الأخلاقى الذى أصبحنا نراه وانتشار البلطجة والجريمة، وخلق مشاعر من العدا بين المواطن والنظام، فما الذى ينتظره أى حكم من ناس يعيشون فى الدرك الأسفل، وأى انتماء يمكن أن يقال لهم إذا كانت الدولة لا تجعلهم يشعرون بأن لهم فيها حقوقاً؟ ولذلك كان التوقع أن تأتى الثورة إذا حدثت من هذه العشوائيات إلا أنها جاءت من شباب الإنترنت و«تويتر».

كل هذه تراكمات ساعدت فى الوصول إلى ميدان التحرير.

١١.٣٠ سنة تحت الطوارئ

جاء حسنى مبارك فى ظروف لم يسبقه إليها أحد وهى اغتيال الرئيس السابق أنور السادات الذى كان يجلس إلى جواره. لكن السادات وهو يشاهد الذين يعتدون عليه وقف فأصبح شهيداً، بينما مبارك اختفى تحت الكرسى فأصبح رئيساً، ومنذ

ذلك الوقت تم فرض قانون الطوارئ الذى يسمح بالاعتقالات والإجراءات التى لا تخضع لحساب أو قانون. وقد كان لقانون الطوارئ الأسباب التى بدأ بها لكن أن يمتد تنفيذ هذا القانون طوال عصر مبارك فهى شهادة ضده أوقعه فيها مستشارو السوء، لأنها تعنى أنه لم يستطع أن يحكم الشعب يوما واحدا حكما طبيعيا بغير الإجراءات الاستثنائية التى اقتضاها قانون الطوارئ.

١٢. البرادعى.. حرّك المياه الراكدة

كان أيضا من هذه التراكمات والطرق العنيفة التى هوت على رأس النظام ثلاثة أحداث تجمعت فى خلال سنة ٢٠١٠ أدت إلى سرعة شق الطريق إلى ميدان التحرير. أول هذه الأحداث عودة الدكتور محمد مصطفى البرادعى يوم الجمعة ١٩ فبراير ٢٠١٠ بعد أن أنهى عمله فى فيينا مديرا للوكالة الدولية للطاقة النووية، وقد سبقت عودته تصريحاته وتصريحات نشطاء روجوا لترشيحه للرئاسة فى الوقت الذى كانت فيه المادة ٧٦ تقف متراسا يمنع الاقتراب من كرسى الرئاسة لغير مبارك الأب أو الابن. وكانت المفاجأة الاستقبال الضخم الذى جرى به استقبال البرادعى عند وصوله من الشباب والمؤيدين، وبعد أيام من وصوله أعلن عن تشكيل جمعية وطنية برئاسته طالبت بتعديل الدستور وإلغاء قانون الطوارئ الذى بدأ العمل به منذ تولى مبارك. وقد لقى البرادعى معارضة الذين اعتبروه غريبا على مصر عاش معظم حياته فى الخارج، إلا أن الذى لا يمكن إنكاره أهمية الدور الذى حققه ظهور البرادعى فى الساحة المصرية. فهو كعالم وشخصية دولية معروفة وحاصل على جائزة نوبل استطاع أن يعيد الثقة إلى ملايين المصريين الذين تصوروا أن الساحة فى مصر خلت من أى شخصية يمكن أن تتولى رئاسة مصر. ومع أنه بعد سقوط نظام مبارك تقدم الكثيرون لإعلان ترشيح أنفسهم لكن يسجل للبرادعى أنه رشح نفسه فى وجود مبارك وواجه - كما يقال - الأسد فى عرينه.

ومحمد مصطفى البرادعى من مواليد ١٧ يونيو ١٩٤٢، بمنطقة الدقى فى محافظة الجيزة، وكان والده مصطفى البرادعى من المحامين المعروفين ونقيب المحامين الأسبق. وقد بدأ البرادعى حياته بعد تخرجه فى حقوق القاهرة موظفا فى إدارة الهيئات

بوزارة الخارجية، وفى عام ١٩٧٤ نال شهادة الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة نيويورك، ثم عاد إلى مصر ليعمل مساعدا لوزير الخارجية الأسبق إسماعيل فهمى. وفى عام ١٩٨٠ ترك الخدمة فى الخارجية ليصبح مسؤولا عن برنامج القانون الدولى فى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث. كما عمل أستاذا زائرا للقانون الدولى فى مدرسة قانون جامعة نيويورك بين ١٩٨١ و ١٩٨٧، وخلال ذلك التحق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة ١٩٨٤ حيث شغل فيها عدة مناصب رفيعة، منها المستشار القانونى للوكالة حتى عُين رئيسا للوكالة فى أول ديسمبر ١٩٩٧ خلفا للسويدي هانز بليكس بعد أن حصل على ٢٣ صوتا من ٣٤ صوتا فى اقتراع سرى للهيئة التنفيذية للوكالة رغم أن ترشيحه لم يأت من مصر. وفى سبتمبر ٢٠٠١ أعيد انتخابه مرة ثانية، ثم مرة ثالثة عام ٢٠٠٥، وهى السنة التى فاز فيها بجائزة نوبل للسلام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبنهاية عمله فى الوكالة عاد البرادعى إلى مصر فى فبراير ٢٠١٠ ليفتح ثوبا فى نفق الترشيح للرئاسة.

١٣. إضرابات مستمرة عام ٢٠١٠

الحدث الثانى المهم بين أحداث ٢٠١٠ سلسلة الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات التى شهدتها ذلك العام استمرارا لما سبق من إضرابات واحتجاجات كان أكبرها إضراب عمال غزل المحلة يوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٦. الذى كان بداية لأقوى وأوسع إضرابات شهدتها مصر منذ نصف قرن. فعلى مدى ستة أشهر بلغ عدد العمال الذين أضربوا عن العمل أكثر من ٢٠٠ ألف عامل. وبعد ذلك توالى الإضرابات العمالية فى مختلف القطاعات سواء فى القطاع العام أو الخاص. وقد بلغ حجم الاحتجاجات فى عام ٢٠٠٩ حوالى ٧٠٠ احتجاج منها ٤٩٢ احتجاجا عماليا و ١٣٠ إضرابا من بينها أربعة إضرابات هزت مصر، منها إضراب سائقى النقل الثقيل، وإضراب الصيادلة، والإداريين بوزارة التربية والتعليم.

وفى دراسة للحركات الاحتجاجية فى مصر قامت بها الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة الاجتماعية أوضحت الدراسة أن وراء هذه الاحتجاجات أسبابا سياسية، لخصتها فى:

- ١- قانون الطوارئ الذى وافق مجلس الشعب فى مايو عام ٢٠١٠ على تجديد سريانه حتى نهاية مايو ٢٠١٢
 - ٢- التعديلات الدستورية الخاصة بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية والشروط التعجيزية لهذا الترشح.
 - ٣- تأكد رغبة النظام فى توريث الحكم لجمال مبارك الذى كان مرفوضا بصفته ابن الرئيس وأيضا بصفته الشخصية، ورفض الملايين لشخصه.
 - ٤- استمرار الانتهاكات السياسية وإهدار حقوق الإنسان.
 - ٥- سياسة الخصخصة وتشريد أكثر من ٧٥٠ ألف عامل أصبحوا أرقاما جديدة فى طابور البطالة، بالإضافة إلى خسائر اقتصادية قدرت بـ ٥٠٠ مليار جنيه نتيجة بيع ١٩٢ شركة.
 - ٦- الارتفاع الجنونى فى الأسعار وانخفاض الأجور والرواتب.
- وخلال عام ٢٠١٠ أصبح رصيف شارع قصر العيني فى منطقة البرلمان مقرا دائما للمعتصمين والمتظاهرين. وقد لعبت هذه المظاهرات دورا مهما فى تعويد الأفراد على التظاهر وكسر حاجز خوف المواطنين من الدولة، كما أظهرت عجز الحكومة وعدم قدرتها على حل مطالب الفئات وتركها تعبر عن غضبها دون التعرض لها مادامت لا تمس رأس النظام. ولم يكن أحد يتوقع أن الهجوم على رأس الدولة ظل مختزنا فى النفوس بهذا القدر إلى أن انفجر البركان. ولا بد أن كثيرين من الشباب الذين نزلوا إلى «ميدان التحرير» سواء فى القاهرة أو فى أى مدينة قد كان لهم آباء اشتركوا قبلهم فى المظاهرات والاحتجاجات التى قاموا بها وتأثروا بما جرى لهم فأرادوا أن ينوبوا عنهم ويتظاهروا غاضبين بصفقتهم ونيابة عن آبائهم!.

١٤. كارثة الانتخابات المزورة

لم تعرف مصر انتخابات لم تزور، لكن تزوير انتخابات ديسمبر ٢٠١٠ فاق الكل، ويمكن وصفه بأنه كان تزويرا فاجرا ارتكبته السلطة وانتشرت رائحته فى كل أرجاء مصر. فقد بدا واضحا أن هذه الانتخابات ليست سوى طبخة تم طبخها للمجىء

ببرلمان مرسوم لتحقيق توريث جمال مبارك الحكم فى انتخابات الرئاسة المفروض أن تجرى فى سبتمبر ٢٠١١.

بلغ عدد الذين خاضوا الانتخابات حسب الكشف النهائية التى أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات بعد استبعاد المطعون فيهم ٥١٨١ مرشحا ومرشحة، منهم ٤٨٠١ على مقاعد مجلس الشعب العادية (٤٤٤ مقعدا) و ٢٨٠ مرشحة على المقاعد المخصصة لكوثة المرأة لأول مرة (٦٤ مقعدا)، مما يعنى أن إجمالى المقاعد ٥٠٨ مقاعد. وقد تم تأجيل الانتخابات فى أربعة مقاعد، اثنان فى دائرة بيلا، ومقعدان للمرأة فى محافظة كفرالشيخ، وبذلك انحصرت المعركة على ٥٠٤ مقاعد.

وحسب النتائج النهائية أحرز الحزب الوطنى ٤٢٥ مقعدا بنسبة ٨٥ فى المائة، بينما حصل المستقلون على ٦٢ مقعدا بنسبة ١٢,٥٪ أما جميع أحزاب المعارضة الـ ١٨ فقد حصلت على ١٥ مقعدا بنسبة ٢,٩٧٪ تمثل ستة أحزاب فقط. فحصل حزب التجمع على خمسة مقاعد، كما حصل حزب الوفد على خمسة مقاعد (اثنان فى الجولة الأولى وثلاثة فى الجولة الثانية)، وفاز بمقعد واحد كل من أحزاب الغد والعدالة والسلام والجيل إلى جانب عضو للإخوان المسلمين بعد أن كان لهم ٨٨ عضوا فى الانتخابات السابقة.

وإذا عرفنا أن عددا كبيرا من المستقلين الذين فازوا هم حزب وطنى سيعودون إليه، كان معنى هذا أن الحزب الوطنى كانت له سيطرة على نحو ٩٧ فى المائة من الأعضاء!!

خليهم يتسلوا...

أقلت انتخابات نوفمبر/ ديسمبر ٢٠١٠ إلى الشارع بأكثر من مائة من المستقلين ومن أحزاب المعارضة والإخوان الذين تعودوا عضوية البرلمان ولهم فيه تاريخ طويل وقد تم إسقاطهم، فكان أن قرروا تنفيذ فكرة تكوين ما أطلقوا عليه «البرلمان الموازى» أو بديل البرلمان المنتخب على أساس أن البرلمان الرسمى يستمد شرعيته من الحكومة، بينما البرلمان الموازى يستمد شرعيته من الشعب. وفى يوم ١٢ ديسمبر الذى اجتمع فيه البرلمان المنتخب أو الرسمى لأداء اليمين اجتمع ١١٨ عضوا يضمهم البرلمان الشعبى

الموازى ليؤدى أعضاؤه أيضا اليمين. وقد قرروا الإعداد لللائحة يعمل على أساسها هذا البرلمان الشعبى بما يجعله يناقش القوانين والتشريعات ويراقب أعمال الحكومة كما يفعل البرلمان العادى، وقد حدث فى جلسة افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان وفى أثناء إلقاء حسنى مبارك خطابه الذى افتتح به الدورة، ولم يعرف وقتها أنها آخر جلسة برلمان يحضرها، أن صاح أحد الأعضاء مشيرا بسخرية إلى البرلمان الموازى الذى شكله الأعضاء الذين سقطوا، فرفع مبارك رأسه عن الورق الذى يقرأ منه وقال هازئا: «خليهم يتسلوا.....!».!

صفوت: هل تريدوننا أن نزرور إرادة الشعب؟

ورغم أن التزوير كان مستقرا ومثيرا ولدرجة أن الطعون ضد النتائج سجلت رقما قياسيا، إذ لم ينج من الطعون سوى عدد محدود جدا من النواب مما جعله مجلسا مطعوناً فى شرعيته، إلا أن شعور الاستقزاز زاد عندما ظهر صفوت الشريف، أمين الحزب الوطنى، وأحمد عز، أمين التنظيم بالحزب، فى مؤتمر تليفزيونى راحا يشرحان فيه كيف استطاعا وضع تخطيط الانتصار العظيم وفوز الحزب الوطنى النزيه بالضربة القاضية على كل الأحزاب. وعندما سألت صحفية صفوت الشريف: ألم يكن ملائما أن يتساهل الحزب الوطنى فى بعض الدوائر ليعطى الأحزاب فرصة النجاح والحصول على بعض المقاعد أجابها بدهشة: أتريدوننا أن نزرور إرادة الأمة؟ أما أحمد عز الذى أمسك بالأوراق وجهاز الكمبيوتر فقد بدا أشبه «برادميس» القائد العائد فى أوبرا عايدة الشهيرة بالنصر والمجد وخلفه الأسرى والفنائم التى حصل عليها من معركته مع الأعداء!

١٥. ثورة تونس

ثم كان النموذج الذى جاء من تونس والذى لم يتصور أحد أن يكون جاهزا ليعرض الثائرين على اتباعه. كانت البداية يوم الجمعة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ فى مدينة سيدى أبوزيد التونسية التى تبعد ٢٦٥ كيلومترا من العاصمة عندما خرج البائع المتجول محمد البوعزيزى يجر عربة اليد التى يضع فوقها عددا من أقفاص الخضر والفاكهة

التي اشتراها لبيعها بمكسب عشرة أو خمسة عشر ديناراً. جاء البوعزيزي إلى السوق ليواجه الشرطة فادية حمدي التي خرجت تمارس عملها المعتاد. هذا العمل الذي يجعلها تطارد الباعة الجائلين في السوق لأنهم يثيرون المشاكل لأصحاب المحال الذين يسددون الضرائب للدولة وإيجارات المحال ورواتب العاملين لديهم بينما يأتي البوعزيزي وأمثاله من الباعة الجائلين لبيعوا زبائن السوق نفس السلع بأسعار أرخص. ولم تكن هذه أول مرة تلتقى فيها فادية مع البوعزيزي المعروف في أوساط العائلة والجيران باسم «بسبوس». هذه المرة تقول فادية إنها حجزت منه الميزان الذي يستخدمه حتى لا يواصل نشاطه، ولكن الشهود أكدوا أنها لم تكتف بذلك بل صفعته. وقد حاول البوعزيزي الشاب أن يشكو الشرطة في بلدية المدينة ولكنهم احتقروه وضاعفوا من آلامه فوقف وسط السوق، وأمام كل مواطنيه وقام بإشعال النار في نفسه لتنتقل الواقعة من صفحة الحوادث إلى صفحات التاريخ.

كفاية حكم ٢٣ سنة لعلّى زين العابدين

ففي اليوم التالي ١٨ ديسمبر وبعد أن ذاعت حكاية البوعزيزي انطلقت الشرارة التي أشعلت فتيل قنبلة الثورة المكتومة في النفوس. انتقل الأمر من مواطن غلبان ضد شرطة، إلى معاناة شعب مقهور ضد نظام ديكتاتوري حاكم. بدا فجأة أمام جميع التونسيين أن حكم الرئيس زين العابدين بن علي كفاية عليه جدا ٢٣ سنة من الظلم والفساد والبطالة وعدم العدالة الاجتماعية وحكايات زوجته وأولاده. فجأة وجد زين العابدين، الذي كان يحكم البلاد بقبضة من حديد، نفسه أمام بركان الغضب الشعبي. وكالعادة أسرع إلى استخدام أجهزة الأمن ليقضى على ثورة العصاة المتمردين وأقال الحكومة وشكل حكومة جديدة ووعد بإصلاحات، ولكن الثورة زادت والذين بدأوا ألفا أصبحوا بسرعة مائة ألف، وامتدت المظاهرات إلى مختلف المدن. وبدأ واضحا أن العيار قد أفلت. وحسم الجيش التونسي الموقف بانضمامه إلى الشعب، فلم يتردد زين العابدين وفي يوم ١٤ يناير ٢٠١١ استيقظت تونس على هروب رئيسها وأسرته. وبذلك انتهى نظام زين العابدين الذي وصل إلى رئاسة الوزارة (يسمونه الوزير الأول) في ظل المكافح الكبير الحبيب بورقيبة، أول رئيس للبلاد بعد الاستقلال عن فرنسا، ونتيجة

لتدهور حالة بورقيبة الصحية استطاع زين العابدين الاستيلاء بسهولة على الحكم ووضع بورقيبة في بلدته إلى أن توفي في عام ٢٠٠٠.

لكن أهمية ما حدث في تونس أنه حرّض الدول المماثلة على الثورة على حكامها، وهو بالفعل ما حدث في الدول التي كان أساس شرعية الحكم فيها الانقلابات العسكرية: مصر وليبيا واليمن وسوريا وقبل ذلك العراق.

١٦. ظروف الجوع ميدان التحرير

يبقى عامل مهم ربما لم يلاحظه كثيرون، وهو وقوف ظروف الجو إلى جانب الشباب في «ميدان التحرير» وأيضاً في المدن الأخرى التي شاركت في المظاهرات والاعتصامات. هذه الظروف الجوية التي وقفت إلى جانب الاتحاد السوفيتي في محاولة القوات الألمانية اختراق ستالينجراد وفرضها عليها حصاراً استطاعت القوات السوفيتية تحمله إلى أن جاء الشتاء ببرودته القاتلة، فأصابت القوات الألمانية بالإعياء وكانت نقطة تحول في الحرب العالمية، إذ كانت هذه بداية سلسلة الهزائم المتتالية لألمانيا وقوات هتلر.

كان عامل الجو أيضاً مع شباب المتظاهرين في ميدان التحرير، فرغم أن الأحداث بدأت في ٢٥ يناير واستمرت إلى يوم ١١ فبراير وهي فترة شتاء وبرد ومطر، إلا أنه لم يحدث أن أمطرت السماء يوماً خلال هذه الفترة، كما لم تشهد هذه الفترة جواً شديداً البرودة، كما هي العادة خلال تلك الفترة، حتى يجبر الشباب الذين افترشوا الميدان ونصبوا الخيام على أن يعودوا إلى بيوتهم هرباً من البرد. ولو أن السماء أمطرت خلال أيام الثورة وكان ذلك عادياً، لتفرقت المظاهرات من تلقاء نفسها. أقول ذلك وأعيد إلى الأذهان ما سبق أن حدث في مظاهرات يومي ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ عندما ثار عدد كبير من المواطنين احتجاجاً على الزيادات المفاجئة في أسعار أكثر من عشرين سلعة اعتباراً من الأرز إلى السكر والزيت والبقوليات. وقد انتشرت المظاهرات في كل أنحاء الجمهورية يومي ١٧ و ١٨ وبعدهما تعرض الوجه البحري والإسكندرية لسقوط أمطار شديدة أخمدت نيران الغضب المشتعلة وهو ما لم يحدث حتى لساعة واحدة طوال أحداث ثورة يناير. كان الواضح أن إرادة الله مع الثورة!.

الفصل الثامن

تصدير الغاز .. الباب السرى

لتبديد ثروة شعب

■ فساد الحيتان فى الأراضى وتصدير الغاز ■ ١٠ ملاحظات تلخص خطيئة تصدير الغاز ■ صدرنا الغاز دون مراعاة احتياجات الاستهلاك المحلى وخطط التنمية ■ بيع البترول السائل بدأ بعد سريان معاهدة السلام . ملحق بالمعاهدة لا يعطى إسرائيل أى امتياز ■ وضع الأسس السليمة لبيع إسرائيل البترول مثل كل الشركات المشترية ■ معمل تكرير ميدور بدأ سرا بعد اتفاق أوسلو كأول مشروع مشترك بين مصر وإسرائيل ■ قلم مجدى مهنا يفضح أسرار ميدور عام ٢٠٠١ ■ مصر انتقلت من دولة منتجة للبترول إلى منتجة للغاز ■ أول كشف للغاز كان فى وسط الدلتا عام ١٩٦٧ ■ وزير البترول أسرع بعد تعيينه إلى تصدير الغاز قبل تحديد احتياطيه ■ فى يوليو ٢٠٠٣ بدأ تصدير الغاز إلى الأردن عبر الخط العربى ■ فى ٢٠٠٥ بدأ تصدير الغاز سائلا من دمياط وإدكو ■ عام ٢٠٠١ بدأ إنشاء شركة تصدير الغاز إلى إسرائيل ■ خطاب من عاطف عبيد يبلغ حسين سالم بتحديد سعر بيع الغاز بـ ٧٥ سنتا ■ هيئة البترول تشتري نصيب الشريك الأجنبى بـ ٢,٦٥ دولار وتبيعه لإسرائيل بـ ٧٥ سنتا ■ شاب يتحدث فى مؤتمر اليورومنى بالقاهرة يكشف أخطاء سياسة البترول ■ قال لى سامح فهمى «الأرقام كبيرة ومطمئنة، وقال لى يوسف بطرس «لا أرى شيئا من فلوس البترول، ■ عندما اقترح وزير المالية اجتماع مجلس الوزراء يوميا لزيادة اكتشافات البترول ■ مبارك أعلن دخول عصر الطاقة النووية بعد أن عرف الأزمة التى ستواجهها مصر فى الطاقة ■ إنشاء مجلس أعلى للطاقة ■ إعادة تشكيل هيئة البترول وضم عدد من الوزراء إليها لأول مرة ■ رشيد تولى قيادة مفاوضات الشركات المصدرة لإصلاح الشروط والأسعار ■ القضاء يحكم بوقف تصدير الغاز لإسرائيل والعالى يوقف الحكم ■ كنا نريد إلغاء إقامة مصنع أجريوم ولكن تم الالتفاف على القرار ■ عريضة الاتهام فى قضية تصدير الغاز فى حق مبارك وفهمى وحسين سالم وقيادات البترول.

من يتتبع ظواهر الفساد الذى ساد مصر أخيرا.. فساد الحيتان لا الأسماك الصغيرة، ورشاوى الدرج المفتوح، يجد أن أهم مجالاتها كان التجارة فى أراضى الدولة، أو تصدير ما يملكه الشعب فى باطن الأرض من ثروة بترولية!

وبالنسبة للأرض فمهما جرى عليها فهى فى النهاية موجودة وقائمة فى مصر، لن تخرج منها وستبقى أصلا ثابتا من أصول الوطن تتزايد غالبا قيمته مع الزمن وتتوارثه الأجيال، أما البترول فهو ثروة موقوتة متى خرج من باطن الأرض لا يعود إليها. ولهذا نجد دولة عظمى مثل أمريكا تستورد كميات كبيرة لتغطية احتياجاتها والاحتفاظ باحتياطيه لتورثه للأجيال القادمة. ونفس الشئ فى روسيا التى عندما تكتشف حقلا للغاز تنهى إجراءات حفر آباره ثم تغلقه ولا تنتج منه شيئا بل تحفظه للمستقبل، لثقتها بأن قيمته ستتضاعف وأن من حق الأجيال التى لم تحضر الاكتشافات الحصول على نصيبها مستقبلا. بينما الذين اكتشفوا الغاز فى مصر لم يسرعوا فقط، سواء عن جهل أو قصد، بتصديره للآخرين بأسعار متدنية وإنما حرموا الشعب من فرص استثماره، مما يستحق معه وصف عمليات تصدير الغاز بأنها الباب السحري لتبديد ثروة وطن!

١٠ ملاحظات تلخص أخطاء تصدير الغاز

- وقبل أن أدخل فى التفاصيل أخص وقائع الجريمة فى النقاط التالية:
١. مرت مصر بتروليا بمرحلتين: الأولى كانت حقولها المكتشفة تنتج البترول السائل المعروف باسم «الزيت»، وجاءت المرحلة الثانية منذ حوالى ربع قرن عندما توالى اكتشاف حقول تنتج الغاز الطبيعى الذى تبين أنه يمثل نحو ٧٥٪ من الثروة البترولية فى مصر مما جعل قطاع البترول يضيف فى تعاقداته بندا خاصا بالغاز عند اكتشافه لمعاملته معاملة الزيت.
 ٢. يتميز زيت البترول بسهولة تخزينه واستخدامه محليا بعد تكريره أو تصديره فى ناقلات عديدة طبقا لأسعار عالمية معلنة كل يوم، مما يميز تجارة الزيت بنسبة كبيرة من الشفافية.

٣. لا يمكن فى الغاز تخزينه بعد خروجه من البئر، فالغاز متى خرج من البئر يجب إما استهلاكه محليا أو تصديره أو حرقه. ويجرى التصدير من خلال خطوط

أنابيب تنقله في حالته الغازية من داخل مصر إلى الدول المستوردة، أو بعد تحويله إلى سائل في مصانع خاصة يتعرض فيها لقوة ضغط بالغة الضخامة، لتتولى ناقلات متخصصة، تصل درجة البرودة فيها إلى ١٦٠ درجة تحت الصفر، نقله إلى الدول المستوردة والمستخدمه له حيث يعود فيها إلى حالته الغازية.

٤. كانت بداية استغلال الغاز في مصر في محطات الكهرباء. ومن بين ١٦ محطة تستخدم المازوت كطاقة لإنتاج الكهرباء تم خلال فترة وزيرى البترول عبدالهادى قنديل وحمدى البمبى تحويل ١٢ محطة إلى استخدام الغاز (بالإضافة إلى المازوت)، وبقيت المحطات الأربع الأخرى على استخدامها المازوت لعدم تضمن تصميمها تحويلها إلى استخدام الغاز. ونتيجة لذلك أصبحت مصر تصدر إلى الخارج ستة ملايين طن مازوت كانت تستخدمها محطات الكهرباء، إلا أنه نتيجة لسياسة تصدير الغاز عجز قطاع البترول عن توفير الغاز للمحطات مما اضطرها إلى العودة إلى استخدام المازوت الذى يزيد سعره على خمسة أضعاف سعر الغاز، بالإضافة الى أن المازوت أقل كفاءة ونظافة وتكلفة فى الصيانة من الغاز.

٥. إلى جانب استخدام الغاز الطبيعى فى محطات الكهرباء بدأ بعد ذلك استخدامه فى البيوت وفى السيارات. ورغم ما يبدو من وصول الغاز إلى ملايين البيوت وآلاف السيارات والأتوبيسات إلا أن استهلاك هذه الشريحة لا يتجاوز ٢٪ من إنتاج الغاز.

٦. على عكس الزيت الخام الذى له أسعار عالمية معلنة للتصدير معروفة للعالمية، فنظرا لأن تجارة الزيت هى الأقدم والأسهل فى النقل لم توجد السوق العالمية التى تعلن أسعار بيع الغاز مثل الزيت، مما يجعل تحديده يخضع عادة لعوامل مختلفة منها الاستدلال بالدول الأخرى. ولكن الأهم والأخطر من السعر أنه بينما تجرى تعاقدات بيع الزيت لفترات قصيرة لعدة شهور أو سنة، فإن عقود تصدير الغاز من خلال الدفع فى أنابيب تكون لسنوات طويلة تصل عادة إلى ١٥ سنة لتعويض تكاليف الشبكة الناقلة.

٧. هذه الخصوصية فى تصدير الغاز تتطلب قبل أن تلزم الدولة نفسها بتصدير الكميات التى تتعاقد عليها أن تعرف بدقة حجم احتياطيها واحتياجات خططها للتنمية فى العشرين سنة التالية، قبل أن تلزم نفسها بتعاقدات التصدير، ولهذا كان

الخطأ فى قرار تصدير الغاز اعتماده على حجم اكتشافات ستتحقق مستقبلا، أى على حد التعبير الدارج تصدير «سمك فى الماء» مما كانت نتيجته الفجوة التى واجهتها مشروعات التنمية المصرية .

وبينما جرت عادة وزارة البترول على أن تعرض على مجلس الشعب جميع مشروعات الاتفاقيات البترولية التى تعقدها مع الشركات لاكتشاف وإنتاج البترول، إلا أن طريقة التصرف فى الاكتشافات كانت لا يعرف الشعب شيئا عنها ويفاجأ بأخبارها من الصحف وتكون النتيجة كما جرى فعلا مفاجأة الشعب بالتزامات عليه وقعها وزارة البترول لعشرين سنة قادمة دون أن تعرض عليه .

وفى هذا الإطار فإن وزير البترول المهندس سامح فهمى بدأ فور توليه تنفيذ أكثر من خمسة مشروعات تصدير للغاز لم تعرض واحدة منها على البرلمان. وقد جرى تصدير الغاز فى صورة مباشرة من خلال مصنعين للإسالة فى إدكو وفى دمياط، ومن خلال خطين للغاز أحدهما إلى الأردن ولبنان وسوريا (الخط العربى) والثانى إلى إسرائيل. وإلى جانب التصدير المباشر للغاز المصرى جرى تصدير هذا الغاز فى صورة غير مباشرة من خلال مصانع الأسمدة، وعلى رأسها مشروع شركة «أجريوم» الذى تمكن شعب دمياط من رفض إقامته فى جزيرة رأس البر لكن التحايلات تمكنت من إقامته على مسافة قريبة من الموقع المرفوض ضمن شركة موبوكو القائمة.

٨ كان أخطر ما كشفت عنه الممارسة أن جميع عمليات التصدير وما رتبته من التزامات أجرتها وزارة البترول بصورة منفردة، دون أن تضع فى الاعتبار الاحتياجات الحالية والمستقبلية لخطط التنمية فى مصر والتى لا يمكن أن تتحقق بدون توفير احتياجاتها للطاقة.

٩. ترتب على ذلك أن واجهت محطات الكهرباء التى كانت قد تحولت من استخدام المازوت إلى الغاز وبدأت عصرا جديدا من الكهرباء النظيفة، أن وجدت نفسها فى مواجهة مع وزارة البترول بسبب نقص المتاح لها من الغاز، مما اضطر هذه المحطات إلى العودة لاستخدام المازوت. وقد أدى ذلك إلى مشاكل عديدة منها انقطاع الكهرباء عن مصر خلال صيف ٢٠٠٩ فى المحافظات و٢٠١٠ فى القاهرة مع احتمال تكرار ذلك. وفى قطاع الصناعة اضطرت الوزارة لاتخاذ إجراء غير مسبوق اعتبارا من

٢٠٠٧ وهو إقامة مزاد للمفاضلة بين العروض التى يقدمها المستثمرون طالبو الرخص بعد أن زاد عددها ووصل إلى ٤٢ مصنعا جديدا للأسمنت، بينما المتاح من الغاز وبعد خناقات لا يلبى سوى احتياجات ١٥ مصنعا فقط. وكانت هذه أول مرة تقوم فيها دولة بتحصيل مبالغ مقدما مقابل السماح ببناء مصنع، بينما جرت العادة على استمالة من يقيم مصنعا وتقديم امتيازات له.

١٠. لم يكن الخطأ فى تصدير الغاز فى بيعه للآخرين بسعر متدن يتراوح بين ٧٥ سنتا ودولار ونصف للوحدة، بينما تشتري هيئة البترول هذه الوحدة نفسها من نصيب الشريك الأجنبى بسعر ٢,٦٥ دولار للوحدة، مما يعنى أن مصر كانت عمليا تدعم المستهلكين الأجانب على حساب المواطن المصرى، وإنما كان الأخطر من ذلك أن هذا التصدير حرم مصر من أهم مورد طاقة كان يجب أن يسهم فى مشروعاتها للتنمية سواء فى المصانع المفروض إقامتها وتشغيلها بالغاز أو فى محطات الكهرباء التى أصبح عليها أن تلجأ لاستيراد المازوت الغالى بدلا من الغاز المحلى.

معادلة مقارنة الغاز والبترول الزيت

ولمزيد من الإيجاز والتبسيط لمعرفة الفرق بين البترول الزيت والغاز إليك هذه المعادلة البسيطة:

- كل ألف قدم مكعب من الغاز تنتج حوالى مليون وحدة حرارية بريطانية.
- بالنسبة لبرميل الزيت الخام تبلغ طاقته الحرارية ما يعادل من خمسة إلى ستة ملايين وحدة حرارية، حسب نوع الزيت.
- معنى ذلك أن كل خمسة آلاف قدم تقريبا غاز تعادل برميل زيت من حيث الوحدات الحرارية، مما يجعل الغاز أرخص كثيرا من الزيت بالإضافة إلى مواصفاته بالنسبة للبيئة والكفاءة.

وهكذا ففى الوقت الذى كانت مصر تصدر فيه غازها إلى الأجانب بأرخص الأسعار كان الشعب المصرى صاحب هذه الثروة عاجزا عن توفير احتياجات مصانعه ومحطاته الكهربائية من الطاقة، ويستورد البدائل التى تعوض ما يواجهه من نقص بأسعار مضاعفة يتحملها المواطن الغلبان، مما أدى إلى جعل قطاع البترول الذى كان

يمثل أمل الشعب يحقق نتيجة سلبية بالخسارة، ويصبح الباب المفتوح لضياح وتبديد ثروة الشعب حاضرا ومستقبلا وإلى المزيد من التفاصيل.

بيع البترول لإسرائيل بعد اتفاق السلام

ظلت إسرائيل طوال سنوات احتلالها لسيناء تستنزف حقول البترول المصرية التي وقعت تحت الاحتلال حتى أصبح اعتمادها على هذا البترول مكونا ثابتا في توفير حاجتها من الطاقة. وهناك حكاية سمعتها من الأستاذ منصور حسن فقد شكا إليه المرحوم المهندس أحمد هلال وزير البترول الأسبق في عهد الرئيس السادات من محاولة الإسرائيليين الالتفاف حول المفاوضين المصريين الفنيين أثناء المفاوضات التي كانوا يجرونها مع الإسرائيليين حول استعادة حقول البترول المصرية من الإسرائيليين، وكان الإسرائيليون كلما «زلقهم» المفاوضون المصريون يهرولون إلى الرئيس السادات مما جعل أحمد هلال يطلب من منصور حسن وزير شؤون الرئاسة في ذلك الوقت أن يترك أمور التفاوض كاملة للفنيين بحيث يبقى الرئيس بعيدا حتى اللحظة الأخيرة عندما تصل المفاوضات إلى نقطة صعبة، وبما يحقق المثل الدارج «واحد يضرب والتانى يلاقى». ويقول منصور حسن إنه أعجبه فكرة «واحد يضرب والتانى يلاقى» فانتهاز فرصة لقاء مع السادات ونقل إليه الرسالة كاملة، ولكن السادات أجابه قائلا: واحد يضرب والتانى يلاقى إزاي، مش لما قبله نخط إيدنا على الحقول المنهوبة منا وبعدين نضرب ونلاقى! ولحاجة إسرائيل إلى البترول المصرى فإنه فى اتفاقية السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل فى مارس ١٩٧٩ تضمنت المعاهدة ملحقا خاصا بالبترول جاء فيه نصا ما يلى:

«لما كانت معاهدة السلام تنص على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف، ووفقا لهذا فقد اتفق على أن هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل. وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصرى الأصل والذى لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلى. وأن تنظر مصر والشركات التى لها حق استثمار بترولها فى العطاءات المقدمة من إسرائيل على نفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمى العطاءات الآخرين لهذا البترول».

توقيعات: محمد أنور السادات عن جمهورية مصر العربية، مناحم بيجين عن حكومة إسرائيل، شهد التوقيع جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة.

وكما هو واضح فإن الاتفاق لم يعط امتيازاً لإسرائيل فى شراء البترول المصرى بل فرض عليها أن تقف فى طاوور المشتريين لهذا البترول مثلها مثل أى مشتر آخر، بل أكثر من ذلك نص الاتفاق على ألا يكون البترول المباع يحتاجه الاستهلاك المحلى، مع الوضع فى الاعتبار أن كلمة بترول تعنى البترول فى صورتيه السائلة والغازية، إلا أن حقول الغاز الطبيعى لم تكن قد اكتشفت فى مصر فى ذلك الوقت ولذلك بدأت العلاقات التجارية ببيع البترول الخام لإسرائيل. وقد استمرت عملية بيع البترول الخام لإسرائيل نحو عشرين سنة بمعدل مليونى طن سنوياً وبنفس الأسعار التى تبيع بها مصر بترولها لمختلف المستوردين دون أى تمييز، إلى أن بدأ إنتاج البترول الزيت من الحقول المصرية يتناقص فى الوقت الذى توالى فيه اكتشافات الغاز مما حول مصر من دولة منتجة للبترول الزيت بصورة أساسية إلى منتجة للغاز وقد تصادف أن دخلت مصر هذا المجال مع تولى المهندس سامح فهمى وزارة البترول فى أكتوبر ١٩٩٩ قادماً من معمل تكرير بترول الشرق الأوسط Middle East Oil Refinery الذى يشار إليه باسم «ميدور» فى منطقة العامرية بالإسكندرية.

«ميدور» أنشأها مبارك للتعاون مع إسرائيل

فى منتصف حقبة التسعينيات بدأ إنشاء شركة «ميدور»، وهى معمل تكرير كبير أقيم فى منطقة العامرية بالإسكندرية، ولم نعرف إلا فيما بعد أن الغرض الأساسى منه كان بدء أول مشروع مشترك بين مصر وإسرائيل فى أعقاب توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاق «أوسلو» فى سبتمبر عام ١٩٩٣. فى ذلك الوقت بدأ الحديث عن احتمالات سلام يسود شرق أوسط جديداً تنقلص استثماراته فى السلاح والحروب وتتضاعف فى مشاريع التنمية والطاقة. ولأسباب غير معروفة، جرى قرار إنشاء «ميدور» بعيداً عن البرلمان، ليكون لها سبق تحقيق المشاركة بين مصر وإسرائيل. كما كان قرار تولى رئاستها للنجم الغامض حسين سالم الذى لم يكن معروفاً عنه فى ذلك الوقت سوى مشروعاته السياحية فى شرم الشيخ التى جعلته قريباً من مبارك.

وقد واجهت «ميدور» لعدة سنوات مصاعب كثيرة، إذ لم تكن لدى مصر كميات البترول الفائضة التي يمكن توفيرها لتكريرها في «ميدور» فذهبت الشركة تتسوق الزيت من الكويت وليبيا ودول عربية أخرى، لكنها رفضت التعامل مع «ميدور» بسبب شراكة إسرائيل فيها. وزادت صعوبات «ميدور» عندما ساءت أوضاع العلاقات بين الفلسطينيين وإسرائيل بعد ذلك وأصبحت العلاقات مع إسرائيل رغم اتفاقية السلام علاقات مكروهة.

وهنا ظهر المرحوم «مجدى مهنا» الذى كان له عمود يومية ينشره فى صحيفة «الوفد» التى يرأس تحريرها تحت عنوان «فى الممنوع» ومن خلاله كشف لأول مرة سر شركة «ميدور».

مجدى مهنا يفضح أسرار «ميدور»

فى ٧ يونيو ٢٠٠١ ولمدة أسبوع نشر مجدى مهنا فى صحيفة «الوفد» سلسلة مقالات عما سماه فضيحة شركة «ميدور» لتكرير البترول. ولفهم أبعاد هذه الفضيحة قال مجدى: «إن (ميدور) تأسست كنواة للتطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل برأسمال قدره مليار و٣٠٠ ألف دولار، نصفه للجانب المصرى ويمتلكه رجل الأعمال حسين سالم، والنصف الآخر (٥٠٪) للجانب الإسرائيلى وتمثله شركة (ميرهاف). وقد تم تمويل المشروع من بعض البنوك المصرية والأجنبية، ثم على غير عادة سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تتبناها الدولة والتى تقوم على زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص اشترت هيئة البترول نسبة ٢٠٪ من رأسمال (ميدور) بسعر السهم ١٢٠٠ دولار. ثم قررت زيادة رأسمال هيئة البترول إلى ٦٠٪ مرة واحدة، وخفضت حصة حسين سالم والجانب الإسرائيلى (ميرهاف) إلى ٤٠٪ مناصفة فيما بينهما، وهنا بدأ التلاعب الكبير وتكشفت خطوط المؤامرة وأبعاد الفضيحة، ففى سرية تامة والكلام مازال لمجدى مهنا تم بيع نسبة ١٨٪ من حصة رجل الأعمال حسين سالم إلى البنك الأهلى المصرى بسعر السهم ٤٢٠٠ دولار، فى حين أن قيمته الحقيقية ١٢٠٠ دولار فقط، أى أن السهم الواحد ارتفع بنسبة ٢٦٠٪ خلال ثلاثة أيام فقط، علماً بأن نسبة ارتفاع أعلى سهم فى كبرى بورصات العالم تتراوح ما بين ٢٠ و ١٠٠٪ خلال عام كامل وليس

خلال ثلاثة أيام! وبعد إتمام الصفقة- الجريمة- انخفض سهم (ميدور) مرة ثانية، وعاد إلى سعره الحقيقي وهو ١٢٠٠ دولار. وبذلك أصبحت هيئة البترول مالكة لنسبة ٦٠٪ والبنك الأهلي ١٨٪ ورجل الأعمال حسين سالم ٢٪ والجانب الإسرائيلي ٢٠٪. ثم اكتملت تفاصيل الجريمة بتحويل نسبة الـ ٢٠٪ التي يملكها الجانب الإسرائيلي إلى قضية وطنية من الدرجة الأولى، بدعوى طرد الإسرائيليين من شركة (ميدور) وكأننا سنحرر سيناء من دنس العدو الإسرائيلي، وتم بيع حصة إسرائيل (٢٠٪) إلى البنك الأهلي وبسعر السهم ٤٣٠٠ دولار، وهو نفس السعر الذي باع به حسين سالم إلى البنك الأهلي أيضاً. وأصبحت الدولة بذلك مالكة لنسبة ٩٨٪ من رأسمال شركة (ميدور) وحسين سالم يمتلك نسبة ٢٪ فقط، وبذلك اكتملت فصول المسرحية الهزلية..

ويضيف مجدى مهنا: «انتهت فصول المسرحية.. لكنها فجّرت العديد من الأسئلة وعلامات الاستفهام: هل لا يزال رجل الأعمال يشغل منصب رئيس مجلس إدارة (ميدور) فى حين أنه لا يمتلك سوى ٢٪ فقط من رأس المال؟ وهل حصلت (ميدور) على استثناء بإقامة محطة توليد كهرباء بالإسكندرية وحق بيع الكهرباء مباشرة إلى معمل البتروكيماويات وإلى باقى المستخدمين التابعين لهيئة البترول؟ وهل صحيح أن المهندس سامح فهمى، وزير البترول حالياً، كان يشغل العضو المنتدب لشركة (ميدور) فى فترة وقوع هذه المخالفات، ثم ما هو المشروع المقبل الذى سيجرى بيعه وتسويقه إلى الدولة بنفس طريقة (ميدور)، هل هو شركة غاز الشرق؟ وأخيراً.. هل سيحظى ملف (ميدور) بالتحقيق من الأجهزة الرقابية أم أن العناصر المتورطة فى الفضيحة والآخرى التى عاونتها أكبر من أن يطالها الاتهام والتحقيق والمحاكمة». (انتهى ما قاله مهنا والذى يلاحظ أنه تنبأ مبكراً بقيام شركة غاز شرق المتوسط بتصدير الغاز لإسرائيل بالشروط المجحفة التى تم الكشف عنها).

سامح فهمى من «ميدور» إلى وزير للبترول

كانت هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها كشف أسرار «ميدور» التى تولى سامح فهمى فيها منصب العضو المنتدب. وكان حسين سالم قبل سامح قد حاول إغراء الجيولوجى صلاح حافظ، النائب السابق لهيئة البترول، ثم رئيس جهاز البيئة، لكن

صلاح رفض بعد أن تشكك فى المشروع من بدايته فكان أن اختار سالم المهندس سامح فهمى، نائب رئيس هيئة البترول للمشروعات، لتولى منصب العضو المنتدب لـ«ميدور» (قال سامح فهمى فى تحقیقات النيابة إنه فوجئ بتعيينه فى ميدور لأنه اعتبر ذلك تخفيضاً من درجته لأنه جاء من منصب نائب رئيس هيئة البترول. وعندما سأله رئيس النيابة من كان رئيس «ميدور» أجاب: «على ما أتذكر كان حسين سالم»). وقد تعرف سالم على سامح فهمى وتوأمه هادى فهمى عن طريق زكريا عزمى الذى تعود على الالتقاء بالتوأم فى نادى هليوبوليس الذى كان عزمى كثير التردد عليه. وقد تفاعلت سريعاً الكيمياء بين سالم وسامح مما قفز بسامح عام ١٩٩٩ من «ميدور» إلى تولى وزارة البترول فى وزارة عاطف عبيد خلفاً للدكتور حمدى البمبى.

إبعاد مجدى مهنا ووقف عموده

لم يتوقف مجدى مهنا عن الكتابة فى قضية «ميدور» بل واصل كتابة ثلاثة أعمدة وقد جاء فى نهاية عموده الرابع: «بعد الصمت المريب من كل الذين ناشدتهم أن يتكلموا عن صفقة (ميدور) وأن يجيبوا عن التساؤلات التى طرحتها عليهم.. هناك أحد احتمالين: الأول: أن يستمروا فى صمتهم وأنهم قرروا ألا يتكلموا خشية أن يتورط أحدهم فى الكلام. فيورط الآخرين معه، أو أن يصيبنى اليأس وأنسى الموضوع وأغلق ملف (ميدور). وبدون لف أو دوران فإن البعض يراهن على صمتى.. أما أنا فأراهن على فضحهم إلى أن يتكلموا وتتكشف جميع الحقائق، ويعرف الشعب أين ذهبت أمواله وهى هنا تقدر بمئات الملايين من الدولارات».

ولم يطل انتظار «مجدى» فقد جاء الرد عملياً من داخل رئاسة حزب الوفد الذى يصدر الصحيفة بإبعاده من رئاسة تحرير «الوفد» ووقف عموده الذى يحمل عنوان «فى الممنوع» لأنه تجاوز المسموح وأصبح يلعب فعلاً فى الممنوع! وكان هذا بالطبع بتدخلات علوية. وهنا ظهر فى الصورة المهندس صلاح دياب، أحد رجال الأعمال الذين يعملون فى مجال البترول، والذى كان بنك المعلومات الذى استخدمه مجدى مهنا فى كتاباته عن قضية ميدور. فلما حدث لمجدى ما تعرض له فى صحيفته، اعتبر صلاح نفسه مسؤولاً أدبياً عما جرى له واحتضنه يومها وقال يخفف عنه: «ولا

يهمك، وحياتك حانطلع جورنال سوا وتبقى إنت رئيس تحريره»، وبالفعل تحقق ما همس به دياب لمجدي في عام ٢٠٠١ لكن بعد ثلاث سنوات عندما صدرت «المصرى اليوم» في يونيو ٢٠٠٤.

مصر من دولة بترولية إلى غازية

عرفت مصر اكتشاف البترول منذ بدايات القرن العشرين وبدأت إنتاجه في منتصف القرن إلا أن الغاز الطبيعي، وهو توأم البترول السائل، لم يكتشف بكميات تصلح للاستغلال تجارياً إلا مع اكتشاف حقل أبوماضي في الأرض الزراعية وسط الدلتا عام ١٩٦٧ وتبعه بعد سنتين اكتشاف حقل أبوقير البحري في مياه البحر المتوسط وهو أول حقل بحري للغاز في مصر، ثم في عام ١٩٧١ تم اكتشاف حقل «أبوالغراديق» في الصحراء الغربية مما لفت الأنظار إلى احتمالات وجود الغاز الطبيعي في مصر بكميات كبيرة وهو ما تأكد بعد أن احتاج الأمر إلى تعديل اتفاقيات البحث عن البترول لتشجيع الشركات على اكتشاف حقول الغاز بعد أن كان أساس بحثها البترول الخام السائل الذي يمكن لأي شركة أن تأخذ نصيبها (ما أنفقته وربحها) من هذا البترول وتصدره أو تبيعه لمصر، وفي كلتا الحالتين فاستردادها مصاريفها وأرباحها يكون سريعاً.

مشروعات «فهمي» لتصدير الغاز

بالنسبة للغاز يختلف الأمر لأن الشركة الأجنبية الشريكة في الاكتشاف والإنتاج لا تستطيع أن تصدر نصيبها من الغاز المكتشف أو تنفرد بطريقة استغلاله إنما الوسيلة الوحيدة أمامها هي بيع هذا النصيب للحكومة المصرية ممثلة في هيئة البترول. ولذلك أصبحت اتفاقيات البحث عن البترول الجديدة تتضمن نصاً يقضى بأن تشتري هيئة البترول نصيب الشريك الأجنبي عند اكتشاف الغاز، بينما في عقود البترول يحصل الشريك الأجنبي على نسبة تصل إلى ٤٠٪ من الإنتاج لاسترداد التكاليف التي أنفقها، ويتم اقتسام الباقي على أساس ٨٠٪ لهيئة البترول و ٢٠٪ للشريك الأجنبي إلى أن يسترد هذا الشريك نفقاته التي صرفها على أعمال البحث والإنتاج، فتمتلك الهيئة

النسبة التي كانت مخصصة للتكاليف، وبذلك يصبح نصيب الشريك الأجنبي في النهاية ١٢,٥ في المائة من صافي الدخل.

وبعد أن بدأ استخدام الغاز محليا فقد شهد عصر وزارة سامح فهمي منذ توليه وزارة البترول عام ١٩٩٩ قفزة في عمليات تصدير الغاز التي يمكن القول إنها اعتمدت في الأساس على الأرقام التي كانت تعلنها أجهزة وزارة البترول والتي بالفت في حجم الاحتياطي وفي الإنتاج تقابلها أرقام أخرى بالفت في تدنى الاستهلاك المحلي، وكذلك في تدنى تكلفة إنتاج الغاز.

٢٠٠٣ تشغيل الخط العربي للأردن

في ٢٧ يوليو ٢٠٠٣ تحققت نبوءة مجدى مهنا بالنسبة لشركة غاز الشرق ولكن بعد أن أمر مبارك بخروج حسين سالم منها وأن تصبح الملكية المصرية لجهاز المخابرات العامة. في ذلك اليوم افتتح مبارك وملك الأردن الملك عبدالله خط «الغاز العربي» الذي يبدأ من الجميل قرب بورسعيد إلى القنطرة فالعريش إلى طابا (٢٤٨ كم)، ثم من طابا إلى ميناء العقبة الأردني تحت البحر في مياه عمقها ٨٥٠ مترا (طول ١٦ كم) ومن الأردن إلى الحدود السورية-الأردنية ثم إلى مدينة حمص في سوريا بطول ٣٢٤ كم، ليتفرع من حمص إلى فرعين يصل أحدهما إلى سوريا والثاني إلى لبنان، وكان ذلك بداية عمليات تصدير الغاز المصري التي توالى بعد ذلك وبسرعة ملحوظة غير معتادة.

ففي عام ٢٠٠٥ بدأ تشغيل مصنعين لإسالة الغاز للتصدير أحدهما في دمياط والثاني في مدينة إدكو. وتملك مصنع دمياط الذي تبلغ طاقته ٧,٥ مليار متر سنويا الشركة الإسبانية المصرية للغاز «سيجاس» الموزعة ملكيتها بين «يونيون فينوسا» الإسبانية (٨٠٪) والهيئة المصرية للبترول والشركة المصرية القابضة للغاز (٢٠٪).

أما مصنع إدكو وطاقته عشرة مليارات متر سنويا موزعة على وحدتين (مخطط زيادتهما إلى ست وحدات)، فيملك الجانب المصري ٢٤٪ وشركة بريتش غاز ٣٥,٥٪ وشركة بتروناس الماليزية ٣٥,٥٪ وجاز دي فرانس الفرنسية ٥٪. ويذهب غازها إلى فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا.

صفقة الغاز مع إسرائيل

فى وسط هذه الاتفاقيات على المشروعات الكبيرة السابقة أجازت هيئة البترول فى ١٢ أبريل ٢٠٠٠، بتوجيه من سامح فهمى وبالطبع بأوامر من القيادة السياسية، طلب إسرائيل باستيراد الغاز الطبيعى المصرى عبر خط أنابيب يمتد من العريش إلى عسقلان فى إسرائيل بطول مائة كيلومتر. وفى اليوم التالى ١٣ أبريل وصل إلى مصر «إيلى سويسا» وزير البنية التحتية فى إسرائيل ليوقع اتفاقا مع وزير بترول مصر سامح فهمى تتعهد مصر بموجبه بتوريد الغاز الطبيعى لإسرائيل. وفور الاتفاق الذى تم سرا ظهر حسين سالم فى الصورة كمسؤول الشركة التى ستتولى تنفيذ الصفقة، وقد سلمته هيئة البترول كتابا يضمن توفيرها الكميات المتعاقد عليها من حصتها أو من حصة الشريك الأجنبى بسعر ظل متكتماً عليه.

وفى ٢١ يوليو ٢٠٠٠ بدأ حسين سالم بعد أن اطمأن إلى شروط الصفقة غير العادية إقامة شركة غاز شرق البحر المتوسط التى يرأس مجلس إدارتها، وتتوزع ملكيتها بين: الحكومة المصرية بنسبة ١٠٪، ورجل الأعمال الإسرائيلى «يوسى ميامان» بنسبة ٢٥٪، وحسين سالم الباقي وقدره ٦٥٪. وقد سُجلت الشركة بنظام المناطق الحرة وفقا لقانون الاستثمار بما يعفيها من سداد ضريبة للخزانة المصرية.

وزيادة فى الضمانات ولكى تصل الاتفاقية إلى مرتبة اتفاقيات الخديو إسماعيل الإذعانىة بعث الدكتور عاطف عبيد يوم ١٩ مارس ٢٠٠٠ وهو رئيس لمجلس الوزراء، خطابا إلى رئيس الشركة وهى فى ذاتها غريبة أن يخاطب رئيس الوزراء السيد حسين سالم بصفته رئيس مجلس إدارة شركة غاز شرق البحر المتوسط قائلا فى رسالته: «إنه من دواعى سرورنا إبلاغ سيادتكم بأن مجلس الوزراء فى اجتماعه الذى عقد يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠ قرر تحديد أسعار بيع الهيئة المصرية العامة للبترول فى ميناء العريش وغيرها من وحدات قياس الغاز بسعر ٧٥ سنتا وبسعر أقصى دولار وربع الدولار قد يرتفع إلى دولار ونصف الدولار فى حالة وصول سعر خام برنت إلى ٢٥ دولارا أو أكثر على أن تكون مدة عقد شركة شرق البحر المتوسط للغاز هى ١٥ سنة تجدد بموافقة الطرفين».

وفى مارس ٢٠٠٨ بدأ ضخ الغاز لإسرائيل بعد أن استكملت احتياجات المشروع

بتكلفة بلغت ٤٧٠ مليون دولار حصلت الشركة على ٢٨٠ مليون دولار منها فى صورة قرض من البنك الأهلى المصرى، والباقى قروض من بنوك الاتحاد الأوروبى.

وثائق بالمستندات تنشرها «المصرى اليوم»

وقد كشفت صحيفة «المصرى اليوم» - من خلال محرريها مصباح قطب ولبنى صلاح الدين - الرسائل المتبادلة بين اللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات، وسامح فهمى، وزير البترول الخاصة بهذا المشروع، والتي بدأت يوم ١٩ يناير ٢٠٠٠ (بعد ثلاثة أشهر من تولى فهمى الوزارة) برسالة كتبها عمر سليمان بخط اليد يقول فيها: «السيد المهندس سامح فهمى، وزير البترول، تحية طيبة وبعد، مرفق طيه البرنامج الزمنى لتزويد إسرائيل وتركيا بالغاز الطبيعى. رجاء التكرم بالنظر، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

وبعد عشرة أيام، حسب وثائق صحيفة «المصرى اليوم»، أصدر الدكتور محمد الغمراوى بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٠ موافقة الهيئة العامة للاستثمار على إقامة مشروع «شركة غاز شرق المتوسط» للعمل بنظام المناطق الحرة وغرضها هو: قيام الشركة بشراء جميع كميات الغاز الفائض للتصدير من الهيئة العامة المصرية للبترول، وكذلك من شركات استثمار الغاز الأجنبية العاملة فى مصر، ونقل وبيع الغاز من جميع الموانئ المصرية فى أشكاله المختلفة الغازية والسائلة وبيعه إلى تركيا والدول الواقعة على الساحل الشرقى للبحر المتوسط وغيرها من الدول الأخرى.

ويلاحظ من هذه الموافقة: احتكار الشركة شراء جميع كميات الغاز الفائض فى مصر بفرض التصدير، وعدم ذكر كلمة إسرائيل صراحة بل جعل تركيا هى الستار الذى تتخفى وراءه عمليات الشركة، والإشارة إلى إسرائيل من خلال «الدول الواقعة على الساحل الشرقى للبحر المتوسط».

لكن كلمة إسرائيل تأتى بعد ذلك فى خطاب عمر سليمان إلى وزير البترول بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٤، والذى يقول فيه: «معالي وزير البترول، مع عظيم الاحترام، فى إطار إنهاء التعاقد مع الجانب الإسرائيلى (ليبيع الغاز بهدوء) - وقد وضعت أنا الأقواس للإشارة إلى طبيعة المؤامرة التى كان المشروع يتم فيها وكان المطلوب أن

تتم فى هدوء- أرفق طيه مشروع قرار وزير البترول بتفويض كل من رئيس هيئة البترول ورئيس الشركة القابضة فى التوقيع على العقد الثلاثى». (الطرف الثالث طبعا إسرائيل).

دراسة لشاب تكشف المستور

فى مؤتمر «اليورومنى» الذى عقد بالقاهرة فى ديسمبر عام ٢٠٠٤ وأصبح يجرى عقده سنويا لمتابعة قضايا الاقتصاد فى مصر، لفت شاب الأنظار عندما وقف يتحدث عن دراسة أجراها المركز الذى يرأسه، وقد فاجأ الحاضرين، ومن بينهم عدد من خبراء البترول، بقوله إن مصر ستواجه نقصا فى احتياجاتها من البترول اعتبارا من عام ٢٠٠٧ وأن الغاز الذى بدأت مصر فى تصديره يمثل خسارة كبيرة على الاقتصاد المصرى لأن تكلفة إنتاجه تزيد على سعر تصديره، وكانت هذه أول مرة فى مؤتمر ضخم يعلن فيه متحدث مصرى بالأرقام صورة سوداء مناقضة للصورة الوردية التى كانت ترسمها وسائل الإعلام نقلا عن مسؤولى البترول.

كان شريف عبدالودود، وهذا هو اسمه، وهو من مواليد ١٩٧٥، قد سافر إلى ألمانيا حيث درس فى كليتى الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة هايدلبرج اقتصاديات الدول النامية، وبعد انتهاء دراسته وفترة العمل التى أمضاها فى الجامعة كمعيد وباحث أعد خلالها دراسته للماجستير عن الفساد فى عدد من الدول ومن بينها مصر، عاد إلى مصر حيث انضم للعمل فى شركة «بيكو» وهى شركة مصرية متعددة الأنشطة من بينها العمل فى مجال البترول. وقد رأت إنشاء وحدة دراسات يرأسها هذا الشاب القادم من ألمانيا. وفى دراسة بدأتها مديرة الوحدة نيفين محرز (حاليا تعمل فى إحدى الشركات العالمية فى الخليج) وتعمق فيها شريف، تبين أن الأرقام التى قامت على أساسها استراتيجية الطاقة فى مصر أرقام غير دقيقة، وأنها تبالغ فى الاحتياطى ولا تتابع تطور الاحتياجات المتزايدة فى الاستهلاك المحلى. وكشفت الدراسة عن أن مصر ستعانى خلال سنوات قليلة آثار هذه التقديرات الخاطئة، وتواجه نقصا فى الطاقة تضطر معه إلى الاستيراد مما سيؤثر كثيرا على ميزان عملاتها الصعبة.

« غالى » يقترح اجتماعاً يومياً لمجلس الوزراء

لفتت الأرقام التى أعلنها الشاب شريف فى مؤتمر اليورومنى الاهتمام فى الوقت الذى استطاع فيه المهندس صلاح دياب رئيس شركة «بيكو» تقديمه إلى كبار المسؤولين ليشرح لهم الجوانب الخفية من سياسة الطاقة فى مصر. ونتيجة لذلك وجد هذا الشاب نفسه يجلس إلى المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة والدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية ثم بعد ذلك الدكتور أحمد نظيف الذى دعا شريف للقاء قدر له ربع ساعة استمر نحو أربع ساعات، ونتيجة لذلك تشكلت جبهة فى الحكومة حوالى عام ٢٠٠٥ رأت ضرورة التدخل فى تحديد سياسة البترول للحد من تصرفات وزارة البترول المنفردة التى شكك البعض فى إضرارها بالوضع الاقتصادى لمصر، وقد ضمت هذه الجبهة المهندس رشيد محمد رشيد، وزير الصناعة الذى أوكل إلى مساعده الدكتور سميحة فوزى أستاذة الاقتصاد بكلية علوم السياسة والاقتصاد (أصبحت وزيرة للصناعة بعد رشيد لكنها طلبت إعفاءها فى أول تعديل) إعطاء اهتمامها الأكبر ملف الغاز، كما ضمت الجبهة الدكتور يوسف بطرس غالى، وزير المالية والدكتور محمود محيى الدين، وزير الاستثمار، ورئيس هيئة البترول إبراهيم صالح الذى كان مختلفاً مع وزيره ويعارض سياسة تصدير الغاز.

فى هذه الأثناء كنت - كاتب هذه السطور - ألتقى المهندس سامح فهمى عند زيارته مجلس الشورى الذى كنت عضواً فيه فيطمئنتنى إلى مستقبل الأرقام الضخمة التى يعلنها عن البترول، وألتقى الدكتور بطرس غالى فيشكو لى أنه لا يعرف أين يضع سامح فهمى فلوس اكتشافات البترول التى يعلن عنها والتى لا يرى منها مليماً وكلمة طلب بياناً من وزارة البترول لا يصله. وقد وصل الأمر ببطرس إلى درجة أنه هدد مرة باستخدام سلطاته التى تعطيه الحق كوزير للمالية فى إبلاغ النيابة ضد أى موظف عام يرفض تقديم البيانات التى يطلبها. وفى مناقشة مع رئيس الوزراء اقترح عليه يوسف غالى دعوة مجلس الوزراء لعقد اجتماعاته بصورة يومية وليس أسبوعياً كما هى العادة. وأضاف بطرس أن سامح فهمى تعود أن يبدأ كل اجتماع لمجلس الوزراء بالإعلان عن اكتشاف بترول جديد، ولهذا يقترح غالى زيادة اجتماعات المجلس لتزداد اكتشافات البترول مادامت لا تعلن إلا مع اجتماع مجلس الوزراء!

تشكيل مجلس أعلى للطاقة

كان من نتيجة هذه التطورات أن أعلن حسنى مبارك فى خطابه الذى افتتح به دورة مجلس الشعب يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧ دخول مصر مجال إنتاج الطاقة النووية، وكان قد سبق ذلك صدور قرار جمهورى بإنشاء مجلس أعلى للطاقة يرأسه رئيس الجمهورية ويضم الوزراء المتصلين بسياسة الطاقة لتحديد البرامج الدائمة التى تحقق اهداف الدولة فى تنمية تطبيقات الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ودراسة الاتفاقيات المتعلقة بهذا النشاط وبرامج تأمين المنشآت النووية.

كما أعيد تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول، وبعد أن كان مقصورا على قيادات قطاع البترول ضم المجلس لأول مرة وزراء المالية (يوسف بطرس) والصناعة (رشيد محمد رشيد) والاستثمار (محمود محيى الدين)، مما أعطى الإشارة إلى بداية عصر جديد لا تتفرد فيه وزارة البترول بإصدار قرارات تحديد سياسة البترول.

وقف مشروعات التصدير ومراجعة العقود

أدى ذلك إلى تسليط الضوء على الشروط التى تعاقدت بموجبها هيئة البترول على تصدير الغاز، مما أدى إلى وقف إقامة وحدتى إسالة جديدتين فى دمياط وإدكو كان قد اتفق عليهما، ووقف جميع مشروعات التصدير الجديدة وإعادة مراجعة العقود القائمة والتفاوض مع أطرافها لتحسين وضع الجانب المصرى فيها خاصة فيما يتصل بأسعارها المتدنية. وأنقل من مذكراتى بتاريخ الجمعة ٩ مايو ٢٠٠٨: أذاع عمرو أديب فى برنامجة القاهرة مساء الأربعاء (٧ مايو ٢٠٠٨) برنامجا عن بيع الغاز لإسرائيل استضاف فيه محمد أنور السادات الذى فضح السعر المتردى الذى تبيع به مصر الغاز لإسرائيل. وفى اليوم التالى (الخميس) علمت أن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة اتصل بالمهندس سامح فهمى وأبلغه بأن الرئيس كلفه بتولى ملف تصدير وبيع الغاز. وسأل رشيد سامح فهمى عن السعر الذى تبيع به مصر الغاز لإسرائيل وكان رد فهمى أنه لا يعرفه «لأنه متعاقد مع شركة هى التى تتولى التصدير». وقد اتصل رشيد فى نفس اليوم بحسين سالم طالبا إليه الحضور إلى مكتبه الساعة ١١ صباح السبت فرد عليه حسين سالم

قائلاً: أنا حبيت لك مذكرة قبل ما أحضر. قال له رشيد أنا عارف المذكرة تعالى من غيرها، قال حسين سالم عارفها ازاي إذا كنت أنا ماكتبتهاش. أجابه رشيد وانت عارف أنا عاوزك في إيه علشان تكتب لي مذكرة؟

وبعيداً عن مناورات العمل الوزاري في مصر فقد تمكن رشيد في المفاوضات التي أجراها من التوصل إلى مبادئ إيجابية تؤدي إلى زيادة سعر التصدير من دولار إلى ٣,٢٥ دولار لكل ألف قدم وبأثر رجعي مع المراجعة كل خمس سنوات، كما توصل إلى خفض الكميات المنصوص عليها في العقد للتصدير حتى لو تحملت مصر الغرامات وأنهت العقد لأنه سيكون ذلك في صالح مصر التي أصبحت حاجتها للغاز أهم من أي اختيار. إلا أن قطاع البترول لأسباب ارتأها عندما أعيد إليه الملف لتنفيذ ما تم التوصل إليه انتهى إلى عدم الالتزام بما اتفق عليه!

الحكم بوقف تصدير الغاز لإسرائيل

في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨ أصدرت محكمة القضاء الإداري حكماً يقضي بوقف تصدير سبعة مليارات متر مكعب من الغاز إلى إسرائيل بناء على دعوى أقامها السفير إبراهيم يسرى وعدد من المحامين أوضحوا فيها أن تصدير الغاز لإسرائيل ينتقص من السيادة المصرية لأنه يحدد رسم وقيمة الغاز الذي يتم تصديره ويمنع في الوقت نفسه أي تغيير في هذه الأسعار لمدة ١٥ سنة مما يعوق التنمية في مصر، كما يحرم المصريين من الاستفادة من فروق الأسعار العالمية، وقدرت الدعوى خسارة مصر بسبب ذلك بتسعة ملايين دولار يومياً.

وقد أوضحت المحكمة في حيثياتها: «إن التصرف في الغاز المصري يعد من أعمال السيادة بالمعنى القانوني والدستوري، كما يعتبر من قبيل أعمال الإدارة التي تكون ولاية الحكم فيها للقضاء الإداري دون سواه. ولما كان الدستور في المادة ١٢٢ قد حرص على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها مورداً مهماً من موارد الدولة ليست ملكاً للأجيال الحالية فحسب بل للأجيال المستقبلية فإنه على السلطة التنفيذية اللجوء إلى مجلس الشعب للحصول على موافقته لمنح هذه الالتزامات ويعتبر ذلك إجراءً وجوبياً يحتمه الدستور».

ومع أن الحكومة المصرية طعنت على الحكم الصادر على اعتبار أنه من أعمال السيادة، إلا أن الملاحظ أن هذه التطورات جعلت إسرائيل تسرع فى التعاقد مع شركة «نويل» الأمريكية للطاقة للبحث عن الغاز الطبيعى فى البحر المتوسط تحسبا لتوقف صادرات الغاز المصرية. وقد أثمرت هذه العقود عن اكتشافات قيل إنها تحقق احتياجات إسرائيل من الغاز وتسمح لها بتصدير كميات إضافية فى الأغلب ستصدرها إلى الأردن أو إسرائيل.

قضية «أجريوم» انتهت لصالح الشركة

وقد سبق الحكم الذى أصدرته محكمة القضاء الإدارى فى قضية تصدير الغاز لإسرائيل معركة أخرى شدت الانتباه حول مصنع «أجريوم» لصناعة الأسمدة. وشركة «أجريوم» هى شركة كندية لإنتاج وتصنيع الأمونيا، ومن بين المواقع المختلفة اختارت الشركة موقع جزيرة رأس البر لإقامة المصنع الذى تملك الشركة الكندية ٧٦٪ منه وشركة الكيماويات المصرية ٢٤٪. ورغم اشتراط العقد الحصول على موافقات الجهات المختصة ومنها محافظة دمياط ومجلسها المحلى إلا أن شعب دمياط فوجئ بالمشروع الذى يمثل كارثة بيئية لمصيف رأس البر الشهير. وقد ثار شعب دمياط وتمسك بحقه فى رفض المصنع وشهد صيف عام ٢٠٠٨ معركة كبرى وضع منها أن المشروع لا يفيد كثيرا للاقتصاد المصرى لأنه يستنزف كمية كبيرة من الغاز الطبيعى كلها مصدرة للخارج بطريقة غير مباشرة عن طريق الأسمدة التى ينتجها المشروع وكلها بدورها مصدرة للخارج، ولذلك فى أسوأ الأحوال فإن وقف المشروع حتى لو اضطرت مصر لدفع تعويض سوف يكون أكثر فائدة من الاستمرار فى تنفيذه. إلا أنه بكل أسف رغم إعلان رفض إقامة المشروع فى جزيرة رأس البر كما كان مخططا وبما يحقق رغبة شعب دمياط إلا أنه تم نقل المصنع إلى شركة «موبكو» MOPCO الموجودة غرب دمياط، والتى تعمل فى المجال نفسه على أساس أن تستحوذ «موبكو» على «أجريوم» وتتقاسم الاثنتان ملكية الشركة الجديدة، ويتم استكمال مشروع «أجريوم» بنفس الشروط التى سبق الاتفاق عليها مما استمر معه تبديد ثروة مصر من الغاز لصالح الأجانب.

الأمل فى حقل شمال الإسكندرية

تبدو صورة الغاز والبتترول بصورة عامة فى مصر غير سارة، مما أدى إلى ظهور رقم مائة مليار جنيه لدعم الطاقة فى الموازنة الأخيرة. وقد تراجعت محطات الكهرباء عن استهلاك الغاز الطبيعى المنتج من الحقول المصرية لأنه يذهب إلى الخارج فى صورته المختلفة مما أدى بها إلى استهلاك المازوت الذى كانت مصر تصدره، وأصبحت مهددة بالتعطل وانقطاع الكهرباء. وفى الوقت الذى تصورت فيه مصر أن الطاقة النووية يمكن أن تعوض النقص الذى ستواجهه تعرضت هذه الطاقة النووية لضربة قوية نتيجة تسونامى فوكوياما الذى اجتاح اليابان وأثر على محطاتها النووية وجعل مختلف الدول، وعلى رأسها الدول المتقدمة، تعيد مراجعة مشروعاتها النووية للمخاطر الخطيرة التى تهددها.

وقد تم عملياً استنزاف الكثير من الغاز الطبيعى المصرى بسبب السياسات الخاطئة التى اتبعت، لكن يبقى الأمل فى حقل غاز ضخيم، يجرى وقت إعداد هذا الكتاب استكمال حفرة شمال الإسكندرية، معروف باسم «نورث إيكس»، يوجد فى المياه العميقة للبحر الأبيض المتوسط وتتولى حفرة شركة «بريتش بتروليوم» ولعله يعوض ما تبدد ويجعله باباً مفتوحاً للتنمية والتقدم.

٣٥٠٠ مليون خسائر سنتين مع إسرائيل

وأنهى هذا الفصل بعريضة الاتهام التى صدرت عن مخالقات شركة غاز شرق البحر المتوسط التى رأسها حسين سالم، وقد قدرت الخسارة التى تحملتها مصر بسبب تدنى الأسعار فى السنتين اللتين جرى فيهما التصدير إلى إسرائيل بأكثر من ثلاثة مليارات ونصف المليار جنيه. (بدأ التصدير لإسرائيل اعتباراً من يوليو ٢٠٠٨). وقد اتهم وزير البترول القيادة السياسية بأنها كانت الموجه لهذه السياسة ولذلك جاء حسنى مبارك على رأس المتهمين إذ قالت عريضة الاتهام:

«اشترك حسنى مبارك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظفين عموميين للحصول لغيره دون وجه حق على منفعة من عمل من أعمال وظيفته بأن اتفق مع المتهم سامح فهمى، وزير البترول آنذاك، السابق إحالته للمحاكمة الجنائية عن هذه الجريمة على

إسناد أمر بيع وتصدير الغاز الطبيعى المصرى لدولة إسرائيل إلى شركة البحر الأبيض المتوسط للغاز التى يمثلها ويستحوذ على أغلبية أسهمها المتهم الثانى حسين سالم، السابق إحالته للمحاكمة الجنائية عن ذات الجريمة موضوع هذه التهمة، وساعده على ذلك بأن حدد له الشركة فى طلب قدمه إليه فوافق على التعاقد معها بالأمر المباشر ودون اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة وبسعر متدن لا يتفق والأسعار العالمية السائدة بقصد تربيعه بغير حق بمنفعة تمثلت فى إتمام التعاقد بالشروط التى تحقق مصالحه بالفارق بين السعر المتفق عليه والسعر السائد وقت التعاقد البالغة قيمته ٢ مليار و ٣ ملايين دولار أمريكى «اثنين مليار وثلاثة ملايين دولار أمريكى» مما رفع من قيمة أسهم شركته فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. كما اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظفين عموميين فى الإضرار بأموال ومصالح الجهة التى يعمل بها بأن اتفق مع المتهم سامح فهمى، وزير البترول آنذاك، على ارتكاب الجريمة موضوع التهمة السابقة وساعده على تنفيذها مما أضر بأموال ومصالح قطاع البترول بمبلغ سبعمائة وأربعة عشر مليوناً وتسعة وثمانين ألفاً وتسعمائة وسبعة وتسعين دولاراً أمريكياً».

(نص عريضة الاتهام فى ملحق الوثائق)

الفصل التاسع

الطريق إلى طرة

■ مبارك كان يستطيع أن ينتهى نهاية مشرفة لو اكتفى بثلاث أو أربع فترات

■ قال لمراسل نيويورك تايمز إنه لا ينتوى ترشيح نفسه لفترة رابعة وأن عائلته تريد أن تعيش معه وهو ليس رئيسا ■ رفض خطة طوارئ لمواجهة تطورات المظاهرات معلنا: أنا لست جباناً مثل زين العابدين بن علي ■ يعرف أخبار المظاهرات من تليفزيون مصر الذى حجب الحقائق عن الشعب ■ قراراته اتسمت بالبطء وكانوا يسمونها حكمة فى البداية ثم أصبحت صفة زادت مع السن ■ اللجنة الطبية التى كشفت عليه فى شرم الشيخ اكتشفت أنه أجريت له عملية استئصال ورم سرطاني ■ منعه الأطباء من لعب الإسكواش بعد سن السبعين ■ لأول مرة إحاطة قصر هليوبوليس بالسلك الشائك بعد ٢٥ يناير ■ ما حدث فى الدول التى لم يعلن الجيش فيها تأييده لثورة الشعب دليل على أهمية دور الجيش ■ ١٦ خطوة حاولها مبارك لإنقاذ نظامه لكنها فشلت ■ حتى فى أيام الثورة كانت النكته سلاح الشعب الحاضر ■ استقر مبارك وأسرته من ١١ فبراير فى شرم الشيخ إلى أن قبض عليهم بعد شهرين ■ قرار بإحالة مبارك وولديه وحسين سالم لمحكمة الجنايات ■ أول رئيس جمهورية فى تاريخ مصر يقدم للمحاكمة ■ ٣ اتهامات أساسية وجهتها النيابة إلى مبارك ■ محاميه فريد الديب تولى إبلاغ مبارك قرار الإتهام فقال حسبى الله ■ خصم تكاليف علاجه بشرم الشيخ من مخصصاته ■ السادات منح مبارك نجمة سيناء ومبارك منح نفسه نجمتى شرف ■ مبارك خص نفسه بمكافأة ٦٠ ألف جنيه عن كل نجمة حصل عليها ■ نظرة إلى الحياة فى داخل السجون المصرية ■ ٤١ سجناء فى مصر تم اختيار سجن طرة لسجن نجوم النظام لقوة تأمينه ■ علاء وجمال فى زنزانة أرضيتها أسمنتية.

كان من الممكن أن ينتهى حسنى مبارك نهاية مختلفة غير التى ذهبت به إلى المحكمة وبكل نظامه إلى سجن طرة حتى يمكن وصف جمهوريته بأنها «جمهورية طرة»، بالإضافة إلى إعدامه رمزيا فى محاكمة شعبية، وهو ما لم يحدث فى تاريخ مصر.. أن يجد نجوم النظام برئاسة مبارك أنفسهم فى السجن بمن فيهم الرئيس نفسه!

إن كل رئيس له حسناته وله سيئاته وبالطبع لم يكن سجل مبارك خاليا من الإنجازات التى كانت فى الفترتين الأولى والثانية من حكمه وبعض سنوات الفترة الثالثة، ومن هذه الإنجازات يمكن أن نعدد: تحرير طابا عن طريق التحكيم الدولى، عودة العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، وعودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة، والمساهمة فى تحرير دولة الكويت من احتلال الرئيس العراقى صدام حسين، والتى كانت نتيجتها إسقاط الديون المستحقة على مصر، وإنشاء أول مجلس قومى لحقوق الإنسان، وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة من التشريع المصرى، وإنشاء محاكم الأسرة، وإقرار حق الخلع للزوجة، والمساواة بين الأب والأم المصرية فى حق منح الجنسية المصرية للأبناء، وضمان تنفيذ أحكام النفقة بإنشاء صندوق لتأمين الأسرة، وتعيين أول قاضية فى المحكمة الدستورية، وتحرير العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر، وزيادة دعم المعاشات، وإقامة ثلاثة خطوط من شبكة مترو الأنفاق وخط رابع تحت التنفيذ، وتطوير مطار القاهرة، ومستشفى سرطان الأطفال، واستصلاح نحو ثلاثة ملايين فدان، وتطوير ميناء الإسكندرية، وبناء مكتبة الإسكندرية، وإقامة مدينة شرم الشيخ وامتداداتها، وعدد كبير من الفنادق والقرى السياحية، والبدء فى إقامة المتحف الوطنى الكبير، إلى جانب إصلاحات فى البنية الأساسية من تليفونات وكهرباء ومياه وصرف صحى.

لكن فى المقابل كان هناك الجانب المظلم من حكم مبارك بما حفل من فساد وسيطرة رأس المال وتزوير الانتخابات وفوق كل ذلك ملف التوريث والأسباب التى تراكمت مع الأيام والسنين كما ورد فى الفصلين السابع والثامن، إلى أن جاء انفجار ٢٥ يناير كما سلف.

لماذا أعاد ترشيح نفسه؟

ولقد كان ممكنا أن ينتهى حكم مبارك نهاية طبيعية لو التزم بما أعلنه فى بداية رئاسته للمرة الثالثة. فى حديث مع «كريس هيدجز» مراسل صحيفة «نيويورك تايمز»

فى القاهرة (الأهرام ١٣/١٠/١٩٩٣) قال مبارك إنه قرر ترشيح نفسه هذه المرة لست سنوات أخرى لأنه يخشى تمزق الدولة لو أنه تخلى عن منصبه، ولأنه أراد أن يحرك البلاد نحو اقتصاد السوق وهو أفضل وسيلة لإدارة البلاد. وأضاف مبارك فى الحديث أنه لا ينوى إعادة ترشيح نفسه للمرة الرابعة، وأن عائلته تريد أن تعيش معه دون أن يكون رئيسا للدولة بعد انتهاء رئاسته الحالية.

كان معنى ذلك أن الولاية الثالثة هى الأخيرة وأن مبارك وأفراد الأسرة يتطلعون إلى أن يمضى بقية حياته مواطنا عاديا كما يحدث فى الجمهوريات المتحضرة، ولو فعلها مبارك لدخل التاريخ من أوسع الأبواب، لكنه نسى كل ما وعد به وما قاله بعد أن كبر الأولاد ونمت المطاعم وأدمن من طول المدة الوقوع فى إغراءات سلطة مطلقة لا حسيب ولا رقيب عليها فرشح نفسه للمرة الرابعة عام ١٩٩٩.

ومرة أخرى كان يمكن أن يكتفى مبارك بـ ٢٤ سنة حكماً وهى فترة طويلة لكن الحكم لم يعد مطعمه وحده بل أيضا مطمع الابن الذى لف حبل التوريث حول رقبة أبيه، وجعل مبارك الأب يجرى التعديل الفاضح للمادة ٧٦ الذى زين له شياطين الفواية والمنافع الخاصة عام ٢٠٠٥. نسى مبارك كل ما كان يبشر به عندما بدأ الحكم.. نسى أنه يريد أن يستريح ويجلس مع الأولاد ونسى الطهارة والكفن الذى لا جيوب له، فكان طبيعيا أن ينتهى نظامه فى سجن طرة.. وسبحان من له الدوام.

وعندما بدأت أحداث يوم الثلاثاء ٢٥ يناير كان مبارك واثقا من أنها هوجة سيقضى عليها العادلى، يؤكد هذا أنه فى يوم الأربعاء ٢٦ يناير حضر زكريا عزمى اجتماعا للجنة التعليم فى مجلس الشعب، واتجه إليه أحد أعضاء اللجنة يلفت نظره إلى أن الأحداث فى ميدان التحرير تأخذ أبعادا خطيرة فأجابه عزمى باستهزاء: «أبعاد إيه يادكتور؟ المسألة محسومة.. ساعات وحتلاقى الميدان فاضى وتقدر تلعب فيه كورة»!!

يعرف أخبار المظاهرات من التلفزيون المصرى

وحسب أقوال حسنى مبارك فى التحقيقات التى جرت معه فى شرم الشيخ فقد ذكر أنه كان يتابع أخبار الأحداث من التلفزيون المصرى ولا يرى فيما ينقله هذا التلفزيون إشارة إلى حوادث القتل التى كانت تجرى، وكان ذلك، إن صح ما قاله

مبارك، يعنى أن تليفزيون أنس الفقى عزل مبارك عن متابعة الحقيقة كما فعل الذين حوله: زكريا عزمى وجمال مبارك وأنس الفقى.

يضاف إلى ذلك البطء الذى كانت تتصف به فى القرارات التى يصدرها وكان من حوله يعتبرون ذلك نوعاً من الحكمة إلا أنه تحول إلى سمة لازمة بصورة أكثر بعد وفاة حفيده محمد علاء فى ١٩ مايو ٢٠٠٩، وكان مبارك الجد مرتبطاً ارتباطاً شديداً به مما جعله يشعر بالاكئاب ويغير عاداته التى كان يسير عليها وينصح بها الآخرين عندما يقول لهم: ارمى ورا ضهرك وريح دماغك!

وربما كان من علامات اكتئاب مبارك مرضه الذى استدعى سفره إلى ألمانيا (بعد تسعة أشهر من وفاة الحفيد) وخضوعه لعملية جراحية فى مارس ٢٠١٠ فى مستشفى هايدلبرج الجامعى جنوب غرب ألمانيا. ورغم أن الدكتور «ماركوس بوخلر» الذى قاد فريق الجراحين متخصص فى جراحات السرطانات بالمعدة إلا أن التصريح الذى نقل عنه أن الرئيس خضع «لاستئصال المرارة وورم حميد فى الاثنى عشر»، وأن التحاليل التى أجريت على عينات أخذت فى أثناء العملية «جاءت كلها سلبية»، بينما كل الدلائل تؤكد أن مبارك أصابه السرطان. وقد أكد الفريق الطبى الذى زار مبارك فى محبسه فى مستشفى شرم الشيخ بناء على طلب من النائب العام لتقرير إمكانية نقله إلى مستشفى المزرعة فى طرة أو إلى أى مكان آخر، تعذر نقله واحتمال تعرضه لسكتة قلبية أثناء النقل بسبب سوء حالة القلب فى الوقت الذى أشارت فيه اللجنة إلى أن «عملية استئصال السرطان» كانت بالغة الجودة ولم يعد المرض إليه، وهى أول مرة يُعلن فيها عن إصابته بالسرطان. وقد علمت من اللجنة أن مبارك تعرض لفتق فى الجراحة التى أجراها له الجراح الألمانى نتج عنه انتفاخ بطنه وهى ظاهرة معروفة وعادة يجرى علاجها بعملية جديدة تعالج الفتق الذى حدث، لكن فى ظروف مبارك كان الوضع غير مناسب.

على أنه من ناحية أخرى فقد كان اعتقاد مبارك أن العمر سيمتد به طويلاً وهناك نكتة تقول إن مبارك تلقى سلحفاة هدية من صديق قال له إن هذا النوع من السلاحف يتميز بطول العمر الذى يتجاوز ٣٠٠ سنة. وقال مبارك مندهشاً: يا راجل بلاش الكلام ده؟ قال الصديق: والله زى ما باقولك يا ريس. وأجابه مبارك: لما نشوف.. أدى إحنا عايشين.

والمؤكد أن مبارك كان يهتم كثيرا بصحته سواء في حرصه على ممارسة رياضة الإسكواش حتى سن السبعين عندما منعه الأطباء من ممارستها، فكان أن راح يزور الأطباء الإخصائيين العالميين الذين كانوا وراء سفرياته العديدة لفرنسا بالذات وحتى في محبسه في شرم الشيخ وبعد ذلك في المستشفى العالمى الذى نقل إليه كان مبارك يسأل الطبيب الذى يختبر ضغطه عن رقم الضغط ويقارنه بالقراءات السابقة

يترك بيته إلى قصر هليوبوليس

وقد سيطر هاجس الأمن على مبارك مع تطور أحداث يناير مما جعله يفادر منزله فى شارع حلیم أبوسيف ويقيم مع أسرته فى قصر الاتحادية (هليوبوليس) اعتبارا من مساء الجمعة ٢٨ يناير «جمعة الغضب» الذى كان يوماً مفصلياً فى الأحداث. وبالطبع جرى اتخاذ إجراءات أمن غير عادية على القصر فى الداخل وفى الخارج، فلأول مرة تمت إحاطته بالسلك الشائك. وقد لحقت بمبارك فى القصر زوجته سوزان التى كانت فى زيارة إلى لندن لكشوفات طبية وعادت يوم ٢٩ يناير. كما عاد من باريس جمال مبارك فى طائرته الخاصة «جولف ستريم» التى كان يقودها أحيانا بنفسه حيث إن لديه رخصة طيران تجدد سنويا من «سياتل» فى الولايات المتحدة وهى المدينة المعروفة بأنها مقر مصانع شركة «بوينج» الأمريكية. وكان من عادة جمال عند سفره أن يتصل مباشرة بقائد القوات الجوية ليحصل منه مباشرة على رقم للرحلة التى يقوم بها دون المرور على سلطة الطيران المدنى.

انحياز الجيش حسم الموقف

لقد تجمعت، كما تحدثت فى الفصل السابع، الأسباب التى قادت شباب مصر إلى ميدان التحرير، لكن نجاح ثورة ميدان التحرير لم يتحقق إلا بعد أن أيد الشعب هذه الثورة وانحاز الجيش إليهم من أول لحظة نزل فيها إلى الشارع معلنا تأييده مطالبهم وعلى رأسها رحيل مبارك.

ومع أن هناك من لديه حساسية الاعتراف بدور الجيش الحاسم فى نجاح الثورة إلا أن ما يزيل هذه الحساسية ما حدث فى الدول الأخرى، ليبيا واليمن وسوريا، التى

شهدت ثورات مشابهة ، بينما فى تونس عندما انحاز الجيش إلى الشعب لم يتحمل الرئيس التونسى زين العابدين بن على البقاء وخرج هاربا من البلاد . وعندما أعلن الجيش فى مصر انحيازه إلى الشعب فى مصر سواء من خلال البيان المبكر جدا الذى صدر باسم القيادة العامة للقوات المسلحة، أو من خلال عدم الدخول فى أى صدام مع المواطنين فى الشوارع، ثم بعد ذلك من خلال اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم العاشر من فبراير بقيادة المشير طنطاوى بينما المؤلف أن يعقد المجلس اجتماعه برئاسة مبارك، فإن حسنى مبارك فهم الرسالة وأعلن تنحيه أو تخليه فى اليوم التالى .

فى البلدين، تونس ومصر، وقف الجيش بوضوح مع الشعب، لكن الأمر اختلف فى اليمن وليبيا وسوريا التى ظلت فيها القوات الرئيسية للجيش فى كل دولة إلى جانب رئيسها مما كانت نتيجته الانقسام الذى حدث والمعارك العديدة التى شهدناها فى الدول الثلاث. ولو أن مثل هذا، لا قدر الله، حدث فى مصر لتكبدت مصر بدلا من الـ ٨٠٠ شهيد الذين قدر أنهم افتدوا مصر، آلاف الشهداء والضحايا .

فشل محاولات الإنقاذ

وقد حاول مبارك خلال الفترة من ٢٨ يناير إلى ١١ فبراير إنقاذ نظامه لكنه فى كل خطوة يخطوها كانت تأتى فى التوقيت المتأخر مما أفقدها تأثيرها . وقد حصرت الإجراءات التى قام بها مبارك فى ١٦ خطوة هى:

١. استدعاء القوات المسلحة ونزولها إلى الشارع.
٢. إعلان حالة حظر التجول.
٣. إقالة الوزارة برئاسة أحمد نظيف، وإنهاء تعيين الوزراء من رجال الأعمال.
٤. الاعتراف بالمطالب المشروعة للإصلاحات الاقتصادية التى يطالب بها الشعب.
٥. تعيين نائب رئيس للجمهورية.
٦. تعيين أحمد شفيق رئيسا للوزارة.
٧. إعلان حسنى مبارك عدم ترشيح نفسه فى خطاب أول فبراير.
٨. إعلان عمر سليمان أن جمال مبارك لن يرشح نفسه للرئاسة مما ينهى فكرة التوريث التى كانت أهم الأسباب.

٩. محاولة التفاهم مع قيادات الأحزاب والمعارضة وفيهم الإخوان من خلال حوار قومي معهم فشل.

١٠. إحالة أحمد المغربى وأحمد عز وزهير جرانة ورشيد محمد رشيد للتحقيق معهم فى وقائع فساد، وكان ذلك رأى صفوت الشريف وزكريا عزمى وهو أنه أصبح ضروريا التوضيحية ببعض الوزراء والمسؤولين ومحاولة إرضاء الشعب بالتحقيق معهم.

١١. استقالة أو إقالة قيادات الحزب الوطنى وتولى د. حسام بدراوى مهام الحزب.

١٢. رفع رواتب العاملين والمعاشات بنسبة ١٥٪ اعتبارا من راتب أبريل فى محاولة لإرضاء المواطنين.

١٣. تشكيل لجنة لدراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية وبالذات المواد ٧٦ و ٧٧ و ٨٨ وغيرها من المواد اللازمة (كما ورد فى القرار الصادر) لتحقيق إصلاح سياسى وديمقراطى يلبي طموحات أبناء الشعب فى مجال الانتخابات الرئاسية (انظر نص القرار فى ملحق الوثائق).

١٤. التعهد بإلغاء قانون الطوارئ.

١٥. تفويض مبارك صلاحياته لنائبه عمر سليمان، وإن كان قد ذكر عبارة «حسب ما يقضى الدستور» مما كان يمنع عمر سليمان من حل مجلسى البرلمان واتخاذ إجراءات أخرى لتعديل الدستور وإقالة الحكومة.

١٦. أخيرا.. تولى مبارك عن الرئاسة وتكليف الجيش بإدارة شؤون البلاد.

حملة واسعة من النكت

لم يتخل الشعب المصرى رغم صعوبة الموقف عن صفته المميزة فى التكتيت من مصاعبه والتعليقات الساخرة العفوية. فالنكتة لدى المصرى ليست مجرد هدف لضحكة وإنما هى فى الأغلب معنى يعبر عنه بالنكتة حتى لو كان المعنى حزينا، بينما يقول البعض إن الكثيرين يعتبرون النكتة دواء للنفوس المعذبة. من أشهر التعليقات الساخرة اللافتة التى حملها أحد الشبان خلال أيام الأزمة كتب عليها: «ارحل بقى أنا إيدى تعبت». ولافتة أخرى حملت: «ارحل بقى عايز أروح أذاكر». ولافتة ثالثة كتب عليها صاحبها: «أنا طبيب أسنان وجاى هنا علشان أخلع مبارك».

وقد لاحظ البعض، وأنا منهم، أن سوق النكتة خلت كثيرا من النكات فى الفترة التى سبقت ثورة ٢٥ يناير، وهى دلالة خطيرة لأن معنى ذلك وصول اليأس بالمصرى إلى الدرجة التى يؤس فيها حتى من التكتيك والسخرية من آلامه لأنها أصبحت أكبر من أن يداعبها. لكن عندما جاءت أحداث ٢٥ يناير دبّ النشاط فى سوق النكتة بصورة بالغة وظهرت عشرات وربما مئات النكت الساخرة والسوداء والحادة، وإليك عينة من التى جمعتها خلال أيام الأحداث أسجلها بغير ترتيب:

■ الشعب يكتب تفويضا لسوزان لأنها الوحيدة التى يمكنها خلع زوجها.
■ مبارك بعد ما مات قابل السادات وعبدالناصر سألوه: سم ولا منصة؟ قال لهم: فيس بوك.

■ ردا على جمعة الغضب وجمعة الرحيل وأسبوع الصوم ويوم الشهداء أعلن الرئيس أنه قرر التحى يوم القيامة.

■ أفلام جيل الثورة: أبى فوق الدبابة، عودة النت، المندس والأجندة، الرصاص المطاطية مازالت فى جيبى، فى بيتنا بلطجية، كيف تصرف العفريت، جاءنا الرئيس التالى، نحن لا نرمى المولوتوف، مهمة فى ميدان التحرير، الرئيس عمر سليمان، حرامية فى لندن، البحث عن دستور، ليلة القبض على عز.

■ وصول الفريق الطبى الألمانى المتخصص لفصل التوأمين: مبارك والكرسى.
■ لراغبى التميز، بوكس شرطة موديل ٢٠٠٨ استعمال رائد، جنوط سبور ودواخل فابريكة وسريئة نجدة ٣ نفقات، حالة ممتازة لأعلى سعر أو للبدل بسيارة أمن مركزى بشرط الحالة.

■ بعد جمعة الغضب وجمعة الرحيل وجمعة الزحف قرار جمهورى بإلغاء يوم الجمعة.

■ ليلة تأخر فى إلقاء خطابه إلى الشعب، اتصل به على زين العابدين وقال له: أنا حنام وحاسيبلك المفتاح تحت الدواسة.

■ بلطجى لقناة العربية: العيال بيرموا علينا قنابل بلوتوث.
■ عاجل: أصحاب المؤامرة الإيرانية- الأمريكية- الحماسية- الإسرائيلية- القطرية- الإخوانية لتدمير مصر يدفعون مئات الدولارات للمتظاهرين فى التحرير، وبيعثون لهم

رسائل مشفرة بالأطباق الطائرة، ويتواصلون معهم بالتخاطر الذهني وتحضير الأرواح، وكل متظاهر يأخذ وجبة «هابى ميل» باللعبة، وشقة فى مدينتى. لا تتخدع وتأخذ الوجبة بلا لعبة! إياك والانضمام إلى القلة المُنَدَسَّة!

■ واحد يقول فى المظاهرة: حرام عليكم، آخرتوونا بيجى ألف سنة، رد عليه واحد تانى قال له: أيوه صح أنا رجعت البيت إمبراح لقيت إخوانى لبسين جلد معيز وبيتنا بقى من البوص.

■ زهقان بيقول: يا جدعان بقى، اللب اللى فى البلد قرب يخلص، عاوزين نفص المظاهرات دى.

■ نداء من تلميذ الى الثوار فى ميدان التحرير والحكومة: لا تنسوا أن تلك الأحداث ستدخل فى مادة التاريخ وإحنا اللى هنتعب فى مذاكرتها اختصروا من فضلكم.. حددوا مطالبكم من بعض وخلصونا.. كده المادة هتبقى صعبة أوى.

■ شاهد عيان: قوات من الفضاء من «اليوفو جراند ايزر» نزلت التحرير ومعها شحنة أجندات أجنبية لكى ينافسوا أجندات الشمرلى المصرية الوطنية، ناس تانية فى التحرير مكتوب على هدومهم «إسرائيل يا عمرى يا حنة من قلبى»، مع أخبار عن مسك العديد من جوازات سفر لناس من كوكبى زحل وعطارد كانوا بيصوروا اللى بيحصل فى السويس والإسكندرية، فوقوا يا شعب مصر إنتوا كده بتنفذوا مخطط المجموعة الشمسية كلها، مش شايفين الشمس طالعة بتبص عليكم من فوق إزاي!

■ اكتشاف خطير: الراجل بتاع كنتاكي أبودقن بيضا، طلع إخوان، فاحذروا المؤامرة التى يخطط لها من زمان يا شباب، دى صورته فى كل مكان ويتم اختراق الإعلام بيها منذ فترة، يااه، شايفين ولاد الإيه يخططوا من إمتى!

■ واحد من الشعب قابل نائب الرئيس السيد عمر سليمان، قال له: يا سيادة النائب، الشعب يطالب بالرحيل.

رد السيد عمر سليمان: اللى عاوز يرحل يرحل، حد ماسكه؟

■ عاجل: قرر الرئيس المصرى إلغاء شهر أبريل من قائمة شهور السنة كى يقضى على حركة شباب ستة أبريل، وعلى مواليد هذا الشهر سرعة تغيير شهادات ميلادهم قبل أن يختفوا من الوجود وشكرا!

■ عاجل وخطير: الأمن المصرى يعتقل عناصر إخوانية مسيحية الديانة وهم يهتفون: الإرهاب لا دين له!

■ كيف تعرف العملاء: أى أشقر عميل أمريكى، أى واحد لافف حطة يبقى عميل لحماس، أى واحد اسمه «على» أكيد عميل لإيران، مش ممكن كم الاندساس فى المكان!

■ الشعب المصرى يرفع شعارات يطالب بمحاكمة السفاح.

■ الرئيس يعلن فى بيان: وفاء منى لمصر ورغبة فى تلبية طلبات الشعب لن أرحل حتى أحقق مطلب الشعب فى القبض على السفاح ومحاكمته!

■ من أهم فوائد المظاهرات: إن العيلة كلها بقت بتتفرج على الأخبار وبطلوا يتخانقوا يجيبوا أنهى قناة!

■ عاجل من التلفزيون المصرى: تم كشف فرقة سرية من سلاحف النينجا فى ميدان التحرير مع فرقة أخرى من البوكيمون، رأنباء تتردد عن مجيء الكابتن ماجد للاستيلاء على الحكم!

■ رويترز: شهود عيان فى أروقة وزارة التربية والتعليم تفيد بأنه قد تم تأجيل امتحانات الدور الثانى إلى أجل غير مسمى، معللة هذا بأن النظام سقط وعاوز وقت عشان يلحق يذاكر!

■ عاجل: من ميدان التحرير، تجمع أكثر من مليون أجندة للإطاحة بحسنى مبارك، وأجند وأجندة يعقدان قرانهما وسط تهليل جموع الأجندات!

■ عاجل من إيران: احتجاجات غاضبة على الإعلام المصرى الكاذب: نحن نوزع وجبات مؤمن وليس كنتاكى يا كفرة!

■ تعلن الشركة السعودية عن تخفيضات هائلة للسادة رؤساء وملوك العرب فى رحلاتها المتوجهة للمملكة العربية السعودية ابتداء من ٢٥ يناير وحتى ٢٥ فبراير والأسعار كما يلى:

- هروب فردى: ٢٠٠ ريال.
- هروب مع الزوجة: ٣٥٠ ريالاً.
- هروب عائلى: ١٢٠٠ ريال.
- هروب جماعى + ٢ وجبة هدية: ٢٥٠٠ ريال.

إلا أنه بعد فترة من رحيل مبارك ومرور شهرين على الثورة عاد الهبوط مرة ثانية فى سوق النكتة التى أخذت شكلاً جديداً بعد موجة السلفيين وظهرت نكات من عينة: «على رجال الأعمال استيراد جلابيب يصل طولها إلى الركبة ولحى وأوشحة لتغطية الرأس من الصين»، فى إشارة إلى التوجه الدينى. وتقول نكتة أخرى: «لن يكون للنساء حق التصويت، لأن صوت المرأة عورة».

إحالة مبارك وعلاء وجمال للجنايات

استقر حسنى مبارك وأسرته فى شرم الشيخ منذ طار إليها فى ١١ فبراير ولمدة شهرين تم خلالهما حبس نحو ٤٠ شخصاً من مسؤولى النظام فى مزرعة ليمان طرة على ذمة التحقيقات، التى جرت معهم وانتهت بإحالة بعضهم إلى محكمة الجنايات. ولهذا ظل التساؤل عن مسؤولية مبارك، فبدأ التحقيق معه ومع ولديه علاء وجمال فى شرم الشيخ، وفى فجر يوم الأربعاء ١٣ أبريل ٢٠١١ أصدر المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، قراراً بحبس الثلاثة حسنى مبارك وعلاء وجمال مبارك مدة ١٥ يوماً تجدد على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة معهم، بعد أن تم استجوابهم لأسباب أمنية فى مستشفى شرم الشيخ. وقد تم نقل علاء وجمال وسط إجراءات سرية إلى سجن طرة، بينما ظل حسنى مبارك فى مستشفى شرم الشيخ يخضع للعلاج.

وفى يوم الثلاثاء ٢٤ مايو بعد ٤٤ يوماً من قرار الحبس أصدر النائب العام قراراً بإحالة الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال (محبوسين) ورجل الأعمال حسين سالم (هارب)، إلى محكمة جنايات القاهرة لاتهامهم بقتل بعض الثوار واستغلال النفوذ والإضرار العمدى بأموال الدولة والحصول على منافع وأرباح مالية لهم ولغيرهم بغير حق.

أول رئيس جمهورية يحاكم جنائياً

وهذه أول مرة فى تاريخ مصر يقدم فيها رئيس جمهورية إلى محكمة الجنايات، فلم يتم من قبل تفعيل محاكمة أى رئيس. وقد وجهت النيابة إلى الرئيس السابق حسنى مبارك ٢ اتهامات هى:

أولاً: اشتراكه بطريق الاتفاق مع حبيب إبراهيم العادلى، وزير الداخلية الأسبق، وبعض قيادات الشرطة السابق إحالتهم للمحاكمة الجنائية فى ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجرائم القتل والشروع فى قتل الثوار المشاركين فى المظاهرات السلمية بمختلف محافظات الجمهورية، والتي بدأت، اعتباراً من ٢٥ يناير ٢٠١١، احتجاجاً على تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالبلاد والمطالبة بإصلاحها عن طريق تنحيته عن رئاسة الدولة وإسقاط نظامه المتسبب فى تردى هذه الأوضاع، وتعبيراً عن المطالبة بتغيير نظام الحكم القائم فيها. وذلك لتحريض بعض ضباط وأفراد الشرطة على إطلاق الأعيرة النارية من أسلحتهم على المجنى عليهم ودهسهم بالمركبات، لقتل بعضهم ترويعاً للباقيين وحملهم على التفرق وإثرائهم عن مطالبهم وحماية قبضته واستمراره فى الحكم، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى من بين المتظاهرين.

اتهام الرئيس بالرشوة

التهمة الثانية: أنه بصفته رئيساً للجمهورية قبل وأخذ لنفسه ولنجليه علاء وجمال مبارك عطايا ومنافع عبارة عن: قصر على مساحة كبيرة و٤ فيلات وملحقاتها بمدينة شرم الشيخ، تصل قيمتها إلى ٤٠ مليون جنيه بأثمان صورية مقابل استغلال نفوذه الحقيقى لدى السلطات المختصة، بأن مكن المتهم حسين سالم من الحصول على قرارات تخصيص وتملك مساحات من الأراضى بلغت ملايين الأمتار المملوكة للدولة بمحافظة جنوب سيناء، وبالمناطق الأكثر تميزاً فى مدينة شرم الشيخ السياحية.

تصدير الغاز لإسرائيل

التهمة الثالثة: اشترك مع وزير البترول الأسبق سامح أمين فهمى وبعض قيادات وزارة البترول والمتهم حسين سالم، السابق إحالتهم للمحاكم الجنائية «باعتبارهم فاعلين أصليين»، فى ارتكاب جريمة تمكين حسين سالم من الحصول على منافع وأرباح مالية بغير حق تزيد على ٢ مليار دولار وذلك بإسناد شراء الغاز الطبيعى المصرى للشركة التى يمتلكها ورفع قيمة أسهمها وتصديره ونقله إلى إسرائيل بأسعار

متدنية أقل من تكلفة إنتاجه وبالمخالفة للقواعد القانونية واجبة التطبيق، مما أضر بأموال الدولة بمبلغ ٤١٧ مليون دولار، تمثل قيمة الفرق بين سعر كميات الغاز التي تم بيعها فعلا لإسرائيل وبين الأسعار العالمية.

اتهامات حسين سالم

كما أسندت النيابة العامة للمتهم حسين سالم تقديمه للمتهم الأول (حسنى مبارك) ونجليه علاء وجمال «قصرا و ٤ فيلات وملحقاتها بمدينة شرم الشيخ» مقابل استغلال نفوذ الرئيس السابق فى تخصيص مساحات شاسعة من الأراضى المتميزة لشركاته بمدينة شرم الشيخ.

اتهامات علاء وجمال

كما أسندت النيابة العامة للمتهمين علاء وجمال مبارك تهمة قبولهما وأخذهما ٤ فيلات قيمتها تزيد على ٤١ مليون جنيه بمدينة شرم الشيخ مع علمهما بأنها مقابل استغلال والدهما المتهم الأول حسنى مبارك الرئيس السابق نفوذه لدى السلطة المختصة بمحافظة جنوب سيناء لتخصيص مساحات شاسعة من الأراضى لشركات المتهم حسين سالم. باشر التحقيق مع الرئيس السابق المستشار مصطفى سليمان، رئيس الاستئناف لنيابة استئناف القاهرة، كما باشر التحقيق مع علاء وجمال مبارك المستشاران عاشور فرج وأحمد حسن المحاميان العامان بمكتب النائب العام.

جرائم أخرى مستقلة لعلاء وجمال

وقد ذكر النائب العام أن الاتهامات المنسوبة لعلاء وجمال مبارك فى هذه القضية تمثل فقط الجرائم المرتبطة بالجرائم المنسوبة لوالدهما الرئيس السابق. وأن النيابة العامة تؤكد أن هناك وقائع منسوبة لكل من علاء وجمال مبارك قاما بارتكابها منفردين والخاصة بالتلاعب فى صناديق الاستثمار وسداد ديون مصر وخصخصة شركات قطاع الأعمال والتوكيلات الأجنبية والحصول على عمولات من بينها والشراكة

الإجبارية فى بعض الشركات وتعيين جمال مبارك ممثلاً للبنك المركزى المصرى فى مجلس إدارة البنك العربى- الأفريقى وما شاب ذلك من مخالفات مالية وإدارية مازالت تستكمل بشأنها التحقيقات وسوف تعلن النيابة العامة نتائجها عقب الانتهاء من تحقيقاتها. (انظر نص قرار الاتهام فى ملحق الوثائق).

فريد الديب يتولى إبلاغه قرار الاتهام

فى الإجراءات العادية تقوم النيابة بإبلاغ المتهم بقرار الاتهام الذى أصدرته، ولكن النيابة رأت مراعاة لحالة مبارك الصحية قيام محاميه الأستاذ فريد الديب بإبلاغه أولاً بطريقة هادئة بما توصلت إليه النيابة وهو ما قام به فريد الديب يوم الأربعاء ٢٥ مايو ٢٠١١، وفى اليوم التالى تولت النيابة العامة اتخاذ إجراءاتها. وحسب رواية فريد الديب فإن مبارك قال عند سماعه التهم التى وجهتها إليه النيابة: «حسبى الله ونعم الوكيل».

حبس سوزان ثم الإفراج عنها

فى ١٢ مايو ٢٠١١ أمر المستشار عاصم الجوهري، مساعد وزير العدل لجهاز الكسب غير المشروع، حبس سوزان ثابت زوجة الرئيس السابق حسنى مبارك ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات لاتهامها بتضخم ثروتها والكسب غير المشروع بعد أن جرت التحقيقات معها فى الغرفة المجاورة لغرفة مبارك فى مستشفى شرم الشيخ. وقد انهارت السيدة الأولى السابقة فور سماعها القرار وتم نقلها إلى العناية المركزة للاشتباه فى إصابتها بذبحة صدرية. وبعد أربعة أيام قرر المستشار الجوهري إخلاء سبيلها، وقال بيان صدر عنه إن قراره جاء فى ضوء موافقتها على الكشف عن جميع حساباتها البنكية فى الداخل والخارج وتنازلها عن جميع أرصدها المالية لصالح الدولة، ممثلة فى وزارة المالية.

وبعد أسبوع فى ٢١ أبريل أصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة حكماً برفع اسم الرئيس السابق حسنى مبارك وزوجته سوزان ثابت وصورهما من على جميع المنشآت الحكومية.

خصم تكاليف علاج مبارك من مخصصاته

وقد أثير بعد ثلاثة أسابيع من إقامة حسنى مبارك فى مستشفى شرم الشيخ تساؤل حول الجهة التى تتحمل تكاليف العلاج. وهى تكلفة متواضعة بالمقارنة بالمستشفيات العالمية والاستثمارية التى كان يعالج فيها مبارك، إذ تقدر تكلفة اليوم فى الرعاية المركزة بـ ٤٥٠ جنيهاً (حوالى ٨٠ دولاراً)، بينما تبلغ عدة آلاف فى المستشفيات الاستثمارية. وقد توصلت وزارة الصحة (الأهرام المسائى ٢٣ مايو ٢٠١١) إلى حل، وهو تحمل الدولة نفقات علاج مبارك وسوزان عن الفترة المحبوسين فيها احتياطياً، أما فترة علاج سوزان مبارك بعد إخلاء سبيلها فعليها أن تتحملها هى. وحسب الصحيفة فقد أمضت سوزان مبارك عشرة أيام فى العناية المركزة بلغت قيمة فاتورتها سبعة آلاف جنيه، بينما كانت تكاليف علاج مبارك حتى تاريخه (٢٢ مايو) منذ ١٢ أبريل ٢٥ ألف جنيه.

وفى أول يوليو تم إبلاغ مبارك بأنه تقرر خصم تكاليف علاجه فى مستشفى شرم الشيخ من مخصصاته المالية. وكان الرئيس السادات قد منح مبارك نجمة سيناء التى تمنح للقادة المميزين فى حرب أكتوبر ٧٣. وبعد أن أصبح حسنى مبارك رئيساً منح نفسه نجمة الشرف مرتين آخرهما فى فترة ولايته الخامسة. كما أصدر قراراً بمساواة نجمة الشرف بنجمة سيناء، من حيث قيمة المكافأة. وكانت نجمة سيناء مميزة فى مكافآتها، إذ كانت تمنح لمن قام بعمل غير عادى فى الحرب، سواء كان قائداً أم جندياً. وقد بدأت أول ما بدأت بثلاثين جنيهاً فى الشهر، أخذت تتزايد حتى وصلت إلى عشرين ألف جنيه، لكن الغريب أنه لم يتذكر الرئيس الراحل أنور السادات ويمنحه نجمة واحدة من أمثال النجوم الثلاث التى أصبح يحملها ويتقاضى مكافآتها وهى مكافآت تورث للزوجة فى الوقت الذى لا يتجاوز فيه معاش السيدة جيهان أرملة الرئيس السادات ٣٥٠٠ جنيه !

الحبس يطال نجوم النظام

وقد طالت قرارات الحبس الاحتياطى على ذمة التحقيقات والقضايا التى أحيلت إلى محكمة الجنايات، نجوم النظام السابق: أحمد عز، أمين الحزب الوطنى السابق، نجم صناعة الحديد، وأحمد المغربى، وزير الإسكان (حكم عليه بالسجن المشدد فى قضيتين حتى وقت تحرير الكتاب)، وزهير جرانة، وزير السياحة (حكم عليه فى إحدى القضايا

خمس سنوات)، وحبیب العادلى، وزیر الداخلية (حكم علیه بالسجن ١٢ سنة فى قضية التریح)، وأنس الفقى، وأحمد نظیف، رئیس الوزراء (حكم علیه بالسجن سنة مع إيقاف التنفيذ فى قضية لوحات السيارات ويواجه قضية أخرى بالكسب غیر المشروع، وصفوت الشریف، رئیس الشورى، وأحمد فتحى سرور، رئیس مجلس الشعب، وزکریا عزمى رئیس دیوان رئیس الجمهورية، وآخرین من مسؤولى الحزب الوطنى ومساعدى وزیر الداخلية. كما وجهت الاتهامات إلى رشید محمد رشید ویوسف بطرس غالى (حكم علیه فى قضیتین) وحسین سالم ومجدى راسخ (والد زوجة علاء مبارك) وهم هاربون، وغیر هؤلاء من أعضاء الحزب الوطنى الذین اتهموا فى معركة الجمل.

السجن فى القرآن الکریم

إن تاریخ السجون تاریخ قديم، وقد ذکر القرآن الکریم كلمة السجن أكثر من مرة فى سورة «یوسف» وكانت أول إشارة لها عندما راودت امرأة العزیز یوسف عن نفسه، ولكنه رفض وجرى ناحية الباب هاربا من غوايتها فلحقت به وشدت قميصه، وما إن انفتح الباب حتى فوجئ الاثنان بالعزیز واقفا على الباب، وبسرعة حاولت امرأة العزیز اتهام یوسف بمحاولة الاعتداء علیها وقالت لسيدها: «ما جزاء من أراد بأهلك سوءا إلا أن یسجن أو عذاب أليم» (یوسف ٢٥). والمعنى أن عقوبة السجن بمعنی احتجاز الشخص ومنعه من ممارسة حریتة هى عقوبة قديمة ومشروعة بدلیل ورودها فى سورة یوسف أكثر من مرة. وقد اختلف الرأى حول الزمان الذى عاشه سيدنا یوسف علیه السلام فقال فريق إنه عاش فى عصر الفراعنة، بينما أنکر الفريق الآخر هذا الرأى على أساس أن كلمة «فرعون» وردت فى قصة موسى علیه السلام، بينما وردت كلمة «الملك» فى قصة یوسف ولم ترد كلمة «فرعون»، «وقال الملك إنى أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف»... إلى آخر الآية ٤٣ من سورة یوسف، ولهذا یمیل الكثيرون إلى أن یوسف عاش فى عصر الملوك لا الفراعنة وقصدوا بذلك ملوك الهكسوس، الذین اجتاحت قبائلهم مصر قادمین من مدين وجنوب الشام عن طریق سیناء وقضوا على الفراعنة.

أما السجون بالصورة التقليدية المعروفة علیها اليوم فقد بدأت فى القرن التاسع عشر فى بريطانيا بلندن. وقبل ذلك كانت بعض الدول ترسل المجرمین بها إلى

خارج البلاد لقضاء العقوبة بعيدا فى مناطق مهجورة قاسية، فكانت بريطانيا ترسل مجرميها إلى أستراليا، وترسل فرنسا مجرميها إلى مستعمراتها الأستوائية بما فى ذلك لوزيانا قبل أن تنتقل إلى أمريكا، وفى روسيا كان يتم إرسال المجرمين إلى جزيرة الشيطان فى سيبيريا.

إلغاء الأشغال الشاقة

وقد ظل أساس السجن فى مصر العقوبات البدنية أو الجلد والأشغال الشاقة، كما ورد فى القانون منذ عام ١٨٨٢: الجلد للمسجون عند ارتكابه مخالفة، والأشغال الشاقة التى كانت تلزم السجين بالعمل الشاق فى تكسير الحجارة فى الجبال. وقد عرف قانون العقوبات الأشغال الشاقة بأنها «تشغيل المحكوم عليه فى أشق الأعمال» التى تعينها الحكومة مدة حياته، إذا كانت العقوبة مؤبدة، أو المدة المحكوم بها إذا كانت مؤقتة. وكان المسجون المحكوم عليه بالأشغال الشاقة يقضى فترة العقوبة مقيدا بالحديد فى قدميه. وظل هذا الشرط ساريا إلى أن ألغى عام ١٩٥٤.

وفى عام ٢٠٠٣ حدث تطوير مهم بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها المؤبد والمؤقت واستعاض عنها بالسجن المؤبد، إذا كانت مؤبدة، والسجن المشدد، إذا كانت مؤقتة. ولكن لا يعنى هذا إقامة السجين فى السجن دون عمل بل يقوم بأداء بعض الأشغال والأعمال التى تعينها الحكومة. وهو ما جعل كثيراً من المسجونين الذين لهم حرفة قبل السجن يمارسونها أيضا فى السجن. كما ألغيت حواجز الأسلاك التى كانت تفصل بين المحكوم عليه وزائريه أثناء الزيارات.

حقوق المحبوس احتياطياً

وقد خص قانون السجون المحبوس احتياطياً بامتيازات باعتباره بريئاً تحت المحاكمة. ومن ذلك ما نصت عليه المادة ١٤: يقيم المحبوسون احتياطياً فى أماكن منفصلة عن غيرهم من المسجونين، ويجوز التصريح للمحبوس احتياطياً بالإقامة فى غرفة مؤنثة مقابل مبلغ لا يجاوز ١٥٠ مليماً يومياً وذلك فى حدود ما تسمح به الأماكن والمهمات بالسجن وفق ما تبينه اللائحة الداخلية.

وتقول المادة ١٥ : للمحبوسين احتياطيا الحق فى ارتداء ملابسهم الخاصة وذلك ما لم تقرر إدارة السجن مراعاة للصحة والنظافة أو لصالح الأمن أن يرتدوا الملابس المقررة لغيرهم بين المسجونين.

وتقول المادة ١٦ : يجوز للمحبوسين احتياطيا استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد له، فإن لم يرغبوا فى ذلك أو لم يستطيعوا صرف لهم الغذاء المقرر.

وتقول المادة ٢٤ : لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا فى ذلك.

وتقول المادة ٣٠ : ينشأ فى كل سجن مكتبة للمسجونين تحوى كتباً دينية وعلمية وأخلاقية يُشجع المسجونون على الانتفاع بها فى أوقات فراغهم. ويجوز للمسجونين أن يستحضروا على نفقتهم الكتب والصحف والمجلات وذلك وفق ما تقرر اللائحة الداخلية.

سجن طرة يدخل أضواء الشهرة

ورغم وجود عدد كبير من السجون المشهورة فى العالم اليوم ومنها سجن «جوانتانامو» المقام على أرض استأجرتها الولايات المتحدة من كوبا فى بداية القرن العشرين وأقامت بها قاعدة حولتها إلى معتقل عام ٢٠٠٢ بعد واقعة الهجوم على برجى مركز التجارة العالمى، لاستقبال من تشتبه فى أنهم إرهابيون وتتهرب فى معاملتهم من قواعد حقوق الإنسان والنظم المتبعة فى سجون أمريكا داخل أمريكا. رغم شهرة هذا المعتقل إلا أن سجن طرة نال شهرة عالمية بسبب مستوى نزلائه غير العاديين أو بمعنى آخر كونه سجناً ثلاث نجوم ونزلاؤه الجدد سبع نجوم، فلم يسبق أن جمع سجن فى العصر الحديث كل هذه الأسماء من قيادات نظام أصبحت فجأة بين أسواره.

٤١ سجناً بمصر.. لماذا طرة؟

ورغم وجود ٤١ سجناً فى مصر إلا أن جميع المتهمين أودعوا سجن مزرعة طرة المخصص للمسجونين على ذمة التحقيق فى القضايا المتهمين بها. وقد اختير هذا

السجن لأنه مؤمن تأميناً جيداً من القوات المسلحة والأمن المركزى وقوات السجون. كما أن السجن يقع على طريق الأوتوستراد وقريب من جهات التحقيق فى التجمع الخامس، بحيث إذا جرى طلب أحد المتهمين من النيابة أو جهة التحقيق أو المحكمة يتم تأمين نقله بسرعة وسهولة.

وفى تصريحات للواء نزيه جاد الله، مساعد وزير الداخلية، رئيس قطاع السجون، فإن جميع المحبوسين من نجوم المسؤولين يخضعون لمعاملة لا تميز أحداً فيهم، سواء كان ابن الرئيس السابق أو رئيس وزراء. كما أن أحدا منهم لم يخالف أى لوائح للسجون، لأنهم على مستوى من الوعى والثقافة بلوائح السجون العقابية، التى تبدأ بالإنذار، ثم الحبس الانفرادى ومنع الزيارة. وليس مع أحد منهم تليفونات محمولة ولا يتقابلون إلا بالمصادفة، ولا يسمح لأحد بأن يزور الآخر فى غرفته حيث يكون لكل مجموعة منهم ساعتان يومياً للتريض. وعلى حد وصف رئيس قطاع السجون، فإن كل واحد منهم مهموم بحاله وموقفه القانونى، والالتقاء بمحاميه، كما أن منهم من هو مكتئب أو كبير فى السن، ويعانى أمراض الشيخوخة، خاصة أن أغلبهم يؤدى الصلاة على كراسى ثابتة لعدم قدرتهم على الوقوف على أقدامهم.

وعندما صدر الحكم على حبيب العادلى وعلى زهير جرانة بالسجن خلفاً ملابس السجن الاحتياطى البيضاء وإرتديا ملابس المسجونين الزرقاء.

علاء وجمال فى زنزانة أرضها أسمنتية

وقد زار سجن طرة أكثر من وفد سواء من نقابة المحامين أو حقوق الإنسان والمنظمات المدنية للتأكد من معاملة مسجونى النظام معاملة، واحدة وإن كان لم يسمح لهم بالدخول عليهم فى الزنازين المحتجزين فيها لتعارض ذلك مع قوانين حقوق الإنسان. وخرجت تصريحات أعضاء الوفد تؤكد أن جمال وعلاء مبارك بالذات يعاملان مثل أى سجين آخر أو محبوس احتياطى، وحالهما مثل أى مسجون جنائى يفلق عليهما باب الزنزانة فى الخامسة مساءً ويفتح فى صباح اليوم التالى، ومخصص لهما ساعتان للتريض والذهاب إلى الكافتيريا، بجانب أنهما يتمتعان بالزيارات المقررة أو المثل للتحقيقات أو مقابلة المحامين ولا توجد أى معاملة مميزة لهما أو للمسؤولين

السابقين المحبوسين فى المزرعة. والزنزانة التى يقيم فيها «علاء وجمال» ذات أرضية أسمنتية ولا يوجد بها بلاط أو سيراميك، رغم أن مساحتها ٧ أمتار فى ١٥ وليس هناك جهاز تكييف فى أى زنزانة.

خطورة حالته الصحية تمنع نقله

منذ صدر قرار المستشار عبدالمجيد محمود بإحالة مبارك إلى محكمة الجنايات أصبح الموضوع اليومى فى الصحف موعد نقل مبارك إلى سجن طرة، وكأن وجود مبارك فى طرة أصبح الهدف مما جعل نقل مبارك إلى طرة خلال شهر مايو مثل أخبار البورصة التى تختلف صعودا وهبوطا تبعا لحالة مبارك الصحية. وقد حسم النائب العام الموقف فى يوم ٢١ مايو ٢٠١١ من خلال بيان أصدره أعلن فيه الإبقاء على مبارك فى مستشفى شرم الشيخ الدولى، بناء على تقرير اللجنة الطبية التى شكلها لتوقيع الكشف الطبى على الرئيس السابق والوقوف على حالته الصحية، وتحديد مدى إمكانية نقله إلى مستشفى سجن مزرعة طرة.

وقال النائب العام، فى البيان «إن اللجنة الطبية أكدت أن حالة مبارك حرجة، ولا يمكن نقله إلى مستشفى السجن، لأنه غير مجهز لاستقبال الحالات الحرجة».

وفى شرح أوفى لبيان النائب العام قال المستشار عادل السعيد، المتحدث الرسمى للنيابة العامة، إنه بناء على قرار النائب العام بانتداب لجنة من المتخصصين فى أمراض القلب، ورعاية الحالات الحرجة لإعادة توقيع الكشف الطبى على مبارك لبيان حالته الصحية ومدى إمكانية نقله إلى مستشفى السجن، ومعاينة مستشفى سجن طرة، لبيان مدى صلاحيته لنقله إليه، تم تشكيل لجنة طبية ضمت الدكتور محمد مختار جمعة، أستاذ أمراض القلب، عميد كلية الطب- جامعة الأزهر سابقاً، والدكتور رامز رؤوف جندى، رئيس قسم القلب بكلية الطب- جامعة القاهرة، والدكتور أسامة محمد سليمان، أستاذ الجراحة بالمعهد القومى للأورام، والدكتور أحمد عبدالعزيز، أستاذ طب الحالات الحرجة والقلب بكلية الطب- جامعة القاهرة، والعميد طبيب أمين فؤاد شاكر، رئيس قسم القلب بالمركز الطبى العالمى، والعميد طبيب أيمن عبدالرحمن السباعى، رئيس قسم الكلى والسكر بالمركز.

وقد تبين للجنة أن مبارك يعاني نوبات متكررة من ارتجاف أذيني متكرر مصحوب بانخفاض حاد في ضغط الدم، وقصور لحظي في الدورة الدموية للمخ، مما يؤدي إلى فقدان لحظي للوعي، واختلال في ضربات القلب البطينية متعددة المصدر وبشكل متقارب، وتهدد بحدوث الارتجاف البطيني المسبب للسكتة القلبية المفاجئة، فضلاً عن إصابته بزيادة معدلات هذه النوبات عند تعرض المريض للضغوط النفسية، كما يعاني وجود أورام في القنوات المرارية والبنكرياس وتم إجراء جراحة له بالخارج، مشيراً إلى أن اللجنة فحصت المريض في غرفته بالرعاية المركزة وتبين لها أنه يعاني وهنا وضعفاً وحالة اكتئاب واضحة، وضعفاً في العضلات ولا يستطيع القيام من الفراش دون مساعدة، وأجريت له أشعة على الشرايين السباتية أظهرت وجود ضيق مؤثر بالشريان السباتي الأيمن والأيسر. وبعد اطلاع اللجنة على أوراق العلاج، وإعادة توقيع الكشف الطبي، ومعاينة مستشفى سجن طرة، انتهت إلى عدم إمكانية نقل مبارك خارج مستشفى شرم الشيخ الدولي حالياً، وتعيين طاقم طبي متخصص في الإشراف على علاجه، وأن مستشفى السجن بوضعه الحالي غير مؤهل لانتقال مريض في حالة حرجة إليه.

ضعف شديد في القلب وفتق في الجراحة

وقد علمت شخصياً في اليوم نفسه أن أخطر ما يعانيه حسنى مبارك ما يتصل بقلبه والدورة الدموية والمخ واحتمال السكتة القلبية في أى لحظة. وإلى جانب ذلك فقد تعرض مبارك لفتق في العملية الجراحية التي أجراها له الدكتور «ماركوس بوخلر» في مستشفى «هايدلبرج الجامعي» في جنوب غرب ألمانيا في مارس ٢٠١٠. وقد أعلن «ماركوس» يومها أن مبارك خضع لاستئصال المرارة وورم حميد في الاثنى عشر. إلا أن هناك من شكك في أن يكون الورم خبيثاً وسيعود إليه خلال سنة. وقد تبين للجنة الطبية التي زارته وكشفت عليه في شرم الشيخ أن العملية الجراحية كانت ممتازة وأن «ماركوس» نجح في استئصال الورم الذي كان موجوداً بالكامل. لكنه تعرض لفتق في غرز العملية الجراحية أدى إلى انتفاخ في بطنه، وهو أمر مألوف حسب تأكيد الخبراء ويمكن علاجه بعملية أخرى تعالج الفتق. وبالتالي فلم تكن شكوى مبارك حتى

يوم أول يونيو من السرطان وإنما من ضعف القلب في الوقت الذي تدهورت فيه حالته النفسية بشكل حاد مما أثر على تقبله الاستمرار في الحياة.

تحديد ٣ أغسطس لبدء محاكمته

في يوم الأربعاء أول يونيو ٢٠١١ أعلن أن محاكمة حسنى مبارك وعلاء وجمال مبارك وحسن سالم قد حدد لها يوم ٢ أغسطس أمام الدائرة الخامسة بمحكمة جنايات شمال القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت وعضوية المستشارين يحيى رمضان ومحمد عاصم بسيونى، وذلك فى الاتهامات التى وجهت إليهم حسب عريضة الدعوى السابق إعلانها.

الفصل العاشر

مبارك على سرير في القفص

■ ضغوط المليونيات في التحرير تسرع بمحاكمة مبارك ■ جدل حاد حول حضور وعدم حضور مبارك المحاكمة ■ محامى مبارك يناشد طبيب مبارك الألماني الحضور إلى مصر لمتابعة مريضه لكنه يرفض ■ رسائل تهدد الجراح الألماني إذا حاول إنقاذ مبارك من السرطان لأنه أصاب شعبه بالسرطان ■ خلاف في الرأي حول طريقة معاملة مبارك ■ استحالة نقله إلى طرة لعدم صلاحية المستشفى فيه ■ تم اختيار أرض المعارض لعقد المحاكمة ثم استقر الرأي على قاعة أكاديمية الشرطة التي شهدت احتفال مبارك بعيد الشرطة ■ رئيس المحكمة أقر اختيار مكان المحاكمة ■ قضيتا مبارك والعادلي آخر قضيتين ينهي بهما رئيس المحكمة مشواره القضائي ■ ينهي أحكامه بعبارة أحكم من خلال الأسانيد والأوراق والرأي العام لن يعفيني عند مقابلة رب كريم ■ خطة أمنية سرية لنقل مبارك من شرم الشيخ ■ وفي يوم ٣ أغسطس ظهر مبارك في قفص الاتهام بشعره المصبوغ راقدًا على سرير طبي ■ ماذا قالت عناوين الصحف عن مبارك في المحكمة ■ فريد الديب يطلب سماع ١٦٠٠ شاهد على رأسهم المشير طنطاوى وعمر سليمان ■ بعد جلستين نقلهما التليفزيون رئيس المحكمة يقرر حفاظًا على الصالح العام وقف البث التليفزيونى لوقائع الجلسات ■ ضم قضية العادلي إلى قضية مبارك وما زالت القضية أمام القضاء.

منذ صدرت أوامر النائب العام فى ١٢ أبريل ٢٠١١ بحبس الرئيس السابق محمد حسنى مبارك فى جناحه بمستشفى شرم الشيخ وحبس علاء وجمال فى طرة اعتقد البعض أن هذا أقصى ما يمكن أن يفعله المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مما أدى إلى رواج شائعة أن هناك اتفاقاً معقوداً بين المجلس الأعلى ومبارك بعدم تقديم الأخير للمحاكمة على أساس أن مبارك كان القائد الأعلى للقوات المسلحة مما يستوجب من المجلس الأعلى احترام تاريخه العسكرى. وفى ضوء هذه الشائعات بدأت ضغوط «المليونيات» فى ميدان التحرير لتقديم مبارك إلى المحاكمة. ورغم أن هذا الجدل حسمه إعلان النيابة قرارها بتحويل مبارك إلى محكمة الجنايات وتحديد يوم ٢ أغسطس لبدء محاكمته وولديه، وتوجه أحد ممثلى النيابة يوم ٢٥ مايو ٢٠١١ إلى مستشفى شرم الشيخ وإبلاغه مبارك رسمياً بقرار إحالته إلى محكمة الجنايات، إلا أن ذلك لم يمهش الشائعات والتحليلات التى خرجت تؤكد عدم حضور مبارك جلسة المحاكمة بدعوى المرض. وقد راجت خلال ذلك شائعة تدهور صحة مبارك ودخوله فى غيبوبة وإصابته بحالة اكتئاب شديدة امتنع على أثرها عن تناول الطعام مما اضطر معالجيه إلى تغذيته بالمحاليل، فى الوقت الذى بدأت فيه الصحف وجلسات الحوار الفضائية تناقش ماذا لو لم يحضر مبارك المحاكمة والسيناريوهات العديدة المترتبة على ذلك. وفى تصريحات لمحاميه الأستاذ فريد الديب إلى قناة «سى إن إن» (٣٠ مايو ٢٠١١) قال الديب إن حالة مبارك سيئة جداً، وإنه يحتاج إلى المساعدة إذا أراد الذهاب إلى دورة المياه فى المستشفى ويعانى من مشكلات خطيرة فى القلب فضلاً عن تجدد إصابته بسرطان القولون.

طبيب مبارك الألمانى يرفض الحضور

وقد حاول الديب مناشدة «ماركس بوشلر» طبيب مبارك الذى أجرى له عملية استئصال الورم فى مستشفى هايدلبرج بألمانيا وأرسل إليه رسالة على عنوانه بالإيميل بذلك رد عليها بوشلر بأنه تعرض للتهديدات بالقتل والذبح هو وأفراد أسرته إذا حضر لعلاج مبارك، وأكد ذلك بإرساله إلى الديب بعض رسائل التهديدات التى تلقاها والتى تحذره من «توفير العلاج لمريض مثل مبارك بالسرطان بينما جلب هو السرطان إلى شعبه

فى الخبز والطعام»، وقد رد عليه فريد الديب برسالة أخرى أفهمه فيها «إن الذين أرسلوا إليك تهديداتهم جبنا لايقوون على المساس بك أو بأحد أفراد أسرتك، وإننى تلقيت مثل هذه التهديدات قبلك سرا وعلانية ومنذ شهور مضت فسخرت منها ولم ألتفت إليها بل وتحديت الجبناء الذين أرسلوها فاختبأوا فى جحورهم ثم مضوا إلى غير رجعة».

ومرة أخرى رد الدكتور بوشلر على الرسالة الجديدة وأوضح فيه ما يلى :

١- إننى - والكلام على لسان الدكتور - أجريت عملية جراحية شفائية فى العام الماضى ولا أعتقد عودة ظهور المرض مرة أخرى، أما الأمراض الأخرى مثل حدوث ذبذبات القلب والفشل الكلوى المزمن فمن الممكن ظهورها فى أى وقت.

٢- السلطات لدينا نصحتنى بأن المحامين الخاصين بالمريض سوف يستخدموننى كأداة للوصول إلى أن المريض غير قادر على الذهاب للمحكمة وأنا أعتقد أن استراتيجية المحامين هذه صحيحة من وجهة نظرهم ولكن من وجهة نظرى فإن هذه الاستراتيجية خطيرة لأننى تلقيت رسائل إلكترونية تنذرنى بأننى إذا تدخلت فى إجراءات سير المحاكمة فإنهم سوف يقتلوننى.

٣- أنا أعمل طبيبا ولست سياسيا، وأنا أحب المريض وأكن له ولأسرته احتراما عميقا، ومن وجهة نظرى الشخصية كونى طبيبا فإننى أرحب بمقابلته ودعمه، ولكن فى هذه اللحظة فإننى لا أستطيع تقديم الدعم له دون التدخل فى العملية السياسية. وقد استمر «بوشلر» على رفضه الحضور وقال مكتبه إنه تلقى تهديدات على بريده الإلكتروني إذا حضر إلى مصر، وقال أيضا إنه لا يجد داعيا لحضوره لأنه واثق من سلامة العملية التى أجراها وأنه يشعر بأنه يراى استخدامه لإصدار تقرير طبى يبرر عدم إمكان نقل مبارك للمحاكمة.

اختلاف الرأى حول نقل مبارك

وقد بدا واضحا انقسام الرأى داخل أجهزة الدولة حول محاكمة مبارك، فقد أخذ وزير العدل المستشار عبدالعزيز الجندى موقفا متشددا يرى التعامل مع مبارك كأى سجين وضرورة نقله إلى مستشفى طرة وتقديمه للمحاكمة فى القاهرة، بينما كان رأى وزارة الداخلية أن عملية النقل تحتاج إلى إجراءات أمنية خاصة، خوفا من

احتمالات انفلات أمنى ومظاهرات قد لا تستطيع شرطة الداخلية والشرطة العسكرية معا مواجهتها أو على الأقل تضعهما فى امتحان بالغ الصعوبة.

وقد تم حسم الجدل حول رأى الذى اقترح ضرورة نقل مبارك إلى مستشفى المزرعة فى طرة بعد أن تأكد سواء من اللجنة الطبية التى كلفها المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، أو الوفود المدنية التى زارت المستشفى، عدم صلاحية هذا المستشفى لتقديم أى رعاية صحية ليس لمريض فى حالة مبارك وإنما لأى مريض بصورة عامة فلم تكن بالمستشفى أى أجهزة، وفى حالة الإصرار على نقل مبارك إلى هناك يجب أن يسبق ذلك تركيب أجهزة طبية معينة. وبناء على تقرير اللجنة الطبية أصدر النائب العام بياناً (٢١ مايو ٢٠١١) أعلن فيه «أن اللجنة الطبية أكدت أن حالة مبارك حرجة ولا يمكن نقله إلى مستشفى السجن لأنه غير مجهز لاستقبال الحالات الحرجة».

ولم يقتنع ميدان التحرير بهذه المبررات خاصة بعد أن أشار الخبراء القانونيون إلى أن الاحتمال الأرجح انتقال هيئة المحكمة إلى شرم الشيخ لتعقد هناك قرب المستشفى الذى يرقد فيه مبارك مما أثار ميدان التحرير.

محاكمة مبارك فى أكاديمية الشرطة

مع اقتراب يوم الأربعاء ٢ أغسطس الذى تم تحديده لبدء محاكمة حسنى مبارك دارت عجلة البحث بسرعة عن المكان الذى سيحاكم فيه مبارك بعد أن أعطى المجلس الأعلى إشارة نقله للمكان المناسب الذى يضمن تأمينه. وقد تم فى البداية اختيار «قاعة الاستثمار والمناطق الحرة» فى أرض المعارض بالقاهرة وبدأت شركة «المقاولون العرب» بالفعل إعدادها إلا أنه بعد يومين تقرر أن تكون المحاكمة فى أكاديمية الشرطة فى التجمع الخامس، وهى التى كانت تحمل اسم مبارك، وكانت قاعتها آخر مكان تحدث فيه مبارك يوم ٢٣ يناير بمناسبة عيد الشرطة، ولكن ها هى الأحداث تنقلب ويدخلها مبارك هذه المرة متهما فى قفص اتهام!

وقد أعلن أن المستشار أحمد رفعت، رئيس الدائرة التى تتولى المحاكمة، هو الذى أقر اختيار المكان فى أحد مدرجات الطلبة الذى تمكنت شركة «المقاولون العرب» من تحويله فى أقل من ٧٢ ساعة إلى قاعة محاكمة مجهزة بقفص الاتهام الملحق به

غرفة خاصة يدخلها المتهمون أولا قبل الظهور فى القفص، ومنصة للقضاة الثلاثة الذين ينظرون القضية، ومنصة أخرى لممثل الادعاء وسور خشبى على مسافة من منصة القضاء يقف خلفه المحامون وصفوف من المقاعد التى تتسع لأكثر من ٦٠٠ فرد بالإضافة إلى شاشة كبيرة ضخمة فى ساحة الأكاديمية ليتابع عليها من لا يستطيعون الدخول تفاصيل المحاكمة التى انفردت عدسات التليفزيون المصرى بتسجيلها وقامت بتوزيعها على القنوات الأخرى العديدة دون أى مقابل مالى نظير ذلك.

لى رب كريم يحاسبنى

يرأس المستشار أحمد فهمى رفعت، رئيس محكمة جنايات شمال القاهرة، المحكمة التى تتولى محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك وولديه علاء وجمال ورجل الأعمال الهارب حسين سالم (محبوس فى إسبانيا)، وأيضا القضية المتهم فيها حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق وستة من القيادات السابقة فى وزارة الداخلية. يبلغ المستشار أحمد رفعت سن المعاش (٧٠ عاما) فى ١٧ أكتوبر ٢٠١١ ولكن بحكم القانون تمتد فترة عمله إلى نهاية السنة القضائية فى نهاية يونيو ٢٠١٢، وبالتالي فقضيتا مبارك والعادلى ستكونان آخر قضيتين يختم بهما مشواره القضائى الذى اشتهر فيه بالصلابة والحزم وعدم الظهور الإعلامى وقوله المشهور الذى يختم به أحكامه عادة «أنا أحكم من خلال الأسانيد والأوراق والبراهين، والرأى العام لن يعفنى عند مقابلة رب كريم».

والمفروض منطقيا أن ينتهى المستشار رفعت من البت فى القضيتين قبل يونيو ٢٠١٢ وإلا فإنه فى حالة عدم البت يتم تعيين رئيس محكمة جديد مما يعنى بدء إجراءات التقاضى من نقطة الصفر.

والاستشار رفعت من مواليد ١٩٤١، ووالده هو المهندس فهمى رفعت من أوائل الذين اشتركوا فى بناء السد العالى، وهو شقيق الأستاذ عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى السابق.

وقد سبق أن فصل المستشار أحمد رفعت فى قضايا عدة منها قضية «التظيم القطبى» التى أخلى فيها سبيل ١٦ من المتهمين من قيادات الإخوان المحبوسين وعلى رأسهم الدكتور

محمود عزت نائب مرشد الإخوان، وقضية بنك مصر إكستريور المتهم فيها عبد الله طایل رئيس مجلس إدارة البنك السابق و١٨ آخرون من كبار موظفی البنك الذین اتهموا بجرائم استيلاء وتسهيل استيلاء وغسل أموال وتزوير، وأصدر فیها أحكاما مشددة.

خطة أمنية خاصة لنقله من شرم الشيخ

حتى اللحظة الأخيرة من صباح يوم المحاكمة توقع كثيرون مفاجأة عدم حضور مبارك لسبب من الأسباب، وكان التوقع منذ تم تحديد يوم ٢ أغسطس لبدء المحاكمة أن مبارك لن يمتد به الأجل إلى أن يراه المصريون والعالم فى قفص الاتهام، ولكن الأجل امتد، وهناك نكتة قيلت فى هذه المناسبة تحكى أن فريد الديب محامى مبارك قال له: يقولوا ياريس إنى حافضل أماطل وأأجل فى القضية لغاية ما ييجى أمر الله. قال له مبارك بانزعاج: ليه تقول كده يا أستاذ.. بعد الشر عليك!

ويبدو أن دوائر الأمن شجعت انتشار شائعة عدم حضور مبارك المحاكمة حتى يتيسر لها إحاطة خطة نقله من مستشفى شرم الشيخ فجر يوم المحاكمة بالتكتم الشديد والسرية. وبينما كانت هناك طائرة هليكوبتر على سبيل الخداع منتظرة فى مهبط الطائرات الموجود خلف مستشفى شرم الشيخ وعربة إسعاف تنتظر أمام المدخل الرئيسى للمستشفى تم إخراج مبارك من أحد الأبواب الخلفية فى الوقت الذى وصلت فيه للتو سيارة إسعاف حملت مبارك إلى مطار شرم الشيخ ثم بالطائرة إلى مطار المازة ومن هناك إلى مقر المحكمة.

عندما ترى مبارك اليوم

تحت هذا العنوان كتبت فى جريدة الأهرام (عمود مجرد رأى) صباح يوم الأربعاء ٢ أغسطس يوم ظهور مبارك فى قفص الاتهام لأول مرة: لو صح الكلام ولم تقع مفاجأة اللحظة الأخيرة وظهر الرئيس السابق حسنى مبارك فى المحكمة اليوم وإلى جانبه علاء وجمال والعادلى وأصبحت المحاكمة يومية كما وعد المستشار رئيس المحكمة فسوف يحرق «مسلسل المحاكمة» كل مسلسلات رمضان التى لهم شهر وهم يعلنون عنها فى مختلف الفضائيات والصحف. وربما استطعنا أن نجد وكلاء ناشطين يتولون تسويق هذا

المسلسل المثير لأول رئيس فى تاريخ مصر تجرى محاكمته وعلى الهواء، من ناحية لعرض كيف تجرى محاكمة رئيس، ومن ناحية أخرى للانتفاع بالمقابل المادى الذى يجب أن تدفعه الفضائيات الراغبة فى نقل المحاكمة كما تدفع فى نقل مباريات بطولة العالم.

حسنى مبارك لديه بالتأكد دافعان متناقضان أحدهما يتمنى أن تساعد الظروف ولا يحضر المحكمة ولا يقف فى القفص وتراه الملايين التى تعودت أن تطالعه قويا منتصبا محاطا بالسلطة وأبهتها وقد تحول إلى كتلة لحم فقدت قوتها وسلطاتها، وهناك من يراهن على أن مبارك يمكن أن يتعرض لأزمة صحية تمنعه من الحضور. فى المقابل هناك الدافع الآخر لدى مبارك للحضور وهو الدافع الأبوى أن تكون هذه فرصته لرؤية ولديه اللذين لم يرهما منذ ١٢ أبريل الماضى وتتجمع الأسرة التى تباعدت لتلتقى ولكن فى قفص الاتهام، ويا له من مشهد درامى يسمونه فى الدراما الروائية «الكلايمكس».

السؤال: كيف سينعكس هذا المشهد على الملايين الذين يتابعونه؟ هل سيشغلهم إذا ما كان مبارك مازال فى مرضه صابغا شعره أو أطلق شعره الأبيض الذى لم يروه أبدا، أو هل سيشغلهم لغة العيون بين الأب ولديه داخل القفص؟ وما هى نسبة الذين سيتعاطفون معه وهم يرونه فى ذل بعد عز؟ بحسب علم النفس فإن الثوانى الأولى عادة فى مثل هذه المشاهد تثير بصورة فورية نسبة كبيرة من التعاطف ثم بعد امتصاص هذا الشعور يتدخل العقل ويحرك صاحبه تجاه الشعور بالقصاص أو التشفى أو الانتقام أو الأسف أو الحزن أو كل هذا معا وغيره أيضا! هذا ما كتبتة فى يوم أول ظهور لمبارك.

ظهور مبارك فى القفص على سرير طبي

كان يوم الأربعاء ٣ أغسطس ٢٠١١ الموافق ٣ رمضان ١٤٣٢ هجرية، يوما تاريخيا قلم يسبق أن شاهد فيه المصريون حاكما حكمهم فى قفص الاتهام. أما فى هذا اليوم فما ثارت حوله التكهنات وجرى الاختلاف حول وقوعه قد حدث، ففى تمام الساعة الثانية عشرة ودقيقة واحدة ظهر ذلك اليوم جاء صوت المستشار أحمد رفعت رئيس المحكمة قائلا: المتهم الأول محمد حسننى السيد مبارك.. وبصوت واضح ومعروف جاء الرد من حسننى مبارك الذى كان راقدا فوق سرير طبي دخلوا به القفص: أفندم أنا موجود. قال له رئيس المحكمة: سمعت الاتهامات؟ اتجهت عيون الملايين إلى مبارك الذى توقفت أمامه كاميرات

التليفزيون وهو يمسك بالميكروفون الذى ناوله له ابنه جمال بعد أن مال على أذنه اليمنى التى يسمع بها فقال مبارك بصوت واضح مرة أخرى: كل هذه الاتهامات أنا أنكرها كاملة. بعد ذلك وجه رئيس المحكمة نفس السؤال إلى علاء مبارك وبعده جمال مبارك وجاء الرد منهما على الاتهامات الموجهة نفس الجملة: أنكرها كاملة، وإن كان صوت كل منهما أضعف من الأب.

المفاجأة الحقيقية فى المحاكمة ظهور حسنى مبارك صورة وصوتا فى شكل أقوى كثيرا مما رسمته الأوصاف التى نُقلت عنه وجعلته يبدو أنه فى شرم الشيخ يجلس هناك على حافة الموت. بينما فى قفص الاتهام ظهر بشعره المصبوغ وساعته الثمينة فى يده اليسرى ووجهه العادي الذى لا يبدو عليه الضعف ومناسب جدا لرجل تجاوز ٨٢ سنة. وباستثناء رقدته على السرير الذى لم يغادره فقد كان صوته المميز قويا، وفى معظم الوقت كان يحاول بعينه المتبهرتين أن يدور فى أنحاء القاعة لمعرفة أشخاصها وهى عادة كان يتسم بها عند حضوره اللقاءات الكثيرة التى حضرها كرئيس فقد كان يقوم بعملية فرز لجميع الحاضرين من خلال جولة يمر فيها بعينه على كل من فى القاعة أمامه. وخلال المحاكمة كان يسأل أحد ولديه عما يجرى فيميل عليه متحدثا بما لم يسمعه أحد، بالنسبة لعلاء وجمال فقد ظهرا فى ملابس بيضاء نظيفة فى صورة طيبة وقد أمسك كل منهما بمصحف فى يده لم يفارق أياً منهما طوال الجلسة. وقد ظل الأخوان واقفين طوال الجلسة وهما يحاولان إخفاء والديهما عن عدسات التليفزيون إلا أنه فى اللحظات التى كانت تبدو فيها انفراجة يظهر من خلالها وجه مبارك كان الواضح أنه يحاول أن «يسمع بعينه» ويكتشف الشخصيات التى تحضر الجلسة.

الفصل بين القضيتين فى أول جلسة

تعامل رئيس المحكمة مع قضيتى مبارك والعدلى كقضيتين منفصلتين وقد جلس المتهمون فيهما فى قفص واحد ولكن تم تقسيمه إلى قسمين شبه منفصلين بحيث تبدو كل مجموعة مستقلة عن الأخرى، الأولى حسب نداء رئيس المحكمة على الأسماء على رأسها حبيب العدلى وزير الداخلية الأسبق والثانية تضم مبارك وولديه وحسين سالم الهارب، ولهذا تم تقسيم قفص الاتهام إلى قسمين. وقد بدأ بالنداء أولا على

القضية المتهم فيها حبيب العادلى وستة من كبار معاونيه وهم أحمد محمد رمزى، مساعد وزير الداخلية للأمن المركزى، وعدلى فايد رئيس مصلحة الأمن العام، وحسن عبد الرحمن رئيس مباحث أمن الدولة، وإسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة وأسامة المراسى وعمر الفرماوى وكانا الوحيدين اللذين يرتديان الملابس العادية لأنهما مفرج عنهما ويحضران المحاكمة. وقد أنكروا جميعا التهم الموجهة إليهم. ثم بعد أن قرأ الادعاء الاتهامات الموجهة إليهم رفع الجلسة وعاد لنظر قضية حسنى مبارك وولديه والمتهم الهارب حسين سالم. إلا أن هذا الفصل بين القضيتين لم يستمر طويلاً ففى جلسة حسنى مبارك الثانية يوم ١٥ أغسطس كان من بين القرارات التى أعلنها رئيس المحكمة ضم القضيتين ونظرهما معاً.

عناوين صحف يوم ٤ أغسطس

وقد اختلفت عناوين الصحف يوم الخميس الرابع من أغسطس فى نشرها لخبر المحاكمة على الوجه التالى:

الأهرام : مبارك ونظامه فى قبضة العدالة حضوريا /الرئيس السابق ونجله خلف القضبان بتهم قتل الثوار ونهب الأموال

الأخبار : مبارك فى القفص . . الآن نجحت الثورة

«إنه فى يوم الثالث من أغسطس عام ٢٠١١ وضع المصريون حاكمهم داخل قفص الاتهام ليحاسبه القضاء فى محاكمة عادلة على جرائمه فى حق الشعب»

الجمهورية: بأمر الثورة مبارك فى القفص

القاضى نادى: المتهم محمد حسنى السيد مبارك . . فرد: أقدم

يوم لا ينفع مال ولا بنون . . علاء وجمال وراء القضبان يحجبان العدسات عن الأب ولكن

الأهرام المسائى: مبارك على «سرير» العدالة

أهالى الشهداء: لن نرضى بغير الإعدام ونفخر بخطوات العدالة

الشروق: «لتكون لمن خلقك آية» / المحكمة تغلق ملف شرم الشيخ وتأمّر بحبس مبارك

فى المركز الطبى العالمى / الرئيس السابق يرد على المحكمة: أنكر كل التهم كاملة

الوفد: زعيم العصاةة فى القفص. مبارك ىنكر جرائمه وأنصاره يراهنون على
تعاطف الشعب وتأجيل القضية إلى ١٥ ديسمبر
روذا الیوسف: محاكمة رد الاعتبار لمصر والمصريين
الرئيس والوريث وعلاء ورجال مبارك فى قفص الاتهام
بن اليعازر يعترف: عرضت على مبارك اللجوء السياسى لإسرائيل
الشرق الأوسط: مصر تحاكم رئيسها السابق على سرير / حضر المحكمة مع جمال
وعلاء والعدلى والدفاع يطلب شهادة طنطاوى
اليوم السابع: ٢٠١١/٨/٣ أبيض على كل مظلوم أسود على كل ظالم
التحرير: «قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من
تشاء وتذل من تشاء» : (آل عمران ٢٦)
فرعون مصر فى قفصها / محامى مبارك يطلب سماع ١٦٠٠ شاهد وظهور سيئ
لفريق محامى أهالى الشهداء واليوم جلسة جديدة دون مبارك وأبنائه
الدستور: ونجحت ثورة مصر / الشعب أدخل مبارك القفص وأهالى الشهداء
يستقبلونه بالأحذية والزغاريد / إسرائيل : عرضنا على مبارك اللجوء السياسى
ورفض. . والإعلام الدولى : المحاكمة رسالة للحكام العرب وطمأنة للمصريين
الفجر: محاكمة الفرعون الأخير / الجيش يضحى بمبارك والحلاق يصبغ شعره
وإسرائيل تعرض استضافته

يطلب سماع شهادة ١٦٠٠

كان فريد الديب المحامى يتولى الدفاع عن حبيب العادلى باعتبار أن قضيته منفصلة عن
قضية مبارك فلما تم تحويل قضية العادلى إلى المحكمة التى تتولى محاكمة مبارك وبدا
أن المحكمة ستقوم بضم القضيتين . لوحدة تهمة قتل المتظاهرين . اعتذر الديب عن عدم
الدفاع عن العادلى وأعلن عن تفرغه للدفاع عن مبارك وولديه . وفى أول جلسة قدم الديب
قائمة طلبات، منها سماع عدد كبير من الشهود يبلغون نحو ١٦٠٠ شاهد على رأسهم المشير
محمد حسين طنطاوى واللواء عمر سليمان . وقد انتهت الجلسة الأولى بتأجيل نظر قضية
حبيب العادلى إلى جلسة ١٤ أغسطس وقضية حسنى مبارك إلى ١٥ أغسطس .

وكما حدث فى جلسة يوم ٢ أغسطس نقل التليفزيون على الهواء مباشرة تفاصيل جلسة محاكمة حبيب العادلى ومعاونيه يوم ١٤ أغسطس وجلسة محاكمة حسنى مبارك يوم ١٥ أغسطس وكانت هذه هى الجلسة الأخيرة التى سمح بنقل وقائعها على الهواء مباشرة من خلال التليفزيون. ولم يتغير منظر جمال وعلاء فى هذه الجلسة عن السابقة، أما حسنى مبارك فقد كان يغلب عليه النوم بدرجة واضحة واستطاعت عدسات التليفزيون أن تسجل صورته وهو يتثائب.

وفى الجلسات الثلاث التى نقلت وقائعها تليفزيونيا كانت تصرفات بعض المحامين بالحق المدنى موضوع تعليقات المعلقين والمشاهدين بعد أن غلبت على بعضها لدرجة الخناق رغبة استغلال فرصة إذاعة المحاكمة على الهواء مباشرة لاستعراض أنفسهم والتسابق للكلام وإبداء بعض الطلبات الغريبة منها إعلان أحدهم أنه جاء ومعه كل لوازم الحصول على «بصمات الرجل الجالس فى القفص» لأن حسنى مبارك مات منذ عام ٢٠٠٤ والمائل فى القفص شبيه له، وغير ذلك من تصرفات أدت برئيس المحكمة إلى رفع الجلسة أربع مرات فى رسالة واضحة إلى هؤلاء المحامين عن عدم رضائه عن سلوك الاستعراض الذى يمارسونه.

١٠ قرارات أهمها وقف تصوير الجلسة

وقد جرت عادة المستشار أحمد رفعت رئيس المحكمة على افتتاح كل جلسة بقوله: «بسم الله الحق والعدل»، وقال فى بداية الجلسة الثانية لمحاكمة مبارك إنه كان يود ان تسير هذه المحاكمة فى الأمور الطبيعية فى جلسات يومية متعاقبة إلا أن هذا تعذر بسبب طلبات المدعين بالحق المدنى الذين وصل عددهم إلى أكثر من ١٠٠ محام كل واحد له عدة طلبات ولذلك لا يستطيع أى بشر أن يسمع مائة شخص فى وقت واحد. وفى نهاية الجلسة بعد أن رفعت الجلسة للمداولة أعلن رئيس المحكمة ما يلى:

قررت المحكمة:

أولاً: ضم القضيتين رقمى ٢٤٦٢/٢٠١١ جنایات قصر النيل و ١٢٢٧ جنایات قصر النيل لبعضهما البعض وحيث تسير الإجراءات فيهما وحدة واحدة.

ثانياً: إثبات طلبات الدفاع الحاضر عن المدعين بالحق المدنى الجدد والمقدمة بجلاسة

أمس فى محضر الجلسة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المحضر ليكونا تحت نظر المحكمة.
ثالثاً: التصريح للدفاع عن المتهمين وعن المدعين بالحق المدنى لاستكمال الاطلاع
على أوراق الدعويين وأخرازهما.

رابعاً: صرحت المحكمة للمتهمين باستخراج نسخة من القضية ٢٤٦٢ جنايات قصر
النيل (قضية مبارك).

خامساً: صرحت المحكمة للدفاع الحاضر باستخراج نسخة من القضية ٢٤٦٢
جنايات قصر النيل والحصول من هيئة الرقابة الإدارية على صور محاضر فيلات
شرم الشيخ، وكذلك استخراج صورة رسمية من شؤون هيئة الإسعاف المصرية على
مستوى الجمهورية للوقوف على أعداد المصابين والمتوفين وأماكن نقلهم من وإلى وعما
إذا كان تم نقلهم إلى المشرحة والمستشفى.

سادساً: صرحت للدفاع ذاته بتصوير المستندات المرفقة بالدعوي رقم ٢٤٦٢
لعام ٢٠١١ جنايات قصر النيل والتي لم يفرغ محتواها.

سابعاً: تحديد ٥ سبتمبر لنظر الدعويين سالفتى الذكر.

ثامناً: على النيابة العامة إعلان شهود الإثبات وهم: حسين سعد موسى وباسم
حسن العطيفى ومحمود جلال عبدالحميد.

تاسعاً: على النيابة العامة إحضار المتهمين من محبسهم مع استمرار حبسهم.

عاشراً: حفاظاً على الصالح العام قررت المحكمة وقف البث التلفزيونى لوقائع
الجلسات اعتباراً من ٥ سبتمبر المقبل وهو موعد الجلسة التالية والتي تواصل فيها
نظر القضيتين كقضية واحدة.

وما زالت القضية أمام المحكمة وما زال حسنى مبارك كلما جاء إلى المحكمة يأتى من
مستشفاه الذى نُقل إليه فى طريق الإسماعيلية ثم يتم إدخاله وهو راقد على سرير
الطبيب، مما يثير تساؤل: هل وصل فعلاً إلى الدرجة الصحية التى تجعله يبدو كذلك
أم أنه استخدم فكرة الرقود على السرير داخل القفص ليعفى نفسه من الوقوف عند
دخول أعضاء المحكمة كما يقف كل المتهمين، وهو الذى تعود لثلاثين سنة أن يقف له
الجميع عند دخوله أى مكان؟!!

ملحق الوثائق

خطابات حسنى مبارك خلال أيام الثورة

١. نص خطاب حسنى مبارك مساء ٣١ يناير ٢٠١١

«أيها الإخوة المواطنون، أتحدث إليكم فى أوقات صعبة تمتحن مصر وشعبها وتكاد أن تنجرف بها وبهم إلى المجهول. يتعرض الوطن لأحداث عصبية واختبارات قاسية بدأت بشباب ومواطنين شرفاء مارسوا حقهم فى التظاهر السلمى، تعبيراً عن همومهم وتطلعاتهم، سرعان ما استغلهم مَنْ سارع لإشاعة الفوضى واللجوء إلى العنف والمواجهة وللقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها. تحولت تلك التظاهرات من مظهر راق ومتحضر لممارسة حرية الرأى والتعبير إلى مواجهات مؤسفة تحركها وتهيمن عليها قوى سياسية سعت إلى التصعيد وصب الزيت على النار، واستهدفت أمن الوطن واستقراره بأعمال إثارة وتحريض وسلب ونهب وإشعال للحرائق وقطع لطرقا واعتداء على مرافق الدولة والممتلكات العامة والخاصة واقتحام لبعض البعثات الدبلوماسية على أرض مصر. نعيش معاً أياماً مؤلمة، وأكثر ما يوجع قلوبنا هو الخوف الذى انتاب الأغلبية الكاسحة للمصريين، وما ساورهم من انزعاج وقلق وهواجس حول ما سيأتى به الغد لهم ولذويهم وعائلاتهم ومستقبل ومصير بلدهم.

إن أحداث الأيام القليلة الماضية تفرض علينا جميعاً شعباً وقيادة، الاختيار ما بين الفوضى والاستقرار، وتطرح أمامنا ظروفاً جديدة وواقعاً مصرياً مغايراً يتعين أن يتعامل معه شعبنا وقواتنا المسلحة بأقصى قدر من الحكمة والحرص على مصالح مصر وأبنائها.

لقد بادرت بتشكيل حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة تتجاوب مع مطالب شبابنا ورسالتهم، وكلفت نائب رئيس الجمهورية بالحوار مع كافة القوى السياسية حول كافة القضايا المثارة للإصلاح السياسى والديمقراطى، وما يتطلبه من تعديلات دستورية وتشريعية من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة واستعادة الهدوء والأمن والاستقرار. لكن هناك من القوى السياسية من رفض هذه الدعوة إلى الحوار تمسكاً بأجنداتهم الخاصة ودون مراعاة للظرف الدقيق الراهن لمصر وشعبها وبالنظر لهذا الرفض لدعوتى للحوار، وهى دعوة لا تزال قائمة، فإننى أتوجه بالحديث اليوم مباشرة لأبناء الشعب بفلاحيه وعماله، مسلميه وأقباطه، شيوخه وشبابه، ولكل مصرى ومصرية فى ريف الوطن ومدنه على اتساع أرضه ومحافظاته.. إننى لم أكن يوماً طالب سلطة أو جاه، ويعلم الشعب الظروف العصبية التى تحملت فيها المسؤولية، وما قدمته لوطنى حرباً وسلاماً، كما أننى رجل من أبناء قواتنا المسلحة، وليس من طبعى خيانة الأمانة أو التخلّى عن الواجب والمسؤولية. إن مسؤوليتى الأولى الآن هى استعادة الأمن واستقرار الوطن لتحقيق الانتقال السلمى للسلطة فى أجواء تحمى مصر والمصريين وتتيح تسلم المسؤولية لمن يختاره الشعب فى الانتخابات الرئاسية المقبلة. وأقول بكل الصدق وبصرف النظر عن الظرف الراهن إنى لم أكن أنتوى الترشح لفترة رئاسية جديدة، وقد قضيت ما يكفى من

العمر فى خدمة مصر وشعبها، لكننى الآن حريص كل الحرص على أن أختتم عملى من أجل الوطن بما يضمن تسليم أمانته ورايته ومصر عزيزة وآمنة ومستقرة، وبما يحفظ الشرعية ويحترم الدستور. أقول بعبارات واضحة، إننى سأعمل خلال الأشهر المتبقية من ولايتى الحالية كى يتم اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمى للسلطة بموجب ما يخوله لى الدستور من صلاحيات. إننى أدعو البرلمان بمجلسيه إلى مناقشة تعديل المادتين ٧٦ و ٧٧ من الدستور، بما يعدل شروط الترشح لرئاسة الجمهورية، ويعتمد فترات محددة للرئاسة، ولكى يتمكن البرلمان الحالى بمجلسيه من مناقشة هذه التعديلات الدستورية وما يرتبط بها من تعديلات تشريعية للقوانين المكملة للدستور، وضماناً لمشاركة كافة القوى السياسية فى هذه المناقشات فإننى أطلب البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه فى الطعون على الانتخابات التشريعية الأخيرة دون إبطاء.

سوف أولى متابعة تنفيذ الحكومة الجديدة لتكليفاتها على نحو يحقق المطالب المشروعة للشعب، وأن يأتى أداؤها معبراً عن الشعب وتطلعه للإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ولإتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وفى السياق ذاته فإننى أكلف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره فى خدمة الشعب وحماية المواطنين بنزاهة وشرف وأمانة، وبالاحترام الكامل لحقوقهم وحياتهم وكرامتهم، كما أننى أطلب السلطات الرقابية والقضائية بأن تتخذ على الفور ما يلزم من إجراءات لمواصلة مكافحة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين فيما شهدته مصر من انفلات أمنى ومن قاموا بأعمال السلب والنهب وإشعال النيران وترويع الأمنين. ذلك هو عهدى للشعب خلال الأشهر المتبقية من ولايتى الحالية، أدعو الله أن يوفقنى فى الوفاء به كى أختتم عطائى لمصر وشعبها بما يرضى الله والوطن وأبناءه.

ستخرج مصر من الظروف الراهنة أقوى مما كانت عليه من قبل، أكثر ثقة وتماسكاً واستقراراً، سيخرج منها شعبنا وهو أكثر وعياً بما يحقق مصالحه وأكثر حرصاً على عدم التفريط فى مصيره ومستقبله.

إن حسنى مبارك الذى يتحدث إليكم اليوم يعتز بما قضاه من سنين طويلة فى خدمة مصر وشعبها. إن هذا الوطن العزيز هو وطنى مثلاً هو وطن لكل مصرى ومصرية، فيه عشت وحاربت من أجله ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه وعلى أرضه أموت، وسيحكم التاريخ على وعلى غيرى بما لنا أو علينا.

إن الوطن باقى والأشخاص زائلون. ومصر العريقة هى الخالدة أبداً تنتقل رايته وأمانتها بين سواعد أبنائها، وعلينا أن نضمن تحقيق ذلك بعزة ورفعة وكرامة، جيلاً بعد جيل. حفظ الله هذا الوطن وشعبه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢. نص خطاب حسنى مبارك (الخطاب الأخير له) يوم ١٠ فبراير ٢٠١١

«الإخوة المواطنين،

الأبناء شباب مصر وشاباتنا،

أتوجه بحديثى اليوم لشباب مصر بميدان التحرير، وعلى اتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعاً بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته.. أقول لكم إننى أعتز بكم رمزاً لجيل مصرى جديد يدعو إلى التغيير إلى الأفضل ويتمسك به ويحلم بالمستقبل ويصنعه.

أقول لكم قبل كل شئ إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدراً، وأؤكد أننى لن آتھاون فى معاقبة المتسببين عنها بكل الشدة والحسم، وسأحاسب الذين أجرموا فى حق شبابنا بأقصى ما تقرره أحكام القانون من عقوبات رادعة.. وأقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء إننى تأملت كل الألم من أجلهم مثلما تألمتم.. وأوجع قلبى ما حدث لهم كما أوجع قلوبكم.

أقول لكم إن استجابتى لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هى التزام لا رجعة فيه، وإننى عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية والصدق، وحريص كل الحرص على تنفيذى دون ارتداد أو عودة إلى الوراء.

إن هذا الالتزام ينطلق من اقتناع أكيد بصدق ونقاء نواياكم وتحرككم، وبأن مطالبكم هى مطالب عادلة ومشروعة.. فالأخطاء واردة فى أى نظام سياسى وفى أى دولة، لكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها فى أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها.. وأقول لكم إننى كرئيس للجمهورية لا أجد حرجاً أو غضاضة أبداً فى الاستماع لشباب بلادى والتجاوب معه، لكن الحرج كل الحرج، والعيب كل العيب، وما لم- ونن- أقبله أبداً أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتى من الخارج أياً كان مصدرها وأياً كانت ذرائعها أو مبرراتها.

لقد أعلنت بعبارة لا تحتل الجدل أو التأويل، عدم ترشحى للانتخابات الرئاسية المقبلة، مكتفياً بما قدمته من عطاء للوطن، لأكثر من ستين عاماً.. فى سنوات الحرب والسلام.

أعلنت تمسكى بذلك.. وأعلنت تمسكاً مماثلاً وبذات القدر، بالمضى فى النهوض بمسؤوليتى، فى حماية الدستور ومصالح الشعب، حتى يتم تسليم السلطة والمسؤولية، لمن يختاره الناخبون فى شهر سبتمبر المقبل.. فى انتخابات حرة ونزيهة.. نوفر لها ضمانات الحرية والنزاهة.. فذلك هو القسم الذى أقسمته أمام الله والوطن.. وسوف أحافظ عليه.. حتى تبلغ بمصر وشعبها بر الأمان.

لقد طرحت رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة.. ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون.. بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها، وعلى نحو يحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه، وي طرح فى ذات الوقت إطاراً متفقاً عليه للانتقال السلمى للسلطة، من خلال حوار مسؤول بين كافة قوى المجتمع، وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحت هذه الرؤية، ملتزماً بمسؤوليتى فى الخروج بالوطن من هذه الأوقات العصيبة.. وأتابع

المضى فى تحقيقها أولاً بأول.. بل ساعة بساعة.. متطلماً لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها.. كى تنجح فى تحويلها لواقع ملموس، وفق توافق وطنى عريض ومتسع القاعدة.. تسهر على ضمان تنفيذ قواتنا المسلحة الباسلة.

لقد بدأنا بالفعل حواراً وطنياً بناءً.. يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير، وكافة القوى السياسية، ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئى فى الآراء، يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمنى محدد.. تمضى يوماً بعد يوم على طريق الانتقال السلمى للسلطة.. من الآن وحتى سبتمبر المقبل.

إن هذا الحوار الوطنى قد تلاقى حول تشكيل (لجنة دستورية) تتولى دراسة التعديلات المطلوبة فى الدستور، وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل (لجنة للمتابعة) تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدت به أمام الشعب، ولقد حرصت على أن يأتى تشكيل كلتا اللجنتين من الشخصيات المصرية المشهود لها بالاستقلال والتجرد ومن فقهاء القانون الدستورى ورجال القضاء. وفضلاً عن ذلك فإننى إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر فى أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن أصدرت تعليماتى بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضى وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة.

ولقد تلقيت بالأمس التقرير الأول بالتعديلات الدستورية ذات الأولوية المقترحة من اللجنة التى شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة، وإننى تجاوباً مع ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات وبمقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفق المادة (١٨٩) من الدستور فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هى المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٨٩، فضلاً عن إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور، مع تأكيد الاستعداد للتقدم فى وقت لاحق بطلب تعديل المواد التى تنتهى إليها هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعى والمبررات.

تستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشح لرئاسة الجمهورية واعتماد عدد محدد لمدة الرئاسة تحقيقاً لتداول السلطة وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضماناً لحريتها ونزاهتها.. كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل فى صحة عضوية أعضاء البرلمان وتعديل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة ١٧٩ من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، بما يفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ فور استعادة الهدوء والاستقرار.. وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

الإخوة المواطنين،

إن الأولوية الآن هى استعادة الثقة بين المصريين بعضهم البعض.. والثقة فى اقتصادنا وسمعتنا الدولية.. والثقة فى أن التغيير والتحول الذى بدأناه.. لا ارتداد عنه أو رجعة فيه.

إن مصر تجتاز أوقاتاً صعبة.. لا يصح أن نسمح باستمرارها فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من أضرار وخسائر يوماً بعد يوم، وينتهى بمصر الأمر لأوضاع يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح أول المتضررين منها.

إن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بشخصى.. ليست متعلقة بحسنى مبارك.. وإنما بات الأمر متعلقاً بمصر.. فى حاضرها ومستقبل أبنائها. إن المصريين جميعاً فى خندق واحد الآن.. وعلينا أن نواصل الحوار الوطنى الذى بدأناه.. بروح الفريق وليس الفرقاء.. وبعيداً عن الخلاف والتناحر.. كى نتجاوز بمصر أزمتها الراهنة، ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه، ولمواطنينا الاطمئنان والأمان، وللشارع المصرى حياته اليومية الطبيعية.

لقد كنت شاباً مثل شباب مصر الآن.. عندما تعلمت شرف العسكرية المصرية والولاء للوطن والتضحية من أجله.. أفنيت عمراً دفاعاً عن أرضه وسيادته، شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها.. عشت أيام الانكسار والاحتلال وأيام العبور والنصر والتحرير.. أسعد أيام حياتى يوم رفعت علم مصر فوق سيناء.. واجهت الموت مرات عديدة.. طياراً.. وفى (أديس أبابا) وغير ذلك كثير.. لم أخضع يوماً لضغوط أجنبية أو إملاءات.. حافظت على السلام.. عملت من أجل أمن مصر واستقرارها.. اجتهدت من أجل نهضتها ومن أجل أبنائها.. لم أسع يوماً لسلطة أو شعبية زائفة.. أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون من هو حسنى مبارك.. ويحز فى نفسى ما ألاقىه اليوم من بعض بنى وطنى.

وعلى أية حال.. فإننى إذ أعى تماماً خطورة المفترق الصعب الحالى.. واقتناعاً من جانبى بأن مصر تجتاز لحظة فارقة فى تاريخها.. تفرض علينا جميعاً تغليب المصلحة العليا للوطن.. وأن نضع مصر أولاً فوق أى اعتبار وكل اعتبار آخر.. فقد رأيت تفويض نائب رئيس الجمهورية.. فى اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذى يحدده الدستور.

إننى أعلم علم اليقين أن مصر سوف تتجاوز أزمتها.. لن تنكسر إرادة شعبها.. ستقف على أقدامها من جديد.. بصدق وإخلاص أبنائها.. كل أبنائها.. وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين.

سنثبت، نحن المصريين، قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب.. بالحوار المتحضر والواعى.. سنثبت أننا لسنا أتباعاً لأحد.. ولا نأخذ تعليمات من أحد.. وأن أحداً لا يصنع لنا قراراتنا.. سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن.

سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين.. وبوحدة وتماسك هذا الشعب.. وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة.. فهى أساس وجودنا وجوهره.. لأكثر من سبعة آلاف عام.

ستعيش هذه الروح فىنا ما دامت مصر ودام شعبها.. ستعيش فى كل واحد من فلاحينا وعمالنا

ومثقفينا .. ستبقى فى قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا .. مسلميهم وأقباطهم .. وفى عقول وضمائر من لم يولد بعد من أبنائنا .

أقول من جديد: إننى عشت من أجل هذا الوطن .. حافظاً لمسؤوليته وأمانته .. وستظل مصر هى الباقية فوق الأشخاص وفوق الجميع .. ستبقى حتى أسلم أمانتها ورايتها .. هى الهدف والغاية .. والمسؤولية والواجب .. بداية العمر ومشواره ومنتهاه .. وأرض المحيا والممات وستظل بلداً عزيزاً .. لا يفارقتى أو أفارقه .. حتى يوارينى ترابه وثرابه، وستظل شعباً كريماً .. يبقى أبد الدهر مرفوع الرأس والراية .. موفور العزة والكرامة .

حفظ الله مصر بلداً آمناً .. ورعى شعبها وسدد على الطريق خطاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .»

٣. نص بيان تخلى مبارك عن الحكم

أذيع بصوت اللواء عمر سليمان بصفته نائب الرئيس

السادسة مساء يوم الجمعة ٢٠١١/٢/١١

«بسم الله الرحمن الرحيم، أيها المواطنون، فى هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد، قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، والله الموفق والمستعان».

وثيقة تنازل فاروق عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٢
نصر فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نطلب البراءة لأمنا ونفتي سعدتاً رديها
ولما كنا نريد رفعة أليمة في تجنب البعد العاصب التي تراجمها في هذه الظروف الحقة
ونزول على إرادة الشعب

فقدنا انزولاً من العرش لول عرشنا الأمير أحمد فؤاد وأصبحت أمنا بركة إلى عهدة صاحب
المقام الرفيع على ما هو بالتأريخ مجلس لهذا العمل بقتضاه .
مصدق بغير أساليب في ما ذكره بقعة ١٢٤ (١٦ يولي ١٩٥٢).



(الصورة الترسكجرافية لتنازل فاروق عن العرش - ٢٦ يولي سنة ١٩٥٢)

وثيقة تخلي حسنى مبارك عن الرئاسة

٢ الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (د) فى ١٢ فبراير سنة ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المشير / محمد حسين طنطاوى

القائد العام للقوات المسلحة

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

إدراكًا من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك لمسؤولياته التاريخية تجاه الوطن ، واستجابة لمطالب الشعب التى عبرت عنها جموعه ، ورغبة منه فى تجنب البلاد مخاطر الفرقة ، فقد أبلغنى سيادته ظهر يوم الجمعة الموافق الحادى عشر من فبراير سنة ٢٠١١ بتخليه عن منصبه كرئيس لجمهورية مصر العربية ، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة مقاليد البلاد ، وطلب منى أن أعلن ذلك للشعب ، وقد أعلنت ذلك فور تكليفى به .

حفظ الله مصر ووقاها السوء ...

يُنشر فى الجريدة الرسمية .

نائب رئيس الجمهورية

عمر محمود سليمان

٢٠١١/٢/١١

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٥٥٣٠ من ٢٠١٠ - ١٩٠٧

بيانات القوات المسلحة التاريخية

أولاً : البيان الخاص الذى صدر عن وزارة الدفاع

صدر هذا البيان باسم وزارة الدفاع، ووجهه المتحدث باسم الوزارة فى الأول من فبراير ٢٠١١ ونصه:

«إلى شعب مصر العظيم.. إن قواتكم المسلحة إدراكاً منها بمشروعية مطالب الشعب، وحرصاً منها على القيام بمسؤوليتها فى حماية الوطن والمواطنين، كما عهدتموها دائماً - تؤكد التالى:

أولاً: إن حرية التعبير بالطرق السلمية مكفولة للجميع.

ثانياً: عدم الإقدام على أى عمل من شأنه الإخلال بأمن وسلامة الوطن وتخريب المصالح العامة والخاصة.

ثالثاً: إن إقدام فئة من الخارجين على القانون بترهيب وترويع المواطنين الأمنين أمر غير مقبول، ولن تسمح القوات المسلحة به أو بالإخلال بأمن وسلامة الوطن.

رابعاً: حافظوا على مقدرات وممتلكات شعبكم العظيم، وقاوموا أعمال تخريبها سواء كانت عامة أو خاصة.

خامساً: إن القوات المسلحة على وعى ودراية بالمطالب المشروعة للمواطنين الشرفاء..

سادساً: إن وجود القوات المسلحة فى الشارع المصرى من أجلكم وحرصاً على أمنكم وسلامتكم، وقواتكم المسلحة لم ولن تلجأ إلى استخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم الذى لم يبخل على دعمها فى جميع مراحل تاريخه المجيد.

وتابع المتحدث الرسمى باسم وزارة الدفاع: تؤكد أن قواتكم المسلحة هى الدرع الواقية والحصن الأمين لهذا الشعب العظيم وحمايته من الأخطار المحيطة به، وأن تراب هذا البلد ممزوج بدماء المصريين على مر التاريخ.. فحافظوا عليه. حفظ الله مصر وشعبها من كل مكروه وسوء.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

البيان رقم « ١ »

عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعاً برئاسة المشير حسين طنطاوى، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربى وأصدر البيان التالى:

«انطلاقاً من مسؤولية القوات المسلحة، والتزاماً بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصاً على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيداً وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة.. انعقد أمس الخميس الموافق العاشر من فبراير ٢٠١١ المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه. وقرر المجلس الاستمرار فى الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير، للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم».

البيان الثانى، بتاريخ ١٠ فبراير

«نظراً للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية، والتي يتحدد فيها مصير البلاد وفى إطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات، وإيماناً منا بمسؤوليتنا الوطنية لحفظ استقرار الوطن وسلامته، قرر المجلس ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية:

- إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.
- إجراء التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها.
- الفصل فى الطعون الانتخابية وما يلزم بشأنها من إجراءات.
- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة.
- إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة فى ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.
- تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعى لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات فى التوقيات المحددة بكل دقة وحزم حتى تمام الانتقال السلمى للسلطة وصولاً للمجتمع الديمقراطى الحر الذى يتطلع إليه الشعب.
- تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح، وتحذر من المساس بأمن وسلامة المواطنين.
- كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظاً على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم».

البيان الثالث: ٢٠١١/٢/١١

بعد أن أذاع عمر سليمان البيان، الخاص بتخلى الرئيس حسنى مبارك، تلاه البيان الثالث من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ونصه: «أيها المواطنون، فى هذه اللحظة الفارقة فى تاريخ مصر، وبصدور قرار السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بالتخلى عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، ونحن نعلم جميعاً مدى جسامه هذا الأمر وخطورته أمام شعبنا العظيم فى كل مكان لإحداث تغييرات جذرية - فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتدارس هذا الأمر مستعيناً بالله - سبحانه وتعالى - للوصول إلى تحقيق آمال شعبنا العظيم، وسيصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاحقاً بيانات تحدد الخطوات والإجراءات والتدابير التى ستتبع، مؤكداً فى الوقت نفسه أنه ليس بديلاً عن الشرعية التى يرتضيها الشعب، ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك على ما قدم فى مسيرة العمل الوطنى حرباً وسلاماً، وعلى موقفه الوطنى فى تفضيل المصلحة العليا للوطن، وفى هذا الصدد فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتوجه بكل التحية والاعتزاز

لأرواح الشهداء - تحية عسكرية - الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلادهم ولكل أفراد شعبنا العظيم، والله الموفق والمستعان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

البيان الرابع:

«نظراً للظروف التي تمر بها البلاد والأوقات العصيبة التي وضعت مصر وشعبها في مفترق الطرق، وتفرض علينا جميعاً الدفاع عن استقرار الوطن وما تحقق لأبنائه من مكتسبات، حيث إن المرحلة الراهنة تقتضى إعادة ترتيب أولويات الدولة على نحو يحقق المطالب المشروعة لأبناء الشعب ويجتاز بالوطن الظروف الراهنة.

وإدراكاً من المجلس العسكري بأن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب، ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت، وتصميماً و يقيناً وإيماناً بكل مسؤولياتنا الوطنية والقومية والدولية وعرفاناً بحق الله ورسالاته وبحق الوطن وبسم الله وبعبونه يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الآتى:

أولاً: التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكافة ما ورد في البيانات السابقة.
ثانياً: إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة على ثقة بقدرة مصر ومؤسساتها وشعبها على تخطي الظروف الدقيقة الراهنة.

ومن هذا المنطلق فعلى كافة جهات الدولة، - الحكومية والقطاع الخاص- القيام برسالتها السامية والوطنية لدفع عملية الاقتصاد الى الأمام، وعلى الشعب تحمل مسؤوليته في هذا الشأن.

ثالثاً: قيام الحكومة الحالية والمحافظين بتسيير الأعمال حتى تشكيل الحكومة الجديدة.
رابعاً: التطلع لضمان الانتقال السلمي للسلطة في إطار ان نظام الديمقراطية الحر الذي يسمح بتولى سلطة مدنية منتخبة حكم البلاد لبناء الدولة الديمقراطية الحرة.

خامساً: التزام جمهورية مصر العربية بكافة الالتزامات والمعاهدات الإقليمية والدولية.
سادساً: يتوجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى شعبنا العظيم بأن يتعاون مع إخوانهم وأبنائهم من رجال الشرطة المدنية، من أجل أن يسود الود والتعاون، ونهيب برجال الشرطة المدنية الالتزام بشعارهم (الشرطة في خدمة الشعب)».

البيان الخامس:

تعطيل الدستور وحل البرلمان

قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الخامس الذي أصدره يوم الأحد ١٢ فبراير تعطيل العمل بأحكام الدستور الحالي وحل مجلسي الشعب والشورى، وأن يتولى المجلس تسيير الأمور في

البلاد لمدة ٦ أشهر، ويتولى رئيس المجلس تمثيله فى كافة المؤسسات داخلياً وخارجياً، كما يتولى رئيس المجلس مهمة التحدث باسمه خلال الفترة الحالية.

كما تؤكد على حق المجلس إصدار مراسيم تحمل صفة القوانين، وتعديل بعض مواد الدستور، كما كلف المجلس حكومة الفريق أحمد شفيق بتولى تسيير الأعمال فى الوقت الراهن.

البيان السادس:

«فى ظل الظروف الطارئة التى تمر بها البلاد وقيام القوات المسلحة بحماية أبناء الشعب الشرفاء الذين قاموا بالمطالبة بحقوقهم المشروعة، وبعون الله وتوفيقه، أصبح المناخ مهياً لتيسير سبل الديمقراطية من خلال صدور إعلان دستورى يضمن تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التى عبر عنها الشعب لتهيئة المناخ الديمقراطى الحقيقى، إلا أنه تلاحظ قيام بعض القطاعات فى الدولة بتنظيم وقفات، على الرغم من عودة الحياة الطبيعية، فى ظروف من المفترض أن يتكاتف فيها كافة فئات وقطاعات الشعب لموازنة هذا التحرك الإيجابى ودعم جهود المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتحقيق كافة طموحات وتطلعات المواطنين.

إن المصريين الشرفاء يرون أن هذه الوقفات فى هذا الوقت الحرج تؤدى إلى آثار سلبية تتمثل فى الآتى:

- أولاً: الإضرار بأمن البلاد، لما تحدثه من إرباك فى كافة مؤسسات ومرافق الدولة.
- ثانياً: التأثير السلبى على القدرة فى توفير متطلبات الحياة للمواطنين.
- ثالثاً: إرباك وتعطيل عجلة الإنتاج والعمل فى قطاعات من الدولة.
- رابعاً: تعطيل مصالح المواطنين.
- خامساً: التأثير السلبى على الاقتصاد القومى.
- سادساً: تهيئة المناخ لعناصر غير مسؤولة للقيام بأعمال غير مشروعة، الأمر الذى يتطلب من كافة المواطنين الشرفاء تضافر جميع الجهود للوصول بالوطن إلى بر الأمان وبما لا يؤثر على عجلة الإنتاج وتقدمه.
- والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤكد أنه فى سبيل تحقيق الأمن والاستقرار للوطن والمواطنين وضمان استمرار عجلة الإنتاج لكافة مؤسسات الدولة يهيب بالمواطنين والنقابات المهنية والعمالية القيام بدورها على الوجه الأكمل، كل فى موقعه، مع تقديرنا لما تحملوه لفترات طويلة.
- ونأمل من الجميع تهيئة المناخ المناسب لإدارة شؤون البلاد فى هذه الفترة الحرجة إلى أن يتم تسليمها إلى السلطة المدنية الشرعية والمنتخبة من الشعب لتتولى مسؤوليتها لاستكمال مسيرة الديمقراطية والتنمية».

مطالب الشباب فى ميدان التحرير؛

- ١- رحيل الرئيس - بمعنى التحدى عن السلطة تمهيداً لتقديمه لمحاكمة عادلة عما ارتكب طوال سنوات حكمه الـ ٣٠ من انتهاكات للقانون والدستور وحقوق الإنسان بوصفه المسؤول الأول وكونه رأس النظام، ومحاسبته عن مصادر ثروته هو وأفراد عائلته.
 - ٢- حل مجلسى الشعب والشورى لثبوت تزوير الانتخابات التى أجريت مما يجعل بقاءهما غير دستورى، ولا معنى لقيامهما بإجراء تعديلات دستورية فى ظل الطعن فى شرعية وجودهما.
 - ٣- تولى السيد رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة البلاد لفترة انتقالية طبقاً لمواد الدستور الحالى، يتولى خلالها الإعلان عن تأسيس جمعية وطنية لوضع دستور جديد للبلاد، على أن يترأس هذه الجمعية الفقيه الدستورى الدكتور يحيى الجمل، يتم بعدها دعوة الشعب للاستفتاء على الدستور الجديد لإقراره.
- «http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%84»
- ٤- تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال يشارك فيها كل قوى المعارضة الوطنية.
 - ٥- تولى الجيش حفظ الأمن والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.
 - ٦- تولى الشرطة العسكرية مهام الشرطة المدنية لحفظ النظام فى البلاد.
 - ٧- عزل قيادات الشرطة ومديرى الأمن وقيادات أمن الدولة والأمن المركزى ووضع ضباط وجنود الشرطة تحت تصرف الشرطة العسكرية.
 - ٨- التحفظ على المسؤولين السابقين ومنعهم من السفر تمهيداً لتقديمهم لمحاكمة عادلة.
 - ٩- تجميد أموال المسؤولين السابقين وأسرهم لحين معرفة مصادرها.
 - ١٠- الإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية وفقاً للدستور الجديد حال الانتهاء منه بعد إقراره من الشعب فى استفتاء عام.

نص تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث ثورة ٢٥ يناير

أصدرت لجنة تقصى الحقائق التقرير النهائى حول أحداث ثورة ٢٥ يناير، وتم تسليم نسخة منه إلى النائب العام حتى يتخذ الإجراء المناسب.

وتطرق التقرير إلى الأحداث الرئيسية التالية:

أولاً - إطلاق النار والدهس بالسيارات.

ثانياً - البلطجة (موقعة الجمل).

ثالثاً - الانتفلات الأمنى.

رابعاً - الإعلام وقطع الاتصالات.

وفيما يلى نص التقرير:

«أولاً: فيما يخص قضية إطلاق النار والدهس بالسيارات:

١- تبين للجنة أن رجال الشرطة أطلقوا أعيرة مطاطية وخرطوشاً وذخيرة حية فى مواجهة المتظاهرين، أو بالقنص من أسطح المباني المطلة على ميدان التحرير، خاصة من مبنى وزارة الداخلية، ومن فوق فندق النيل هيلتون، ومن فوق مبنى الجامعة الأمريكية، وقد دل على ذلك أقوال من سُئلوا فى اللجنة، ومن مطالعة التقارير الطبية التى أفادت بأن الوفاة جاءت غالباً من أعيرة نارية وطلقات خرطوش، فى الرأس والرقبة والصدر، علماً بأن إطلاق الأعيرة النارية لا يكون إلا بموجب إذن صادر من لجنة برئاسة وزير الداخلية وكبار ضباط وزارة الداخلية، يسلسل بالتدرج الرئاسى إلى رجال الشرطة الذين يقومون بتنفيذه.

وقد بدأ إطلاق الأعيرة النارية يوم ٢٥/١/٢٠١١ فى مدينة السويس ثم تواصل إطلاق الأعيرة النارية والخرطوش فى سائر محافظات القطر، ولاسيما فى القاهرة والجيزة والإسكندرية والإسماعيلية والدقهلية والقليوبية والغربية والشرقية والفيوم وبنى سويف وأسيوط وأسوان وشمال سيناء

٢ - كما تبين للجنة- كذلك- أن سيارات مصفحة للشرطة كانت تصدم المتظاهرين عمداً، فتقتل وتصيب أعداداً منهم، فقد شوهدت فى وسائل الإعلام المرتبة وسجلت على شبكة التواصل الاجتماعى إحدى هذه السيارات تتحرف نحو أحد المتظاهرين وتطرحة أرضاً وأخرى تسير للخلف لتصدم متظاهراً آخر، وترديه قتيلاً.

كما شوهدت أيضاً سيارة حراسة مصفحة بيضاء عليها لوحة أرقام دبلوماسية، متجهة من شارع قصر العينى نحو ميدان التحرير، تسير بسرعة فائقة وسط حشود المتظاهرين، فصدمت من صادفته منهم وقتلت وأصابت العديد.

وقد عثرت اللجنة على سيارتين من هذه السيارات، وجدت إحداها خلف نقطة شرطة فم الخليج والأخرى عند نقطة شرطة ساحل الغلال حيث جرى تفكيكهما.

وقد تمكنت اللجنة من رفع بصمة الشاسيه، وبالإستعلام من المرور ومن الجمارك لم يستدل على مالکهما، غير أن ضابط نوبتجى نقطة شرطة فم الخليج أفاد بأن مندوب السفارة الأمريكية حضر إلى النقطة وذكر له أن هذه السيارة إحدى السيارات التى أبلغت السفارة المشار إليها عن سرقتها، وجار التحقيق فى الواقعة بمعرفة النيابة العامة، التى طلبت ندب قاض للتحقيق فيها.

ثانياً: فيما يخص البلطجة وقتل المتظاهرين وما اشتهر بموقعة الجمل:

فى صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٢/٢، وحتى فجر الخميس ٢٠١١/٢/٣، وقعت أحداث دامية فى معظم محافظات مصر خاصةً فى ميدان التحرير، الذى أصبح رمزاً لثورة ٢٥ يناير، ومكاناً لتجمع الثوار من كافة أنحاء القطر، وقد أطلق على ذلك اليوم «الأربعاء الدامى»، ونرصد فى هذا الجزء ما حدث فى ميدان التحرير.

فمنذ الصباح تجمعت أعداد من مؤيدى النظام فى ميدان مصطفى محمود بشارع جامعة الدول العربية، وذلك بناءً على توجيهات من بعض قادة الحزب الوطنى حسبما جاء فى مداخلة لقيادة من قياداته فى أحد البرامج فى قناة تليفزيونية، كما تجمع آخرون من مؤيدى الرئيس السابق، توافدوا من بعض أحياء القاهرة وتمركزوا فى الشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير يسدون بها بهدف منع المتظاهرين المناهضين للنظام من الوصول إلى الميدان ومحاصرة المتظاهرين داخله، بينما اندس بعض مؤيدى النظام من الشرطة السرية بين المتظاهرين داخل الميدان.

واعتلت طائفة أسطح المنازل المطلة على الميدان، وفى منتصف اليوم بدأت أعداد غفيرة منهم فى اقتحام الميدان، خاصةً من ناحية ميدان عبدالمنعم رياض وكوبرى ٦ أكتوبر، ومن مدخل ميدان التحرير من شارع طلعت حرب، وألقوا الحجارة وقطع الرخام وزجاجات حارقة (المولوتوف) على المتظاهرين، وفى الوقت ذاته أطلقت الشرطة الأعيرة النارية والمطاطية والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين وقام بعض القناصة بإطلاق الأعيرة النارية من أعلى الأبنية المطلة على الميدان. وبعدها هجم على الميدان مجموعة من الرجال يركبون الجياد والجمال ومعهم العصى وقطع الحديد، حضر معظمهم من منطقة نزلة السمان واجتمع فى ميدان مصطفى محمود واتجهوا إلى ميدان التحرير واخترقوا الحواجز الحديدية التى وضعها الجيش لتأمين المتظاهرين وانهالوا ضرباً فى جموع المتظاهرين، فأحدثوا بهم إصابات أدت بعضها إلى الوفاة وظل هجوم المؤيدين للنظام بإلقاء الأجسام الصلبة وقطع الحجارة والرخام على المتظاهرين. ولم يجد المتظاهرون سوى الدفاع عن أنفسهم بتكسير أرصفة الميدان وتبادل قذف الحجارة مع المعتدين، وظل الوضع على هذا النحو حتى الصباح الباكر من يوم ٣-فبراير ٢٠١١.

■ وقد تمكن المتظاهرون من التحفظ على بعض راكبي الجمال والمندسين بينهم من مؤيدى النظام السابق- الذين كانوا يعتدون على المتظاهرين- وتبين من الاطلاع على هوياتهم الشخصية أنهم

من رجال الشرطة بالزى المدنى ومن المنتمين للحزب الوطنى، وتم تسليمهم للقوات المسلحة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.

وقد خاطبت اللجنة القوات المسلحة للاستعلام عن هوياتهم وعن الإجراءات التى اتخذت قبلهم، ولم تستقبل اللجنة رداً.

■ ولما كانت اللجنة قد حققت فى الأجزاء السابقة لوقائع اعتداء الشرطة على المتظاهرين بالأسلحة النارية والمطاطية والخرطوشية والقنابل المسيلة للدموع، وبالدهس بالسيارات، فقد رُئى أن يقتصر البحث فى هذا الجزء على أعمال البلطجة بما فيها استعمال الخيول والحجارة فى إرهاب المتظاهرين والاعتداء عليهم.

■ وقد سمعت اللجنة عدداً من الشهود يكفى للقول بأن بعضاً من رموز الحزب الوطنى وأعضاء مجلسى الشعب والشورى المنتمين للحزب وبعض رجال الشرطة- خاصة من المباحث الجنائية- وبعض رجال الإدارة المحلية قد دبروا للمظاهرات المؤيدة للرئيس السابق فى ٢٠١١/٢/٢، والتى انطلقت من أحياء القاهرة والجيزة صوب ميدان التحرير، وهى مزودة بالعصى والحجارة والمواد المشتعلة والأسلحة البيضاء، وأن عدداً من أعضاء الحزب الوطنى ورجال الشرطة بالزى المدنى قد شارك مع البلطجية الأجورين وراكبى الجياد والجمال فى الاعتداء على المتظاهرين فى ميدان التحرير، على النحو المبين سلفاً.

■ تلقى البريد الإلكتروني الخاص بلجنة التحقيق وتقصى الحقائق رسالة من شخص يدعى «محمد سقا» من البريد الإلكتروني خاصته والذي يحمل عنوانه «<http://mobilatco.com/vb/>» mm_sakka@hotmail.com ext.php?ref=mailto:mm_sakka@hotmail.com تفيد بأنه قد تسلم رسالة نصية على الموبايل خاصته موقعة باسم أحياء مصر (egypt lovers) تضمنت دعوة المصريين لتنظيم مظاهرات تأييد لمبارك تتطلق من ميدان مصطفى محمود وتم تسلم هذه الرسالة فى تمام الساعة الحادية عشرة مساءً يوم الثلاثاء أول فبراير كما قررت تليفونيا سلوى أبوالنجا، من تليفون رقم ٠١٠١١٠٠٤٨٠، أنها تلقت ذات الرسالة فى ذات التاريخ علماً بأن خدمة الرسائل النصية كانت مقطوعة عن مصر كلها حتى ذلك الوقت، وأرسل الشاهد المذكور مع تلك الرسالة فيديو بمطالبة ما تضمنه من أحداث تبين أنه مصور أمام البنك الوطنى المصرى فى ميدان مصطفى محمود بالمهندسين وذلك يوم ٢٠١١/٢/٢، حيث ظهرت حشود من المتظاهرين المؤيدين للرئيس المصرى السابق محمد حسنى مبارك ملتفين حول إحدى الشخصيات المعروفة، الذى تحدث إليهم من خلال مكبر صوت، مقررًا لهم أن الأجورين أمثال البرادعى والمزور أيمن نور هم الذين أفسدوا البلد وأن المتظاهرين المتواجدين بميدان التحرير غير محترمين وخونة وأنهى حديثه إلى المتظاهرين فى ميدان لبنان بضرورة تحرير الميدان من الخونة الذين يريدون الخراب لمصر.

■ أرسل إلى الصفحة الرئيسية للجنة التحقيق وتقصى الحقائق بموقع facebook فيديو وبمشاهدته تبين أنه يتضمن قيام بعض الأشخاص بالتعدى على آخرين بالأسلحة البيضاء أمام بوابة أحد القصور ويبين من الحوار الذى دار بين هؤلاء الأشخاص أن سبب التعدى عليهم هو تحذيرهم من ذكر واقعة استجارهم من قبل أحد الأشخاص، الذى ظهرت صورته بنهاية التسجيل للتعدى على المتظاهرين فى ميدان التحرير وورد بالتعليق على ذلك الفيديو أن الشخص الذى ظهر بنهايته أحد أعضاء مجلس الشعب السابق.

■ مرفق بالمذكرة تسجيلات لبعض أحداث ٢٠١١/٢/٢ والمقدمة إلى اللجنة على أسطوانة (cd)، تبين من خلال مشاهدتها أنها تحتوى على ستة أفلام فيديو الأول يبدأ بتصوير مجموعة من المتظاهرين المؤيدين للحزب الوطنى بجوار مركز التجارة العالمى وفندق كونراد، متجهين إلى ميدان التحرير بعضهم يستقل سيارات والبعض مترجل وهم يحملون عصياً وأسلحة بيضاء.

■ الفيديو الثانى يبدأ بتصوير لمجموعة من المتظاهرين المؤيدين للحزب الوطنى الديمقراطى أسفل تمثال عبدالمنعم رياض وفى مواجهتهم سيارة مصفحة محترقة يعتليها أحد الأشخاص ويقومون بإلقاء الحجارة على المتظاهرين، مما أدى إلى انسحاب عدد من المتظاهرين.

■ الفيديو هان الثالث والرابع يظهر فيهما تبادل إلقاء الحجارة بين المتظاهرين بميدان التحرير والموجودين بميدان عبدالمنعم رياض. الفيديو هان الخامس والسادس للمتظاهرين المؤيدين للحزب الوطنى والمتواجدين بميدان عبدالمنعم رياض يحثون بعضهم على البقاء بالميدان وصورة لعدد من الأشخاص أعلى العقارات المواجهة للمتحف المصرى يلقون بالحجارة على المتظاهرين بميدان التحرير.

■ مرفق بالمذكرة صور لبعض أحداث ٢٠١١/٢/٢ والمقدمة إلى اللجنة على أسطوانة (cd) بمشاهدتها تبين أنها تحتوى على صور لبعض أنصار الرئيس السابق محمد حسنى مبارك يقومون بإلقاء كميات كبيرة من الطوب تجاه المتظاهرين بالتحرير وصور أخرى لسافى الذكر يحملون عصياً وأسلحة بيضاء وسيوفاً وصور لاشتباكات ما بين أنصار الرئيس السابق القادمين من ميدان عبدالمنعم رياض فى اتجاه ميدان التحرير وبين المتظاهرين المتجهين من ميدان التحرير فى الاتجاه المعاكس.

انتقل فريق من الأمانة الفنية للجنة التحقيق وتقصى الحقائق من المنتدبين من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى منطقة نزلة السمان للتقصى عن حقيقة الأحداث التى وقعت يوم ٢٠١١/٢/٢ وذلك فى ضوء امتناع العديد من أهالى نزلة السمان عن الإدلاء بشهاداتهم خشية إيذائهم.

■ قدم للجنة صورة ضوئية لوثيقة- لم يتسن للجنة التحقق من صحتها - معنونة بـ «وزارة الداخلية - مكتب الوزير» وعليها الشعار الخاص بوزارة الداخلية، ثابت بها عبارة «سرى وهام للغاية» تحمل رقم تعميم ٦٠-١ /ب/م ت، تضمنت أمراً بتوظيف عدد من البلطجية، وإعطائهم مبالغ مجزية، مع إبلاغهم بوقت التحرك لإشاعة الفوضى.

■ كانت اللجنة قد أرسلت فى ٢٠١١/٢/١٢ مذكرة إلى النيابة العامة للتحقيق فى هذه الوقائع، ثم جرى انتداب مستشارين للتحقيق فيها.

ثالثاً: فيما يتعلق بحالة الانفلات الأمنى وانتشار البلطجية:

حدث الانفلات الأمنى نتيجة إطلاق البلطجية على المتظاهرين لإخراجهم بالقوة من ميدان التحرير- على النحو السابق بيانه- وانتشارهم فى كافة أنحاء القاهرة والجيزة يدمرون ويسلبون ويحرقون خاصة بعد انسحاب الشرطة وحرق مقارها بمعرفة هؤلاء البلطجية وبعض الأهالى الغاضبين.

وقال أحد قيادات الشرطة السابقين إن أمرا صدر لقوات الأمن المركزى بالقاهرة من أحد قيادات الشرطة فى ٢٠١١/١/٢٨ بالانسحاب وصدرت أوامر للضباط بارتداء الزى المدنى والانصراف، ثم انقطعت الاتصالات بهم عقب صدور هذا الأمر، وقد تأيد ذلك بما قرره أحد أطباء قصر العينى من أنه فى حوالى الساعة الخامسة مساء لاحظ حرس المستشفى يخلعون ملابسهم الرسمية ويرتدون ملابس مدنية، وذلك بناء على أوامر صادرة إليهم بذلك. كما شوهد فى أحد شرائط الفيديو المذاعة فى القنوات الفضائية انسحاب قوات الأمن المركزى بشكل منتظم يومئى بصدور أمر بالانسحاب.

وقد رصدت اللجنة سرقة وإتلاف بعض القطع الأثرية من المتحف المصرى وسرقة محتويات بعض المحال، كما تم رصد سيارة رقم (ف و ٨٥١٦) بها بعض البلطجية وشخص ظهرت صورته جلياً يشتهه فى أنهم هم الذين أحرقوا مبنى الحزب الوطنى، الذى كانت تلتهمه النيران حينئذ.

وزاد من الانفلات الأمنى خروج أو هروب بعض المسجونين من الليمانات والسجون المتاخمة للقاهرة، وقامت الأمانة العامة للجنة بزيارة السجون الآتية:

١- منطقة سجون وادى النطرون.

٢- منطقة سجون طرة.

٣- منطقة سجون أبوزعبل.

٤- سجن المرج.

٥- سجن القطا الجديد.

وبعد أن قامت اللجنة بالزيارات الميدانية وسؤال إدارات هذه السجون وبعض المساجين وبعض الأهالى المجاورين للسجون انتهت إلى احتمال تصويرين:

■ وقد ذهب أصحاب التصور الأول إلى أن ذلك يدخل فى نطاق ما حدث من انهيار فى أداء الشرطة

فى كافة القطاعات، ورغبة البعض فى ترويع المواطنين، ويستند هذا التصور على الدلالات الآتية:

١- ظهر فى أحد أشرطة الفيديو- التى اطلعت عليها اللجنة- مجموعة من الأشخاص يرتدون زياً أسود اللون متشابه الشكل يماثل الزى الذى يرتديه أفراد الأمن المركزى ويقومون بفتح غرف

السجن التابع لأحد مراكز مديرية أمن الفيوم ويطلبون من نزلاء تلك الغرف سرعة الخروج والعودة إلى منازلهم. ^١

٢- مشاهد شريط فيديو آخر يظهر فيه المساجين الهاربون من أحد سجون وادى النطرون يحملون أغراضهم الشخصية تحت تواجد أفراد من قوات الأمن المتمركزين بالزى الرسمى وهم يحثون المساجين على سرعة الخروج من السجن. وخروجهم من السجن وهم يحملون أغراضهم الشخصية وفى حضرة رجال الشرطة يدل على أنهم خرجوا نتيجة ترتيب افسح لهم الوقت لجمع أغراضهم الشخصية، وذلك لأن هروب السجين فى حالة العصيان الجماعى واحتمال إصابته بعيار نارى يثير لديه حالة من الفرع تجعله يسرع لينجو بنفسه دون أن يلتفت لجمع أغراضه.

٣- شهادة عدد من المساجين فى سجن وادى النطرون وسجن طرة بأن إدارة السجن قطعت المياه والكهرباء عنهم قبل تمرد المساجين بعدة أيام وهو ما يؤدى- بطبيعة الحال- إلى هياجهم وتذمرهم، ويعطى المبرر الكافى لاصطناع الاضطراب والمقاومة الظاهرية، ثم الانفلات الأمنى.

٤- قرر بعض المساجين- فى سجون لم يهرب منها أحد- أن الشرطة أطلقت الأعيرة النارية والخرطوشية فى اتجاه العنابر والزنازين بالرغم من عدم وجود تمرد، وأن عدداً من المساجين قتلوا أو أصيبوا أثناء وجودهم داخلها.

٥- كما قرر عدد من المساجين- فى سجون مختلفة- أن رجال الشرطة العاملين فى السجن أطلقوا فى اتجاه العنابر والحجرات قنابل مسيلة للدموع مما أشعر نزلاء السجن بالاختناق فحاولوا الخروج من العنابر، وهو ما يشير إلى تعمد إثارة المسجونين ودفعهم إلى التمرد والظهور بمقاومة التمرد حتى تبدو الصورة بأن خروجهم كان نتيجة إخفاق الحراسة فى منعهم.

٦- قرر العميد/ عصام القوصى وسائر رجال الشرطة القائمين على إدارة السجن أنه فى يوم ٢٩/١/٢٠١١ حدث تمرد داخل السجن واكبه هجوم عدد من الأشخاص المسلحين على السجن، أطلقوا أعيرة نارية من مدافع جرينوف وغيرها من الأسلحة النارية فى اتجاه السجن وأن الحراسة المعينة على الأبراج بادلوهم إطلاق الأعيرة النارية حتى نفذت الأخيرة، غير أنه بمعاينة سور السجن تبين عدم وجود أى آثار لطلقات نارية على السور أو الأبراج، مما يدل على عدم صحة ما قرره رجال الشرطة المشار إليهم.

٧- قرر سجين بليمان وادى النطرون أن سيدة اتصلت بأحد البرامج التلفزيونية وقالت إنها تسكن بجوار سجن وادى النطرون، وأن السجن تم اقتحامه وإخراج المساجين، وبعد وقت قصير قامت قوات السجن بإطلاق قنابل مسيلة للدموع فى اتجاه العنابر دون مبرر، ثم فى الساعة الثالثة سمع صوت أعيرة نارية لمدة عشرين دقيقة أعقبها خروج المساجين، وقد دل ذلك على أن ما أذيع فى التلفزيون كان سابقا على ادعاء الاعتداء على السجن بما يثير شبهة وجود تخطيط مسبق لإخراج المساجين من سجن وادى النطرون.

٨- ثبت من المعاينة بسجن وادى النطرون أن أعمال التخريب ونزع الأقفال ونشر حديد الهوايات بالغرف تستغرق وقتاً أطول كثيراً مما قرره ضباط السجن.

٩- قرر وليد حسن حسين، المسجون بسجن المرج، أنه فى يوم ٢٩/١/٢٠١١ توجه إلى العيادة الطبية بصحبة الحراسة، فرأى المخبر عبدالفتاح الشهير بأبوعميرة يتجه صوب الغرفة رقم (٦) المتواجد فيها المساجين المتهمون فى قضايا إعلامية ويخرجهم من حجرهم إلى ممر العنبر، وسمع بعض ضباط السجن يتبادلون الحديث، وأحدهم يقول «يظهر أنها بدأت»، ثم فوجئ بإطلاق قنابل مسيلة للدموع داخل ممرات العنابر دون داع، مما أصاب السجناء بحالة اختناق أدت إلى هياجهم، وتناهى إلى سمعه قول أحد المخبرين عبارة: «حرام الضباط يفتحوا لهم وبعد كده يضربوا عليهم النار».

١٠- قررت الدكتورة منال البطران أن شقيقها المرحوم اللواء محمد البطران حادتها تليفونيا قبل مقتله وقال: «حبيب العادلى أحرق البلد وأن هناك ثمانية عشر قسم شرطة تم فتحها وخرج منها المساجين وإن تكرر الأمر فى السجنون فستكون كارثة، وأنه لن يسمع بذلك».

١١- إن السجنون التى خرج منها المسجونون هى السجنون المتاخمة للقاهرة، والتى بها عتاة المجرمين بما يشير إلى أن ذلك تم عن قصد ليثيروا الذعر والفرع لدى المواطنين فى العاصمة وما حولها، ضمن خطة الفراغ الأمنى.

■ التصور الثانى: اعتداءات مسلحة على السجنون

وذهب أصحاب التصور الثانى إلى أنه تم تهريب المساجين بعد اعتداءات مسلحة على السجنون واستندوا فى ذلك إلى الدلائل الآتية:

١- عدد السجنون فى جميع ربوع الدولة ٤١ سجناً وهرب السجناء من ١١ سجناً فقط بنسبة ٢٦٪ هى سجون أبوزعبل (٤ سجون) ووادى النطرون (٤ سجون) والمرج والفيوم وقنا.

٢- لم يهرب مسجون واحد من سجون القاهرة (طرة ٤ سجون وسجن الاستئناف بباب الخلق) وهى الأقرب إلى موقع الأحداث فى ميدان التحرير.

٣- ثبت بمعاينة منطقة سجون أبوزعبل (تضم أربعة سجون) تعرضها لهجوم خارجى مسلح تظهر آثاره واضحة فى الأعييرة النارية المطلقة على بوابة السجن الرئيسية وعلى السور الشرقى المجاور لسجنى أبوزعبل ١، ٢ كما تظهر على هذا السور آثار لإطلاق أعيرة ثقيلة (جرينوف أو متعدد).

٤- ثبت استعمال نوع من الذخيرة لا يتداول فى محيط قوات الشرطة والجيش فى الهجوم على سجن أبو زعبل (طلقات سلاح آلى خضراء اللون) تم التحفظ على بعض فوارغها أثناء المعاينة وكذا على فوارغ طلقات أعلى من عيار الأسلحة الآلية.

٥- شهد الدكتور سعيد محمد عبدالغفار المقيم بالاستراحة المجاورة للسجن بوجود هجوم مسلح من الناحية الشرقية باستخدام أسلحة آلية بمعرفة مجموعات من البدو وصياح بعضهم بالدعاء لحماس.

٦- ثبت وجود هدم بسور السجن من الناحية الشرقية وهدم بعض أجزائه من الخارج باستخدام معدة بناء (لودر).

٧- ثبت أن سجون أبوزعبل تضم المحكوم عليهم بأحكام جنائية من أهالى منطقتى شمال وجنوب سيناء.

٨- ثبت بأقوال ضباط منطقة سجون أبوزعبل تعرضهم لهجوم مسلح خارجى واكبته حالة هياج داخلى من السجناء وتحطيم أبواب وحوائط السجن باستخدام طفايات الحريق الكائنة بداخل كل زنزانة وهو ما تمت معاينته من آثار للتلفيات يتصور حدوثها وفقا لهذه الرواية.

٩- ثبت وجود عدد خمسة مسجونين من حركة حماس بسجن أبوزعبل ١، إضافة إلى عدد ٢٤ آخرين من ذات الحركة ومن خلية حزب الله بالسجون التى تم اقتحامها، والذين أبانت وسائل الإعلام سرعة وصولهم إلى ديارهم خارج البلاد بعد الهرب بساعات قليلة بما يؤكد التخطيط لتفريغهم عن طريق الهجمات الخارجية على السجون.

١٠- بسؤال عينات عشوائية من مساجين سجن القطا «لم يهرب منه أحد» أجمعت أقوالهم على أن هناك حالة هياج داخلى انتابتهم نتيجة متابعتهم أحداث الثورة بوسائل الإعلام، حيث رغب بعضهم فى المشاركة فى أحداث الثورة، كما أن تواتر الأخبار عن هروب المساجين من سجن أبوزعبل أدى إلى رغبتهم فى الهرب.

١١- ثبت بأقوال ضباط القوات المسلحة المكلف بتأمين سجن القطا أن السجن تعرض لهجوم خارجى وتعاملت معه القوات المسلحة ونجحت فى صدده كما شهد ثلاثة من أصحاب المزارع المجاورة للسجن بأنهم نجحوا فى رد مجموعات مسلحة حاولت التوجه للسجن واقتحامه لتفريب أبنائهم المسجونين.

١٢- إن الوضع الذى شاهده اللجنة من حالة الانفلات الأمنى بسجن القطا وهياج المساجين وعدم انصياعهم للتعليمات الأمنية يتنافى مع وجود مخطط لتفريب المساجين فى هذا السجن لاسيما أن الثابت عدم هروب أى مسجون منه، بل وفاة قيادة أمنية بداخله أثناء أحداث تمرد المساجين- وهو اللواء محمد البطران، رئيس مباحث السجون- الذى شهد زملاؤه وممثلان عن السجناء بأنه توفى أثناء محاولة خروج المساجين وراءه للهرب، فتم إطلاق النار نحوهم، فقتل عدد منهم كان من بينهم اللواء محمد البطران الذى ذكر لهم عدم صدور أمر له بإخراج السجناء وأصيب آخرون من بينهم المقدم/ سيد جلال، وهذا ما يؤكد عدم وجود مخطط مسبق لتلك الأحداث.

١٣- إن شهادة المسجون بشأن إطلاق غازات مسيلة للدموع عليه بالزنزانة دون مبرر يتعين أخذها وتقديرها فى نطاق اعتبارين، أحدهما هو أن السجن لا يرى خارج الباب المغلق وبالتالي تقييمه للحالة فى محيط السجن هو تقييم قاصر. والثانى أن الغاز بطبيعته ينتشر دون توجيهه وتبعاً لاتجاه الهواء، ومن ثم فيمكن أن ينتشر فى محيط يجاور مكان الإطلاق أو التصويب.

١٤- عدم ثبوت صدور أى تعليمات بشأن تخفيف الاختياطات الأمنية فى غضون فترة الأحداث على السجون بل صدرت تعليمات بتكثيف إجراءات الحراسة وأن الثابت فقط هو تحقق واقعات هروب جماعى من السجون وهو ما لا يستدل به- كنتيجة- على السبب.

١٥- إنه من غير المتصور إقرار السجين بالهروب دون أن يورد تعليلاً لذلك يلقي فيه بالمسؤولية على غيره، إذ هو معرض للعقوبة وفقاً لنص المادة ١٢٨ من قانون العقوبات. كما أنه من غير المتصور إجماع جميع ضباط السجون التى تم الانتقال إليها على عدم صدور تعليمات بفتح السجون، وعدم تخفيف الإجراءات الأمنية أثناء الأحداث.

١٦- نجحت الشرطة فى إجهاض محاولات هروب السجناء فى ١٥ سجناً منها (القطا، دمنهور، طرة، الزقازيق، شبين الكوم).

خلص مما تقدم إلى تعرض بعض السجون لهجمات مسلحة من خارجها أدت إلى هروب بعض المساجين، وإشاعة حالة من الفوضى بين المساجين فى السجون الأخرى، اقترنت بهياج داخلى إثر متابعتهم لأحداث الثورة عبر وسائل الإعلام طمعا فى الخروج، إلا أنه يجب التوقف عند منطقة سجون وادى النطرون، إذ إن الآثار التى رصدتها اللجنة عند المعاينة لا تتم عن حدوث اعتداء تعجز أمامه الشرطة عن المواجهة، ومن ثم لا يوجد مبرر قوى لحدوث الانفلات وهروب السجناء من سجون وادى النطرون.

وإزاء وجود هذين التصورين للانفلات الأمنى فى السجون، فإن اللجنة ترى أن الأمر فى حاجة إلى مزيد من التحقيق القضائى لتحديد المسؤولية فى كل حالة من حالات الانفلات داخل السجون المعنية.

«ixzz1NZMKSVLv» \ «http://mobilatco.com/vb/showthread.php?t=1296»

رابعاً: فيما يخص الإعلام المضلل وقطع الاتصالات والإنترنت:

لم تكن أحداث ثورة ٢٥ يناير وتفجر طاقات الغضب المصرى هى المسيطر الوحيد فى المجال العام المصرى، وإنما وضح جلياً أن ظاهرة الانفلات الأمنى وما ارتبط بها من تداعيات ودلالات قد أحدثت واقعاً مخيفاً بافتقار الأمن والأمان للأسرة المصرية خاصة، والوطن عامة.

■ وازداد الإحساس العام بالخوف وعدم الأمان، سواء للمصرى المقيم على أرض الوطن أو المغترب عندما تقطعت سبل معرفة أخبار البلاد والأهل، خاصة حين تم عزل مصر من ٢٨ يناير إلى ١ فبراير، بقطع خدمات الاتصالات الهاتفية الخلوية (الهواتف المحمولة)، بالإضافة إلى خدمات الإنترنت.

■ وقد نتج عن منع الاتصالات وقطعها عن مصر والمصريين، اندفاع الكافة نحو الإعلام ووسائله الجماهيرية كفاعل أساسى يعكس أحداث الثورة وأحوال البلاد.

هذا بدوره دفعنا إلى تحليل موقف الإعلام المصرى ممثلاً فى: الإعلام الجماهيرى (صحافة

وتليفزيون)، والإعلام البديل (باستخدام شبكة الإنترنت)، وتحديد دوره السلبى والإيجابى دون إغفال أو موارد، من خلال التركيز على محورين رئيسيين:

■ المحور الأول: مدى اهتمام الإعلام المصرى بأحداث الثورة والانقلابات الأمنى الذى صاحبها.

■ المحور الثانى: الأدوار الإعلامية التى مارسها الإعلام المصرى.



أولاً: مدى الاهتمام بظاهرة الانقلابات الأمنى خلال ثورة ٢٥ يناير:

يأتى اهتمام الإعلام بظاهرة الانقلابات الأمنى مرتبطاً بأهمية الحدث من ناحية، وأهمية الدور الإعلامى فى المجتمع من ناحية أخرى. وقد تقاربت معدلات الاهتمام بطرح ظاهرة الانقلابات الأمنى وأسبابها، والآثار المترتبة عليها، وطرح مجموعة من الحلول لها، ما بين الإعلام الرسمى، والإعلام المصرى الخاص، ممثلاً فى القنوات الفضائية. كما تقاربت معدلات الاهتمام بطرح الظاهرة بين برامج القنوات الفضائية محل الرصد.

وقد ساد التنوع والتعدد فى الأبعاد التى طرحت من خلال المعالجة الإعلامية الصحفية والتلفزيونية، وتم رصدها على النحو التالى:

البعد الأمنى: ممثلاً فى تركيز المعالجات الإعلامية على غياب الأمن فى ظل اختفاء الشرطة من مواقعها. وهروب العديد من المساجين، وترويع المواطنين، وانتشار الشغب والجرائم والبلطجة، إضافة إلى بعض الحلول التى تم تفعيلها والمقترحة لإعادة الأمن بالشوارع المصرية.

الأبعاد السياسية: ممثلة فى حالات الصدام والبلطجة بين مؤيدى ومعارضى الرئيس السابق، وعلاقة فلول النظام الحاكم ورموز الفساد بالتدبير لحالة الانقلابات الأمنى.

البعد الاجتماعى: والذى ارتبط بالآثار المجتمعية لظاهرة الانقلابات الأمنى، وبعض الحلول التى تم تنفيذها لمواجهة الانقلابات الأمنى، ومنها على سبيل المثال: تكوين اللجان الشعبية.

البعد الاقتصادى: ممثلاً فى التركيز على رصد الخسائر الاقتصادية التى وقعت جراء أحداث الانقلابات الأمنى.

البعد الإعلامى: من خلال استعراض صور العنف ضد الإعلاميين الذين حاولوا تغطية أحداث العنف والشغب فى المظاهرات.

وبالمثل برز اهتمام صحافة المواطن بظاهرة الانقلابات الأمنى، ممثلاً فى تناول الظاهرة بأبعادها وتداعياتها عبر أطروحات حركات الاحتجاج الاجتماعى «جماعة كلنا خالد سعيد»، «حركة ٢٥ يناير»،

إضافة إلى أطروحات الشبكات الإخبارية على موقع Face book مثل:

أطروحات «شبكة رصد الإخبارية»، وأطروحات «وكالة أنباء تحركات الشارع المصرى»، إضافة إلى أطروحات أعضاء صفحة «ضباط الشرطة المصرية».

كما ظهر الاهتمام برصد الظاهرة وتبويبها ونشرها على مستوى عالمى عبر مواد الفيديو التى سجلها

المواطنون، وانهاالت على مواقع الفيديو التشاركي على شبكة الإنترنت، وأبرزها موقع Youtube. إضافة إلى مواقع الصحف المصرية التي استضافت أقساماً خاصة لصحافة المواطن، مثل: (موقع صحيفة «المصرى اليوم» على الإنترنت).

إلا أن مراكز الاهتمام بظاهرة الانفلات الأمنى تنوعت فى صحافة المواطن ما بين التركيز على طرح أحداث ووقائع محددة ترصد حالة الانفلات الأمنى ومظاهرها، وتصدرت هذه الفئة المركز المتقدم فى خريطة اهتمام صحافة المواطن بالانفلات الأمنى، تلاها الاهتمام بطرح أفكار ورؤى معينة بشأن ظاهرة الانفلات الأمنى، وظهر ذلك بشكل رئيسى فى تبنى منطق تدبير خطة الانفلات الأمنى لإجهاض الثورة المصرية، أما المركز الثالث فكان للاهتمام بالتركيز على شخصيات بعينها أو جهات محددة رأت الأطروحات تورطها فى ظاهرة الانفلات الأمنى.

ثانياً: الأدوار الإعلامية التى مارسها الإعلام المصرى فى تناوله لظاهرة الانفلات الأمنى:

أظهرت نتائج الرصد الإعلامى لظاهرة الانفلات الأمنى فى الإعلام المصرى- الجماهيرى والبديل- تنوع الأدوار الإعلامية التى مارسها الإعلام المصرى فى طرحه للظاهرة. وتمثلت هذه الأدوار فيما يلى:

- الدور الراصد والواصف للظاهرة.

- الدور الشارح والمفسر للظاهرة.

- الدور التعبوى.

وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين على قدر كبير من الأهمية عند استعراض مستويات الأدوار

الإعلامية التى مارسها الإعلام المصرى:

أولهما: أن تنوع هذه الأدوار الإعلامية حقق نوعاً من التكامل فى طرح ظاهرة الانفلات الأمنى على الجمهور العام، وهو ما يعبر عن حالة اللهاث الإعلامى فى محاولة التواكب مع أحداث الثورة المتلاحقة وما ارتبط بها من ظاهرة الانفلات الأمنى وغيرها من الظواهر الاجتماعية والسياسية التى مثلت عناصر جذب إعلامى بدرجة كبيرة جداً.

ثانيهما: أن تنوع الأدوار الإعلامية لا يشير بالضرورة إلى إيجابية أداء الإعلام المصرى لهذه الأدوار. ذلك أن رصد المعالجة الإعلامية لظاهرة الانفلات الأمنى كشف عن وجود أوجه سلبية مختلفة فى الأداء الإعلامى أثناء الثورة جنباً إلى جنب مع أوجه التميز والكفاءة التى نجح الإعلام المصرى فيها.

قطع الاتصالات،

كان لافتاً قطع خدمة الاتصالات من شركات المحمول الثلاث فى وقت واحد، مما ينم عن وجود تنسيق سابق ومتفق عليه مع الجهات الأمنية.

وقد لعب قطع الاتصالات دوراً مهماً فى الأحداث، فهو من ناحية دفع الكثيرين إلى النزول للشارع، ودفع أعداد المتظاهرين لافتقار وسيلة التواصل مع غيرهم، ومن ناحية أخرى قد يقال إن هذا القطع أثر على الاتصالات بين رجال الشرطة والقيادات، وأدى ذلك إلى انفرادية القرارات وعشوائية التصرفات، وكثرة الانسحابات، فحدث الفراغ الأمنى وشاعت الفوضى، إلا أن ذلك ليس مؤكداً:

■ بسؤال الدكتور عمرو بدوى محمود، الرئيس التنفيذى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، قرر أن يوم ٢٢/١/٢٠١١ دعاه ممثلو الجهات الأمنية لاجتماع ضم ممثلى شركات المحمول الثلاث وتم تشكيل غرفه طوارئ لإعطاء الأوامر الخاصة بتشغيل و قطع خدمات الاتصالات تطبيقاً للمادة ٦٧ من قانون الاتصالات لوجود حالة ضرورة قصوى تمس الأمن القومى.

وأصدرت الغرفة أمراً بقطع خدمات الاتصال يوم ٢٧ يناير فى الساعة العاشرة صباحاً وإعادتها يوم ٢٩ يناير ٢٠١١ فى حوالى الساعة ٩,٣٠ صباحاً، أما خدمة الإنترنت فتم وقفها يوم الجمعة ١/٢٨ وعادت صباح يوم ٢/٥/٢٠١١، وأوضح أن هذا القطع لا يؤثر على الاتصالات الخاصة بالشرطة لأن لها تردداً ونظاماً مستقلاً خاصاً بها.

وأضاف أنه تحت الضغط الشعبى أعيدت الخدمات إلى وضعها الطبيعى، مؤكداً أن هذا القطع لم يسبق حدوثه فى أى دولة فى العالم، وكان له تأثير سلبى على سمعة مصر الدولية، وأضيرت شركات المحمول جراء ذلك.

وورد للجنة خطاب رئيس مجلس إدارة شركة اتصالات للتليفون المحمول ثابتاً به: أن خدمة الاتصالات بالشركة قد تأثرت بعاملين خارج سيطرتها خلال الفترة من ٢٥ يناير وحتى ٩ فبراير ٢٠١١ هما:

١- صدور تعليمات للشركة من غرفة الطوارئ (لجنة الأمن القومى) بالاستعداد لتنفيذ خطة الطوارئ بقطع الخدمة بحسب تعليمات غرفة الطوارئ. وذلك لدواع أمنية، قد كان ذلك فى الاجتماع الذى عقد بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١١ فى مقر الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، وقد صدرت التعليمات المذكورة بحضور ممثلى شركات المحمول الثلاث والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وممثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وممثلى الجهات السيادية وممثلى الجهات الأمنية، وقد صدرت التعليمات للشركة من غرفة الطوارئ بتنفيذ تلك الخطة بقطع خدمة الاتصالات فى بعض محافظات الجمهورية وقد انصاعت الشركة لتلك التعليمات بموجب التزاماتها بموجب أحكام الباب السادس عشر خاصة المادة (٦٧) من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ والترخيص رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ الصادر لها من الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات.

٢- تعرض العديد من محطات شبكة التليفون المحمول الخاصة بالشركة للتخريب والسرقة والحريق أثناء الأحداث في تلك الفترة.

كما ورد خطاب العضو المنتدب والمدير التنفيذي لشركة فودافون مصر ثابتاً به:

أ- في الفترة من ١/٢٥ وحتى ٢٠١١/١/٢١ خدمة الاتصالات بالشبكة كانت تعمل بشكل متوسط بسبب انقطاع الخدمة جزئياً عن بعض مناطق الجمهورية تنفيذاً للتعليمات والأوامر المتعددة والمتعاقبة التي صدرت إلى إدارة الشركة من غرفة العمليات المكلفة بإدارة الأزمة استناداً لنص المادة ٦٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتنظيم الاتصالات بأن «للسلطة المختصة في الدولة أن تخضع لإدارتها جميع خدمات وشبكات اتصالات أي مشغل أو مقدم خدمة وأن تستدعي العاملين لديه القائمين على تشغيل وصيانة تلك الخدمات والشبكات، وذلك في حالة حدوث كارثة طبيعية أو بيئية أو في الحالات التي تعلن فيها التعبئة العامة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وأي حالات أخرى تتعلق بالأمن القومي». وكذلك بسبب أعطال ناتجة عن أعمال السلب والحريق وعدم توافر الوقود لتزويد المولدات في بعض المحطات.

المادة ٧٦ من الدستور الملقى بعد الثورة

ملاحظة من المؤلف : حرصت أن أضيف إلى الطبعة الثانية من هذا الكتاب هذه المادة من الدستور الملقى، لأنها المادة الغريبة في تاريخ الدساتير، والتي كرست توجيه الترشيح لرئاسة الجمهورية إلى شخص بعينه. وهذه المادة في حد ذاتها يمكن أن تكون سبب ثورة. ولما كانت هذه المادة من أوائل المواد التي تم كنسها بعد الثورة من الدستور، ولن تعود إلى الظهور مرة ثانية، فقد كان من الضروري للذين يجب أن يعرفوا عن تاريخهم نشر هذه المادة كاملة حتى يسهل عليهم معرفتها. وإلى نص المادة التي يبلغ عدد كلماتها ٧١٣ كلمة :

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر. ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات. على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل. ويزاد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة ٣٪ على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى أو ما يساوي ذلك في أحد المجلسين أن يرشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في أي من المجلسين في آخر انتخابات أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجرى خلال عشر سنوات اعتبارا من أول مايو ٢٠٠٧، أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

وتقدم طلبات الترشيح إلى لجنة تسمى لجنة الانتخابات الرئاسية تتمتع بالاستقلال، وتشكل من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة، وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنان الآخرين مجلس الشورى وذلك بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين وذلك لمدة خمس سنوات. ويحدد القانون من يحل محل رئيس اللجنة أو أي من أعضائه في حالة وجود مانع لديه.

- وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلي :
- ١- إعلان فتح باب الترشيح والإشراف على إجراءاته وإعلان القائمة النهائية للمرشحين
 - ٢- الإشراف العام على إجراءات الاقتراع والفرز
 - ٣- إعلان نتيجة الانتخاب
 - ٤- الفصل فى كافة التظلمات والطعون وفى كافة المسائل المتعلقة باختصاصها بما فى ذلك تنازع الاختصاص
 - ٥- وضع لائحة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها
- وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل، وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ، ويحدد القانون المنظم للانتخابات الرئاسية الاختصاصات الأخرى للجنة.
- كما يحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من يخلو مكانه من أحد المرشحين لأى سبب غير التنازل عن الترشيح فى الفترة بين بدء الترشيح وقبل انتهاء الاقتراع.
- ويجرى الاقتراع فى يوم واحد وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التى تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز، على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللجنة.
- ويعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، فإذا لم يحصل أى من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة أيام على الأقل بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، فإذا تساوى مع ثانيهما غيره فى عدد الأصوات الصحيحة اشترك فى انتخابات الإعادة. وفى هذه الحالة يعلن فوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة.
- ويتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد، أو لم يبق سواه بعد تنازل باقى المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه، وفى هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة وينظم القانون ما يتبع فى حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية.
- ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور.
- وتصدر المحكمة قرارها فى هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها. فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب لإعمال مقتضى هذا القرار وفى جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً للكافة ولجميع سلطات الدولة. وينشر فى الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام.

نماذج من كتابات الكتاب خلال سنوات المقاومة

إبراهيم عيسى: سر الجمود الذى نعيشه

كان الكاتب إبراهيم عيسى أكثر من كتب وهاجم حسنى مبارك والتوريث. من بين مقالاته العديدة ما كتبه فى صحيفة الدستور يوم ١٢ أبريل ٢٠٠٦. حيث كتب يقول: «بعد ثلث قرن فى الحكم وصلت مصر إلى حد إنه مفيش حد يملك من أمر مصر شيئا إلا الرئيس وحده، ولا فيه مؤسسة ولا مجلس ولا مستشارين ولا رأى عام ولا أى حاجة تملك ان تغير رأى الرئيس أو قراره أو موقفه، فالرئيس لا يرى أحدا غيره فى صناعة القرار، وهذا ما يفصح عن سر الجمود الذى نحياه ويفضح التصلب الذى نعيشه، بلد يحكمه فرد لا يواجهه أحد ولا يمس قراراته وآراءه شخص. بلد السمع والطاعة والعبادة فى كل مكان يذهب له مبارك. فالجميع يهتف باسمه ويهلل بنفاقه، وتجد رجالا كبارا ببذل وجلاليب فى عمر عمك أو خالك يقفون ويهتفون بأصوات مبحوحة «بالروح والدم يا ريس»، ويقبلون يده ويفتخرون بذلك ويرصون قصائد المدح والتقديس ويجلجل شباب وطلبة فى حضور الرئيس بكلمات تقطر نفاقا وتألها وتمجيذا، يحفظونها عن ظهر قلب كتبها لهم أساتذة منافقون وأفاقون يعلمون تلاميذهم الرياء والنفاق، ويتمتم كل وزير ومحافظ أمام الرئيس بكلمات من نوع: «بفضل تعليمات سيادتكم وتوجيهات عظمتكم وحكمتكم وقدرتكم» وكل هذا القاموس المهين للضمير، من هنا أصبح الرئيس الذى لا يخطئ والزعيم الذى لا يتراجع والقائد الذى لا يسأله أحد، تضائل أمامه الشعب وتقرم فى مواجهته الرجال، وصار الأول فى كل شئ والواحد فى كل أمر والفرد المفرد فى كل حاجة، فكان طبيعيا والحال هكذا أن يعد مبارك بوعد فيلهجوا بشكره ثم يتراجع عن وعده فيسبحوا بحمده، وينتشر الفساد فى البلاد والعباد فيتحدثون عن حكمته ويعم خراب البطالة والفقر والفاقة فيمدحون زعامته، وتتحدرو مصر اقتصاديا فيركعون لقدرته، يدخل الألوف المعتقلات ويؤزور جهاز الأمن الانتخابات فيمجدون ديمقراطيته، يفقد العالم العربى كل ذرة من كبريائه فيروجون لزعامته ووساطته».

إبراهيم عيسى: بصع الحيلة

وفى ١٨ أكتوبر ٢٠١٠ أحس إبراهيم عيسى باليأس من الشعب من كثرة ما كتب دون أن يجد أثرا فكتب هذا المقال الذى ثار فيه على الشعب: «٢٧ عاما مرت بالتام والكمال على رئاسة الرئيس مبارك للبلد. لا أريد أن نتحدث عن الرئيس وما فعله.. وقد نتحدث، لكن انظر إلى ما فعلناه نحن أنفسنا بأنفسنا.. تأمل هذه اللوحة لتعرف كيف تبدلنا وتتلنا. الشعب المصرى شريك أساسى وأصيل فى كل سلبات الـ ٢٧ عاما السابقة.. شعب لا يملك أمام الحكم سوى التكتيت على شاشات المحمول وعلى مقاعد القهاوى.. النكت هى سلاحه، بينما كل الشعوب تملصت ورفضت وعارضت ففيرت بينما نحن وحدنا الذين اكتفينا على مدى ٥٦ عاما منذ فجر ٢٣ يوليو حين نطق حسين رياض المشلول فى

البلكونة تحيا مصر وخف شلل حسين رياض وانشلت مصر، اكتفيننا بانتظار تحقق النكتة.. أليست هذه هى نكتة النكت؟! لا تتصوروا أبدا أيها الواقفون فى لوحة ٢٧ عاما على حكم مصر أنكم مظلومون وضحايا وأبرياء بل أنتم شركاء فاعلون وأصيلون فيما جرى لكم وفيكم.. فهو بكم. الشعب كده على بعضه كبيره بصغيره عفيفه بفاجره محترمه وواطيه، كله شريك بضعفه وبسليبيته وبنفاقه وبفرجته وبلا مبالاته وبفساده، شريك متضامن ويتحمل مسؤولية التحريض على الجريمة، جريمة الاستبداد بهذا القدر الهائل من الاستهبال الذى يعيشه المواطن المصرى فى مواجهة البلاوى التى ترميها سنوات الحكم السبع والعشرون على رأسه.

جلال عامر: مراحل مبارك الأربع

ومن إبراهيم عيسى إلى جلال عامر الذى كتب فى ١٠ أغسطس ٢٠٠٨ مقالا ساخرا ومؤلا قال فيه: من مشكلاتنا المزمنة أن رؤساءنا لا يأتون من رحم نظام سياسى واحد يحقق التراكم، بل يأتى كل رئيس وعينه على تطهير الجو من رائحة سلفه. ولمبارك نظامه الخاص الذى ينقسم الى أربع مراحل:

١- مرحلة الكفن مالوش جيوب.

٢- مرحلة المصانع مالهاش صاحب.

٣- مرحلة البنوك مالهاش حارس

٤- مرحلة البلد مالهاش كبير.

وكل مرحلة استغرقت من ست إلى ثمانى سنوات بالتوازي ماعدا مرحلة مالوش جيوب التى استمرت أسبوعا واحدا فقط لحين دفن الميت. ويقع الرئيس الجديد عادة فى إشكالية، فالدستور يحثه على السهر حرصا على راحة الشعب، والطبيب يحثه على النوم مبكرا حرصا على راحته، ثم يتوصل إلى حل وسط، وهو أن ينام مبكرا ويترك الحاشية تسهر على راحة الشعب. حضرتك عارف ممكن الشعب بالليل يعوز شاي، يعوز يتعشى، يعوز حد ينور له السلم وهو نازل، المهم إن الشعب يلاقى حد يخدمه، مش يفضل ينادى، فين الشاي، فين الشاي، محدش يرد.

محمود الكردوسى: ألا تريد أن تستريح؟

وفى ٢٨ يناير ٢٠٠٧ كتب محمود الكردوسى فى «المصرى اليوم» موجهها حديثه إلى مبارك: «قررت أن أغامر وأتهور وأسأل سيادتكم ألم تشعر بالملل؟ .. ألا تريد أن تستريح من مهنتك القاسية تلك، مهنة الحكم؟ ألا تريد أن تجلس بين أولادك وأحفادك تتأملهم سعيدا مزهوا وهم يمخرون عباب التاريخ متوجين بسيرتك؟ ألا يكفى ربع قرن لتدخل التاريخ ونخرج نحن من الجغرافيا؟ ما الذى يفريك ويجعلك مصرا على حكم سبعين مليون مصرى لا تعرف ولا أحد يعرف متى يكونون غلبة ومتى

يكونون نماردة؟ لماذا تتحمل أعباءهم ومطالبهم ووزائهم وهي لا تنتهي، إذا كانوا قد صبروا عليك ربع قرن فلأنك كبيرهم: احترامك ضرورة والخوف منك شجاعة فلماذا تصبر عليهم أنت؟ لم لا تفسخ العقد من جانبك؟ هل في حكمهم سحر أو لذة؟ أهو قدر من أعلاك أم عمل من أسفلهم؟ لو كنت مكانك يا سيادة الرئيس لجريت أن أترك المصريين يحكمون أنفسهم بأنفسهم وأرحت قلبي من هذا الهم الثقيل، وتأكد أنهم لو فشلوا سيعودون إليك زاحفين كما زحفوا إلى عبدالناصر عندما تنحى، رافعين راية: نحن نستحقك وأنت تستحقنا. قل لى يا سيادة الرئيس: هل ترى صورتك فى الفضائيات أم تراك اكتفيت بالبيت بيتك، وصباح الخير يا مصر؟ هل شاهدت هراوات أمنك وهي تحصد رعاياك فى كل مظاهرة لا تميز بين قاض وبائع مناديل فى إشارة المرور؟ ماذا كان شعورك وأنت ترى قاضيا يُهان فى عرض الطريق؟

لماذا تعاند وتأبى على نفسك ألا تصدق بطانة السوء؟ لماذا لا تريد أن تصدق أن كل رأس يقطعه قانون كهذا سيثمر آلاف الرؤوس وأن الجوع أصبح حزاما ناسفا حول البطون مثلما أصبح القهر أصبعا على الزناد؟

قل بحق القسم الذى حكمتا بموجبه: ألا تشتم رائحة الفساد فى كل موقع؟ ألا تريد أن تحاسب أحدا؟ ألا تشعر أن كلمة استقرار أصبحت حقا يراد به باطل؟ ألم يشفع لنا موتنا غرقا وجوعا واحترقا ويأسا وقهرا لكى تجرب كلمة تغيير ولو مرة واحدة؟ اشرد مرة عن موكبك واسأل الواقفين فى إشارة التحرير وقد أطفأوا محرقاتهم والتهبت صدورهم غلا وغيظا، من الذى اعتقلكم هنا ولماذا؟ ستكتشف أن شعبك لم يعد يريدك يا سيادة الرئيس إلا بقدر ما يخشى أن ينام بلا عشاء وأن هذا يعنى إذا أمعنت النظر أنه ينتظر حاكما أفضل. وإلى أن يأتى هذا الحاكم الأفضل سيظل كل منكما فى حاله: هو يريد وأنت تفعل ما تريد، مصر تاكلت يا سيادة الرئيس، حتى لم يعد فيها دولة ولا نظام بل أنت ولا أحد غيرك. أحزابها اهترأت ومعارضتها خصيت وقضاؤها انتهك وإعلامها متخلف وثقافتها شوهت وبرلمانها يصفق لك وحدك وأمنها يضرب شرفاءها ليحميك ووزراؤها أشبه بأحجار على رقعة شطرنج. لو كنت مكانك لترك الرقعة قبل أن تسمعها: كش ملك.

ولا شك أن هذه الكلمات التى لم تعرف مصر حتى فى عصر فاروق مثالا لها، حتى إن بدا أنها لم تحدث تأثيرها الفورى، ظلت مختزنة فى النفوس تنتظر اللحظة التى لم يكن أحد يصدق أنها ستجىء ولكنها جاءت!

نص قرار الاتهام فى الدعوى المتهم فيها صفوت الشريف وفتحى سرور وآخرون

أمر إحالة فى القضية رقم ٢٥٠٦ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل والمقيدة برقم ٢٢٨ لسنة ٢٠١١
كلى وسط القاهرة

نحن محمود السبروت رئيس الاستئناف المنتدب قاضيا للتحقيق بعد الاطلاع على الأوراق وما تم
فيها من تحقيقات نتهم:

١- محمد صفوت محمد يوسف الشريف وشهرته «صفوت الشريف» «محبوس» السن ٧٨ -
رئيس مجلس الشورى السابق والأمين العام للحزب الوطنى السابق ومقيم ١٢٢ ميراج التجمع الأول
القاهرة الجديدة

٢- ماجد محمود يونس الشربينى، السن ٥٢- أمين التنظيم بالحزب الوطنى السابق ومقيم ٣
شارع حيدر حلوان القاهرة.

٣- محمد الغمراوى السن ٧٠ سنة - وزير الإنتاج الحربى السابق وأمين عام الحزب الوطنى
السابق بالقاهرة ومقيم ١٧٤ شارع الحجاز مصر الجديدة القاهرة.

٤- أحمد فتحى مصطفى كامل سرور وشهرته «فتحى سرور»، «محبوس» السن ٧٩- رئيس مجلس
الشعب السابق ومقيم ٥ شارع دار الشفاء جاردن سيتى القاهرة.

٥- محمد محمد أبوالعنين السن ٦٠ سنة - رجل أعمال وعضو مجلس الشعب السابق ومقيم ٣٥
شارع عوائد الجيزة عمارة فرست الجيزة.

٦- عبدالناصر محمد عبدالغفار الجبارى وشهرته «نصر غفرة» السن ٥٦- عضو مجلس الشعب
السابق عن دائرة الهرم والعمرانية ومقيم ١٨ شارع أبو الهول السياحى نزلة السمان الهرم.

٧- شريف حسن أمين والى، السن ٤٩- صيدلى وأمين عام الحزب الوطنى بالجيزة سابقا ومقيم
٢٥ شارع محيى الدين أبو العز الدقى الجيزة.

٨- وليد ضياء الدين صالح عبدالرحمن، السن ٤٨ - أستاذ مساعد بجامعة القاهرة وأمين التنظيم
بالحزب الوطنى بالجيزة سابقا ومقيم ٤ شارع أمريكا اللاتينية القاهرة.

٩- مرتضى أحمد محمد منصور، السن ٥٩- محام ومقيم ٤١ شارع أحمد عرابى المهندسين
العجوزة.

١٠- عائشة عبدالهادى عبدالغنى، السن ٦٨- وزير القوى العاملة والهجرة سابقا ومقيمة ٢ شارع
مصطفى النحاس عمارات المثلث مدينة نصر أول القاهرة.

١٢- حسن قاسم على مجاور «محبوس»، السن ٦٣- رئيس اتحاد غمال مصر ومقيم ١٠٣ شارع
عبده عمر المعادى القاهرة.

- ١٢- إبراهيم أبوالمعياون أحمد كمال عبد الله، رجل أعمال وعضو بالأمانة العامة للحزب الوطنى السابق ومقيم ٨ شارع أحمد نسيم الدقى الجيزة.
- ١٤- أحمد حمادة أحمد شبيحة، عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الدرب الأحمر ومقيم ١٧ شارع الدرديرى الدرب الأحمر القاهرة.
- ١٥- حسن تونسى إبراهيم فرحان، عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الخليفة ومقيم ٥٢ شارع السلطان حسن ميدان الرفاعى القلعة.
- ١٦- رجب هلال بدوى حميدة، عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة عابدين ومقيم ٢١ ميدان التحرير قصر النيل القاهرة.
- ١٧- طلعت أحمد نبوى القواس رجل أعمال وعضو مجلس الشعب السابق عن دائرة عابدين ومقيم ٢٠ شارع الخليفة المنصور النزهة القاهرة.
- ١٨- إيهاب أحمد سيد بدوى وشهرته «إيهاب العمدة»، «محبوس»، عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الزاوية والشرابية ومقيم ٢ حارة الجامعة الشرايية القاهرة.
- ١٩- على رضوان أحمد محمد، عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الساحل ومقيم ٢٨ شارع راتب باشا برهان الساحل القاهرة.
- ٢٠- سعيد سيد عبد الخالق «محبوس»، محام وعضو مجلس الشعب السابق عن دائرة باب الشعرية ومقيم ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت عابدين القاهرة.
- ٢١- محمد محمد عودة عياد «محبوس»، عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة شبرا الخيمة ومقيم ٨١ شارع حمزة البرانى شبرا الخيمة ثان القليوبية.
- ٢٢- أحمد مرتضى أحمد محمد منصور، محام ومقيم ٤١ أ شارع أحمد عرابى المهندسين العجوزة.
- ٢٣- وحيد صلاح جمعة إبراهيم، محام- ومقيم ٤٢ مؤسسة النور الزيتون القاهرة.
- ٢٤- حسام الدين على مصطفى حنفى، ضابط شرطة ومقيم ٢١ شارع مدرسة الرائد النزهة الجديدة القاهرة.
- ٢٥- هانى عبدالرؤوف إبراهيم عبدالرحمن، ضابط شرطة ومقيم ٧ شارع عدنان الراوى أرض الجولف.

لأنهم بتاريخ ٢٠٢٢ فبراير عام ٢٠١١ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة، قاموا بالآتى:

المتهمون جميعا:

أولا: فريق منهم من أركان نظام الحكم السابق بحكم مواقعهم فى الحزب الحاكم أو السلطتين التشريعية والتنفيذية، والفريق الآخر ممن صنعوا أسماءهم ونجوميتهم فى أحضان النظام السابق ورعايته، وإن تظاهروا بمعارضته، يطلقهم وقتما يشاء للترويج له ولأفضاله والتسبيح بمننه ونعمائه، وفور انتهاء الرئيس

السابق من خطابه يوم ٢٠١١/٢/١، أراد الفريق الأول الدفاع عن بقاء النظام السابق واستمرارا لمواقعهم فيه، أراد الفريق الثانى تقديم قرابين الولاء والطاعة حتى يستمروا تحت عباءة ورضاء النظام السابق فى قابل الأيام، بعد أن اعتقدوا أن الأمر سيتسبب له عقب ذلك الخطاب، فتلاقت واتفقت إرادة جميع المتهمين، واتحدت نيتهم من خلال اتصالات هاتفية جرت بينهم على إرهاب وإيذاء المتظاهرين بميدان التحرير- المحتجين سلميا على سوء وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالبلاد، مطالبين برحيل الرئيس السابق وتغيير نظام الحكم- وتوافقوا على الاعتداء على حرياتهم الشخصية والعامة فى التعبير عن رأيهم، والتي كفلها لهم الدستور والقانون، وإرهابهم، مستخدمين فى ذلك القوة والعنف والترويع والتهديد، قاصدين إشاعة الخوف بينهم وفض تظاهريهم السلمى، وإخراجهم من الميدان بالقوة والعنف، ولو اقتضى ذلك قتلهم وإحداث إصابات بهم، معرضين بذلك سلامتهم وسلامة المجتمع وأمنه للخطر، وتنفيذاً لهذا الغرض الإرهابى الإجرامى نظموا وأداروا عصابات وجماعات إرهابية مؤلفة من مجهولين من الخارجين على القانون والبلطجية- جلبوهم من دوائريهم الانتخابية، ومن أماكن أخرى، وأعطوهم أموالا ووعدوهم بالمزيد منها، وبفرض عمل ووفروا لهم وسائل الانتقال، وأمدوهم ببعض الأسلحة والأدوات والدواب- ومن بعض أفراد الشرطة، واتفقوا معهم وحرصوهم على الاعتداء على المتظاهرين السلميين وسالفي الذكر، وتقابلوا معهم فى اليوم التالى ٢٠١١/٢/٢ بميدان مصطفى محمود بالمهندسين وأمام مبنى الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو وبميدان عبدالمنعم رياض وشارع مجلس الشعب وطلعت حرب وبعض المداخل الأخرى المؤدية لميدان التحرير، وروج المتهم العاشر مرتضى أحمد محمد منصور ذلك لغرض الإرهاب بالقول العلنى للمتجمعين منهم بميدان مصطفى محمود بأن دعاهم للذهاب لميدان التحرير لطرد المحتجين السلميين منه، واصفا إياهم «بأنهم عملاء ومرتزقة وخونة»، فاندفعت تلك العصابات والجامعات، ومعهم من تجمعوا منهم فى الميادين الأخرى يقودهم المتهمون صوب ميدان التحرير، واقتحموه من داخله ممتطين الجمال والخيول والبغال، ومتسلحين بالأسلحة البيضاء والعصى والزجاجات الحارقة والحجارة، وبعضهم معه أسلحة نارية من شأنها إحداث الموت اعتلوا بها أسطح البنايات المطلة على ميدان التحرير، وأعملوا الضرب فى المتظاهرين السلميين بهذه الأسلحة والدواب والأدوات وأطلقوا الأعيرة النارية عليهم، واستمروا فى اعتدائهم من منتصف يوم ٢٠١١/٢/٢، إلى يوم ٢٠١١/٢/٣ يؤازرهم المتهمون الذين تواجدوا بمسرح الأحداث قاصدين من ذلك إرهابهم وإيذاءهم، وإلقاء الرعب بينهم وتعريض حياتهم وحرياتهم للخطر لإجبارهم على مغادرة ميدان التحرير، معرضين سلامتهم وسلامة المجتمع وأمنه للخطر، وكان ذلك تنفيذاً لغرضهم الإرهابى، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانياً: اشتركوا وآخرون مجهولون فى قتل المجنى عليه أمير مجدى عبده الأحول عمداً مع سبق الإصرار على ذلك، وكان ذلك بطريقة الاتفاق والتعريض والمساعدة بأن بيتوا النية، وعقدوا العزم على قتل بعض المتظاهرين بميدان التحرير المحتجين سلمياً على سوء وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالبلد، مطالبين برحيل الرئيس السابق وتغيير نظامه الحاكم-

بأن اتفقوا فيما بينهم على ذلك، وأداروا لهذا الغرض عصابات إجرامية مجهولة من الخارجين على القانون وبعض أفراد الشرطة والبلطجية والمسلحين بأسلحة نارية من شأنها إحداث الموت، ودفعوا بهم إلى ميدان التحرير لإجبار المحتجين السلميين على مغادرته، فاعتلوا أسطح المباني المطلّة عليه وأطلق أحدهم عيارا ناريا على المجنى عليه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية، والتي أودت بحياته، وقد وقعت جريمة القتل المذكورة بناء على هذا الاتفاق والتحريض والمساعدة، وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

وقد اقترنت هذه الجناية وتلتها وتقدمتها العديد من الجنايات الأخرى هي أنهم في ذات المكان والزمان سالف البيان:

١- اشتركوا مع آخرين مجهولين في قتل على حسن على مهران «وآخرين مبينة أسماؤهم بالتحقيقات» عمدا مع سبق الإصرار على ذلك، وكان ذلك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة بأن بيتوا النية، وعقبوا العزم على قتل بعض المتظاهرين بميدان التحرير- المحتجين سلميا على سوء وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالبلاد، مطالبين برحيل الرئيس السابق وتغيير نظام الحكم- بأن اتفقوا فيما بينهم على ذلك، وأداروا لهذا الغرض عصابات إجرامية مجهولة من الخارجين على القانون وبعض أفراد الشرطة والبلطجية والمسلحين بأسلحة نارية من شأنها إحداث الموت، ودفعوا بهم إلى ميدان التحرير لإجبار المحتجين السلميين على مغادرته، فاعتلوا أسطح المباني المطلّة عليه، وأطلق المجهولون عليه وعلى الآخرين أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريعية، والتي أودت بحياته وحياة الآخرين، وقد وقعت هذه الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحريض والمساعدة، وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات «الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٣٩، ٣٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، من قانون العقوبات».

٢- شرعوا وآخرون مجهولون في قتل المجنى عليه محمد على على سليمان الشوربجي «وآخرين مبينة أسماؤهم بالتحقيقات» عمدا مع سبق الإصرار على ذلك، وكان ذلك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة بأن بيتوا النية، وعقدوا العزم على قتل بعض المتظاهرين بميدان التحرير- المحتجين سلميا على سوء وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالبلاد مطالبين برحيل الرئيس السابق وتغيير نظام الحكم- بأن اتفقوا فيما بينهم على ذلك وأداروا لهذا الغرض عصابات إجرامية مجهولة من الخارجين على القانون وبعض أفراد الشرطة والبلطجية والمسلحين بأسلحة نارية من شأنها إحداث الموت، ودفعوا بهم إلى ميدان التحرير لإجبار المحتجين السلميين على مغادرته، فاعتلوا أسطح المباني المطلّة عليه، وأطلق المجهولون عليه وعلى الآخرين أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم، فأحدثوا به وبهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية، وقد أوقف أثر هذه الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه، وهو عدم إحكام التصويب، ومداركتهم والآخرين بالعلاج فوقعت هذه الجريمة، بناء على هذا الاتفاق والتحريض والمساعدة، وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- اشتركوا وآخرون مجهولون فى الاعتداء بالضرب على المجنى عليه محمد عبدالرازق محمد الساعى «وآخرين مبينة أسماؤهم بالتحقيقات» عمداً مع سبق الإصرار على ذلك، وكان ذلك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على الاعتداء على المتظاهرين بميدان التحرير- المحتجين سلمياً على سوء وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالبلاد، مطالبين برحيل الرئيس السابق وتغيير نظام الحكم- بأن اتفقوا فيها بينهم على ذلك، وأداروا لهذا الغرض عصابات إجرامية مجهولة من الخارجين على القانون وبعض أفراد الشرطة والبلطجية المسلحين وبأسلحة نارية من شأنها إحداث الموت، ودفعوا بهم إلى ميدان التحرير لإجبار المحتجين السلميين على مفادرتهم، فاعتدوا عليه وعلى المتظاهرين بإطلاق أعيرة نارية رشية، وبالضرب بأسلحة بيضاء وزجاجات حارقة وقطع من الحجارة والرخام والعصى فأحدثوا به وبالأخرين الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية التى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هى فقد إبصار العين بنسبة مائة فى المائة، وخلفت لدى الآخرين عاهات مستديمة بنسب مختلفة، وذلك على النحو المبين بالتقارير الطبية الشرعية وبالتحقيقات، ف وقعت هذه الجريمة، بناء على هذا الاتفاق والتحريض والمساعدة، وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابى، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

٤- اشتركوا وآخرون مجهولون فى الاعتداء بالضرب على المجنى عليه طه حسن السيد محمد وآخرين «تجاوز عددهم سبعمائة وسبعة وستين مصاباً» مبينة أسماؤهم بالأوراق، عمداً مع سبق الإصرار على ذلك، وكان ذلك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على الاعتداء على المتظاهرين بميدان التحرير- واتفقوا فيما بينهم على ذلك، وأداروا لهذا الغرض عصابات إجرامية مجهولة من الخارجين على القانون وبعض أفراد الشرطة والبلطجية المسلحين بأسلحة نارية، من شأنها إحداث الموت ودفعوا بهم إلى ميدان التحرير لإجبار المحتجين السلميين على مفادرتهم، وضربوهم بأسلحة بيضاء وزجاجات حارقة وقطع من الحجارة والرخام والعصى، فأحدثوا به وبالأخرين الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية، والتى أعجزت البعض منهم عن أشغالهم الشخصية مدة لا تقل عن واحد وعشرين يوماً، و وقعت هذه الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحريض والمساعدة، وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابى على النحو المبين بالتحقيقات.

بناء عليه: يكون المتهمون قد ارتكبوا الجنايات المؤثمة والمعاقب عليها بالمواد ٢٩، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٨٦، ٨٦ مكرر، ٨٦ مكرر / ١، ٢، ٨٨ مكرر/ ج، ٨٨ مكرر/ د، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٠ / ١، ٢، ٢٤١، ٢٤٢ من قانون العقوبات.

لذلك: وبعد الاطلاع على المواد ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

نأمر بالآتى:

إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعاقبة المتهمين وفقاً لنصوص

مواد الاتهام الواردة.

نص قرار اتهام

حسنى مبارك وحسين سالم وجمال وعلاء مبارك

إنه فى القضية رقم (٢٤٦٢) لسنة ١١٠٢ جنايات قصر النيل المقيدة برقم (٧٥١) لسنة ١١٠٢ كلى وسط القاهرة والمقيدة برقم (١) لسنة ١١٠٢ حصر تحقيق المكتب الفنى للنائب العام المستشار مصطفى سليمان رئيس الاستئناف القائم بعمل المحامى العام الأول لنيابة استئناف القاهرة بعد الاطلاع على الأوراق وما تم فيها من تحقيقات نتهم:

محمد حسننى السيد مبارك (٨٢ سنة) رئيس الجمهورية السابق مقيم فى فيلا مبارك خلف نادى هليوبوليس دائرة قسم شرطة مصر الجديدة محافظة القاهرة.. وحسين كمال الدين إبراهيم سالم (هارب) (٧٨ سنة) مالك شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق ومقيم فى ٨٨ شارع النهضة مصر الجديدة ويحمل بطاقة رقم قومى رقم ٢٣٣١١١١٠١٠١٥٥٧، وعلاء محمد حسننى السيد مبارك (محبوس) (٥٠ سنة) عضو مجلس إدارة شركة بليون (سابقا) ومقيم بالقطامية هايتس التجمع الخامس فيلا ١٦١، وجمال محمد حسننى السيد مبارك (٤٧ سنة) عضو مجلس إدارة شركة هيرميس للاستثمار المباشر ومقيم فى ٥١ شارع حليم أبوسيف مصر الجديدة.

لأنهم فى غضون الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٠ وخلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ٣١ يناير ٢٠١١ بمحافظات القاهرة والجيزة والسويس والإسكندرية والبحيرة والغربية والقليوبية والدقهلية والشرقية ودمياط وبني سويف، قاموا بالآتى:

اتهام بالاتفاق على قتل المتظاهرين

أولا: اشترك حسننى مبارك بطريق الاتفاق مع المتهم حبيب إبراهيم حبيب العادلى وزير الداخلية وقتئذ (والسابقة إحالته للمحاكمة الجنائية) فى ارتكاب جنايات الاشتراك فى قتل المتظاهرين عمدا مع سبق الإصرار (المقترنة بها جنايات أخرى)، بأن عقدا العزم وبيتا النية على قتل عدد من المتظاهرين فى المظاهرات التى اندلعت فى عدد من المحافظات احتجاجا على تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية فى البلاد والمطالبة بإصلاحها عن طريق تنحيته عن رئاسة الدولة وإسقاط نظامه المتسبب فى تردى هذه الأوضاع. وسمح له باستخدام الأسلحة النارية والمركبات التى تعين قوات الشرطة على تنفيذ الجريمة.. وتابع عمليات إطلاق ضباط وأفراد الشرطة للأعيرة النارية على هؤلاء المتظاهرين فى مواضع قاتلة من أجسامهم.. ودهس بعضهم بالمركبات. ووافق على الاستمرار فى الاعتداء عليهم دون أن يتدخل بما يملكه من سلطات وصلاحيات لمنعهم أو وقفهم عن ذلك، قاصدا من ذلك إزهاق أرواح عدد من المتظاهرين لحمل الباقين على التفرق وإثباتهم عن مطالبهم وحماية منصبه واستمراره فى الحكم. فأطلق

أحد قوات الشرطة أعيرة نارية من سلاحه على المجنى عليه معاذ السيد محمد كامل المشارك فى إحدى هذه المظاهرات فأحدث به إصابات أودت بحياته، وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق.

وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها العديد من الجنايات الأخرى، وهى أنه فى ذات الزمان والأمكنة اشترك بطريق الاتفاق مع المتهم حبيب إبراهيم حبيب العادلى وزير الداخلية وقتئذ على قتل المجنى عليهم أحمد محمد محمد محمود والآخرين المبينة أسماؤهم بالتحقيقات عمدا مع سبق الإصرار.. بأن عقدا العزم وبيتا النية على قتل عدد من المتظاهرين فى المظاهرات التى اندلعت فى المحافظات، وسمح له باستخدام الأسلحة النارية والمركبات التى تعين قوات الشرطة على تنفيذ الجريمة.. وتابع عمليات إطلاق ضباط وأفراد الشرطة الأعيرة النارية على هؤلاء المتظاهرين فى مواضع قاتلة من أجسامهم ودهس بعضهم بالمركبات.. ووافق على الاستمرار فى الاعتداء عليهم دون أن يتدخل بما يملكه من سلطات وصلاحيات لمنعهم أو وقفهم عن ذلك، قاصدا من ذلك إزهاق أرواح عدد من المتظاهرين لحمل الباقين على التفرق وإثائهم عن مطالبهم، وحماية منصبه واستمراره فى الحكم، فقامت بعض قوات الشرطة بإطلاق أعيرة نارية من أسلحتهم على المجنى عليهم ودهس اثنين منهم بمركبتين، حال مشاركتهم فى تلك المظاهرات قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتقارير الطبية الأخرى والتى أودت بحياتهم، حال كون بعضهم أطفالا، وقد وقعت جرائم القتل بناء على هذا الاتفاق.

واشترك بطريق الاتفاق مع المتهم حبيب إبراهيم حبيب العادلى وزير الداخلية وقتئذ فى الشروع فى قتل المجنى عليهم محمد عبدالحى حسين الفرماوى وآخرين مبينة أسماؤهم بالتحقيقات عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم وبيتا النية على قتل عدد من المتظاهرين فى المظاهرات التى اندلعت فى المحافظات، وسمح باستخدام الأسلحة النارية والمركبات التى تعين قوات الشرطة على تنفيذ الجريمة.

وحيث قامت بعض قوات الشرطة بإطلاق أعيرة نارية من أسلحتهم على المجنى عليهم ودهس ثلاثة منهم بمركبات أثناء مشاركتهم فى المظاهرات قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقارير الطب الشرعى والتقارير الطبية الأخرى، حال كون بعضهم أطفالا، وقد اختفت آثار تلك الجرائم لأسباب لا دخل لإرادة المتهمين فيها وهى مداركة المجنى عليهم بالعلاج. وقد وقعت هذه الجرائم بناء على هذا الاتفاق.

الأمر المنطبقة عليه نصوص المواد ٤٠ / ثانيا وثالثا، ٤١ / ٤٣، ٤٥ / ٤٦، ١ / ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥ من قانون العقوبات والمادة ١١٦ مكرر من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ حيث تصل العقوبة للإعدام.

عطية خمس فيلات

ثانياً: قبل حسنى مبارك بصفته رئيساً للجمهورية وأخذ لنفسه ولنجليه المتهمين الثالث والرابع العطية المبينة وصفاً وقيمة بالتحقيقات، وهى عبارة عن خمس فيلات وملحقات لها بلغت قيمتها ٢٩ مليوناً و٧٥٩ ألف جنيه «تسعة وثلاثين مليوناً وسبعمائة وتسعة وخمسين ألف جنيه»، بموجب عقود بيع صورية تم تسجيلها بالشهر العقارى من المتهم الثانى حسين سالم مقابل استعمال نفوذه الحقيقى لدى سلطة عامة «محافظة جنوب سيناء» للحصول على قرارات بتخصيص قطع الأراضى المبينة الحدود والمعالم بالتحقيقات والبالغة مساحتها ما يزيد على مليونى متر مربع بالمناطق الأكثر تميزاً بمدينة شرم الشيخ لصالح شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحى المملوكة للمتهم الثانى على النحو المبين بالتحقيقات.

تصدير الغاز لإسرائيل

ثالثاً: اشترك حسنى مبارك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظفين عموميين على الحصول لغيره دون وجه حق على منفعة من عمل من أعمال وظيفته بأن اتفق مع المتهم سامح فهمى - وزير البترول آنذاك والسابقة إحالته للمحاكمة الجنائية عن هذه التهمة - على إسناد أمر بيع وتصدير الغاز الطبيعى المصرى لدولة إسرائيل عن طريق شركة البحر الأبيض المتوسط للغاز التى يمثلها ويستحوذ على أغلبية أسهمها المتهم الثانى حسين سالم - السابقة إحالته للمحاكمة الجنائية عن ذات الجريمة موضوع هذه التهمة - وساعده على ذلك بأن حدد له الشركة فى طلب قدمه إليه فوافق على التعاقد معها بالأمر المباشر ودون اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة، وبسعر متدن لا يتفق والأسعار العالمية السائدة بقصد تربيعه بغير حق بمنفعة تمثلت فى إتمام التعاقد بالشروط التى تحقق مصالحه بالفارق بين السعر المتفق عليه والسعر السائد وقت التعاقد والبالغة قيمته ٢ مليار و٢ ملايين دولار أمريكى «اثنى مليار وثلاثة ملايين دولار أمريكى» مما رفع من قيمة أسهم شركته فوقعت الجريمة بناءً على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. كما اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظفين عموميين فى الإضرار بأموال ومصالح الجهة التى يعمل بها بأن اتفق مع المتهم سامح فهمى وزير البترول آنذاك على ارتكاب الجريمة موضوع التهمة السابقة، وساعده على تنفيذها مما أضر بأموال ومصالح قطاع البترول بمبلغ سبعمائة وأربعة عشر مليوناً وتسعة وثمانين ألفاً وتسعمائة وسبعة وتسعين دولاراً أمريكياً.

اتهام حسين سالم

رابعاً: قدم حسين سالم عطية لموظفين عموميين لاستعمال نفوذه الحقيقى للحصول له من سلطة عامة على قرارات بأن نقل ملكية الفيلات الخمس مبينة الحدود والمعالم بالتحقيقات والبالغة قيمتها «تسعة وثلاثين مليوناً وسبعمائة وتسعة وخمسين ألفاً وخمسمائة جنيه» بموجب عقود بيع صورية تم تسجيلها بالشهر العقارى إلى المتهمين الأول والثالث والرابع مقابل استعمال المتهم الأول

لنفوذه لدى محافظة جنوب سيناء للحصول منها على قرارات بتخصيص الأراضى مبينة الحدود والمعالم والمساحة بالتحقيقات لشركة نعمة للجولف والاستثمار السياحي المملوكة له بالمناطق الأكثر تميزا بمدينة شرم الشيخ.

اتهام علاء وجمال

خامسا: قبل علاء وجمال مبارك وأخذا عطية باستعمال موظف عمومي نفوذه الحقيقي للحصول من سلطة عامة على قرارات مع علمهما بسببها بأن قبل كل منهما من المتهم الثانى حسين سالم تملك فيلتين من الفيلات الأربع وملحقاتها مبينة الحدود والمعالم والمساحة بالتحقيقات والبالغة قيمتها أربعة عشر مليوناً وتسعة وثلاثين ألفاً وخمسمائة جنيه مقابل استعمال والدهما المتهم الأول لنفوذه لدى محافظة جنوب سيناء للحصول منها على قرارات بتخصيص قطع الأراضى مبينة الحدود والمعالم والمساحة بالتحقيقات لشركة نعمة للجولف والاستثمار السياحي المملوكة له بالمناطق الأكثر تميزا بمدينة شرم الشيخ مع علمهما بذلك، وقد باشر التحقيقات معهما المستشاران عاشور فرج وأحمد حسن بالمكتب الفنى للنائب العام.

وبناء عليه:

يكون المتهمون قد ارتكبوا الجرائم المعاقب عليها بالمواد ٤٠ / ثانيا وثالثا، ١/٤١، ٤٣، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦ مكرر، ١٠٧ مكرر، ١٠٨ مكرر، ١١٦، ١١٠ مكرر، ١١٨، ١١٨ مكرر، ١١٩ / أ- ب، ١١٩ مكرر، ٢٣٠، ٢٣١، ٢/٢٢٤، ٢٢٥ من قانون العقوبات، وتصل عقوبتها للسجن المؤبد، لذلك وبعد الاطلاع على المادة رقم «٢/٢١٤» من قانون الإجراءات الجنائية، نأمر بالآتى: إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعاقبة المتهمين وفقا لأمر الإحالة، وقائمة بمؤدى أقوال الشهود وأدلة الإثبات المرفقة، مع استمرار حبس المتهمين الأول والثالث والرابع، وضبط واحضار المتهم الثانى وحبسه احتياطيا على ذمة القضية، وندب المحامى صاحب الدور للدفاع عن المتهم الثانى وفقا لأحكام القانون وإعلان المتهمين بهذا الأمر.

تصدير الغاز لإسرائيل

وحسب ما نشرته صحيفه الأخبار (عدد ٢٦ مايو ٢٠١١) فقد كشفت التحقيقات التى باشرها المستشار مصطفى سليمان رئيس الاستئناف لنيابات استئناف القاهرة مع الرئيس السابق حسنى مبارك على مدى ٥ جلسات تحقيق، أنه اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع سامح فهمى وزير البترول السابق بصفته مكلفا من الحكومة المصرية بالمفاوضة مع حكومة أجنبية فى شأن من شؤون الدولة تعمد إجرائها ضد مصلحتها بأن كلف مجلس الوزراء المصرى بالتفاوض مع حكومة دولة إسرائيل بشأن تصدير الغاز الطبيعى المصرى إليها فأجرى سامح التفاوض مع وزير البنية التحتية

الإسرائيلي على نحو يضر بمصلحة البلاد، وطلب منه أن يوقع معه مذكرة تفاهم تقضى بقبول الحكومة المصرية تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل وفقا لبنود التعاقد الذى تم إبرامه بين الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية وشركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز وشركة كهرباء إسرائيل التى تقضى بتصدير الغاز لمدة خمسة عشر عاما قابلة لمدة خمس سنوات أخرى بموافقة الرئيس السابق وبأسعار متدنية لم يجاوز حدها الأدنى تكلفة الإنتاج ولا يتناسب حدها الأقصى مع الأسعار السائدة عالميا، وثبات أسعار البيع رغم طول أمد التعاقد.

وتبين من التحقيق أن الرئيس السابق حسنى مبارك حدد لوزير البترول السابق سامح فهمى الشركة التى من خلالها يقوم بتصدير الغاز لإسرائيل وهى شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز التى يمثلها حسين سالم.

يوميات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات

٢٥ يناير ٢٠١١

■ حوالى ٢٠ ألف متظاهر يتدفقون إلى شوارع القاهرة فى عرض لم يسبق له مثيل من الغضب المناهض للحكومة.

■ وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية تفيد بأن ثلاثة أشخاص قتلوا وجرح ٤٩ فى القاهرة والسويس.

٢٦ يناير ٢٠١١

■ الشرطة تستخدم خراطيم المياه ضد آلاف المتظاهرين الذين عادوا إلى شوارع القاهرة ومدن أخرى.

■ وكالة أنباء الشرق الأوسط تعلن اعتقال ٩٠ شخصاً على الأقل، كما تعلن قناة النيل المصرية جرح ٢٧ شخصاً فى السويس.

٢٧ يناير ٢٠١١

■ المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى يعود إلى القاهرة ليلتحق بالمتظاهرين.

■ جماعة «الإخوان المسلمين»، التى تعتبر أكبر جماعة معارضة فى مصر تطالب أنصارها بالالتحاق بالمتظاهرين بعد صلاة الجمعة، والحكومة ترد باعتقال عدد من الأعضاء البارزين فى الجماعة، وتغلق خدمات الإنترنت والرسائل النصية.

٢٨ يناير ٢٠١١

■ مستخدمون للإنترنت يؤكدون أن شبكة الإنترنت تعطلت صباح يوم الجمعة ٢٨/١/٢٠١١ فى القاهرة، حيث أطلقت دعوات لتظاهرات جديدة ضد نظام الرئيس السابق حسنى مبارك.

■ الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون يحث الحكومة فى مصر على تجنب المزيد من العنف، ويدعو لاحترام حرية التجمع وحرية الإعلام.

■ مدن القاهرة والسويس والإسكندرية تشهد معارك بين المحتجين المطالبين بإنهاء حكم الرئيس السابق حسنى مبارك وقوات الأمن.

■ مقر الحزب الحاكم يتعرض للسلب والنهب والنيران تشتعل فيه.

- أعمال السلب والنهب تنتشر، والسجون تفتح، والشرطة تتسحب، والفوضى تسود.
- مركبات للجيش، بينها مدرعات ودبابات تنتشر فى الشوارع وسط سحب من الدخان الأسود والغاز المسيل للدموع لفرض حظر التجول.

٢٩ يناير ٢٠١١

- الرئيس السابق حسنى مبارك يعلن فى خطاب ألقاه بعد منتصف الليل بقليل أنه طلب من الحكومة أن تستقيل، ويعترف بالمطالب المشروعة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، كما يعين عمر سليمان، مدير المخابرات العامة، نائباً له، وهى المرة الأولى التى يتم فيها شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٨١.
- الاشتباكات تستمر فى القاهرة نظراً لعدم الاستجابة لمطالب المتظاهرين.
- مسؤولون فى ميدان التحرير وفى مستشفى الإسكندرية يصرحون بأن عدد قتلى الأحداث بلغ ٣١ شخصاً على الأقل.

٣٠ يناير ٢٠١١

- الطائرات الحربية والمروحيات تحلق فوق ميدان التحرير، وآلاف المتظاهرين يتحدون أوامر حظر التجول.
- هتافات من الحشود عند وصول البرادعى إلى ميدان التحرير.
- البرادعى يدعو الرئيس السابق حسنى مبارك إلى المغادرة وإنقاذ البلاد.
- الرئيس الأمريكى باراك أوباما يقول إنه أبلغ الرئيس السابق حسنى مبارك بضرورة اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بتعهداته بالإصلاح.
- بريطانيا وفرنسا وألمانيا تصدر بياناً مشتركاً تدعو فيه الرئيس السابق حسنى مبارك للبدء فى عملية التحول بما فى ذلك إجراء انتخابات حرة.

٣١ يناير ٢٠١١

- القوات المسلحة المصرية تعلن عشية مسيرة مليونية أنها لن تطلق النار على المتظاهرين السلميين.
- تشكيل حكومة برئاسة الفريق أحمد شفيق.
- نائب الرئيس السابق عمر سليمان يقول إن الحكومة بدأت مناقشة الإصلاحات مع أحزاب المعارضة، ويعد بخطط سيتم وضعها على وجه السرعة.
- السلطات المصرية تغلق شبكة السكك الحديدية، وتضع قوات الجيش فى المواقع الأساسية.

١ فبراير ٢٠١١

- الرئيس السابق حسنى مبارك يعلن فى خطاب له أنه لن يترشح لولاية جديدة فى سبتمبر، ولكنه يخطط للبقاء فى البلاد لينهى فترته الحالية.
- هذا الإعلان يعيد المتظاهرين إلى ميدان التحرير ليتعهدوا باستمرار التظاهرات حتى رحيل مبارك من الحكم.
- الاشتباكات بين أنصار الرئيس السابق حسنى مبارك ومعارضيه تسفر عن جرح ١٢ شخصاً فى الإسكندرية.

٢ فبراير ٢٠١١

- الاشتباكات تتواصل بين مؤيدى ومعارضى الرئيس السابق حسنى مبارك.
- استخدام الحجارة والقنابل الحارقة «المولوتوف» فى الاشتباكات حول ميدان التحرير دون تدخل قوات الجيش.
- المتظاهرون يشيرون إلى أن أنصار الرئيس السابق بالإضافة إلى ضباط من الشرطة يرتدون ملابس مدنية وعمالا فى الحكومة شاركوا فى الاشتباكات، والحكومة تنفى.

٣ فبراير ٢٠١١

- معارك الشوارع تتواصل حول ميدان التحرير، والسلطات المصرية تتخذ إجراءات صارمة ضد الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان.
- العديد من قادة أحزاب المعارضة يصرحون بأنهم لن يعقدوا أى محادثات مع الحكومة حتى تنتهى الاشتباكات.
- الرئيس السابق حسنى مبارك يصرح لشبكة «إى. بى. سى» الأمريكية بأنه غير سعيد بأعمال العنف، وأنه يرغب فى التنحى، لكن استقالته الفورية ستفرق مصر فى مزيد من الفوضى.
- رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق يقدم اعتذاره عن الاعتداءات التى تعرض لها المتظاهرون المناهضون للحكومة، ويتعهد بمعاينة المسؤولين.
- نائب الرئيس السابق عمر سليمان يطلب من المتظاهرين إنهاء اعتصامهم، ويصرح بأنه ستم الاستجابة لمطالبهم.

٤ فبراير ٢٠١١

- عشرات الآلاف يحتشدون فى ميدان التحرير، ويوجهون رسالتهم إلى الرئيس السابق حسنى مبارك طالبين منه «الرحيل».

- استمرار الاشتباكات بين أنصار ومعارضى الرئيس السابق فى الشوارع.
- جماعة الإخوان المسلمين تعلن عن تعرض أحد مكاتبها للاقتحام على أيدى عصابة من قطاع الطرق، وقناة الجزيرة تشير إلى تعرضها لهجوم مماثل فى القاهرة.

٥ فبراير ٢٠١١

- ظهور تصدع فى النظام المصرى السابق.. والأعضاء الرئيسيون فى الحزب الوطنى وبينهم جمال مبارك نجل الرئيس السابق يعلنون تخليهم عن مناصبهم القيادية فى الحزب.
- عمر سليمان يبدأ فى إجراء محادثات مع قادة المعارضة، وخصوم الرئيس السابق حسنى مبارك يعتبرون هذه الخطوة محاولة منه لاسترضاء الشعب والالتفاف على مطالبهم.

٦ فبراير ٢٠١١

- نائب الرئيس المصرى السابق عمر سليمان وممثلو الجماعات المعارضة الرئيسية، بمن فيهم الإخوان المسلمون، يعقدون محادثات.
- تقارير تليفزيونية رسمية تفيد بأن الدولة توافق فى المستقبل القريب على إنهاء قانون الطوارئ المعمول به منذ عام ١٩٨١.
- شخصيات معارضة بارزة تقول إن المجموعات التى اجتمعت مع عمر سليمان لا تمثلهم، وإن الحكومة تحاول خداع المتظاهرين لإنهاء المظاهرات.
- فتح البنوك والمحاكم المصرية أبوابها بعد إغلاقها منذ يوم ٢٧ يناير عام ٢٠١١.
- انفجار أنبوب الغاز المصرى يجعل من الأزمة الداخلية فى مصر أزمة شرق أوسطية بالنظر إلى أن إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا تعتمد على الغاز المصرى، وإن كان بنسب متفاوتة.

٧ فبراير ٢٠١١

- فشل المباحثات بين الحكومة المصرية وبعض أطراف المعارضة فى إنهاء الاحتجاجات المتواصلة فى وسط القاهرة بهدف معالجة الأزمة السياسية التى تشهدها مصر.
- المعتصمون فى ميدان التحرير لمدة أسبوعين يقولون إنهم لن يرحلوا حتى يتتخى الرئيس السابق حسنى مبارك.
- المعارضة تقول إن سلسلة التنازلات التى قدمتها الحكومة خلال مباحثات الأحد غير كافية.
- التحقيق مع وزراء سابقين فى قضايا فساد.
- الرئيس الأمريكى باراك أوباما يقول فى مقابلة تليفزيونية مع قناة «فوكس نيوز» إن مصر لا يمكن أن تعود إلى ما كانت عليه قبل بدء الاحتجاجات ضد نظام الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك.

مبارك، وإن وقت التغيير قد حان، وإن الشعب المصرى يريد الحرية، ويريد انتخابات حرة ونزيهة، ويريد حكومة تمثيلية تلبى مطالبه.

■ الجنيه المصرى يسجل أقل مستوى له أمام الدولار الأمريكى منذ ست سنوات، بعد أن أغلق عند ٦,٩٥ جنيه للدولار مع دخول الاحتجاجات يومها الرابع عشر، والنظام المالى فى مصر يواجه اختبارات مع سعى الحكومة لبيع سندات دين بقيمة ٢,٥ مليار دولار.

٨ فبراير ٢٠١١

■ الاحتجاجات تتواصل فى مصر ضد نظام الرئيس السابق حسنى مبارك، رغم قرار الحكومة رفع رواتب ومعاشات موظفى القطاع العام بنسبة ١٥٪ ابتداءً من أبريل عام ٢٠١١.

■ وزير المالية سمير رضوان يخصص نحو ٦,٥ مليار جنيه مصرى أى نحو ٩٦٠ مليون دولار أمريكى لتغطية الزيادات المنتظرة فى رواتب الموظفين والبالغ عددهم ستة ملايين موظف.

■ تشكيل لجنة لتعديل الدستور.

■ التلفزيون الرسمى يعلن تقليص مدة حظر التجول المفروض لتصبح من الثامنة مساءً حتى السادسة صباحاً.

■ منسقة منظمة هيومان رايتس ووتش فى القاهرة تقول فى تصريحات نقلتها وكالة أسوشيتد برس إن عدد القتلى بلغ ٢٢٢ قتيلاً فى القاهرة، و٥٢ قتيلاً فى الإسكندرية، و١٣ قتيلاً فى السويس.

٩ فبراير ٢٠١١

■ تزايد الاحتجاجات المندلعة فى مصر ضد نظام الرئيس السابق حسنى مبارك، واتجاه المتظاهرين فى ميدان التحرير نحو إحكام السيطرة على مراكز سيادية للدولة، وهى مقر الحكومة ومجلسى الشعب والشورى.

■ رئيس الوزراء السابق الفريق أحمد شفيق يتخذ مقر وزارته السابقة «الطيران المدنى» مكتباً يدير منه شؤون الحكومة، فيما يتلقى أعضاء البرلمان بشعبتيه تنبيهات بعدم الذهاب إلى مقرى المجلسين خشية حصار المتظاهرين لهما.

■ الثوار فى ميدان التحرير يعبرون عن نيتهم التظاهر يوم الجمعة التالى أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون فى ماسبيرو المجاور للميدان، ويقولون إنهم لن يقتحموه.

■ آلاف المحتجين أمام مجلس الشعب المصرى يطالبون الرئيس السابق حسنى مبارك بالرحيل بعد يوم من وصولهم إلى هذا المكان الذى كانت قوات الجيش تمنع الوصول إليه.

■ الانتفاضة المصرية تكتسب زخماً جديداً مع ظهور الناشط وائل غنيم الذى استقبل استقبال الأبطال فى ميدان التحرير.

■ البلاد تشهد أضخم تظاهرات منذ بدء الاحتجاجات المطالبة بإسقاط الرئيس السابق حسنى مبارك قبل ١٥ يوماً، فيما حاول النظام استيعاب الغضب المتصاعد معلناً تشكيل لجنة لتعديل الدستور.

■ المعارك بين الشرطة والمتظاهرين فى «الخارجة» عاصمة الوادى الجديد تسفر عن مصرع خمسة قتلى.

■ العالم المصرى الأمريكى أحمد زويل، الحاصل على جائزة نوبل، يؤكد أنه حان الوقت كى يستجيب الرئيس المصرى (السابق) حسنى مبارك للمتظاهرين المطالبين برحيله، ويقول فى مقابلة له مع «رؤيترز»: «عليه (مبارك) أن يتحى غداً، ويسمح بتشكيل حكومة انتقالية».

١٠ فبراير ٢٠١١

■ الاحتجاجات تدخل يومها السابع عشر، والمحتجون يواصلون حشد صفوفهم لتنظيم تظاهرات كبيرة فى يوم الجمعة التالى سموها «جمعة التحدى»، متمسكين بمطلبهم بزحيل الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك.

■ المحتجون يقيمون نُصباً تذكاريّاً رمزيّاً لضحايا الاحتجاجات الذين تخطى عددهم وفق مصادر غير رسمية ٢٠٠ قتيل، ويوسعون أنشطتهم خارج ميدان التحرير، ويفلقون مدخل مبنى مجلس الشعب.

■ المجلس الأعلى للقوات المسلحة يقرر الانعقاد بشكل دائم لمتابعة الأوضاع فى مصر التى تشهد احتجاجات متواصلة ضد حكم الرئيس (السابق) حسنى مبارك الممتد منذ ٣٠ عاماً.

■ توارد غدة أنباء من قنوات تليفزيونية أمريكية تؤكد أن مبارك سيتحى فى هذه الليلة ويسلم سلطاته لقيادة الجيش.

■ المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعقد اجتماعه برئاسة حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، والقوات المسلحة تصدر بيانها الأول.

■ الأمين العام للحزب الوطنى فى مصر آنذاك حسام بدراوى يصرح بإذاعة «بى. بى. سى» بأنه «يتوقع استجابة الرئيس المصرى (السابق) حسنى مبارك لمطالب الشعب قبل حلول اليوم التالى (الجمعة)».

■ الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك يعلن فى خطاب له عن تفويض صلاحياته لنائبه عمر سليمان، وذلك بعد ثورة شعبية عارمة اندلعت منذ ١٧ يوماً، كما يقرر تعديل خمس مواد دستورية، وإلغاء مادة ستادسة، ويقدم اعتذاره لأسر الضحايا الذين سقطوا خلال الانتفاضة الشعبية.

■ الجيش المصرى يعلن فى بيان له أنه يكفل «إجراء تعديلات دستورية، وانتخابات حرة نزيهة، ويضمن الإصلاحات» التى تعهد بها الرئيس السابق حسنى مبارك فى خطابه السابق، ويتعهد بإنهاء حالة الطوارئ.

■ الرئيس السابق حسنى مبارك يصل، وأسرتة إلى شرم الشيخ على متن الطائرة الرئاسية بعد مغادرتهم مطار المازة العسكرية بالقاهرة.

■ الجيش يصدر بيانه الثانى خلال التظاهرات الشعبية فى مصر عقب اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوى وزير الدفاع والإنتاج الحربى القائد العام للقوات المسلحة.

■ المتظاهرون يقررون توسيع نطاق الاحتجاجات المليونية فى «جمعة التحدى» لتمتد إلى مقر إقامة الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك فى منطقة مصر الجديدة بشرق القاهرة، وذلك عقب خطابه الذى ألقاه فى اليوم السابق، والذى فوض فيه سلطاته إلى نائبه سليمان، ولكنه احتفظ بمنصب الرئيس رافضاً التخلي عن السلطة.

■ التليفزيون المصرى يقول إن نائب الرئيس السابق طلب من رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق تعيين نائب لرئيس الوزراء من الحكماء يتولى شؤون الحوار الوطنى غداة تعهد الرئيس (السابق) حسنى مبارك، الذى يواجه احتجاجات شعبية ضد حكمه، بالتمسك بالحوار مع القوى السياسية للخروج من الأزمة.

■ أعداد من المحتجين تقدر بثلاثة آلاف شخص تتجه بعد الخطابين اللذين ألقاهما الرئيس السابق حسنى مبارك ونائبه سليمان إلى منطقة القصر الجمهورى، وعشرات الآلاف تحاصر مبنى التليفزيون القريب من ميدان التحرير.

■ عمر سليمان يعلن تنحى الرئيس السابق حسنى مبارك عن السلطة، وتسليمها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

■ جهات دولية تعتبر خطوة الرئيس السابق حسنى مبارك بالتنحى إيجابية، وتصب فى مصلحة الشعب المصرى الذى قال كلمته بعد اعتصام دام ١٨ يوماً.

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

كتب أخرى للمؤلف

- رحلتى إلى آخر العالم
- من عرابى إلى عبد الناصر
- الذين غيروا القرن العشرين
- توفيق الحكيم فى شهادته الأخيرة
- رسالة إلى أى شاب
- رسالة إلى أى مدخن
- السلام النووى
- رحلاتى إلى الشرق والغرب
- رحلاتى بين الماء والسماء
- حرب البترول الأولى
- أبناء لا يناقشهم الآباء
- الشعب يجلس على العرش
- طيور الكعبة
- صباح الخير يا بلد

قالوا عن الطبعة الأولى للكتاب

■ كان المؤلف متواضعا فى اختيار الكلمات والعبارات لكى تخلو من شبهة ادعاء الحكمة. وأظنه نجح بأن يشجع كل من يجد الكتاب بين يديه على إعادة قراءته أكثر من مرة.

مرسى عطا الله. الأهرام

■ الكتاب إضافة سياسية مهمة فى مناقشة ما جرى أثناء الثورة وقبلها. جاءت على قدر مقام الكاتب الكبير الذى جعل من كتابه/ الوثيقة نصا لا يمكن تجاهله حين ذكر ٢٥ يناير.

د. عمرو عبد السميع. الأهرام

■ كتاب تحتاج أن تقرأه مرات ولا يمكن أن تتركه أو تدع أحدا يقترضه منك. ولهذا فهو فى نظرى كتاب العام.

عباس الطرابيلى. الوفد

■ تاريخ موثق من أفواه صانعيه يضى عليه صاحبه مذاقا خاصا بخبرته الصحفية. وتسجيل قصص تضيف رونقا وبريقا يجعلك تقرأ الكتاب فى ليلة واحدة ثم تحتفظ به للزمن.

محمد العزبى. الجمهورية

■ لم أستطع أن أتوقف عن القراءة حتى انتهيت من الكتاب فى جلسة واحدة. لقد قدم تحليلا لكل الأحداث الغامضة التى لم نستطع حل ألغازها على مدى ثلاثين عاما.

حسن شاه. الأخبار

■ ابتعد منتصر عن «جبرتيّة» التاريخ التى كان يدون بها عجائب الآثار. فكل شيء لديه مهم: النكته مهمة فى التاريخ. صفحة الوفيات. قصاصات الصحف. إعلانات التليفزيون. حتى نيمية من رواية وهمس رواد المقاهى.

د. خالد منتصر. الأهرام

■ استوقفتنى الفصل الذى أعده الكاتب الكبير عن صفقة لإسرائيل. استمتعت بهذا الفصل الذى عبر فيه المؤلف بسلاسة.

نيوتن



صلاح منتصر

الصعود



من المنصة

إلى المحكمة



0175300000039385

م.ج. 25.00
الصعود والسقوط : من
المنصة إلى المحكمة

Bareed Team

مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر